

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية

مجلة علمية محكمة سداسية متخصصة
في العلوم المالية والمحاسبية تصدر
عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر

ر.د.م.د: 2543-3725

العدد: 2016/02

رقم الايداع: 1069.2016

افتتاحية العدد الثاني

تزامن صدور العدد الثاني من مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية مع الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وسعي متخذي القرار على مستوى الحكومة في البحث عن مصادر تنويع مصادر الدخل من خلال تنويع وتشجيع مجالات الاستثمار، لتحسين الوضع المالي للاقتصاد الجزائري،

ومجمل المقالات الواردة في العدد لا تخرج عن إطار العلوم المالية والمحاسبية، ونعتقد بأنها تحوي مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات الأساسية في المجال المحاسبي والمالي،

كما تأتي أهمية هذه المجلة لكونها تمثل أداة علمية مهمة بين الأكاديميين والأساتذة متخصصين في مجال العلوم المالية والمحاسبية.

الدكتور: حسين بلعجوز

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الهيئة العلمية لمجلة: البحوث في العلوم المالية والمحاسبية

الرئيس الشرفي للمجلة	أ.د بوظرفاية احمد	مدير جامعة المسيلة- الجزائر
رئيس التحرير	د. بلعجوز حسين	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
هيئة التحرير	أ.د بوقرة رايح	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
	أ.د برحومة عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
	أ.د دبي علي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
	أ.د بوجلال محمد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
	أ.د سعدي يحي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
	أ.دمعزوز مختار	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
	د. شريط صلاح الدين	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
	د. بن واضح الهاشمي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
الهيئة العلمية	أ.د خبايا عبد الله	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
	أ.د براق محمد	المدرسة العليا لتجارة- الجزائر
	أ.د شبيحة خميسي	جامعة الجزائر03 - الجزائر
	أ.د شنوف شعيب	جامعة بومرداس- الجزائر
	أ.د عقاري مصطفى	جامعة باتنة- الجزائر
	أ.د بن بلغيث مداني	جامعة ورقلة- الجزائر
	أ.د بوتلجة عبد الناصر	جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان- الجزائر
	أ.د يحيايوي نعيمة	جامعة باتنة- الجزائر
	أ.د بشوندة رفيق	جامعة سيدي بلعباس- الجزائر
	أ.د يحيايوي مفيدة	جامعة بسكرة- الجزائر
	أ.د محمد عبد الله المومني	جامعة جدارة - الأردن
	أ.د كمال خليفة أبو زيد	جامعة الإسكندرية- مصر
	أ.د جفلاط عبد القادر	جامعة ليل - فرنسا
	أ.د بوصوار يوسف	جامعة سعيدة- الجزائر
	أ.د بنبوزيان محمد	جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان- الجزائر
	أ.د براق التيجاني	جامعة سطيف- الجزائر
	أ.د. مؤيد الساعدي	المعهد التقني المسيب- العراق
	أ.د مأمون حمدان	جامعة دمشق - سوريا
	أ.د زياد هاشم يحيى السقا	كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل- العراق
	أ. د ناظم حسن رشيد	كلية الإدارة والاقتصاد جامعة نينوى- العراق

أ.د خالد الخطيب	مركز رماح - الاردن
أ.د الشحاد عبد الرزاق	جامعة الزيتونة الأردنية- الأردن
أ.د عبد الرزاق الرحاحلة	جامعة الخدود الشمالية- السعودية
أ.د دحدوح حسين	جامعة دمشق - سوريا
د. خليل إبراهيم رجب	الجامعة التقنية استنبول - تركيا
ا.د ناصر دادي عدون	المدرسة العليا للدراسات التجارية- الجزائر
أ.د لطرش الطاهر	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
أ.د جا وحدو رضا	جامعة باجي مختار- عنابة الجزائر
د. نويبات عبد القادر	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
د. بن رجم محمد خميسي	جامعة سوق اهراس- الجزائر
د. نشنش سليمة	جامعة امحمد بوقرة بومرداس - سوق اهراس- الجزائر
د. عزة لزهر	جامعة الوادي- الجزائر
د.فرحات عباس	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
د.عريوة محاد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
د.عمار ي زهير	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
د. ولهي بوعلام	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
أ.د صديقي مسعود	جامعة ورقلة - الجزائر
د. لخضر لقلبي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
د.غزي محمد العربي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
د.غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
د. القرني عبد الرحمن	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
د. جنينة عمر	جامعة العربي التبسي - تبسة- الجزائر
د. صاطوري الجودي	جامعة البشير الابراهيمي برج بو عريريج- الجزائر
د. حسن توفيق	جامعة الزرقاء - الاردن
د. قاسمي السعيد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة- الجزائر
د.بن فرج زوينة	جامعة البشير الابراهيمي برج بو عريريج- الجزائر
د.عياش نورالدين	جامعة قسنطينة 2- الجزائر
د. كواشي مراد	جامعة ام البواقي - الجزائر

قواعد النشر بالمجلة

للنشر بالمجلة يشترط جملة من القواعد يجب احترامها، وتتمثل في ما يلي:

- الالتزام بالتحليل العلمي والتقيد بالمعالجة الموضوعية.
- التقيد بالطريقة المنهجية العلمية في كتابة المقال.
- استعمال برنامج **Word** في الكتابة مع خط **Simplified Arabic** بحجم 14، هامش 3 سم على اليمين و2 سم على باقي جوانب الصفحة.
- لا يقل حجم المقال عن 10 صفحات ولا يزيد عن 30 صفحة بما في ذلك الهوامش.
- تكتب الهوامش في نهاية المقال ألياً حسب برنامج **Word**.
- يكون المقال جديداً لم يسبق نشره أو تقديمه في ملتقيات.
- يكون المقال مصحوباً بملخص في حدود 100 كلمة، بلغة المقال، على أن يكون الملخص الثاني باللغة الانجليزية.
- تقبل المجلة المقالات المحررة باللغات الثلاث التالية دون سواها: العربية، الفرنسية والانجليزية.
- لا تقبل إلا المقالات المتخصصة في العلوم المالية والمحاسبية، والتخصصات ذات الصلة.
- ترحب المجلة بتقديم دراسات مختصر في حدود 10 صفحات تناول الكتب الجديدة والتعريف بها أو دراسات نقدية علمية وبناءة للمقالات المنشورة.
- جميع المراسلات تتم من خلال:

recherche.sfc@yahoo.com

recherche.sfc@gmail.com

ملاحظة: المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.

الفهرس

الرقم	الموضوع	المؤلف	الجامعة	الصفحة
01	التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية IFRS	أ.خالد جفال	جامعة سطيف 01	01
02	إستراتيجية تكامل أدوات إدارة التكلفة في ظل حوكمة الشركات "دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في نينوى"	د. صالح ابراهيم يونس الشعباني	جامعة الموصل العراق	24
03	دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية دراسة تجربة شركة سبكييم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة.	أ.خلمي فريد، أ.شوق فوزي	جامعة أم بواقي	50
04	محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	د.صديق مسعود، أ.صديقي فؤاد	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	73
05	مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية.	د. أحمد طرطار أ. منصر عبد العالي	جامعة تبسة	84
06	تطبيق النظام المحاسبي المعياري الدولي في الجزائر ودوره في تطور نظام التوقعات في المؤسسات الجزائرية.	أ.د. لطرش الطاهر	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	113
07	التجربة التونسية في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS	د.بلهامل شهرزاد، د. بيبصار عبد المطلب	جامعة سطيف 01 جامعة المسيلة	124
08	سياسة توزيع الأرباح كآلية لحوكمة الشركات	أ.د. بريس عبد القادر أ. بدروني عيسى	المدرسة العليا جامعة المسيلة	140
09	أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	أ. محمودي مليك د- نوي نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	156

Sommaire

N	Sujet	Auteur	Universite	P
01	Audit interne -Audit externe : Quel complémentaire	ZIANI Abdelhak; MEDJDOUB kheira	L'université Abou Bakr Belkaid Tlemcen	01
02	The Pricing Of The Real Earnings Management Evidence From Malaysian Stock Exchang	Jehad Feras AlqermAl-Quds	Open Université Palestine	13
03	LA RELATION DU RISK MAGEMENT ET L'AUDIT INERNE DANS LA GOUVERNANCE DES EPE	KADDOURI Amar	Ecole Supérieure de Commerce	26
04	comptes consolidés des impôts différés selon les normes IAS IFRS en Algérie. Illustration à partir du cas du groupe industriel ENCC.	Nacer AzouaniYoucef Saihi...	Ecole Supérieure de Commerce	43
05	Determinants of FDI Inflows in the MENA Countries	KALAKHI Latifa, MAACHI Malika	L'université Abou Bakr Belkaid Tlemcen	59

التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية IFRS

أ. خالد جفال
جامعة سطيف 1

Résumé:

Cet article traite l'expérience de la France dans l'adoption de la référence internationale "IFRS", celacomme réponse pour la normalisation de la pratique comptable internationale et européenne en précision.

La référence comptable Française, qui se caractérise par une histoire antique, et d'une idéologie intellectuelle qui refuse tout changement et dépendance, et qui travaille énormément en vue de converger sa comptabilité vers la référence internationale "IFRS", celui-ci pour des raisons servant ses avantages économiques en premier ordre. Elle a été confrontée par plusieurs obstacles dans la pratique comptable, en dépit de leur dépassement de plusieurs obstacles, l'orientation générale de comptabilité concernant fondamentalement la culture de l'environnement des affaires française et leur réalité économique reste l'obstacle le plus rigoureux. Cependant, cette expérience exprime un modèle intégrale pour la normalisation, qui n'influe pas sur la solvabilité de l'économie nationale, approprié pour l'adoption de la référence internationale "IFRS" dans d'autre pays.

Mots clés : Convergence Comptable, Normalisation Comptable, Référence Internationale "IFRS", L'expérience Française, La Normalisation en Europe.

ملخص:

عالج البحث تجربة فرنسا في اعتماد المرجعية الدولية IFRS، كاستجابة لتوحيد الممارسة المحاسبية الدولية والأوروبية على وجه الخصوص.

إن فرنسا المدرسة المحاسبية ذات التاريخ العريق وذات الفكر الإيديولوجي الرافض للتغيير والتبعية، تسعى جاهدة لتقريب محاسبتها نحو المرجعية الدولية IFRS، لأسباب تخدم مصالح اقتصادها بالدرجة الأولى؛ قد واجهت عديد العقبات في الممارسة المحاسبية، ورغم أنها تجاوزت الكثير منها، إلا أن التوجه المحاسبي العام المتعلق أساسا بتقافة بيئة الأعمال الفرنسية وواقع اقتصادها لا يزال أهم عائق. لكن وبالرغم من ذلك تعبر هذه التجربة عن نموذج متكامل لعملية التوحيد التي لا تمس بسلامة ومتانة الاقتصاد المحلي، يمكن أن يُقتدى به في عملية اعتماد المرجعية الدولية IFRS في دول أخرى.

الكلمات المفتاحية: التقارب المحاسبي، التوحيد المحاسبي، المرجعية الدولية IFRS، التجربة الفرنسية، التوحيد في الاتحاد الأوروبي.

مقدمة:

برزت العولمة المالية كأهم سمات التغيرات الاقتصادية العالمية للقرن الواحد العشرين، فبازدياد حجم الشركات وتوسع نطاق عملها، ازدادت الحاجة إلى جذب رؤوس الأموال العالمية، وبالتحديد تلك الموجودة في أسواق المال الأمريكية، مما طرح مشكلة اختلاف المرجعيات المحاسبية، الأمر الذي انجر عنه الاختلاف في اعداد وعرض المعلومة المالية؛ فاستدعت الضرورة اتباع المرجعية الأمريكية US GAAP كشرط لدخول اسواقها المالية، لتفادي القراءة الخاطئة للمعلومة المالية والتأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية. وبزيادة تآزم الأمور طُرحت إشكالية التوحيد العالمي للمحاسبة في مرجعية محاسبية عالمية تمكن من اعداد وعرض معلومات مالية موحدة، فكانت المرجعية IFRS كنتاج لسلسلة من الجهود الدولية من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية لإرساء ممارسة محاسبية موحدة عالميا.

لم يكن التكتل الاقتصادي الأوروبي الممثل في الاتحاد الأوروبي بمنأى عن التغيرات العالمية، حيث كانت المرجعية الدولية IFRS الخيار الأمثل لدوله الأعضاء، خاصة وأن الاتحاد كان رافضا لاعتماد المرجعية الأمريكية رفضا للتبعية؛ وبكونها عضوة، قامت فرنسا باعتماد المرجعية IFRS، ونظير واقعها التاريخي والسياسي والثقافي والاقتصادي والقانوني، الذي كان له دور أساسي في اعتماد المرجعية IFRS في أوروبا ككل، وحتى التأثير على مجلس معايير المحاسبة الدولية في تعديل وإصدار بعض المعايير. لهذا فإن إشكالية مقالنا تتمحور حول الكيفية التي اعتمدت بها فرنسا المرجعية الدولية IFRS، وما كان لواقع بيئة أعمالها من أثر على هذا التحول.

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات البحثية التالية:

- كيف ساهم الاتحاد الأوروبي من الناحية التقنية والسياسية، في تسهيل عملية اعتماد المرجعية الدولية IFRS في فرنسا ؟
- كيف أثر الواقع الاقتصادي والثقافي والسياسي والقانوني للممارسة المحاسبية على اعتماد المرجعية الدولية IFRS في فرنسا ؟
- ما هي العقبات التي واجهت اعتماد المرجعية الدولية في فرنسا، وما الذي حققته الدولة من أهداف ؟

ويهدف هذا البحث إلى تحليل واقع اعتماد المرجعية الدولية IFRS في نموذج الدولة الفرنسية واستخلاص خبرتها العملية والنظرية في مجال التوحيد، إضافة إلى التعرف على أهم العقبات والاختلافات التي واجهتها في تبني المرجعية الدولية، وأسبابها، للاستفادة منها كنموذج يُقتدى به في اعتماد المرجعية الدولية IFRS.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في التعرف على التجارب العالمية في اعتماد المرجعية الدولية IFRS للاستفادة منها في تجارب الدول الأقل تطورا في المجال المحاسبي، ولتعزيز التطبيق السليم للتوحيد في بيئاتها المختلفة، خاصة وأن كبريات الدول التي لها تاريخ محاسبي عريق قد تعرضت إلى عراقيل كبرى أثناء عملية الاعتماد، ترجع أغلبها أساسا إلى محاولة تطبيق معايير عالمية موحدة في بيئات أعمال مختلفة تستجيب لواقع الدولة الداخلي. التوحيد المحاسبي في الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات التي عرفها العالم في القرن العشرين، حيث منذ بدايات إنشائه عام 1951 (معاهدة باريس 18 أبريل 1951)¹، كان يهدف إلى تحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي والنقدي بين الدول الأعضاء، لكن تحقيق التعاون الذي كان يسعى إليه الاتحاد الأوروبي قد اعترضته عدت عقبات، أهمها اختلاف لغة التعامل الاقتصادي، حيث كانت الممارسات المحاسبية تختلف

بين الدول الأعضاء. لذا حاول الاتحاد الأوروبي تحقيق توافق محاسبي بين الدول المنتمية له من خلال سن عدة تشريعات من أهمها التعليمات الرابعة والسابعة والثامنة.

1. المرجعية المحاسبية في الاتحاد الأوروبي:

إن التعليمات الرابعة الصادرة بتاريخ 25 جويلية 1978 المتعلقة بالحسابات الفردية، والتعليمات السابعة الصادرة بتاريخ 13 جوان 1983، والمتعلقة بالحسابات الموحدة²؛ جاءتا بهدف توفيق المحاسبة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وقد حققنا تحسنا ملحوظا في نوعية القوائم المالية الفردية والموحدة، كما أعطنا قاعدة لبدية التوحيد المحاسبي في الاتحاد الأوروبي، لكنهما لم تعطيا مصداقية للمقارنة بين المؤسسات، لأن هاتين التعليمتين تتضمنان العديد من الخيارات؛ هذا يعني أن إمكانية محاسبة أو تقييم أي عملية محاسبية ستتم بطرق مختلفة، وكمثال على ذلك فإن القانون رقم 37 للتعليمات الرابعة يسمح للشركات باهلاك رأس المال التجاري Goodwill في فترة تتجاوز الخمس سنوات لكن هذه الإمكانية لم تُطبق كونها لم تكن إلزامية كما دل عليها اسمها Autorisation ولم تعطي أي مدة محددة لاهلاك رأس المال التجاري³. كذلك فإن هاتين التعليمتين لم تعطيا أجابة وافية للمشاكل المحاسبية المتنازع فيها خلال تسعينيات القرن الماضي، بين من يقوم بإعداد واستعمال القوائم المالية ومن يحدد المعايير المحاسبية، فالحسابات المعدة وفقا للتعليمتين أو القوانين الوطنية المعدلة حسبهما، لم تلقى قبولا، مقارنة بالمعايير الصارمة التطبيق في العالم آنذاك، لاسيما من طرف لجنة البورصة الأمريكية Securities and Exchange Commission⁴.

جاءت التعليمات الثامنة المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي في 1984، كمحاولة لتحقيق توافق محاسبي من خلال توفيق إجراءات المراجعة بين الدول الأعضاء، وإعطاء أساس موحد للمقارنة بين المؤسسات⁵؛ في 17 ماي 2006، صدرت التعليمات رقم CE/43/2006 حول الرقابة القانونية للحسابات، و كان المرجو منها توافقا كبيرا لكن ليس كليا، من حيث تحديدها وبدقة الرقابة القانونية للحسابات، فالدول الأعضاء عند إجراء الرقابة القانونية للحسابات، أصبح عليها إتباع معايير أكثر صرامة، من حيث الدراية المستفيضة لقانون الشركات، القانون الضريبي والقانون الاجتماعي؛ أشارت أيضا هذه التعليمات إلى موضوعات مهنية، كالموضوعية، سر المهنة، المصداقية، الاستقلالية، وضرورة التكوين المتواصل لتطوير القدرات المهنية للقائمين على الرقابة القانونية للحسابات⁶.

2. التوفيق الأوروبي لأسواق المال:

إن كبريات المؤسسات الأوروبية التي تريد رفع رأسمالها في الأسواق العالمية وخاصة في سوق نيويورك للأوراق المالية، يجب عليها إنشاء حسابات أخرى، ما كان يؤثر عليها تقنيا من ناحية، وعلى التكاليف من ناحية أخرى، الأمر الذي أعاق قدرتها التنافسية، وأيضا فإن إنشاء نوعين من الحسابات

يؤدي إلى تشويش المعلومات المالية⁷؛ ما حث بعض الشركات على ترك المرجعية الأوروبية وتبني المرجعية الأمريكية.

استدعى هذا ضرورة توفيق أسواق المال الأوروبية لتجنباً لهروب رؤوس أموالها نحو أسواق المال العالمية وبالأخص البورصات الأمريكية، وكذلك لجلب رؤوس الأموال العالمية نحو أوروبا؛ حيث تم إنشاء سوق المال الأوروبية المشتركة عام 1999 وفقاً لمخطط سير الخدمات المالية Plan⁸ D'actionDesServicesFinanciers، لتطوير أسواق مالية عالية الكفاءة ومتكاملة، فضلاً عن أن تمتعها بالديناميكية والتنافسية في مجال الخدمات البنكية، سيكون إيجابياً للمستهلكين والمؤسسات المصرفية والمالية وأوروبا ككل؛ لكن رغم توحيد الاتحاد الأوروبي لأسواق المال، إلا أنه بذلك شكل اقتصاداً عالمياً بمرجعية محاسبية معزولة، مما ألزمها التفتح على المرجعيات المحاسبية العالمية.

3. اعتماد الاتحاد الأوروبي للمرجعية الدولية IFRS:

في عديد النقاشات أو القرارات التي اتخذت قبل السنة 1990 لتخفيض عدد الخيارات المحاسبية أو إلغائها، ومهما كانت تلك الحلول المتخذة فأنها ركزت على تعديل إحدى التعليمتين أو التعليمتين معاً، وحتى يصل المؤسسون إلى أهدافهم فيجب عليهم أن يزيلوا عديد العوائق، من بينها: إيجاد حلول مقبولة من طرف معدي القوائم المالية؛ والمبادرة بالنقاشات داخل مختلف هيئات الاتحاد الأوروبي (مجلس الاتحاد الأوروبي، البرلمان الأوروبي، ...)؛ إضافة إلى التغلب على فكرة الرفض القطعي لكل مرجعية تعارض المرجعية المحاسبية في الاتحاد الأوروبي (التعليمية 4 و7)⁹. لهذا وفي مواجهة ضرورة التوحيد المحاسبي الأوروبي فإن المجلس الأوروبي طرح الخيارات التالية¹⁰:

أ. إما أن يقوم بتنقيح التعليمتين الرابعة والسابعة، الأمر الذي سيكون بعد وقت طويل، وسيكون عازلاً لأوروبا في مرجعية خاصة؛

ب. إما اختيار مرجعية محاسبية عالمية متبعة وهي المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاماً، مع العلم أن هذه المرجعية موضوعة من طرف الموحدين الأمريكيين لخدمة الاقتصاد الأمريكي، ما قد يكون له تأثير على الاتحاد الأوروبي مستقبلاً. لم يبق أمام الاتحاد الأوروبي إلا اعتماد المرجعية IFRS، خاصة وأن ذلك يخضع لتوجهات سياسية.

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تبنيه لمعايير التقارير المالية الدولية رزمة زمنية محددة، فاللائحة الأوروبية رقم 1606/2002 الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2002 فرضت الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية في 1 جانفي 2005 بالنسبة للحسابات الموحدة للشركات المدرجة في البورصة الأوروبية، وقد تركت الخيارات للدول الأعضاء الحق في تعجيل اعتماد معايير التقارير

المالية الدولية؛ أما بالنسبة للحسابات الموحدة للشركات غير المدرجة في البورصة، وكذلك بالنسبة للحسابات الفردية، للدول الأعضاء الخيار بين جعل معايير التقارير المالية إجبارية التطبيق أو منع تطبيقها وإما ترك تطبيقها على الخيار للشركات؛ إعطاء سنتين كمدة إضافية (1 جانفي 2007) بالنسبة للشركات المدرجة في بورصات الاتحاد الأوروبي والتي هي أصلا تعتمد في إعداد حساباتها وفقا للمبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما¹¹.

4. العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

مرت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ولجنة معايير المحاسبة الدولية بمرحلتين أساسيتين، تميزت أحدهما بالغموض والأخرى بالتفويض والتعاون¹².

أ. علاقات غامضة :

الاتحاد في بداية الأمر أصدر في مشروع التوحيد تعليمات (التعليمات الرابعة والسابعة)؛ في نفس الوقت لجنة معايير المحاسبة الدولية حاولت تطوير وسائلها الخاصة بالتوحيد، والتي كانت تستلهم أساسا من المعايير الانجلوسكسونية؛ ومع بداية التحول نحو الأسواق الأوروبية ودخول تطبيق الأورو، تزايد التوحيد المحاسبي في الاتحاد الأوروبي؛ لكن المجموعات الأوروبية الكبرى وبعد الإجماع الذي لقيته في اعتماد مرجعية محاسبية جديدة، رفع المجلس الأوروبي يده عن المجال المحاسبي؛ وأصبح أمام المجموعة الأوروبية أن تختار بين USGAAP وIFRS؛ حيث اقترحت لجنة معايير المحاسبة الدولية على المجلس الأوروبي معاييرها الدولية كبديل عن المبادئ الأمريكية، وعرضت خدماتها " انفردت " بالتالي بسلطة التوحيد في الاتحاد الأوروبي؛ في حين اشترطت أن اعتماد معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية يكون متكاملًا، ويجب تطبيقها كلها أو تركها كلها.

ب. علاقة تفويض:

طالب المجلس الأوروبي في 13 جوان 2000 بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية من طرف المجموعات الأوروبية المدرجة في البورصة؛ وشكل بعدها "لجنة قواعد المحاسبة ARC"، وهي منظمة سياسية قد كُوتت لغرض تقديم آراء حول مقترحات هذا المجلس، المتمثلة في تبني معايير المحاسبة الدولية، حيث تتكون من أعضاء من كافة الاتحاد الأوروبي ويترأسها المجلس الأوروبي؛ يستفيد المجلس أيضا من المساعدة والخبرة التقنية للمجموعة الاستشارية الأوروبية لتقارير المالية EFRAG* التي تم إنشاؤها في 2001 من طرف المختصين الأوروبيين في المحاسبة، هذه الهيئة تتفاوض مباشرة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية حول محتوى ومضمون المعايير لتطبيقها.

1. التوحيد المحاسبي في فرنسا

بدايات التوحيد المحاسبي في فرنسا كانت قبل المرجعية الدولية IFRS، وهذا ما بينه تاريخ المحاسبة الفرنسية؛ هذا التوحيد كان على مر الزمن متأثراً بواقع بيئة أعمال الدولية المنعكس على تنظيم المهنة المحاسبية، وعلى اعتماد المرجعية الدولية IFRS، ومتسبباً في معوقات عملية وثقافية ميزة التوحيد المحاسبي الفرنسي بالحذر والصلابة وعدم الخضوع.

1. التنظيم المحاسبي في فرنسا:

أ. لمحة عن تاريخ المحاسبة الفرنسية:

إن محاولات التوفيق المحاسبي في فرنسا ترجع إلى سنة 1824، فحسب لومارشون (LeMarchand) (1994)¹³، قد تبين أن بروشوندوفيليه (BrochantDeVilliers) له محاولات كثيرة في وضع قواعد محاسبية لشركات المساهمة، فقد أعطى لمجلس الدولة الفرنسي قواعد لتقييم الأصول واهلاكها، بالإضافة إلى بعض القواعد الخاصة برأس المال العامل؛ حسب لومارشون (Le Marchand) (1994)، كانت تسود محاسبة ليبرالية في ذلك الوقت، ولم يكن القانون التجاري لسنة 1807 يتضمن إلا القليل من الأحكام التنظيمية، لهذا فإن ميلاد فقه المحاسبة الفرنسي كان على يد بروشوندوفيليه (Brochant DeVilliers) الذي يعد أيضاً من أوائل المؤسسين للتوحيد المحاسبي الفرنسي؛ وفي دراسة أخرى لـ (Le Marchand) (1995)¹⁴، تبين أنه خلال سيطرت المحاسبة الليبرالية، وتضاعف الفضائح التي ميزت تلك الفترة، استدعى ذلك ضرورة توحيد الميزانية، بحيث في ذلك الوقت كان الحديث عن توحيد الميزانية أكثر منه عن توحيد المحاسبة؛ لكن عند دخول مشروع توحيد الميزانية إلى المجلس البرلماني لسنة 1902، مر عليه مرور الكرام، مما اعتبر أول فشل لعملية التوحيد المحاسبي في فرنسا، وأرجع لومارشون (Le Marchand) هذا الإخفاق إلى تركيبة المجلس الذي كان جُلُّ أعضائه من المحلفين القانونيين ولا يوجد بينهم أي محاسب، إضافة إلى الخوف من تعطيل الحياة الاقتصادية للمؤسسات المنتمية إلى الدولة؛ بعد سنة 1917، تاريخ فرض الضريبة على الدخل، أصبح لإدارة الضرائب سلطة على المحاسبة وليس على المحاسب، وخلال هذه الفترة كل محاولات التوحيد كانت من طرف الإدارة الضريبية وكانت لها أغراض ضريبية، ما فسر الأصول الضريبية للمحاسبة في فرنسا¹⁵.

في هذا الوقت كانت هناك خبرة بريطانية وأمريكية في مجال التوفيق المحاسبي، مقارنة مع التأخر الفرنسي، لاسيما في توحيد الميزانية، خاصة وأن النجاح الأنجلوسكسوني في التوفيق المحاسبي اعتمد على مواد ونصوص في القانون وأساليب محددة، إضافة إلى وجود أشخاص منظمين يحققون هذه

الإصلاحات؛ على العكس في فرنسا التي لم يتم تنظيم مهنة المحاسبة فيها إلا بعد إصدار القانون الخاص بالخبراء المحاسبين الفرنسيين سنة 1942، بمبادرة من حكومة فيشي Vichy¹⁶. حسب *بيران* (Durand 1991)¹⁷، إشكالية التوفيق المحاسبي، لاسيما توحيد الميزانيات، طرحت من طرف محاسبين فرنسيين أمثال *ايجين ليوثي* (Eugene Léauthy) و *أدولف جيلبولت* (Adolphe Guilbault) منذ سنة 1885، حيث اقترحا توحيد الطرق المحاسبية كشرط لجعل المحاسبة علما، لكن هذه الفكرة لم تلقى قبول هيئة التشريع الفرنسية، إضافة إلى أن كل طلبات توحيد الميزانية المعروضة منذ 1901 إلى غاية 1931، كانت نادرا ما تناقش في المجلس البرلماني؛ لم يُرجع *بيران* (Durand) سبب هذا الفشل إلى الحكومة فقط، فقد حدد أسباب أخرى، كالفردية الضارة التي تميز بها المحاسبون الفرنسيون وعدم تفاهمهم من حيث التطبيق المحاسبي والفكر المحاسبي¹⁸.

ب. تنظيمات المحاسبة في فرنسا:

تنظم مهنة المحاسبة في فرنسا التنظيمات التالية:

أولاً: المجلس الوطني للمحاسبة CNC:

إن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي CNC كان من خلال الأمر الصادر سنة 1957، ومهمته الأساسية هي إعداد وتحديث المخطط المحاسبي العام PCG، كما أن لديه مهام أخرى حددت من خلال الأمرين الصادرين في 20 مارس 1964 و 1 فيفري 1993؛ كمنظمة استشارية مرتبطة بوزارة المالية، الـ CNC مهمته إعطاء آراء، سواء تعلق الأمر بمشاريع القوانين التي لها جانب محاسبي، مهما كانت طبيعتها التشريعية أو القانونية ومهما كان أصلها، وطنية أو ذات طابع مشترك (الاتحاد الأوروبي)، أو كانت متعلقة بمشاكل تقنية أو تفسيرات محاسبية؛ فهو بالتالي يعمل حول العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي العام؛ وقد تم تحديث المجلس وإعادة تنظيم مهامه وآلية عمله في 26 أوت 1996¹⁹، وأصبح مكلفا بانجاز المهام التالية:

- إعطاء آراء حول كل الأحكام المتعلقة بالتنظيم المحاسبي، أيا كانت جهة إصدارها، وطنية أو مشتركة (الاتحاد الأوروبي)، وتكون بذلك موجهة إلى مصالح الإدارة العمومية، المجالس واللجان المنشأة من طرف الدولة، لاسيما لجنة التنظيم البنكي والمالي ومجلس تنظيم اللجنة الوطنية للتأمينات، كذلك التنظيمات المراقبة بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف الدولة، كما تعطي آراء حول المعايير المصدرة من طرف التنظيمات العالمية للتوحيد المحاسبي؛
- اقتراح الإجراءات المتعلقة بكيفية عمل الحسابات، سواء كان ذلك لفائدة المؤسسة أو لفائدة الهيئات المتخصصة، أو لغرض إعداد إحصاءات وطنية أو حسابات اقتصادية للدولة؛

- ضمان إعداد الأبحاث النظرية والمنهجية، وجمع المعلومات والقيام بالدراسات، ونشر الأبحاث والمستندات المتعلقة بالدراسات المحاسبية للمنظمات وذلك حول كيفية عمل الحسابات²⁰.

ثانيا: مجلس تنظيم المحاسبة CRC:

تم تكوين مجلس تنظيم المحاسبة جراء إصلاح التوحيد المحاسبي في فرنسا الذي بدأ في أوت 1996، من خلال تجديد المجلس الوطني للمحاسبة CNC وتكوين اللجنة الاستيعالية له، وهذا بتكوين مجلس تنظيم المحاسبة CRC بالقانون الصادر في 6 أفريل 1998، وتم تحديد مهامه من خلال الأمر الصادر في 14 أكتوبر 1999؛ من أهم مهامه المصادقة على اعتماد فرنسا للمرجعية الدولية وتحديث المخطط المحاسبي العام PCG، وإعطاء الشرعية القانونية لآراء الـ CNC. من مهامه أيضا، إصدار تعليمات محاسبية ذات طابع عام أو موجهة إلى قطاعات خاصة، فهو بذلك يوحد إجراءات التوحيد المحاسبي في اعتماد القوانين واللوائح؛ الـ CRC في بعض الحالات يقوم باستشارات قانونية وذلك من خلال دراسة آراء الـ CNC في إطار قانوني أكثر منه تقني، وهذا لضمان الترابط بين آراء الـ CNC مع القواعد المحاسبية التي هي قيد التطبيق (لوائح، تعليمات، قوانين، مراسيم، أوامر...); فهو بذلك محتكر إصدار القواعد المحاسبية الفرنسية²¹.

ثالثا: سلطة معايير المحاسبة ANC:

سلطة معايير المحاسبة تعبر عن تجمع للكفاءات والخبرات لكل من المجلس الوطني للمحاسبة CNC ومجلس تنظيم المحاسبة CRC في شكل هيئة توحيد رئيسية منذ 1 جانفي 2010؛ تم إنشاء الـ ANC بالمرسوم رقم 2009-79 الصادر بتاريخ 22 جانفي 2009 عن وزارة الاقتصاد، الصناعة والعمل، ركز هذا المرسوم على قانون 4 أوت 2008 الخاص بتحديث الجانب الاقتصادي، من خلال تبسيط جهاز التوحيد المحاسبي، وهذا بتكوين هيئة واحدة مهمتها إعداد قواعد للمحاسبة المتخصصة²². هذا الإصلاح يضمن أكبر قدر ممكن من المشاركة من طرف: المهنيين المحاسبين (الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات...)، المؤسسات الخاصة لكل القطاعات بمختلف أحجامها، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ممثلي الدولة؛ هذا العمل المشترك زاد في نوعية المعايير المحاسبية الفرنسية كونه أشرك كل الخبرات اللازمة، مما زاد في قدرة فرنسا على التفاوض حول المعايير المحاسبية الدولية. تقوم هذه الهيئة بتنفيذ المهام التالية:

- تصدر في شكل لوائح، تعليمات محاسبية عامة وخاصة بالقطاعات، يتم تطبيقها من طرف كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بشكل إجباري في إعداد حساباتهم طبقا لمعايير محاسبة متخصصة؛

- تعطي آراء حول التشريعات والقوانين التي تتضمن مواد ذات طبيعة محاسبية مطبقة من طرف الأشخاص، المصدرة من طرف سلطات وطنية؛
 - تقدم بالمبادر، أو بطلب من وزارة الاقتصاد، آراء حول كيفية التعامل في شكل إجراءات لإعداد المعايير المحاسبية الدولية؛
 - تعمل على تناسق وترابط الأعمال النظرية والمنهجية المحاسبية المتبعة، و تقترح الإجراءات لكل هذه المجالات في شكل دراسات و توصيات²³.
- وبقيت أولويتها القصوى هي التأثير على اتجاه المعايير الدولية لتعكس بشكل أكبر الحقيقة الاقتصادية عوض توجيهها المالي البحت، إضافة إلى تحديث معايير فرنسية وأوروبية بسيطة ومستديمة²⁴.
- ج. مصادر القانون المحاسبي الفرنسي:**

في فرنسا الدور الإثباتي للمحاسبة موجود منذ عدة قرون كما بينه قرار **جيببارت (Colbert 1673)**، وتدعم هذا الدور بإنشاء أول قانون تجاري سنة 1807، هذا القانون لا يحتوي إلا على عشرة مواد حول المحاسبة منها ستة متعلقة بالإثبات، ولم يتم سوى إعادة تنظيمات قانون سنة 1673²⁵. اليوم مصادر القانون المحاسبي الفرنسي متعددة ومختلفة كما في الجدول الموالي، نجد منها ما هو تشريعي وقانوني (لوائح، قوانين، أوامر، مراسيم)، ومنها ما هو مذهبي أي له اتجاه محاسبي دولي.

جدول رقم 01: مصادر القانون الفرنسي

مصادر مذهبية Doctrine		مصادر قانونية و تشريعية Jurisprudence Réglementaire et	
النص	الهيئة	النص	الهيئة
<ul style="list-style-type: none"> - تكوين مهني - محاسبة وتكنولوجيا - أخلاقيات المهنة - تدقيق؛ محاسبة التسيير - محاسبة القطاع العام 	<p>الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC</p>	<ul style="list-style-type: none"> - اللوائح ↳ لائحة 1606/ 2002 (IFRS 2005) - تعليمات ↳ التعليمات الرابعة، السابعة والثامنة. 	الاتحاد الأوروبي
<ul style="list-style-type: none"> - إصدار المعايير IFRS 	<p>مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB</p>	<ul style="list-style-type: none"> - القوانين ↳ القانون المحاسبي الصادر بتاريخ 30 أبريل 1983 المادة 123-123 إلى 28-28 من القانون التجاري. 	البرلمان الأوروبي
<ul style="list-style-type: none"> - معايير مهنية - آراء، توصيات، توجيهات تقنية. 	<p>المجلس الوطني لمحافظي الحسابات CNCC</p>	<ul style="list-style-type: none"> - المراسيم ↳ مرسوم 1382-2004 لـ 20 ديسمبر 2004 (المأخوذ من تطبيق اللائحة IFRS 2005). 	الحكومة

		<ul style="list-style-type: none"> - الأوامر ◀ الأمر المحاسبي لـ 29 نوفمبر 1983. - القرارات ◀ قرارات مجلس تنظيم المحاسبة CRC - الردود الوزارية ◀ للوزارة أو البرلمان قبل التطبيق الوطني 	
<ul style="list-style-type: none"> - معايير مهنية - " المبادئ المحاسبية " 	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم الخبراء - المحاسبين OEC 	<ul style="list-style-type: none"> - الآراء ◀ رأي CNC 2002-12 لـ 22 أكتوبر 2002 المتعلق بالاهتلاك وانخفاض قيمة الأصول؛ ◀ رأي CNC 2004-15 لـ 23 جوان 2004 المتعلق بالتعاريف، المحاسبة، تقييم الأصول. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس الوطني للمحاسبة CNC
<ul style="list-style-type: none"> - لوائح - توجيهات - توصيات 	<ul style="list-style-type: none"> - لجنة عمليات البورصة COB 	<ul style="list-style-type: none"> - اللوائح ◀ لائحة CRC 2002-10 لـ 12 ديسمبر 2002 المتعلق بالاهتلاك وانخفاض قيمة الأصول؛ ◀ لائحة CRC 2004-06 لـ 23 نوفمبر 2004 المتعلق بالتعاريف، المحاسبة، تقييم الأصول. 	<ul style="list-style-type: none"> - مجلس تنظيم المحاسبة CRC
		<ul style="list-style-type: none"> - لوائح؛ توجيهات؛ توصيات 	<ul style="list-style-type: none"> - سلطة الأسواق المالية OMF

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

- Obert ROBERT, *Pratique Des Normes IAS/IFRS –Comparaison Avec Les Règles Françaises Et Les USGAAP*, Edition DUNOD, Paris, France, 2003, P.28; 29
- *Les Sources Réglementaires Du Droit Comptable*, Article disponible sur le site internet: www.focuspcg.com/content/download/343/1588/version/1/file/171+++source+reg.pdf, visité le 27/10/2012.
- *Les Sources Doctrines Du Droit Comptable*, Article disponible sur le site internet: www.focuspcg.com/content/download/344/1591/version/1/file/171+++source+reg.pdf, visité le 27/10/2012.

د. تطور المخطط المحاسبي العام PCG:

إن أول مخطط محاسبي عرفته فرنسا كان خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تم استيحاؤه من المخطط المحاسبي الألماني لسنة 1937، وتم إصداره سنة 1942 بطريقة غير رسمية²⁶، حتى أنه لم يُعترف به كونه مخطط لفرنسا تحت الاحتلال؛ هذا ما جاءت به دراسة للباحث الأسترالي **ستاندش (Peter Standish)** حول مخطط حكومة **فيشي Vichy****. أما أول مخطط محاسبي لفرنسا المستقلة (PCG47) كان نتيجة للقرار الوزاري لـ 18 سبتمبر 1947، دخل حيز التنفيذ الإجمالي

ابتداء من 1 جانفي 1948 بالنسبة للشركات الوطنية أو التي للدولة مصلحة فيها، مع عدم فصله بين المحاسبة العامة والتحليلية²⁷؛ هذا المخطط كان لا بد أن يُكيف مع باقي قطاعات النشاط الاقتصادي تحت رقابة المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC)²⁸. ثاني مخطط محاسبي لفرنسا (PCG57) صدر بقرار وزاري في 11 ماي 1957، ومن أهم الإضافات التي جاء بها كانت في المحاسبة التحليلية، أما المحاسبة العامة فقد عُدلت بشكل بسيط، ولم يُطرح هذا المخطط للمؤسسات العمومية؛ ف جاء قانون 28 ديسمبر 1959 لتطوير التطبيق التدريجي للمخطط لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال إنشاء مخطط محاسبي متخصص، أما الأمر الجبائي لـ 23 أكتوبر 1965 قام بتعميم استعمال المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 وذلك بإضافة قواعد للتقييم وإعداد الوثائق الجبائية المتماشية معه²⁹. إن مخطط 1957 لم يكن أكثر سرعة في تلبية احتياجات مستعمليه؛ وفي سنة 1971 بدأ المجلس الوطني للمحاسبة CNC العمل على مراجعته وخاصة من ناحية المصطلحات، وتخصيص الأجزاء، ومفهوم التدفق، وتقييم وإعادة تقييم السلع، وإعداد القوائم المالية. ثالث مخطط محاسبي لفرنسا (PCG82)، صودق عليه بالقرار الوزاري لـ 27 أبريل 1982، وتم تحديثه بالقرار الوزاري لـ 9 ديسمبر 1986 (PCG86)؛ كان إجباريا على كل المؤسسات الصناعية والتجارية بتاريخ 1 جانفي 1984³⁰. بعد 15 سنة على وضع المخطط المحاسبي لـ 1982، بدأت تسجل حوله عدة انتقادات، منها أنه لم يتم تغييره منذ سنة 1986، " شاخ"، وأنه لم يتضمن آراء المجلس الوطني للمحاسبة منذ 1986، إضافة إلى أن فيه عدم انسجام بخلاف بقية نصوص القانون المحاسبي.

لقي الـ PCG قبولا لبطاطته لمدة طويلة، لكن مع مستجدات الواقع الاقتصادي، كان لا بد من إعادة النظر والتفكير في التعديل ليس فقط على المحتوي " تحديث النصوص القانونية"، ولكن أيضا على "المفاهيم الموجودة فيه"؛ لهذا وفي سنة 1999 تم إصدار مخطط جديد وفقا للائحة 03-99CRC بتاريخ 29 أبريل 1999 المتعلقة بإعادة صياغة المخطط المحاسبي العام³¹. هذا التاريخ يعتبر النقطة الحقيقية لكل الإصلاحات اللاحقة، رغم ذلك لقي هذا الإصلاح انتقادات كون اللائحة 03-99 CRC لم تحقق تغييرات ذات أهمية على مضمون المخطط من ناحية القانون المحاسبي، لكن فقط تم تضمين القوانين الصادرة عن CNC لسنة 1986، بالتالي الـ PCG ومنذ هذا التاريخ أصبح على شكل قانون يتضمن عناوين وفصول وفروع، في نفس الوقت لم يعالج جوانب متعلقة بالتوحيد والمحاسبة التحليلية، فالقواعد الخاصة بالتوحيد جمعت في لائحة 02-99 CRC المتعلقة بالحسابات الموحدة، وفيما يخص المحاسبة التحليلية فإنها وببساطة حذفت نهائيا من قانون المحاسبة الفرنسي³².

آخر أهم تحديثات الـ PCG كانت سنة 2010 من خلال لوائح الـ ANC المتعلقة بالمواضيع

التالية³³:

- اللائحة رقم 02-2010 المعدلة لتعليمية الـ CRC رقم 03-99 (PCG)؛
- اللائحة رقم 03-2010 المعدلة لتعليمية الـ CRC رقم 02-99 (الحسابات الموحدة للشركات)؛
- اللائحة رقم 04-2010 المعدلة لتعليمية الـ CRC رقم 01-91 (المؤسسات البنكية - الائتمانية-)؛
- اللائحة رقم 05-2010 المعدلة لتعليمية الـ CRC رقم 07-99 (المؤسسات البنكية - الائتمانية-)؛
- اللائحة رقم 06-2010 المعدلة لتعليمية الـ CRC رقم 04-2002 (مؤسسات الاستثمار)؛
- اللائحة رقم 07-2010 المعدلة لتعليمية الـ CRC رقم 05-2002 (مؤسسات الاستثمار).

2. اعتماد فرنسا للمرجعية الدولية IFRS:

في 16 جويلية 2003 الـ CRC اعتمد كل معايير المحاسبة الدولية IAS (باستثناء المعيارين المحاسبين الدوليين رقم 32 و 39) وبهذا أعطى مصداقية قانونية للاتحاد الأوروبي؛ حيث كانت أولى معايير التقارير المالية الدولية IFRS، معايير تعالج التطبيق الأولي للمرجعية الدولية المعتمدة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في 19 جوان 2003، والتي تتضمن الوحدات التي تعد لأول مرة القوائم المالية وفقا لـ IFRS. إن هذا التحول نحو المرجعية الدولية IFRS من طرف IASB، تضمن حوالي 7000 شركة مدرجة في بورصات أوروبا، من بين هذه الـ 7000 شركة، 1100 هي مجموعات فرنسية، ولكن يجب أن نعلم أيضا أن لهذه المجموعات الفرنسية حوالي 35000 فرع وفرع الفرع، هي مرتبطة مباشرة بمجموعات غير مدرجة³⁴. فكيف واجهت فرنسا أهم مداخل الفروق وعملية تقارب مخططاتها المحاسبية العام PCG مع المرجعية الدولية IFRS ؟

أ. مداخل الاختلاف بين القواعد الفرنسية والمرجعية الدولية IFRS:

هذه هي الاختلافات الأساسية التي يجب على المسيرين الإحاطة بها قبل اتخاذ أي قرار، وتطرح هذه الاختلافات على مدخلين، مدخل إستراتيجي ومدخل وظيفي كما يبينه الجدول رقم (02)؛ إلا أن أغلب الاختلافات الأساسية هي إستراتيجية ووظيفية في الوقت نفسه، لأنه وعلى سبيل مثال الاختلافات الإستراتيجية تتطلب في أغلب الأحيان تغيير نظم المعلومات؛ وفي الجدول رقم (03)، أمثلة عن أهم الاختلافات ذات المدخل الاستراتيجي والمدخل الوظيفي وتأثيراتها وأهم القيود عليها.

جدول رقم 02: مداخل الاختلاف بين القواعد الفرنسية ومعايير المحاسبة الدولية IFRS

مثال:	يؤثر في:	
رقم الأعمال، الربح قبل الفائدة والضريبة، الربح قبل الفائدة، انخفاض القيمة والهلاك ...	العناصر الأساسية في الهيكل المالي وقياس الكفاءة	المدخل الاستراتيجي Approche Stratégique
زيادة الضغط على إدارة المؤسسة (الشفافية الكبيرة للمعلومات المالية في IFRS تقود إلى تحليل أكثر نقدا ودقة)	العلاقة مع السوق	
تسيير المديونية، إستراتيجية النمو أو الاندماج والتملك، التسيير العام للمجمعات (وضع لغة محاسبية مشتركة، ...).	القرارات الإستراتيجية	
تعديل المخطط المحاسبي للمجموعة، النظم المحاسبية لكل مؤسسات المجموعة، تحليل النظم الأخرى، تصحيح تدفقات المعلومات المحاسبية...	نظم المعلومات	مدخل وظيفي Approche Opérationnelle
من أجل قيادة مشروع التحول نحو الـ IFRS وتحقيق وانجاز مختلف مراحل المشروع، من حيث توظيف وتكوين الأفراد.	الموارد البشرية	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

- PriceWaterHouseCoopers, *Des règles françaises aux IFRS – Principes Divergences* -, Editions Francis LEFEBVRE, Levallois, France, 2008, PP 18- 19

جدول رقم 03: المداخل الوظيفية والإستراتيجية المؤثرة على الاختلافات المحاسبية في فرنسا

القيود الأساسية	التأثيرات الأساسية	مدخل وظيفي	مدخل استراتيجي	طبيعة الاختلافات
استعمال القيمة العادلة في تجميع الشركات				
- تعديل نظام المعلومات - اللجوء إلى التقييم الداخلي حسابات معقدة تستدعي الاستعانة بنماذج	- على الأموال الخاصة وعلى النتيجة المستقبلية - على المديونية المالية	X	X	إلزام محاسبة تجميع الشركات (ونشاطها) حسب طريقة التملك (القيمة العادلة)، الطريقة المخالفة غير مسموح بها.
		X	X	تقييم الأصول والخصوم المقتناة بالقيمة العادلة.
		X	X	إلزام الاعتراف وتقييم الخصوم المحتملة الوقوع
			X	المحاسبة الحالية على النتيجة السلبية لشهرة المحل.
		X		إعادة تقييم القيمة العادلة للأصول والخصوم في كل عملية اقتناء.

Source: PriceWaterHouseCoopers, Des Règles Françaises Aux IFRS – Principes Divergences -, Editions Francis Lefebvre, Levallois, France, 2008, P 18.

ب. عملية التقارب La Convergence

بعد إصدار القانون 1606/2002 من طرف الاتحاد الأوروبي أصبحت المعايير الدولية IAS/IFRS المرجعية المحاسبية للشركات المدرجة في أسواق المال الأوروبية؛ وأصبحت المؤسسات الفرنسية غير المدرجة في السوق المالية، معنية من طرف المعايير IAS/IFRS بطريقة غير مباشرة، لأنه وبالموازاة مع الإصلاح الأوروبي، فإن هيئات المحاسبة الفرنسية قررت القيام بمقاربة مخطتها المحاسبية PCG، هذا يعني مقاربة المرجعية المطبقة من طرف كل المؤسسات والحسابات الفردية أيضاً، نحو المرجعية الدولية IAS/IFRS³⁵. إن عملية المقاربة لن تترك المؤسسات دون تغيير، لأنها ستجلب نتائج مهمة، لاسيما على المستوى الجبائي، تسيير المؤسسات والاقتصاد بشكل عام؛ لهذا كان يجب التحكم ودراسة المراحل والإجراءات التي سيتم من خلالها التقارب.

أولاً: مراحل وإجراءات التحول إلى المرجعية الدولية IFRS

إن فرنسا في عملية تحولها نحو المرجعية الدولية IFRS، اعتمدت على أربعة مراحل أساسية، من التشخيص، التحضير، التحول إلى متابعة التحول؛ وفي ما يلي أهم الأعمال المنجزة التي شملتها كل مرحلة من هذه المراحل.

جدول رقم 04: الأعمال المنجزة خلال عملية التحول إلى المرجعية الدولية IFRS

التشخيص	التحضير	التحول	المتابعة
- تعريف المشروع، تقييم الموارد؛ - تحليل المرجعية بشكل عام والحالات الخاصة؛ - التأثير على المجمعات المالية الكبرى؛ - التأثير على نظام المعلومات، التقارير، والاتصال المالي.	- وضع خطة عمل مفصلة، تحديد الإجراءات، والمساعدة على فهم IFRS؛ - اختبار وتحليل التأثيرات، واعداد مخطط محاسبي جديد؛ - تحضير خطة للتكوين.	- تسيير المشروع (وضع الخطط المفصلة، تحديد الاحتياجات والتكاليف، تكوين فرق العمل والمستخدمين، تدقيق التنفيذ، تكامل الأنظمة...) - تحديث الإجراءات المتخذة (خاصة الدعم التقني للتكوين).	- تنفيذ الإستراتيجية المالية؛ - متابعة المعايير واللوائح الإلزامية؛ - تطوير نظام المعلومات؛ - تحديث التقارير؛ - تكييف الاتصال.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

PriceWaterHouseCoopers, Des Règles Françaises Aux IFRS – Principes Divergences -, EDITIONS FRANCIS LEFEBVRE, LEVALLOIS, France, 2008, PP 371-372.

ج. الخيارات والالتزامات في فرنسا

وفقا للتوجيهات المحددة في ماي 2001 من طرف CNC، حول طريقة تقارب المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG نحو المرجعية الدولية IFRS. وكننتيجة لهذا، وبعد التشاور لاسيما مع مديرية الضرائب، فإن الـ CNC أشار إلى أن احترام مبدأ المساواة في المعالجة، يبدو غير ممكن في الوضعية الحالية، فمن المسلم به أن المؤسسات التي يمكنها استخدام المرجعية IFRS في حساباتها الفردية بحجة أنهم يطبقون هذه المعايير في حسابات الموحدة، لأنها تخضع لحالات مختلفة بالمقارنة مع الشركات الأخرى التي تطبق القواعد الفرنسية، كذلك الأمر بالنسبة للقانون الضريبي وقانون الشركات؛ لذلك فلإنشاء وعرض حساباتها الفردية، المؤسسات الفرنسية، مهما كان حجمها، وسواء كانت مدرجة أم لا، يجب أن تستمر في تطبيق اللائحة CRC 99-03 المتعلقة بالمخطط المحاسبي العام PCG الذي يتقارب تدريجيا نحو المعايير الدولية IFRS؛ لهذا فقد اعتمدت فرنسا الخيارات المحددة بالمرسوم رقم 2004-1382 بتاريخ 20 ديسمبر 2004 (الجريدة الرسمية لـ 22، ص 21773) حيث تضمن³⁶:

- الحسابات الموحدة للشركات غير المدرجة، إمكانية إعداد حسابات موحدة اعتمادا على المرجعية الدولية IFRS؛ الشركات المدرجة تعد حسابات موحدة وتنتشرها وفقا للمرجعية الدولية IFRS، كبدل عن القواعد الفرنسية؛
- الحسابات الفردية، تمنع من إعداد ونشر حساباتها وفقا للمرجعية الدولية IFRS، فالمؤسسات الفرنسية، مهما كان حجمها، سواء كانت مدرجة في البورصة أم لا، يجب أن تستمر في تطبيق المخطط المحاسبي العام PCG الفرنسي الذي يتقارب تدريجيا نحو المرجعية الدولية IFRS. في الجدول الموالي تلخيص للخيارات والالتزامات والمنع على المؤسسات الفرنسية بين سنتي 2005 و 2008.

جدول رقم 05: الخيارات والالتزامات والمنع على المؤسسات الفرنسية في 2005 و 2008

القوانين الفرنسية		المرجعية IFRS		المعايير المطبقة في فرنسا	
2008	2005	2008	2005	2008	2005
منع	إلزامي	إلزامي	إلزامي	الحسابات الموحدة	الشركات مدرجة في البورصة
إلزامي	إلزامي	منع	منع	الحسابات الاجتماعية	الشركات غير المدرجة في البورصة
إلزامي ما لم يكن الخيار IFRS	إلزامي	إمكانية الاختيار	نعم بالاختيار	الحسابات الموحدة	الشركات غير المدرجة في البورصة
إلزامي	إلزامي	منع	منع	الحسابات الاجتماعية	الشركات غير المدرجة في البورصة

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

PriceWaterHouseCoopers, Des Règles Françaises Aux IFRS – Principes Divergences -, EDITIONS FRANCIS LEFEBVRE, LEVALLOIS, France, 2008, P428.
 Convergence Du PCG Vers Les Normes IFRS, Article disponible sur le site internet: http://ens-prof-tertiaire.ac-édijon.fr/professeurs/ressources_docu/doc_comptable/pages_cptables/normes_cptables/evolution_pcg_ifrs.pdf, visit 2e 27/10/201

نلاحظ، أن الالتزامات والخيارات وحتى المنع الذي كان مطبقا على الشركات الفرنسية بكل أنواعها وخلال سنتي 2005 و2008 لم يشهد أي تغيير، إلا بالنسبة للشركات المجموعات الموحدة والمدرجة في البورصة، التي تم منعها من اعتماد القواعد الفرنسية في إعداد ونشر حساباتها الموحدة سنة 2008.

د. تقارب المخطط المحاسبي العام PCG نحو المرجعية الدولية IFRS

إن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS في فرنسا اشتمل على اتجاهين أساسيين:
الاتجاه الأول: يُضَمَّن في القواعد الفرنسية، والهدف من هذا هو التقارب التدريجي للقواعد الفرنسية نحو المرجعية الدولية IFRS؛

الاتجاه الثاني: يُعوض القواعد الفرنسية، فمذ سنة 2005 المعايير الدولية عوضت:

- إجباريا، القواعد الفرنسية في الحسابات الموحدة للمؤسسات المدرجة في البورصة؛
- بالاختيار، القواعد الفرنسية في الحسابات الموحدة للمؤسسات غير المدرجة في البورصة³⁷.

تقارب المخطط المحاسبي العام PCG نحو المرجعية الدولية IFRS، تضمن تعديلات على القواعد المحاسبية داخله، هذا الأخير الذي يطبق في الحسابات الفردية والموحدة في الوقت نفسه؛ حاليا قد تم التقارب بالنسبة لبعض القواعد المحاسبية الفرنسية:

- منذ 1999: تغيير في الطرق المحاسبية، العقود طويلة الأجل، الحسابات المرحلة (تقارب مع المعايير (IAS 8, IAS 11, IAS 34)؛
- في 2002: الاحتياطات (تقارب مع المعيار IAS 37)؛
- في 2003: المعاشات (تقارب مع المعيار IAS 19)؛ احتياطات الإصلاحات الكبرى أو احتياطات الصيانة الكبرى (تقارب مع المعايير IAS 16, IAS 37)؛
- في 2005: الاهتلاكات (تقارب مع المعايير IAS 16, IAS 38)؛ انخفاض القيمة (تقارب مع المعيار IAS 36)؛ الأصول (تقارب مع المعايير IAS 2, IAS 16, IAS 23, IAS 38)؛ احتياطات الإصلاحات الكبرى/ احتياطات الصيانة الكبرى (تقارب مع المعايير IAS 16, IAS 37)³⁸.

في الجدول الموالي أهم القوانين التي كانت الأساس في التقارب بين PCG و IFRS والصادرة عن الهيئتين المحاسبيتين CRC و CNC.

جدول رقم 06: أهم القوانين التي كانت أساس التقارب بين PCG و IFRS

لوائح الـ CRC	مصادق عليها من خلال	آراء الـ CNC	بداية التطبيق الإلزامي
لائحة 06-2006 حول الخصوم	أمر صادر بتاريخ 17 جانفي 2001، في الجريدة الرسمية.	01-2000 لـ 20 أبريل 2000	1 جانفي 2002
لائحة 05-2003 لـ 20 نوفمبر 2003 المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لتكاليف إنشاء مواقع الأنترنت.	أمر صادر بتاريخ 2 ديسمبر 2003، في الجريدة الرسمية.	11-2003 لـ 21 أكتوبر 2003	1 جانفي 2004
لائحة 10-2002 المتعلقة بالهلاك وانخفاض قيمة الأصول.	أمر صادر بتاريخ 27 ديسمبر 2002، في الجريدة الرسمية.	07-2002 لـ 27 جوان 2002 و 12-2002 لـ 22 أكتوبر 2002.	1 جانفي 2005 *
لائحة 07-2003 المعدلة للإجراءات الانتقالية للائحة CRC 10-2002.	أمر صادر بتاريخ 22 ديسمبر 2003، في الجريدة الرسمية.		1 جانفي 2005 *
لائحة 01-2004 المتعلقة بمعالجة الاندماج المحاسبي والعمليات المشتركة	أمر صادر بتاريخ 7 جوان 2004، في الجريدة الرسمية.	01-2004 لـ 25 مارس 2004	1 جانفي 2005 *
لائحة متعلقة بالتعاريف، محاسبة وتقييم الأصول.		15-2004 لـ 23 جوان 2004	1 جانفي 2005 *

* يمكن التطبيق قبل هذا التاريخ

Source: *Convergence Du PCG Vers Les Normes IFRS*, Article disponible sur le site internet: http://ens-prof-tertiaire.ac-dijon.fr/professeurs/ressources_docu/doc_comptable/pages_cptables/normes_cptables/evolution_pcg_ifrs.pdf, Visité le 27/10/201

إن هذا التقارب لم يهمل الخصوصيات القانونية، الضريبية والمحاسبية للدولة الفرنسية من جهة، وواقع المؤسسات فيها من جهة أخرى، فنجد أنه قد احتفظ بالمبادئ التالية:

- **الحفاظ على المرونة**، بعد الإبقاء على العلاقة بين الحسابات الفردية والضريرية، حددت المعايير الدولية IFRS أهدافا للتقارب لا تركز على التكامل مع المخطط المحاسبي العام PCG؛ حيث أن الحسابات الموحدة وفقا للمعايير الدولية IFRS، مجبرة على الحفاظ على تكامل تطبيق المرجعية الدولية، التي تبين طرق المعالجة لإظهار أحسن للمعلومات مالية؛ كما أن هناك انقطاع في العلاقة بين الحسابات الفردية والموحدة، عندما تكون هنالك خيارات محاسبية بالنسبة للحسابات الفردية لأغراض ضريبية³⁹.
- **احترام قواعد ذات تدرج إداري**، التقارب ينجز على مستوى المخطط المحاسبي العام PCG على أساس قرارات رسمية من جهات عليا، اللوائح الصادرة عن مجلس تنظيم المحاسبة

CRC تحت توصيات وأراء المجلس الوطني للمحاسبة CNC (حاليا عوضا من خلال الـ ANC) وكذلك القرارات الوزارية⁴⁰. هذه اللوائح يجب أن تحترم القانون التجاري، لكن في بعض الأحيان التقارب قد يتعرض لعوائق هذا التدرج الإداري، يمكن ترجمتها إلى:

- احترام القرارات من الجهات العليا، حتى ولو تعارضت مع المعايير الدولية؛
- يشار في المخطط المحاسبي PCG، إلى أن الحلول الموجودة في المعايير الدولية IFRS تتضمن الأساليب المحبذة، كذلك وفي بعض الأحيان المجلس الوطني للمحاسبة يصدر لوائح بهدف تغيير القوانين الصادرة من جهات عليا؛ كمثال على ذلك مصاريف التطوير، والاختيار بين تسجيلها في التثبيات المعنوية أو تسجيلها في حسابات التكاليف، وبالنسبة للحسابات الفردية والموحدة، هذه الإمكانيات حددت من خلال نص قرار إداري رسمي في الـ PCG، رغم أن هذا الخيار لم يرد في نصوص المعايير الدولية IFRS، التي يجب إدراجها ضمن التثبيات، لهذا فإن الـ PCG قد أعطى تفضيلا لإدراجها في الأصول المعنوية كما جاء في المرجعية الدولية IFRS⁴¹.

• **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** أن القواعد الجديدة التي جاءت بها المرجعية الدولية IFRS يجب الأخذ بجزء منها فقط، فرغم الأساليب المتبعة منذ إصدار وحتى بداية استعمال الـ IFRS ، لا يوجد تحديد دقيق لتطبيق الـ IFRS أو التحضير لإصدار معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وكمثال على ذلك أساليب حساب انخفاض قيمة الأصول القائمة على أساس القيمة الاستعمالية، ولا توجد هناك أي مؤشرات محددة لتحديد هذه القيمة (على عكس ما جاء في المعيار IAS 36)، هذه الطريقة تطبق في الحسابات الموحدة، وكذلك تطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة مبسطة⁴².

3. معوقات اعتماد فرنسا للمرجعية الدولية IFRS:

في دراسة أوروبية من قبل Cabinet Français Mazars سنة 2005، تبين أن فرنسا هي البلد الأكثر مقاومة لعملية اعتماد المرجعية الدولية IFRS؛ كما تبين أن أهم الأسباب التي أدت إلى مقاومة التغيير ترجع إلى اختلافات في المعالجات المحاسبية مردها إلى خصائص النظام المحاسبي الفرنسي، وإلى أسباب ثقافية ربما كان لها الأثر الأهم في مقاومة التغيير الخارجي⁴³.

أ. عوائق عملية خاصة بالمعالجات المحاسبية:

إن الاستمرار في عملية التقارب هو أمر طموح، لكن يواجهه عقبات محاسبية، قانونية، ضريبية و تطبيقية، ولأجل تحديد نتائج ومخاطر الاستمرار في عملية التقارب كون المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي ثلاث فرق عمل هي:

- معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IAS et PME) بداية سنة 2003؛
 - معايير المحاسبة الدولية والضرائب (IAS et Fiscalité) بداية سنة 2003؛
 - معايير المحاسبة الدولية والقانون (IAS et Droit) بداية سنة 2004⁴⁴.
- قامت هذه الفرق باختبارات مفصلة حول نتائج التقارب، فخلصت إلى:
- النتائج المحاسبية، الضريبية والقانونية لتقارب المخطط المحاسبي العام نحو المرجعية الدولية IFRS؛
- إمكانية استعمال معايير التقارير المالية الدولية IFRS في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فائدتها التطبيقية، خصوصا من حيث إيجاد حل للمشاكل القانونية للمعالجات المحاسبية المرتبطة بهذه الإمكانية.

أولاً: القيود المحاسبية والضريبية.

قدمت مجموعة العمل "معايير المحاسبة الدولية والضرائب" (IAS et Fiscalité) ، في تقريرها المعروف على الـ CNC في مارس 2005، التأثيرات الأساسية الناتجة عن الاختلافات الموجودة مع المرجعية الدولية IFRS، بالنظر إلى الأسس الضريبية المطبقة والنتائج من ذلك. مديرية الضرائب، من جهتها، أشارت أنه إذا استمرت المقاربة بمفهوم الحياد الضريبي، فإن الأولوية ستكون للمواضيع التالية: الأموال الخاصة، التحيين، إعادة فهم النتائج والضريبة المؤجلة؛ وبالتالي ثلاثة مفاهيم أساسية موجودة في المرجعية الدولية هي أساس الصعوبة على المخطط الضريبي، في إطار استمرار التقارب: القيمة العادلة؛ التحيين؛ أولوية الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني⁴⁵. إن تنفيذ هذه الأسس هو الاحتمال الأساسي لعدم استقرار قراءة التسجيلات المحاسبية، والأمان القانوني، المحاسبي والضريبي. كما أشار وزير الاقتصاد والمالية (2004) بأن الـ PCG سيستمر تحديثه وبوتيرة محددة بالتشاور مع المختصين، والحفاظ على هدف حياد الضريبة؛ إن الحكومة الفرنسية أشارت و بصراحة أنه لا توجد نية لتطبيق الـ IFRS في الحسابات الفردية أو الإطار القانوني الفرنسي، لأن العلاقة قوية بين المحاسبة و الضرائب، يعني هذا أنه لا وجود لتقارب كلي نحو الـ IFRS⁴⁶. وبالنظر إلى درجة التعقيد والتأثير المالي على القوائم المالية كان للمعايير (IAS 32, IAS 39) اللذين يرتبطان بالأدوات المالية، الأثر الأكبر، وهذا ما يفسر الرفض الفرنسي لاعتمادهما بشكل كلي.

ثانياً: القيود القانونية.

مجموعة العمل "معايير المحاسبة الدولية والقانون" (IAS et Droit) ، حلّت المعايير المختلفة بالنظر إلى استعمالها في إنشاء الحسابات، هذا التحليل قاد المجموعة إلى تحديد واقعين أساسيين،

أولهما الارتباط القوي بين القانون ومعايير الـ IASB؛ ثانيهما اعتماد تقنيات مختلفة، من حيث معالجة المفاهيم؛ نتج عن هذا، أن الإطار التصوري أساسا يختلف عن الأسس المحاسبية الفرنسية، وبعيد جدا عن النظرة القانونية (أولوية الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني)، كذلك الإهمال أو التعريف بطرق مختلفة، في عديد الحالات بالنسبة للمبادئ المحاسبية وموضوعاتها⁴⁷.

ب. عوائق ثقافية خاصة بمهنة المحاسبة:

عديد الكتاب أكدوا أن الاختلافات الثقافية في المحاسبة موجودة أساسا في القانون، الدين، التنظيمات الاجتماعية، اللغة، السياسة وكذلك التنظيمات الوطنية لمهنة المحاسبة.

أولاً: القانون ومهنة المحاسبة *Le Droit Et La Profession Comptable*

معايير التقارير المالية الدولية IFRS اشتقت أصلا من أساس القانون الضمني Common Law، لأجل هذا فإن القواعد القانونية تنطلق من فلسفة التشريع Jurisprudence؛ على عكس فرنسا التي تعتمد على القانون المكتوب Codified Roman Law⁴⁸؛ هذين النظامين القانونيين قد يحدثان تفسيرات مختلفة للمحاسبة، وكمثال على هذا أسبقية الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني كما بينا سابقا. مهنة المحاسبة في فرنسا والتي تضم حوالي 19000 خبير مسجل، إذا أردنا تقسيمهم من حيث جهة العمل وكذلك العمر، نجد أن الأقلية تعمل في شركات كبرى ولهم وجهة نظر ايجابية نحو اعتماد المرجعية الدولية IFRS، لكن البقية تعمل في مؤسسات صغيرة ولديهم تحمس أقل تجاه الـ IFRS؛ لكن عامل العمر قد يكون له الحسم في هذا الأمر، فالجيل الشاب لديه قدرة أكبر على فهم اللغة الإنجليزية وهو أكثر تفتحا على العالم، مما يسهل عليه اعتماد الـ IFRS⁴⁹.⁵⁰

ثانياً: الدين *La Religion*

من خلال الدراسة التي قام بها حميد راسل وكلاارك (Hamid, Russell Et Clarke 1993)^{***} تبين أن للدين تأثير بالغ الأهمية على ثقافة المؤسسة، وكذلك تأثير بالغ على التوحيد المحاسبي في العالم ككل، فالدين يحمل قواعد تترسخ في الاعتقاد والثقافة؛ حيث أن فرنسا ترسخ فيها تبني الصرامة والانظام، هذا التقليد الديني الذي ترسخ في الذهنيات والتقاليد، مستمد أساسا من الديانة الكاثوليكية أكثر من كونه مستمدا من القوانين الموضوعية من طرف الهيئات؛ فمن حيث كون الديانة الكاثوليكية تركز على ظاهر الأمور في العبادات، نجد أن فرنسا أيضا تركز على الظاهر القانوني للمعاملات وللعقود؛ بالموازاة مع هذا نجد أن دول أوروبا الشمالية مثل ألمانيا، هولندا والسويد... لديها ميول نحو تبني نظام محاسبي قائم على المبادئ، ويعطون أولوية للحقيقة الاقتصادية على الظاهر القانوني، ونجد هذا في واقع ديانتهم البروتستانتية، فهذه العقيدة تركز كثيرا على العلاقة مع الله، ولا

تلتزم ذلك بوساطة من الكنيسة والشعائر الدينية (غياب المظهر الديني). لكن وبالرغم من أن الديانة قد أعطت لفرنسا الحجة في الممانعة من اعتماد مبادئ الـ IFRS، لكننا لا نجد فرنسا وحدها تعتقد الديانة الكاثوليكية في أوروبا الجنوبية⁵¹.

ثالثا: التنظيم الاجتماعي *L'organisation Sociale*

حسب كتاب التاريخ الفرنسي، فإن ثورة 1789 لها تأثيرات على كل مجالات الدولة، وحسب الاقتصادي جاك مارسال (Jacques Marseille 2005)، فإن فرنسا شهدت تغيرات في تلك الفترة التاريخية، نتج عنها قوانين جديدة لا تزال إلى حد اليوم سارية المفعول في نظام القضاء الفرنسي؛ ففرنسا مفتونة بهذه الأحداث، وترغب دائما الاستمرار في العيش في الماضي وترفض أي تغيير؛ كذلك فإن التحفظ هو شيء أساسي في التنظيم الاجتماعي الفرنسي، والحكومة دائما تواجه أي تغيير يمكن أن يمس بمواطنيها من الخارج، بالسلطة والتقييد⁵².

رابعا: اللغة *La Langue*

قال الرئيس الفرنسي السابق *جاك شيراك* (Jacques Chirac)، " لا شيء أسوأ على البشرية من أن تصل إلى حالة تتكلم فيها أكثر من لغة "****، كان هذا لأن اللغة الانجليزية بدأت تدخل أوساط الفرنسيين، فما كان من الحكومة الفرنسية إلى إصدار عديد القوانين، مثل *قانون توبون* (Loi Toubon) (1994) الذي يعاقب كل الوحدات الحكومية، الإعلامية والإعلانية، التي تستعمل كلمات أجنبية حتى لو كان ما يكافئها بالفرنسية هو اللفظ نفسه؛ في دراسة للاتحاد الأوروبي تبين أن 15% فقط من الفرنسيين لديهم مستوى جيد في اللغات الأجنبية، في مقابل 25% للاسبانيين، لهذا كان تطبيق وفهم وتفسير المعايير الدولية أمرا صعبا على المحاسبين الفرنسيين⁵³.

خامسا: النظام السياسي والهيئات *Le Système Politique Et Les Attitudes*

إن فرنسا وبالمقارنة مع باقي الدول الأوروبية، يتم تكوين أغلب المسيرين في معاهد الدولة، أما الدول الانجلوسكسونية تكون الخبرة عند الخواص ضرورية؛ هذه الخاصية قد تفسر البيروقراطية التي وقفت في وجه التغيير، هذا أيضا قد يفسر لماذا وعبر التاريخ المحاسبة الفرنسية كانت قائمة على النظام الضريبي. في دراسة أجرتها جريدة *ذي إكونوميست* The Economist بينت أن للرأسمالية الفرنسية معارضة، ففي استبيان لسنة 2006، 36% من الفرنسيين اعتبروا أن مبادئ تحرير التبادل هو حل جيد للاقتصاد الفرنسي، في مقابل 71% من الأمريكيين و66% من البريطانيين، كذلك فإنه في الانتخابات الفرنسية الأخيرة، خمسة من أصل اثني عشرة مرشح كانوا ضد الرأسمالية؛ هذه

المعارضة الكبيرة للاقتصاد الحر هي أساس هذه الحالة الخاصة؛ كما أن الفكر الشيوعي يبرر هذا أيضا، حتى أن *مارسال Marseille***** وصف فرنسا بالاتحاد السوفياتي الذي لن يزول ثانية⁵⁴.

الخاتمة متضمنة النتائج والتوصيات

إن التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية IFRS هي من التجارب الرائدة في هذا المجال، خاصة وأن فرنسا من الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي كان قوة ضغط ساعدت الدولة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية بما يتناسب وواقع بيئة أعمالها الخاصة، فمن خلال هذا المقال وصلنا إلى النتائج التالية:

- عملية اعتماد المرجعية الدولية في فرنسا كانت ضمن اطار تكتل اقتصادي عالمي أمدها من جهة بالدعم السياسي والتقني والمادي وكان بمثابة إجبار من جهة أخرى؛
 - أثر تاريخ المحاسبة والتنظيم المحاسبي المعمول به في فرنسا على تجربتها في اعتماد المرجعية الدولية IFRS، سواء كان ذلك إيجابا أو سلبا؛
 - كان للعوائق الثقافية المتعلقة بالممارسة المحاسبية تأثير بالغ الأهمية على عملية اعتماد المرجعية الدولية IFRS؛
 - لم تعتمد الدولة الفرنسية معايير المحاسبة الدولية اعتمادا تاما (خاصة IAS32, IAS39)، بل كانت تحاول دائما التأثير على توجه المعايير بما يخدم مصلحة اقتصادها وواقع بيئتها بالدرجة الأولى، وبما يخدم مصلحة الاتحاد الأوروبي.
- ويمكننا من خلال هذه المقال أن ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه التوصيات:
- نقترح أن تُتبع التجربة الفرنسية في اعتماد المرجعية الدولية IFRS، خاصة من حيث أساسيات ومراحل الاعتماد والإمكانات المسخرة لذلك، لكل التجارب التي هي في بداية الانجاز والتجارب التي ستأتي لاحقا؛
 - على الدول الراغبة في اعتماد المرجعية الدولية IFRS أن تحضر لعملية الانتقال خاصة من حيث الإمكانات البشرية وريزنامة الاعتماد، لأن الاعتماد على أساس قرارات سياسية ستكون له نتائج وخيمة على الممارسة المحاسبية، والاقتصاد ككل؛
 - على الدول الراغبة في التوحيد المحاسبي ان تتجاوز العقبات الثقافية وان تتنازل عما يمكن التنازل عنه خدمةً لهدف توحيد الإبلاغ المالي وترشيدها لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛

- على الدول ان تراعي وبشدة واقعها المحاسبي والاقتصادي، وأن تعتمد بحذر وبتحفظ المعايير التي تشك في تأثيرها السلبي على اقتصادها في الحاضر أو المستقبل، وألا تتصف بالتبعية العمياء لمرجعية اصبحت تتحكم في معاييرها مصالح الدول الكبرى؛
- على الدول ذات بيئة الاعمال المتشابهة ان تحاول العمل كتكتل واحد في وجه المعايير المحاسبية الدولية التي قد لا تتلاءم مع احتياجاتها وواقعها، وهذا حتى تشكل قوة ضغط فعالة في وجه التكتلات الاقتصادية الكبرى.

المراجع والهوامش:

- 1-Encyclopédie wikipédia, disponible sur le site internet: www.wikipédia.com
- 2- Dov OGIEN, *Comptabilité Et Audit Bancaire*, DONOD, 2^{ème} édition, Paris, France, 2008, p. 286
- 3-
3 Catherine MAILLET-BAUDRIET et Anne LE MANH, *Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS*, 5^{ème} Edition, Supfoucher, Vanves, France, 2007, P. 8
- 4Communication De La Commission, *L'harmonisation Comptable : Une Nouvelle Stratégie Au Regard De L'harmonisation Internationale*, com 95 (508), P. 2, disponible sur le site internet : http://ec.europa.eu/internal_market/.../com.../com-95-508_fr.pdf, visité le 24/10/2012.
- 5Elisio BRANDAO, *Harmonisation Comptable En Europe: Aperçu I*, FINÉCO, vol. 7, No 1, 1^{er} semestre 1997, P. 51, Article disponible sur le site internet:<http://www.fsa.ulaval.ca/dept/fas/fineco/BRANDAO.pdf>, visité le 23/10/2012.
- 6Publication De La Huitième Directive Européenne Sur Le Contrôle Légal Des Comptes, Article disponible sur le site internet: <http://www.net-iris.fr/veille-juridique/actualite/14815/publication-de-la-huitieme-directive-europeenne-sur-le-controle-legal-des-comptes.php>, visité le 20/10/2012.
- 7Communication De La Commission, Op. Cit., P. 2
- 8Odile BARBE-DANDON et Laurent DIDELOT, *Maitriser Les IFRS*, GROUPE REVUE FIDUCIARE, 3^{ème} Edition, Paris, France, 2007, P. 12
- 9Catherine MAILLET-BAUDRIET et Anne LE MANH, Op. Cit., P. 8
- 10Odile BARBE-DANDON et Laurent DIDELOT, Op. Cit., P. 13
- 11Ibid., P. 13; 14
- 12P. NICOLLE, *Les Règles Comptables Et Leur Evaluation*, journée d'étude le 09/05/2006, Paris, France, Article disponible sur le site internet: http://www.guyane-education.org/eco-gest/telechargement/Stage_nicolle/diaporama_commentaires.pdf, visité le 22/10/2012.
- هي منظمة تقنية خاصة، لها هدفين أساسيين: المساهمة العملية في أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية، وإعطاء آراء تقنية، لأنه عند تبني معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتم إعداد تقييم تقني لهذه المعايير والتفسيرات، قبل تبنيها من الاتحاد الأوروبي؛ في 23 مارس 2006 تم امضاء عقد واتفاق عمل لتوضيح العلاقة بين اللجنة الأوروبية وهذه اللجنة، وقد بين هذا العقد حول المسائل المتعلقة بتطبيق معايير التقارير المالية في أوروبا.
- 13Lemarchand Y., un précurseur de la normalisation comptable : *Brochant de Villiers et la comptabilité des sociétés anonymes, 1818 -1840*, Gérer et comprendre, décembre, 1994.
- 14Lemarchand Y., *1880 – 1914, l'échec de l'unification des bilans : le rendez-vous manqué de la normalisation*, Comptabilité Contrôle Audit, tome 1, vol. 1, mars 1995, P. 7-24
- 15 Oussama OURIEMMI, *L'histoire De La Normalisation Comptable En France (1936-1944)*, CEREGE Centre De Recherche En Gestion, Université De Poitiers, Institut D'administration Des Entreprises, Paris, 2007/2008, P.18;19
- 16 Ibid., P. 19
- 17Durand R., *L'information financière et normalisation ou la marmite de diable 1900 – 1950*, Communication au 12^{ème} congrès de L'AFC, HEC, 23 -25 mai, 1991.

¹⁸ Ibid., P. 20

¹⁹ Conseil National De La Comptabilité France, Article disponible sur le site internet: http://savoir.fr/Conseil_national_de_la_comptabilit%C3%A9_france, visité le 20/10/2012.

²⁰ Idem.

²¹ **Présentation De La Nouvelle ANC (Autorité Des Normes Comptables)**, Regroupant Le CNC Et Le CRC, Uniopss/ML'H/060809, Article disponible sur le site internet: http://www.uniopss.asso.fr/resources/trco/pdfs/2009/08_aout_2009//Presentation_ANC.pdf, visité le 23/10/2012.

²² Idem.

²³ Pascale REVAULT, *La Normalisation Comptable Etat Des Lieux En 2010*, CREG, 9 mars 2010, P.3, Article disponible sur le site internet: <http://www.creg.ac-versailles.fr/spip.php?article419>, visité le 17/10/2012.

²⁴ Autorité Des Normes Comptables, *Plan stratégique 2011 – 2012*, P. 2; 21, Article disponible sur le site internet: http://www.focuspcg.com/content/download/1869/9158/version/1/file/plan_strat_ANC_2011-_2012.pdf. Visité le 20/10/2012.

²⁵ Obert ROBERT, *Pratique Des Normes IAS/IFRS – Comparaison Avec Les Règles Françaises Et Les USGAAP*, DUNOD, Paris, France, 2003, P. 25

²⁶ F. ENGEL ET F. KLETZ, *Cour De Comptabilité Générale*, Ecole Des Mines De Paris, Paris, 2005, P. 11

** Pour plus d'information voir:

- P. STANDISH, *Origine Of The Plan Comptable General: A study in cultural intrusion and reaction*, accounting and business research , vol 20 , n°80 , 1990.

- Oussama OURIEMMI, *Le Plan Comptable De 1942 :Un Plan « De » Ou « Sous »L'occupation ?*,Manuscrit auteur, publié dans "Journées d'Histoire de la Comptabilité et du Management France (2010)", Article disponible sur le site internet: http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/46/.../Ouriemmi_Plan_comptable_1942.pdf.

²⁷ Oussama OURIEMMI, *L'histoire De La Normalisation Comptable En France (1936-1944)*, CEREGE, Centre De Recherche En Gestion, université de Poitiers, Institut D'administration Des Entreprises, Paris, 2007/2008, P. 26; 27

²⁸ Alain FAYEL et Daniel PERNOT, *DPECF 4 Manuel Et Applications – Comptabilité Générale De L'entreprise-*, 14^{ème} Edition, DUNOD, Paris, France, 2004, P. 4

²⁹ Ibid., P. 5

³⁰ Idem.

³¹ *Comprendre Le PCG*, Article disponible sur le site internet: http://www.focuspcg.com/menu_gauche/comprendre_le_pcg, visité le 14/10/2012.

³² Idem.

³³ Règlements de l'ANC homologués, Article disponible sur le site : http://www.focuspcg.com/menu_gauche/actualite/actualite_de_l_anc_cnc_anterieurement/reglements_de_l_anc_homologues, visité le 23/10/2012.

³⁴ Catherine MAILLET-BAUDRIER et Anne LE MANH, *Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS*, Berti Edition, Alger, Algérie, 2007, P. 7; 8

³⁵ Bernard IRION, *La Convergence Du Droit Comptable Français Vers Les Normes IAS/IFRS : Propositions Comptables Et Fiscales De La CCIP*, Commissions 'Économique et Financière' et 'Fiscale', Chambre de Commerce et D'industrie de Paris, l'Assemblée générale du 23 décembre 2004, P. 3, Article disponible sur le site internet: www.etudes.ccip.fr/fichier?lien=sites%2Fwww.etudes.ccip...pdf, visité le 14/10/2012.

³⁶ PriceWaterHouseCoopers, Op.cit.; P. 428

³⁷ Michel LEVEQUE, *Le Cadre Et Les Sources Du Droit Comptable*, P.7, Article disponible sur le site internet: http://ecogest.ac-rouen.fr/renov/telesh/norm_compt/cadrecomptable.pdf, visité le 23/10/2012.

³⁸ Pascale REVAULT, Op.cit.; P.5; 6

³⁹ PriceWaterHouseCoopers, Op.cit.; P. 431

⁴⁰ Idem.

⁴¹ Idem.

⁴² Idem.

⁴³ Samir AYOUB et Keith HOOPER, *Les Freins Culturels A L'adoption Des IFRS En Europe : Une Analyse Du Cas Français*, Manuscrit auteur, publié dans "La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, Strasbourg : France", 2009, P.2, Article disponible sur le site internet: <http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/45/61/96/PDF/p12.pdf>, visité le 16/10/2012.

⁴⁴PriceWaterHouseCoopers, Op.cit.; P. 433

⁴⁵Idem.

⁴⁶Idem.

⁴⁷Idem.

⁴⁸Christopher NOBES, *Causes And Examples Of International Differences*, Chapitre 2, P.28, Article disponible sur le site internet: <http://www.savepdf.org/more-causes-and-examples-of-international-differences-356079.html>, visité le 22/10/2012.

⁴⁹Samir AYOUB et keith HOOPER, op, cit; P. 7

⁵⁰

*** Pour plus d'information voir: S. Hamid, C. Russell, Clarke F., *"Religion: A Confounding Cultural Element In The International Harmonisation Of Accounting?"*, *Abacus*, (2) 29, 1993, P. 131-148

⁵¹Samir AYOUB et keith HOOPER, op, cit; P. 9

⁵²Ibid; P. 10

*** Pour plus d'information voir: P. Johnson *"Must the whole world speak English?"*, Article disponible sur le site internet: www.forbes.com/columnists/free_forbes/2004/1129/039.html. 2004.

⁵³Samir AYOUB et keith HOOPER, op, cit; P. 11

***** Pour plus d'information voir: Marseille J. *"La France une sorte d'union soviétique qui aurait réussi"*, Article disponible

:http://www.libres.org/francais/actualite/archives/actualite_0404/france_urss_a6.1504_hm.

⁵⁴Samir AYOUB et keith HOOPER, op, cit; P. 11; 12; 13

إستراتيجية تكامل أدوات إدارة التكلفة في ظل حوكمة الشركات "دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في نينوى"

د. صالح ابراهيم يونس الشعباني.....جامعة الموصل

الملخص

تعد إدارة التكلفة وسبل خفضها معياراً للمفاضلة بين الشركات نظراً لأهميتها الإستراتيجية ودعمها الميزة التنافسية للشركات، إلا أن وجود قيود تعمل على الحد من قدرة الشركة على تحقيق مستويات أعلى من الأداء سواء كانت تلك القيود داخلية أم خارجية يتطلب الأمر ضرورة المواءمة والتناسق بين عمل أدوات إدارة التكلفة وتلك القيود على أن يكون هذا التناسق يراعي أسس ومبادئ الحوكمة فيعمل على مراعاة حقوق أصحاب المصالح من خلال مجموعة من القوانين والضوابط التي تعد كصمام الأمان لعمل تلك الشركات، وعليه لا بد أن يكون هناك تكامل بين تلك الأدوات (الجودة الشاملة، الكايزن، نظرية القيود، تحليلات سلسلة القيمة، VSC، ABM، ABC) ومبادئ وأسس الحوكمة لغرض تحقيق أهداف الشركة وتعزيز موقعها التنافسي بالشكل الايجابي، حيث أن مشكلة كثير من الشركات هو اعتماد كل أداة أو منهج من المناهج الحديثة على انفراد مما يخلق شيئاً من التعارض عند التطبيق وقد يؤدي إلى خلق قيود ومراكز اختناق تؤثر على أداء العمليات والأنشطة في الشركة، وعليه جاء هذا البحث ليلسط الضوء على أهمية التكامل والتناسق بين تلك المناهج والفلسفات من خلال دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في الموصل.

Abstract :

The cost management and ways to reduction it take considered criterion to differentiate between companies, because of its strategic importance and support the competitive advantage of companies, however, a limitation working to reduce the company ability to achieve higher levels of performance, whether those restrictions internal or external required need for harmonization and consistency between the work of cost management tools Such restrictions on that this consistency into account the foundations and principles of governance worked to take into account the rights of stakeholders through a series of laws and regulations which are valve safety for the work of these companies, and it has to be there integration between those tools (TQM, Theory of Constraints, analyzes value chain, VSC, ABC, ABM) and the principles and foundations of governance for the purpose of achieving the objectives of the company and strengthen its competitive position as positive, since the problem of many companies is to adopt each tool or approach of modern curriculum in private, creating a bit of inconsistency in its application and may lead to creating restrictions and bottleneck centers affect the performance of the operations and activities of the company, and it came this research highlights the importance of integration and consistency between these approaches and philosophies through a prospective study in a sample of industrial companies in Mosul.

المقدمة:

تعد إدارة التكلفة وسبل خفضها معياراً للمفاضلة بين الشركات نظراً لأهميتها الإستراتيجية ودعمها الميزة التنافسية للشركات، حيث أنها تدعم المركز التنافسي للشركة من خلال تحقيق التحسين المستمر في جودة أداء العمليات والأنشطة بهدف نيل رضا الزبون، إلا أن برامج ومناهج التحسين هذه قد تواجه بمجموعة من القيود والمحددات التي تحول دون النجاح في تحقيق المستوى المطلوب من الهدف، إذ أن القيود تحد من قدرة النظام على تحقيق مستويات أعلى من الأداء وقد تكون من بين القيود مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح أي ما يصطلح عليه بالحوكمة. مما يتطلب تحقيق التكامل بين تلك الأدوات (الجودة الشاملة، الكايزن، نظرية القيود، تحليلات سلسلة القيمة، ABC, ABM, VSC) ومبادئ وأسس الحوكمة لغرض تحقيق أهداف الشركة بالشكل الايجابي ويعزز مركزها التنافسي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أهمية التكامل بين ادوات ادارة التكلفة ومناهج خفضها وبين اسس ومبادئ حوكمة الشركات ، وآلية التنسيق بين تلك الأبعاد بالشكل الذي يعمل على تحقيق هدف الشركة دون المساس بمصالح الأطراف الأخرى من خلال عملية المواءمة والتنسيق وبالتالي خلق عملية التكامل فيما بين تلك الأبعاد.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في أن السعي إلى تحقيق التحسين المستمر للأنشطة والعمليات في الشركة وجعلها بأفضل جودة و اقل تكلفة دون الأخذ بنظر الاعتبار القوانين والتعليمات الهادفة إلى حماية أصحاب المصالح من جهة ودون الأخذ بنظر الاعتبار القيود الداخلية والخارجية من جهة أخرى سوف يعمل على تحقيق هدف على حساب أهداف أخرى ،أي تحصل عملية تضارب وهذا ما تعاني منه الشركات الصناعية في نينوى.

وعليه تتجلى مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

1. هل لادوات ادارة التكلفة دور في إجراء التحسينات المستمرة على العمليات والأنشطة والعمل على إزالة القيود ومعالجة القصور بالشكل الذي يضمن رضا المستهلك أو الزبون؟
2. هل تعمل نظرية القيود على الاستغلال الأفضل للموارد بمعزل عن الأنظمة والقوانين وتطوير السياسات الإدارية؟

3. هل بالإمكان إجراء تكامل بين ادوات ادارة التكلفة بما يعالج القيود التي تواجه الشركة ضمن إطار حوكمة الشركات؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف على ماهية الحوكمة من حيث المفهوم والأهمية وأركانها الأساسية.
2. تسليط الضوء على ادوات ادارة التكلفة ودورها في التحسين المستمر والعمل على إزالة القيود لضمان الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة.
3. كيفية الربط بين الأبعاد الثلاثة (ادوات ادارة التكلفة ،حوكمة الشركات، القيود او المحددات التي تواجه الشركة) من اجل تحقيق المواءمة فيما بينها لإزالة التضارب والسعي لتحقيق هدف الشركة بالشكل الذي يضمن حماية مصالح ذوي العلاقة.
4. بيان أوجه الارتباط أو عدمه بين الأبعاد الثلاثة (ادوات ادارة التكلفة ،حوكمة الشركات، القيود او المحددات).

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها: " أن عملية تكامل ادوات ادارة التكلفة مع القيود التي تواجه الشركة مع الأخذ بالاعتبار قوانين وضوابط حوكمة الشركات سوف يخلق اثر ايجابي ينعكس على تحقيق أهداف الشركة ويعزز من ميزتها التنافسية".
وينبثق عن تلك الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. هناك علاقة وثيقة بين قيود الشركة وحوكمة الشركات.
2. هناك علاقة ارتباط ايجابية بين تكامل ادوات ادارة التكلفة والقيود.
3. هناك علاقة ارتباط بين تكامل ادوات ادارة التكلفة مع القيود ضمن إطار حوكمة الشركات.

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي في صياغة القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع إلى الكتب والنشريات العلمية ذات العلاقة بالموضوع ، ثم اعتماد المنهج التحليلي من خلال الجانب التطبيقي على عينة من الشركات الصناعية في الموصل تمثلت بـ (الشركة العامة لصناعة الألبان، الشركة العامة للغزل والنسيج، الشركة العامة للأسمنت الشمالية ، الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية)

خطة البحث:

لغرض صياغة البحث واختبار فرضياته وحل مشكلته فقد تم تقسيمه وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للحوكمة.

المحور الثاني: ادوات ادارة التكلفة وسبل خفضها.

المحور الثالث: القيود التي تواجه الشركة وإستراتيجية معالجتها.

المحور الرابع: آلية تكامل ادوات ادارة التكلفة مع القيود ضمن إطار حوكمة الشركات.

المحور الخامس: الجانب التطبيقي وتحليل نتائج الدراسة الاستطلاعية في عينة البحث.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للحوكمة.

أولاً: نشأة ومفهوم الحوكمة:

بعد التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في العالم ونتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات الكبرى ظهر مصطلح حوكمة الشركات ، اذ يرجع البعض السبب الرئيسي لانهباء تلك الشركات إلى عدم الأخذ بمبدأ الحكم الرشيد للشركات (الحوكمة) مما جعلها تنهار وتعلن إفلاسها. كما ان غياب الحوكمة أدى إلى فقدان الثقة بين الإطراف الأساسية في الشركات، أي بين الإدارة وحملة الأسهم نتيجة نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية عن الأوضاع المالية لتلك الشركات. (راشد، 2009: 179)

ويقصد بالحوكمة مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة. فقد عرفت الحوكمة على أنها " تأكيد العمل بمبدأ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركة بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة. (الجزائري ومعروف، 2009: 5)

ومفهوم الحوكمة يستند على نظام متكامل يعتمد على أركان وركائز أساسية تتمحور في كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية لأي شركة ، ويجب أن تتمتع تلك الركائز والأركان بامتلاكها موردا مهما وأساسيا وهو رأس المال الفكري لكي تعمل بشكل تحليلي ومنطقي نابع عن البعد المهاري والثقافي والمنظمي الواجب امتلاكه للوصول إلى حاكمية ذات قيمة على مختلف الأصعدة المحلية والعالمية (علي، 2009: 39) .

وقد حدد (خليل) مدخلين لتحديد مفهوم حوكمة الشركات وهما: (خليل، 2009: 2)

- أ. مدخل المساهم والذي يهتم بتعظيم حقوق المساهمين متمثلة في الربحية.
- ب. مدخل الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة مثل المديرين والزبائن والدائنين والعاملين ويهتم هذا المدخل بتحقيق مصالح هؤلاء الأطراف.

مما تقدم يرى الباحث بان الحوكمة تتضمن مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي ترسم حدود العلاقة بين إدارة الشركة وبين الأطراف ذوي المصالح بما يضمن المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم والإفصاح عنها بشكل شفاف وعادل.

ثانياً: قواعد واهداف حوكمة الشركات

أوضح تقرير لجنة كادبري الصادر عام 1992 أن الإفصاح المحاسبي والشفافية يمثلان أهم أركان نظام الحوكمة الجيدة للشركات، كما أوصت اللجنة بضرورة صياغة قواعد التعاون على بناء نظم المراجعة الداخلية وتشكيل مجالس الإدارات مع التوصية بضرورة الإفصاح عن مخاطر الشركات وإستراتيجية الإدارة في مواجهة هذه المخاطر وذلك لدعم ثقة حملة الأسهم ، كما أكدت اللجنة على ضرورة توافر نظم رقابة داخلية تساعد على قياس وتحديد مقدار المخاطر التي تواجهها الشركة من جهة، وتساعد على تقييم جدوى استراتيجيات الإدارة في تقييم ورقابة هذه المخاطر من جهة أخرى. وعليه تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها وفق الآتي:

(www.alroya.info,2010)

1. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء .
 2. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات .
 3. عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
 4. تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة .
 5. تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار الشركات العاملة بالاقتصاد .
 6. العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة بمراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد .
 7. منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
 8. الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- في حين يرى (علي) أن أهمية الحوكمة تتجلى من خلال عدة محاور وفق الآتي: (علي، 2009:40)
- أ. المحور الاقتصادي، إذ تسعى الحوكمة على تحقيق الآتي:
- (1) تعظيم قيمة الشركة وتدعيم الموقع التنافسي لها.

(2) جذب مصادر التمويل وتوظيفها في عملية التوسع والنمو مما يعمل على خلق فرص عمل إضافية.

(3) تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية بهدف تحقيق الكفاءة والقيمة الاقتصادية المطلوبة.

ب. محور الرفاهية الاجتماعية، إذ تعمل الحوكمة في هذا المحور على تحقيق الآتي:

(1) تؤثر وتتأثر بالحياة العامة من حيث الدخول والوظائف وتكوين المدخرات والتقاعد.

(2) مساءلة الشركات عن مدى التزامها في تحقيق رفاهية وتقديم المجتمع.

(3) درجة التقيد بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة.

ج. المحور القانوني، وينصب على الآتي:

(1) الالتزام بالأنظمة والقواعد القانونية النافذة والتي تعد صمام الأمان لضمان تحقيق الحوكمة.

(2) الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

ويضيف بعض الباحثين إلى ما تقدم المحور البيئي، حيث تسعى الحوكمة في المجال البيئي إلى تحقيق

الآتي: (الشعباني وآخرون، 2012: 5)

1. الالتزام بمعايير حماية البيئة الدولية والمحلية.

2. إزالة الملوثات المؤثرة على الصحة العامة وخاصة الخطرة والسامة منها.

3. حذف الأنشطة البيئية الضارة واعتماد تكنولوجيا الإنتاج الأخضر .

4. حماية الأنظمة البيئية (ماء ، هواء ، تربة) .

ثالثاً: مبادئ حوكمة الشركات

تغطي مبادئ حوكمة الشركات عدة مجالات تتمثل بالآتي:

1. حقوق المساهمين: ويقصد بذلك الحقوق الأساسية للمساهمين والمتمثلة بتأمين تسجيل الأسهم، ونقل

أو تحويل ملكيتها، والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب، والحق في انتخاب

أعضاء مجلس الإدارة والتصويت في الاجتماعات وأخيراً الحصول على حصص من أرباح الشركة.

2. المعاملة المتكافئة للمساهمين: بمعنى معاملة المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة،

ويكون للمساهمين داخل كل فئة حق التصويت والحصول على المعلومات.

3. أصحاب المصالح: ويتمثل هذا المبدأ باحترام حقوق أصحاب المصالح من خلال إتاحة الفرصة لهم

في الحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقه، وكذلك العمل على تطوير آليات مشاركة

العاملين في تحسين الأداء. (الجزائري ومعروف، 2009: 23)

4. الإفصاح والشفافية: يقصد بالإفصاح أظهار الشيء بحيث يكون معلوماً وواضحاً ، وأما الشفافية فهي النظام والإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف ونتائج القطاع الحكومي، إذ أن هناك ترابط بين الإفصاح والشفافية حيث يتداخل ويتربط كل منهم مع الآخر إلى درجة من الصعوبة التمييز بينها. (عبود ،2009:11)

وتعد العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين، حيث يتوقف تحقق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقيتها أمام الجمهور واكتسابها سمعة حسنة، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة. لذلك فإن الإفصاح يعمل على تدعيم حوكمة الشركات، وكذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير للإفصاح والشفافية لتضمن شمول التقارير المالية للشركات على صورة واضحة وصحيحة عن التنظيم. (شبل ،2007:16)

ويشمل الإفصاح الإعلان عن النتائج المالية والتشغيلية في الشركات وأهداف الشركة وأهميتها بالنسبة للمجتمع والمخاطر المحتمل تعرض الشركة لها وسياسات وهياكل حاكمة الشركات اللازمة الأتباع. كما يجب إعداد مراجعة شاملة للمعلومات الخاصة بالشركات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع ضرورات ومعايير الجودة للمعلومات المحاسبية، فضلاً عن ضرورة الإفصاح عن الأمور غير المالية والتي قد تكون من متطلبات عملية التدقيق. وتتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة الآتي: (راشد،2009: 189)

1. تعيين أو إبعاد المسؤولين في الشركة.
 2. صياغة ورسم إستراتيجية الشركة ومراجعتها.
 3. مراقبة وإدارة تضارب المصالح بين كافة المعنيين بالشركة بما في ذلك سوء استخدام الموارد.
 4. الالتزام بتطبيق أفضل معايير وأخلاقيات المهنة والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى.
- ويرى بعض الباحثين ضرورة إضافة مسؤولية أخرى لمجلس الإدارة تتضمن وضع الخطط والإجراءات اللازمة لحماية البيئة ومتابعة تنفيذها وتضمينها في تقارير مجلس الإدارة والإفصاح عنها بشكل شفاف. طالما الشفافية تعني الإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية بشكل يمكن المساهمين والمقرضين من تقييم أداء الشركة. (الشعباني واخرون،2012: 7)

المحور الثاني: ادوات ادارة التكلفة وسبل خفضها

من اهم الادوات الحديثة لادارة التكلفة هي الاتي:

أولاً: إدارة الجودة الشاملة

أن الجودة الشاملة هي الفلسفة الإدارية التي تهدف إلى تحقيق التحسين المستمر في جودة أداء جميع العمليات والأنشطة والمنتجات وكذلك الخدمات في الشركة، وتقدم إدارة الجودة الشاملة (TQM) الوسائل التي بواسطتها تستطيع الشركة من تحقيق مساهمة العاملين ورضا المستهلكين والزبائن، وكذلك دعم القدرة التنافسية التي تعد واحدة من الأمور البالغة الأهمية لأي شركة مما يتطلب الفهم التام للانحرافات في أداء الفعاليات المختلفة بالشركة، وقد عرفت الجودة بشكل عام على أنها "صنع أو تنفيذ الخصائص والمواصفات الكلية للسلعة أو الخدمة طبقاً لمواصفات إشباع احتياجات الزبائن عند الشراء وأثناء الاستخدام". (هورنجرن وآخرون، 2009 : 1237)

أما إدارة الجودة الشاملة فتعرف بأنها "شكل تعاوني لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق للعمل". ويؤدي تطبيقها إلى تقليل العمليات الإدارية وتبسيط النماذج وتقليل شكاوي الزبائن، والاهتمام بقضايا أخرى بالغة الأهمية كالالتزام الإداري وتفاذي مقاومة التغيير وبتكاليف أحداث هذا التغيير" (www.edara.com).

وتنصب الجودة على ركائز أساسية تتمثل بالآتي: (الشعباني، 2007: 118)

1. الريادة في تلبية حاجة الزبون.
2. الدقة والكمال (الإتقان) في العمل.
3. التكلفة المنخفضة.

وللجودة ابعاد اساسية هي وفق الآتي: (Hansen&Mowen,2003:441)

1. الأداء (performance) وتعني الطريقة التي تؤدي بها الوظائف أو الخصائص التشغيلية الأساسية للمنتج.
2. المعولية (Reliability) وتعني احتمالية عمل المنتج بشكل جيد خلال مدة زمنية محددة وفي ظل ثبات ظروف تشغيلية محددة.
3. المتانة (Durability) أي مقدار الاستعمال الذي يحصل عليه الزبون من المنتج في الغرض المحدد وقبل التخلص أو استبداله.
4. التوافق (Conformance) وتعني مطابقة المنتج للمواصفات المحددة مسبقاً.
5. الجمالية (Aesthetics) وتعني كيف يبدو المظهر الخارجي للمنتج.
6. قابلية الخدمة (Serviceability) وتعني توافر خدمات الصيانة والتصليح للمنتج عند استخدامه نتيجة خطأ في التصنيع.

7. الجودة المدركة (Perceived Quality) ويقصد بها تصور وانطباع الزبون تجاه المنتج الناجم عن سمعة الشركة والاسم التجاري والعلامة التجارية.

ولغرض تحقيق مستوى الجودة المستهدف لأبد من تحمل تكاليف تسمى تكاليف الجودة ، وهي جزء هام وتكاملي لأي برنامج جودة في الشركات الإنتاجية، وعليه فقد ارتبط مفهوم الجودة بتكاليفها ،حيث عرفت تكاليف الجودة على أنها " الكلف التي تتعلق بالأنشطة الهادفة لمنع حصول ضعف في الجودة أو تعمل لإصلاح الضعف الحاصل أو من أجل تحسين مستوى الجودة الحالية بهدف تحقيق رغبة أو غاية الزبون، أي بمعنى جزء من هذه الكلف يتعلق بالرقابة على الجودة والجزء الآخر يتعلق بفشل الجودة".(الشعباني ،2007: 121)

وكذلك تعرف كلف الجودة بأنها: " التكاليف الناشئة نتيجة لإنتاج المنتجات ذات الجودة المتحققة " (Horngren , et al ,2009: 680)

ويمكن تحقيق الجودة من خلال الاهتمام بكل من جودة التصميم التي يقصد بها التوفيق بين مواصفات المنتج ورغبات الزبائن وجودة التطابق التي تهتم بإتمام عمليات التصنيع لإنتاج المنتج المصمم وفقا لرغبات الزبائن وتعتبر سلسلة القيمة للمنتج أداة لتحقيق الجودة الشاملة أيضا لأنها تعمل على توفير تسلسل منطقي للأنشطة التي تتم حتى يصل المنتج للزبون، وبالتالي تساعد على الاهتمام بالجودة في كل مراحل حياة المنتج.

ثانياً: استخدام نظام التكلفة على أساس النشاط Activity-Based Costing Strategy

يعد نظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) أحد الأدوات المثلى في تحسين الأنظمة الكفوية التقليدية، لأنه يركز على الأنشطة بشكل انفرادي لأعتمادية غرض التكلفة، إذ يقوم بتخصيص الكلف على أهدافها كالمنتجات أو الخدمات على وفق أساس معين يمثل حاجة المنتج من ذلك النشاط، أي إن مهمة (ABC) هي تحليل الكلف الإضافية وإعادة تصنيفها ككاف مباشرة بعد أن كانت غير مباشرة من خلال تقسيم مجتمعات الكلف وربطها بالأنشطة المختلفة. (الشعباني، 2005، 60)

ولعل من أهم نتائج وتأثيرات استخدام نظام ABC هو ما يسمى اليوم بـ Activity Based Management (ABM) ، أي الإدارة على أساس الأنشطة، ولا يمكن تطبيق ABM بمعزل عن ABC، لان الأخير هو المصدر الأساس للمعلومات كما إن مخرجات نظام ABC هي مدخلات ABB. ويرتبط نظام ABC ارتباطاً وثيقاً بإستراتيجيات إدارة التكلفة، حيث يصف الشركات على أنها سلسلة من الأنشطة المهمة لإشباع احتياجات المستهلك، فهو يقدم معلومات للمدراء لإدارة تلك الأنشطة من أجل تحسين التنافسية وتحقيق الأهداف. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام نظام ABC يحقق التفوق بالتصميم من خلال تبسيط تصميم المنتجات بمعنى إمكانية تدفق الإنتاج بسهولة ومن دون أي إسراف

في استخدام الموارد، وان هذا يؤدي إلى خفض الكلف. في حين يرى البعض أن نظام ABC يوفر المعلومات اللازمة لفهم سلوك التكلفة بشكل أفضل، مما يمكن من العمل على التحسين المستمر لتخفيضها، وذلك من خلال الحد من الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج أو الخدمة وتنمية تلك التي تضيف قيمة. (المخلافي، 2002، 23)

وطالما إن رضا المستهلك يقام على ركيزتين هما السعر المنخفض، فضلا عن الجودة المقبولة. من هنا تحولت المنافسة في السنوات الأخيرة من مجرد العمل على تخفيض الكلف بوصفها محددًا أساسياً للربحية إلى العمل كذلك على تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة للزبائن والسعي لتعظيم هذه المنفعة. (أبو شناف، 1995، 777)

ثالثاً: استخدام نظام كلفة التدفق الارتجاعي Back Flush costing system

يعرف نظام كلفة التدفق الارتجاعي بأنه نظام كلفوي يلغي تسجيل بعض أو كل قيود اليومية المتعلقة في الدورة التي تبدأ بالمشتريات والإنتاج وصولاً إلى المبيعات. (Horngren, et. al., 2003, 700) ففي ظل الأنظمة الكلفوية التقليدية يتم تجميع الكلف في القسم أو المرحلة، ومن ثم ترحل إلى المرحلة اللاحقة وتسجل المواد في حساب مراقبة مخازن المواد عند الشراء وعند استخدامها تسجل في حساب إنتاج تحت الصنع وكذلك كلف التشكيل (عمل + كلف إضافية) وتتحرك هذه الكلف مع المنتجات في الصنع وكل حركة يرافقها إثبات قيود محاسبية وإجراءات رقابية مما يؤدي إلى زيادة التكلفة والجهد، فضلا عن تأخر تقديم المعلومات المحاسبية. (الشعباني، 2005، 58)

ويرى باحثون آخرون أن نظام Back Flush يتفق مع نظام J.I.T الإنتاجي، إذ لا يمكن تطبيقه إذا لم يكن هناك نظام J.I.T. (Morse, et.al, 2003, 619)

إذ تعني فلسفة J.I.T الإتمام الناجح للمنتج أو الخدمة في كل مرحلة من مراحل النشاط، تبدأ من المجهز وحتى الزبون في الوقت المحدد لاستخدام المنتج أو الانتفاع بالخدمة بأقل كلفة. وتركز إستراتيجية التدفق الارتجاعي المتوائمة مع نظام J.I.T على نقطتين هما:

1. خفض الكلف

في ظل الأنظمة التقليدية كانت الشركات الصناعية تحتفظ بثلاثة أنواع من المخزون (مواد خام، إنتاج تحت التشغيل، إنتاج تام)، إذ قد تصل قيمة المخزون إلى 25% أو أكثر من مجموع رأس المال المستثمر، أما في ظل بيئة التصنيع الحديثة فأصبح النظر إلى المخزون بأنه دليل على أن الإدارة غير كفوءة، حيث إن الإدارة الكفوءة هي التي تقوم بالتخطيط الجيد والوصول إلى مستويات التخزين الصفري. وتكمن منافع تطبيق J.I.T في خفض الكلف هي على وفق الآتي:

أ. تخفيض حجم الاستثمارات في المخزون.

- ب. تخفيض تكلفة نقل ومناولة المخزون.
- ج. تخفيض تكلفة تقادم الأصناف المخزونة.
- د. تخفيض تكلفة الاستثمارات في مباني المصنع اللازمة للإنتاج والتخزين.
- هـ. انخفاض كلفة التحضير وإجمالي تكلفة الإنتاج الصناعية.
- و. انخفاض كلف الفاقد والتالف بتأثير تحسين الجودة.

2. تحسين الجودة

إن تحسين الجودة يمثل أحد العناصر الأساسية لنظام J.I.T الذي يتواءم مع التدفق الأرتجاعي، إذ إن نظام J.I.T يطبق مبدأ (اعمل الصحيح من أول مرة)، وكذلك فإن من المتطلبات الهامة لهذا النظام ضرورة تسلم المواد بجودة تامة، لأن أية عيوب فيها سيعطل العملية الإنتاجية، من هنا فإن الجودة في نظام J.I.T هي الجودة من المصدر وحتى إنتاج منتجات ذات جودة مقبولة وصولاً إلى رضا المستهلك.

رابعاً: إدارة التكلفة المستهدفة Target Cost Management

تعرف التكلفة المستهدفة كقيمة بانها "الفرق بين سعر البيع التنافسي وربحية المنشأة المخططة"، وقد برزت الحاجة لاستخدام استراتيجيات مساعدة عند تطبيق إدارة التكلفة المستهدفة تتمثل في حالتين على وفق الآتي: (الكاشف، 2004، 9).

1. الاستعانة بهندسة القيمة في مرحلة التخطيط والتصميم.
 2. الاستعانة بأسلوب التحسين المستمر للعمليات خلال مراحل ما بعد البدء في الإنتاج.
- أي أن التكلفة المستهدفة تمثل التكلفة واجبة الحدوث التي في ضوءها يصمم ويخطط المنتج لكي ينتج ويسوق في حدود تلك التكلفة. ولكي يتم وضع خطة تكلفة مستهدفة تمكن من الوصول إلى سعر تنافسي فإنه يجب وضعها على مستوى الأنشطة المستقبلية المستهدفة بما يمكن في الوقت نفسه من إجراء تحليل ضمني للأنشطة ومحاولة التخلص من الأنشطة التي لا تحقق قيمة مضافة. كما أنه بعد وضع خطة التكلفة المستهدفة وعند اتضاح عدم تطابق المبدئي بين التكلفة المستهدفة وبين تكلفة المنتج الفعلية، فإنه لإحداث تخفيض فعلي لا يؤثر في مستوى جودة المنتج يجب إن تبدأ خطة التخفيض كذلك بعملية تحليل الأنشطة والتخلص من تلك الأنشطة غير الضرورية، بما يساعد في نهاية الأمر على تخفيض التكلفة والوصول بالتكلفة الفعلية لمستوى التكلفة المستهدفة. وعليه تعد التكلفة المستهدفة إحدى إستراتيجيات بيئة التصنيع الحديثة واحد أهم أدوات إدارة التكلفة، حيث تسعى إلى الوصول إلى التكلفة التي تطمح إليها الشركة مع عدم المساس بجودتها.

خامساً: التحسين المستمر (الكايزن) Kaizen

ان الكايزن Kaizen هو التعبير الياباني للتحسين المستمر، ويقصد بمفهوم التحسين المستمر السعي الدؤوب نحو تطوير الأداء وتحسين الجودة بهدف تعظيم المنفعة التي يحصل عليها المستهلك وتخفيض الكلف إلى أدنى حد ممكن من دون المساس بالجودة. وعليه فأن إستراتيجية التحسين المستمر هي التي تتطابق مع أهداف إستراتيجيات إدارة التكلفة إذ يتم التركيز على جانب التكلفة وكذلك الجودة، ويطلق على الكايزن في حال انتهاجه لخفض الكلف اسم Kaizen Costing، وذلك لتركيبه على التكلفة وإمكانية خفضها (الكسب، 2004، 34).

وتجدر الإشارة إلى أن خطوات الكايزن الخمس عند تطبيقها تعمل على خفض الكلف والارتفاع بمستوى الجودة من خلال الآتي: (الحديدي، 2006، 55)

1. **الصيانة:** للوصول إلى مبدأ العطل الصفري الذي يؤدي بدوره إلى إنتاج منتجات بجودة عالية وبكلفة منخفضة.
2. **النظافة:** أي أن يكون الفحص مستمراً والنظافة واضحة، وهذا يؤدي بدوره إلى إنتاج منتجات بجودة عالية والوصول إلى مبدأ العيوب والتلف الصفري الذي بدوره يخفض الكلف.
3. **الترتيب:** في إعداد الآلات ومكان التصنيع وتهيئة المكائن، وذلك بدوره يؤدي إلى خفض كلف الإنتاج ويكون العمل أكثر انسيابية.
4. **التنظيم:** وهو ضروري للفصل بين الجهود الضرورية وغير الضرورية والتخلص من الجهود غير الضرورية والإبقاء على الجهود الضرورية وتنميتها.
5. **الانضباط:** وذلك بإشراك العاملين كافة والالتزام بالنقاط المذكورة آنفاً للوصول إلى خفض الكلف وتحسين النوعية.

سادسا: دورة حياة المنتج Product Life Cycle

يقصد بدورة حياة المنتج سلسلة المراحل التي يمر خلالها المنتج أو الفترة الزمنية التي تتقضي من وقت البدء في نشاط البحوث والتطوير والتصميم إلى وقت تسلم المنتج للمستهلك وتطول أو تقصر هذه الفترة وفقا لنوع الصناعة، إذ إن دورة حياة المنتج تقسم على قسمين على وفق ما يأتي:

أ. **دورة حياة كلفة المنتج:** يمكن تقسيم كلفة دورة حياة المنتج وفق الآتي: (الشعباني واليامور، 2012:

(7)

أ. الكلف المبدئية Initial Costs

وهي كلف مرحلة ما قبل الإنتاج وتشمل كلف البحث والتطوير والتصميم واختبار النماذج والكاليف الهندسية، أي كل الكلف ما قبل الإنتاج. وهذه الكلف غير قابلة للاسترداد Nonrecurring Costs، وتعالج هذه الكلف محاسبيا على انها كلف ايرادية مؤجلة يتم اطفاءها على عدد من السنين.

ب. الكلف العادية Normal Costs

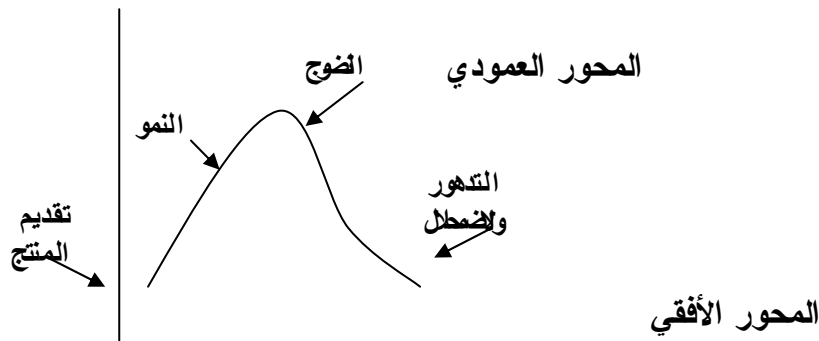
وتشمل كلف الإنتاج أو العملية التصنيعية من مواد وعمل ومستلزمات أخرى وكاليف الخدمات الإنتاجية والكاليف التسويقية، أي بمعنى تشمل الكلف الإنتاجية أو التصنيعية المباشرة وغير المباشرة فضلا عن الكلف التسويقية وخدمات ما بعد البيع أو ما تسمى بالكاليف البعيدة Downstream Costs جـ الكلف التي يتحملها الزبون، أي الكلف ما بعد عملية الشراء PostPurches Costs بالنسبة للزبون وهي كلف مابعد البيع من وجهة نظر المنتج. مثل كلف النصب والتشغيل والصيانة واستخدام المنتج.

د. الكلف البيئية Environmental Costs

وتشمل الكلف اللازمة لحماية البيئة وتسوية الموقع وكاليف المغادرة وكاليف التخلص من نفايات المنتج ما بعد الاستخدام والغرامات والتعويضات الناجمة عن تطبيق القوانين البيئية.

ب. دورة حياة مبيعات المنتج: ويقصد بها تعاقب الأطوار في حياة المنتج في السوق من تقديم المنتج والنمو في المبيعات والنضوج ومن ثم التدهور والاضمحلال، حيث أثبت تاريخ المنتجات أن لكل منتج دورة حياة، وان اختلفت في مدتها والشكل رقم 1 يعبر عن دورة حياة مبيعات المنتج:

دورة حياة المنتج



Source: (Blocher, Edward, Chem, hing and Hin, Thomas, (1999) "Cost Management: A strategic Emphasis", 1st Ed, McGraw-Hill Co, USA, p52)

ويعد تخفيض دورة حياة المنتج من أفضل الطرائق الفعالة لتخفيض الكلف، إذ يكون خفض التكلفة في أسلوب دورة حياة المنتج من خلال تخطيط المنتج وتصميم وتطوير المنتج وتقليل حياته. وقد أدت بيئة الأعمال الحديثة إلى زيادة حدة التباين في طلبات ورغبات الزبائن وظهور الأحجام الصغيرة

(الكميات القليلة) من الطلب، فضلاً عن الإسراع في عمليات التوريد كل ذلك أدى إلى تقليل حياة المنتج. وان استخدام دورة حياة المنتج في التخطيط له أهمية خاصة من قبل المدراء عند التسعير وتخطيط الإيرادات التي تغطي الكلف (باسيلي، 2001، 107) .

سابعا: إعادة هندسة العمليات الإنتاجية

إن إعادة هندسة العمليات تعنى بإعادة النظر الشاملة والجذرية في سير العمليات الإنتاجية وبقية الأنشطة الأخرى بما فيها التسويقية والإدارية، وبالشكل الذي يقود إلى خفض التكلفة والمحافظة على الجودة وبما يعمل على رضا الزبون و تعزيز القدرة التنافسية للشركة، فقد عرفها (Daft) على أنها إعادة التفكير الكامل والتحول في مفهوم العمليات بالشكل الذي يقود إلى تنسيقاً قوي ومرونة أكبر في الاستجابة للمتغيرات التي تحدث لأن العمل منظم حول العملية وليس الوظيفة ". (Daft, 2000, 339-340)

وعليه فإن إعادة هندسة العمليات تمثل إحدى الأساليب الإدارية الحديثة التي تتبناها الشركات لتحقيق مزايا تنافسية طموحة من خلال سعي الشركات إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات إلى جانب خفض التكاليف وذلك من خلال استبعاد العمليات غير الضرورية داخل الشركة. وكذلك التخلص من جميع العمليات التي تسبب الهدر والضياع والتكلفة العالية وانجاز الأعمال بكفاءة أفضل والعمل على تطوير الخدمات المقدمة إلى الزبائن. (Sofroniou, 1998, 147)

ويرى باسيلي أن التخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بجودة المنتج قد يتم عن طريق إعادة هندسة العمليات أو بترتيب بعض الأنشطة لتحقيق أداء أفضل بتكلفة أقل أو باستخدام تقنية متقدمة أو غيرها. (باسيلي، 2002، 26)

وحتى تقوم إعادة هندسة العمليات بخفض التكاليف وتحقيق رضا الزبون يجب أن ترتبط بعلاقات تكاملية مع المناهج الحديثة الأخرى. إذ اعتمدت العديد من الشركات في السنوات الأخيرة منهج الأنشطة لأغراض إدارة التكلفة من أجل تحقيق منافع جوهرية، وتعد الإدارة على أساس الأنشطة (ABM) إحدى أساليب إدارة التكلفة الإستراتيجية. إذ أن (ABM) تهتم بإدارة الأنشطة والعمليات بفاعلية وكفاءة لتقديم القيمة إلى الزبون حيث أن تحديد العمليات والأنشطة الرئيسية يساعد الإدارة على الفهم الأفضل ومن ثم تحديد فيما إذا كانت الأنشطة المنجزة تضيف قيمة إلى الزبون. وإن (ABM) تركز على عمليات الشركة الرئيسية وبالأخص العمليات التشغيلية منها إذ يترتب على ذلك خفض التكاليف والوقت وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تحسين الجودة الأمر الذي ينتج عنه تطوير وتحسين الأداء.

فإعادة هندسة العمليات Re-engineering تمثل المرحلة التالية لـ (ABM) من خلال إعادة التصميم الحقيقي للعمليات لإزالة الإنفاق غير الموجب على الأنشطة غير المضافة للقيمة. كما إن هندسة القيمة هي منهج يستخدم لغرض تحسين الأداء الوظيفي وخفض التكلفة. حيث إن هندسة القيمة هي منهج فعال لحل المشكلات حيث تركز على الفعالية عن طريق تحليل الوظيفة أو الوظائف المطلوب تحقيقها وتحديد الأهداف والاحتياجات والمتطلبات والرغبات ومن ثم تبحث في الكفاءة عبر معايير الجودة التي تجعل من المنتج أكثر قبولا وبأقل التكاليف الممكنة. أي يمكن تطبيق هندسة القيمة خلال مرحلتي التخطيط والتصميم أي قبل البدء بالإنتاج للوصول إلى التكلفة المستهدفة من خلال إيجاد تصاميم جديدة للمنتج تؤدي إلى خفض تكلفته دون أن تؤثر على وظائف وجودة المنتج، وإلغاء الأنشطة غير الضرورية للمنتج.

ثامنا: بطاقة الاداء المتوازن.

تعرف بطاقة الأداء المتوازن بأنها "نظام يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة طريق شمولية للشركة لتتبع ترجمة الرسالة في مجموعة مترابطة لمقاييس الأداء تساهم هذه المقاييس بإنجاز الأعمال ووضع استراتيجية الأعمال واتصال الاستراتيجية بالأعمال والمساعدة في التنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي وصولاً إلى أهداف الشركة". (Kaplan, et al, 2007:395)

وعليه فإن فكرة بطاقة الأداء المتوازن كأسلوب لتقويم الأداء الشامل تتلخص بتركيز انتباه الإدارة العليا حول المناطق الحرجة لأنشطة الشركة في المنظورات الأربعة وبشكل متكامل ومتبادل وإنها تقيس الأداء الحالي والمستقبلي من خلال التفاعل بين مقاييس تلك المنظورات ضمن إطار استراتيجي. وأن المنظورات الأربعة تتفاعل فيما بينها وتصب بالنتيجة في المنظور المالي. ويرى البعض أن الهدف الأكثر أهمية لبطاقة الأداء المتوازن هو تقويم ورقابة الأداء لعمليات الشركة، أي أن الهدف من BSC هو غلق الفجوة الموجودة بين الرؤية الإستراتيجية للأعمال وعملياتها اليومية، وذلك من خلال ربط المقاييس المالية وغير المالية بالشكل الذي يؤدي إلى تقويم الأداء الحالي والمستقبلي، وكذلك ربطها برؤية العمل الإستراتيجي. ويرى بعض الباحثين أن هناك غرضين أساسيين من استخدامها وهما: (www.2GC.com.uk)

1- الرقابة الإدارية: تستخدم بطاقة الاداء المتوازن لمساعدة المديرين على إحكام السيطرة على مجموعة من الأنشطة من خلال تحديد مجموعة من الأهداف الرئيسية، وكذلك تحديد مجموعة المقاييس على وفق المنظورات الأربعة للبطاقة، مع نظرة نحو تحقيق مستويات أداء بأفضل تطبيق، وتفسير الأسباب التي تربط الأهداف بالمتطلبات المالية للشركة.

2- الرقابة الإستراتيجية: تستخدم البطاقة للمساعدة على رقابة أداء الشركة عندما تنفذ أنشطة مترامنة لتنفيذ خطة إستراتيجية وبذلك يتحول دور البطاقة من تعقب أداء العملية إلى الرقابة فيما إذا تم أو لم يتم تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمدى الذي يتطلبه إنجاز الأعمال. وكذلك قدرتها في العمل بصورة فعالة مع الأدوات الأخرى مثل ABM, ABC.

مما تقدم يتضح أنه في ظل أداء متكامل مبني على بطاقة الأداء المتوازن، يمكن تحديد مدى تحقيق الأهداف القصيرة الأجل التي تظهرها الموازنات التي تتكامل فيما بينها للوصول إلى الأهداف طويلة الأجل التي تنطوي عليها الإستراتيجية والتمكين من تحقيق المساءلة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للرجوع إلى المسار الإستراتيجي للشركة. فيتم إدماج بطاقة الأداء المتوازن ضمن العمليات الإدارية لتحقيق الرقابة الإستراتيجية من خلال الآتي: (عبد الفتاح، 2005: 187-188)

- (1) ترجمة الإستراتيجية إلى أهداف ومقاييس تتضمنها بطاقة الأداء المتوازن.
- (2) وضع خطة الشركة ووضع أهداف فرعية لكل هدف إستراتيجي وتحديد علامات المسار لهذه الخطة.
- (3) تحديد برامج إستراتيجية لتنفيذ خطة الشركة في ضوء جدول زمني، كذلك يلزم أن تعرض البرامج نفسها علاقات السبب والنتيجة التي توضح الروابط بين المنظورات الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن.
- (4) تقسيم البرنامج الإستراتيجي ودوره إلى خطة عمل أو أكثر، وتتضمن تلك برامج الموازنة التشغيلية، وتقوم الشركة بمراقبة خطط العمل.

تاسعا: إستراتيجية تحليلات هندسة القيمة Value Engineering Analysis Strategy

تعد تحليلات هندسة القيمة إحدى الإستراتيجيات المهمة لإدارة التكلفة التي تتوقف عليها إستراتيجيات عدة أخرى. وتتكون سلسلة القيمة من مجموعة مترابطة ومتتابعة من الأنشطة الجزئية المنتجة للقيم التي تحتويها مخرجات الشركة من سلع وخدمات وترتبط حلقات سلسلة القيمة بين نقطة تدبير المواد والأجزاء والمكونات ونقطة التسليم النهائي للسلع أو الخدمات إلى الزبائن. (الجمال، 2000، 34) والشعباني يرى أن سلسلة القيمة تعني "الأنشطة التي يتولد عنها قيم مضافة بدءاً من المواد الخام الأساسية وصولاً إلى المستهلك النهائي". (الشعباني، 2005، 56)

ويرتكز مفهوم سلسلة القيمة على محورين رئيسيين وهما: (باسيلي، 2001، 103) **أ. تحديد الأنشطة التي تضيف قيمة:** وهي تلك الأنشطة التي يقتنع المستهلكون أنها تضيف منفعة أو قيمة للمنتج وتستخدم الشركات هذا المفهوم للفصل بين الأنشطة التي تضيف قيمة والأنشطة التي لا تضيف قيمة.

ب. **تحديد الكلف التي تضيف قيمة:** وهي تلك الكلف التي يفتتح المستهلكون أن إنفاقها يؤدي إلى إضافة قيمة للمنتج، وتستخدم الشركات هذا المفهوم للفصل بين الكلف التي تضيف قيمة والكلف التي لا تضيف قيمة.

وتعد تحليلات هندسة القيمة إحدى الإستراتيجيات المهمة لإدارة التكلفة التي تهدف إلى خفض التكلفة وتحسين الجودة في الوقت ذاته.

المحور الثالث: القيود التي تواجه الشركة وإستراتيجية معالجتها

ان الهدف الأساسي للشركة هو تحسين قدرتها على تحقيق الأرباح من خلال سلسلة مترابطة من العمليات والأنشطة التي تواجه مجموعة من القيود والمحددات التي تحول دون النجاح في تحقيق المستوى المطلوب من الهدف، وان إدارة هذه القيود بكفاءة وفاعلية يعد من عوامل النجاح الرئيسية. ويعرف القيد على أنه "أي شيء يحدد من قدرة الشركة على توليد المزيد من المخرجات" (الطرية، 2006: 18)

وتصنف القيود إلى: (الاستريادي، 2009 : 53)

1. القيود الداخلية: وهي القيود التي تحدث داخل الشركة والتي من شأنها أن تؤثر على كمية المخرجات، وبذلك قد تتسبب في تراكم خزين الإنتاج تحت التشغيل وتقسّم إلى قيود الطاقة وقيود التمويل وقيود الموارد البشرية.

2. القيود الخارجية: قد تظهر هذه القيود نتيجة لأسباب من خارج الشركة أو إلى القيود الداخلية التي سبق ذكرها، ومن ثم فان تلك القيود تؤثر في انخفاض الطلب على الخدمات التي تقدمها الشركة، وتتضمن قيود التجهيز و السوق.

وعليه فقد نشأت العقيدة الأساسية لنظرية القيود من منطلق انه يوجد على الأقل قيوداً واحداً داخل كل نظام أنتاجي، هذا القيد يحدد مقدرة النظام على تحقيق مستويات أعلى من الأداء قياساً إلى هدف النظام، ومن ثم فان تعظيم عملية استغلال هذا المورد الإنتاجي (القيد) أو الذي يخضع لندرة نسبية سوف يؤدي إلى تعظيم مخرجات النظام ككل. وتعرف نظرية القيود على أنها " فلسفة إدارية تهدف إلى التحسين المستمر لأداء النظام من اجل تعظيم مخرجاته وتحقيق أهدافه عن طريق إجراء بعض التغييرات فيه لتفعيل قيوده الداخلية والتعامل معها في ضوء القيود الخارجية أن وجدت وقياس اثر تلك التغييرات لضمان الاستغلال الأمثل لموارد الشركة". (Hilton,et al, 2006: 236)

ويلاحظ من التعاريف السابقة أن نظرية القيود أسلوب يستند إلى التحسين المستمر لمعالجة جدولة العملية الإنتاجية لتحسينها من خلال تركيز الانتباه على المناطق المقيدة (نقاط الاختناق) بهدف استغلالها بشكل أفضل عن طريق إجراء بعض التغييرات الصناعية لزيادة طاقتها بهدف تعظيم ربحية

هذه المناطق ومن ثم تعظيم الربحية الكلية للشركة بأقل تكلفة ممكنة. وعليه تمثل نظرية القيود أداة إدارية تدعم برامج التحسين المستمر وإدارة التكلفة ، وهي منهج إداري يبحث في تحسين الأرباح طويلة الأجل من خلال الإدارة المناسبة للاختناقات التي تحدث في الشركة، وهذا المنهج يقوم على فكرة تحديد القيود في نظام العمليات والتي تمنع الشركة من تحقيق درجات عالية من النجاح ثم العمل على تخفيض أو حذف هذه القيود. أي ان افضل استراتيجيه لمواجهة القيود ومعالجتها هو استخدام نظرية القيود، ولنظرية القيود اهداف تتمثل بالاتي: (Blocher, et al,2005:5)

1. تذهب إلى ما بعد جدولة الوظيفة لأنه من خلال تغيير كل من طبيعة القرارات الإدارية وتكلفة المنتج ومقاييس الأداء وتصميم المنتج والعمليه بعد تحديد أي قيد في النظام وسوف تساعد TQM الشركة على تحقيق التناسق الشامل والجزئي المرغوبين في الموارد الصناعية.
2. تهدف إلى تحقيق تطبيقات رقابية بسبب أن مكافأة المستخدمين تتم في ضوء مخرجات العملية الخاضعة لمسؤوليتهم مما يدفعهم لزيادة مخرجات موارد القيد.
3. تستخدم في تحديد أفضل مزيج إنتاجي في المدى القصير لتحسين معدلات الربحية من خلال إجراء تحسين لمستويات مزيج الإنتاج في ضوء الاختناقات الحاصلة في العملية الإنتاجية.

المحور الرابع: آلية تكامل ادوات ادارة التكلفة مع القيود ضمن إطار حوكمة الشركات

من الجدير بالملاحظة إن العملية الإنتاجية سلسلة من الأحداث والعمليات التي يتم من خلالها تحويل المواد الأولية إلى منتجات بأقل زمن وكلفة ممكنة ويتحقق ذلك من خلال تحقيق تدفق متزامن ومتوازن للموارد من الموارد غير المقيدة إلى الموارد المقيدة ثم إلى الموارد غير المقيدة مرة أخرى . حيث تبغي برامج إدارة الجودة الشاملة إلى إجراء تحسينات تدريجية مستمرة على العمليات من خلال إلقاء الضوء على نواحي القصور وتحديد سبل تحسينها كما تسعى إلى تكوين شركة يكون فيها التحسين المستمر (الكايزن) ذاتيا والعمل على أساس الفريق، ويكون الفرد فيها مسئولا عن تحقيق هدف إرضاء الزبون، وهي وسيلة مستخدمة من قبل الإدارة لتطوير السياسات والممارسات الإدارية لضمان أن المنتجات والخدمات المقدمة من قبل الشركة تحقق الرضا لدى الزبون من خلال مجموعة الأبعاد الخاصة بالجودة مثل وظيفة المنتج، وإمكانية الاعتماد عليه، والتعمير الذي يقيس حياة المنتج والخدمات المقدمة لما بعد البيع، وإدارة التكلفة تستخدم هذه الوسيلة لتحليل التكلفة لمجموعة مختلفة من التصاميم التي تحقق الجودة الشاملة وتقيس وتعد التقارير لأوجه عديدة من كلف الجودة مثل كلف الإنتاج المعيب، كلف المواد الخام الضائعة، كلف الضمان، كلف الفشل. (Blocher, et al,2005:11)

فبعد تطبيق نظام تكامل ادوات ادارة التكلفة تقوم الشركة بإعادة تصميم منتجاتها بحيث تتكون من مجموعة أقل من الأجزاء المختلفة وبهذا يمكنها من تحقيق رقابة محكمة على جودة منتجاتها ، ويتم كذلك إعادة هندسة العمليات الإنتاجية والسعي من خلالها لخفض العيوب في الإنتاج وخفض الكلف ،اذ هناك تكاليف ناجمة عن عدم الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وكذلك تكاليف مرتبطة بتعديلات العمليات الإنتاجية من سوء تخطيط أو وجود مراكز اختناق (قيود). وعليه تعد نظرية القيود احد الأدوات التي تستخدم لمساعدة الشركة في تخفيض التكلفة وتخفيض دورة الوقت وتقوم على فكرة تركيز الجهود فقط على الأنشطة التي تعتبر قيوداً واختناقات في العمليات التي تبطئ دورة الوقت بدلا من تركيز جهود الإدارة على كافة الأنشطة سواء تشكل قيد أم لا لتحسين الكفاءة والسرعة. (الشعباني،2011: 262)

مما تقدم يتضح أن الحوكمة تنظم العلاقة بين الأطراف وفق مجموعة من القواعد والقرارات لتؤكد العمل بمبدأ الشفافية والمراقبة وتحقيق المساءلة المالية والإدارية معتمدة في ذلك على خطوط الصلاحيات والمسؤوليات ليعمل الكل وفق منظور متكامل مستخدما التحليل والمنطق النابع من البعد المهاري لرأس المال الفكري ، حيث تسعى الحوكمة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات وتجنب حدوث مراكز اختناق أو فرض قيود من خلال حق المساءلة ومنع المتاجرة بالسلطة وتعظيم قيمة الشركة وأسهمها وتدعيم الموقع التنافسي لها والالتزام بمعايير حماية البيئة. ولما كانت الجودة الشاملة تعني وجود نظام للأنشطة لتحقيق رضا الزبون وإعطاء الصلاحيات للعاملين لتحقيق أفضل جودة بأقل تكلفة ممكنة من خلال تحليلات سلسلة القيمة واستخدام ABM و ABC و JIT التي تهدف جميعها إلى تحقيق التحسين المستمر في جودة أداء جميع العمليات والأنشطة والخدمات وبالتالي تحقيق رضا الزبون، فهي بذلك تعمل على تحقيق الهدف الذي تسعى إليه الحوكمة في تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات وحماية ذوي المصالح سواء من حيث تقديم سلع وخدمات تنال رضا الزبون أو من خلال تقليل المعاب والتالف الذي يقود إلى تخفيض الكلف ويعمل على تحسين ربحية المستثمر أو المساهم او من خلال ازالة القيود التي تواجه الشركة. وبهذا تعمل ادوات ادارة التكلفة على خلق شكل تعاوني لكل من الإدارة والعاملين لغرض تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية مما ينعكس بالإيجاب على تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات وتحقق العدالة والشفافية والرقابة المتبادلة بين الطرفين و تحقيق رضا الزبون ومشاركة العاملين والتحسين المستمر وتحقيق الفاعلية في استخدام الموارد وكل ذلك هو من أهداف الحوكمة.

وفي الوقت الذي يعمل القيد على الحد من قدرة الشركة على توليد المزيد من المخرجات ،حيث يعمل على تحديد مقدرة النظام في تحقيق مستويات أعلى من الأداء فتهدف نظرية القيود هي الأخرى

إلى عملية التحسين المستمر لأداء النظام من خلال إجراء بعض التغييرات لتفعيل قيوده الداخلية والتعامل معها في ضوء القيود الخارجية لضمان تحقيق الاستغلال الأفضل لموارد النظام، وهذا يتطلب التنسيق التام والمتواءم مع أدوات إدارة التكلفة لكي لا تسمح بإنتاج منتجات معيبة فتزيد من بعض القيود أو مراكز الاختناق وربما تعمل على خلق قيود جديدة، فتحسين مستوى أداء العمليات والأنشطة حتى لا تسهم في عملية خلق قيود داخلية وبنفس الوقت إنتاج منتجات معيبة لا تلبى رغبة الزبون سوف تخلق قيود خارجية تعمل على خفض الطلب على منتجات الشركة يرافقها ظهور قيود تسويقية تنعكس بالنتيجة على ربحية المساهم ومصالح الأطراف الأخرى، وبنفس الوقت إرضاء الزبون هو من بين أهداف الحوكمة إلا أن الوصول إلى هذا المستوى قد يتعارض مع قيد التمويل أو التكلفة مما يصر إلى إجراء عملية موازنة ما بين كلف الجودة لمنع إنتاج منتجات معيبة وبين محاولة خفض تلك الكلف لتكون وفق المستوى الذي يحقق الجودة المطلوبة ولا يؤثر على ربحية. وعليه يجب أن تكون هناك عملية تنسيق تام بين قيد التمويل أو حدود التكلفة المسموح بها لتحقيق مستوى جودة معين وبين مستوى الجودة المستهدف لإرضاء الزبون .

بمعنى آخر يجب أن يكون هناك تكامل بين أدوات إدارة التكلفة وبين القيود المفروضة في ظل إطار حوكمة الشركات. فتسعى أدوات إدارة التكلفة إلى إجراء التحسين التدريجي والمستمر على العمليات من خلال تحديد الأنشطة التي تضيف قيمة وتلك التي لاتضيف فتعمل على إزالتها وتشخيص نقاط الاختناق أو مراكز القيود والعمل على تخفيف حدتها أو إزالتها ، أي تهيئة المناخ الملائم لإزالة القيود وبذل تحقق رضا الأطراف الداخلية (الإدارة أو المنتج) والخارجية (الزبون) فتخدم عملية حوكمة الشركات.

وبما ان الاستراتيجية من الناحية المحاسبية تعني الخطة التي بموجبها يتم تسجيل وتحليل البيانات وعرضها بالشكل الذي يلائم متطلبات الإدارة وبالتالي تؤدي الى الآتي:

1. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
 2. القدرة على التجاوب مع الظروف البيئية المختلفة.
 3. توفير المعيار الذي يمكن استخدامه في اتخاذ القرار المناسب.
 4. تساعد في وضع الخطط الكفيلة لمواجهة المنافسين.
- لذلك ينبغي على الشركة الناجحة أن تتبنى إستراتيجية تجعلها قادرة دوما على زيادة تحسين مكانة الشركة ذاتها أو بالحد الأدنى المحافظة على بقائها في ظل المنافسة القوية.

ويرى الباحث إن النظام المحاسبي الحقيقي هو الذي يوفر معلومات ضرورية وملائمة عن كل العمليات التي تحصل داخل الشركة وبالشكل الذي يمكن الإدارة من ضبط وتطوير هذه العمليات أثناء

تأديتها وليس بعد انتهائها لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية الممكنة. عليه يعد نظام إدارة التكلفة المتكامل هو ذلك النظام الذي صمم من اجل توفير المعلومات الملائمة عن الكلف بالشكل الذي يمكن من تخطيط وقيادة ورقابة أنشطة الشركة وعملياتها ويرفع من مستوى أداء عملياتها وبما يضمن ربط رؤى الشركة بتحقيق استراتيجيتها.

وعليه تنقسم إدارة التكلفة إلى نوعين متكاملين وفق الآتي: (كابلن وكوبر، 1998: 2)
أ. إدارة الكلف التشغيلية

وتعنى هذه بكيفية أداء العمل وفق طريقة صحيحة وتشمل:

- (1) تصميم العمليات.
- (2) خطوط الإنتاج.
- (3) مراقبة الجودة.
- (4) قياس الأداء.
- (5) تخصيص الموارد المالية والبشرية وتوزيعها على الأنشطة.
- (6) خفض الكلف.

ب. إدارة الكلف الاستراتيجية

وتعنى بتحديد الأعمال الصحيحة الواجب أدائها وتشمل:

- (1) تصميم المنتجات والخدمات الجديدة وتحسين المنتجات والخدمات الحالية.
- (2) إدارة الخطوط الإنتاجية.
- (3) كيفية التعامل مع الوكلاء والمجهزين والزبائن.
- (4) إدارة تكاليف التسويق وقنوات البيع.

ونتيجة لذلك هناك نوعين من المعلومات يقدمها نظام إدارة التكلفة المتكامل وهما:
النوع الأول: معلومات كلفوية

ويعني ذلك معلومات تفصيلية عن مسار التكلفة بدءا من صدور أمر الشراء للمواد الأولية في الشركات الصناعية أو بدء عملية مسار تقديم الخدمة في الوحدات الخدمية وانتهاء إلى خدمات ما بعد البيع .

النوع الثاني: معلومات غير كلفوية

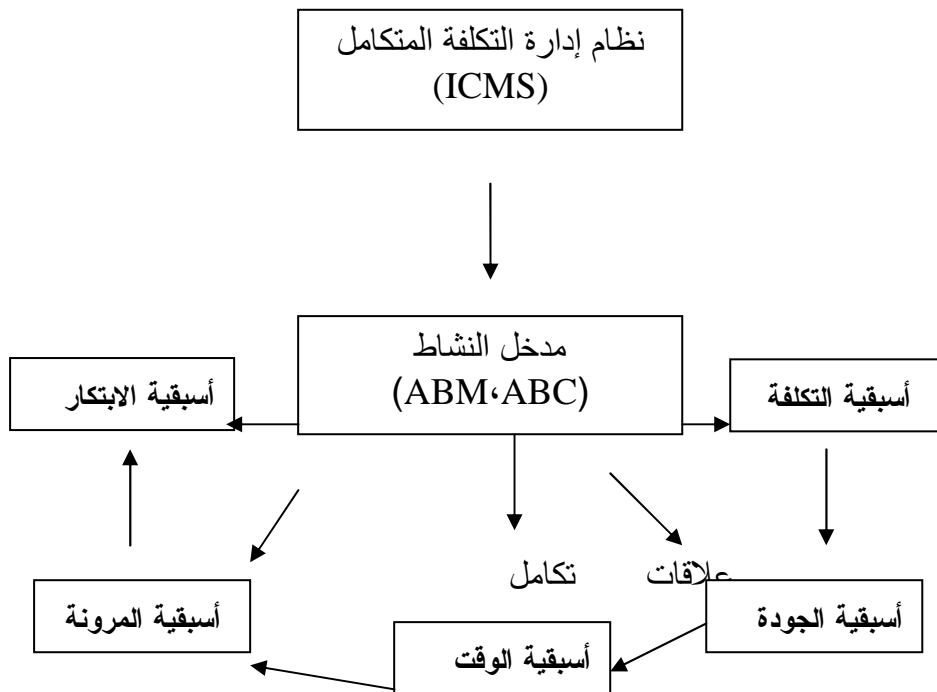
هذه النوع من المعلومات لا يقل أهمية من النوع الأول وخاصة في بيئة الأعمال الحديثة حيث يضم في داخله جميع عوامل وفرص النجاح التي ترغب بتحقيقها الشركات، إذ إن المعلومات الكلفوية لوحدها قد تكون غير كافية أو مضللة بسبب تركيزها على عوامل النجاح قصير الأمد وهذا هو البعد الإستراتيجي والذي يتم التركيز فيه على المنتج وتطوير التصنيع وتحسين نوعية المنتج وكسب رضا

وقناعة الزبون، فضلا عن إن التركيز على المعلومات الكفوية لوحدها قد يقود إلى التشديد على خفض الكلف بينما يتم إهمال المعلومات الأخرى وان هذا الإهمال يؤدي إلى خسائر منها خسارة الزبائن وخسارة الحصة السوقية في المستقبل. أي إن توفير المعلومات الملائمة يتطلب من الشركة أن تتبنى مدخل أو أكثر بهدف توفير المعلومات بصنفيها (الكفوية وغير الكفوية).

والشكل رقم (2) يوضع اثر مدخل الأنشطة كأحد مداخل نظام إدارة التكلفة المتكامل في تدعيم الأسبقيات التنافسية، فالأنشطة ذات الجودة العالية تحقق المنتج بدون عيب أو تكاليف فشل خارجي وان تحقيق الجودة العالية بحكمة تؤدي إلى تخفيض بعض الكلف مثل كلف التالف والعمل المعاد والجودة العالية لا تقبل بوجود المخزون بشكل كبير لأنه يتنافى مع الجودة وهذا يؤدي إلى امتلاك أسبقية الوقت لان الشركة ستقوم بالتسليم بالوقت المحدد وامتلاك أسبقية مرونة العمليات في نفس الوقت حيث تتيح إمكانية التكيف أو الاستجابة لتغير الظروف بسرعة ودون تعطل بقية العملية، وإمكانية التغيير بين الواجبات بسرعة ودون طاقة ووقت ضائع.

الشكل رقم (2)

دور نظام ادارة التكلفة المتكامل في تدعيم الأسبقيات



المحور الخامس: الجانب التطبيقي وتحليل نتائج الدراسة الاستطلاعية في عينة البحث.

تعد محافظة نينوى القطب الصناعي الشمالي في العراق كونها أكثر المحافظات العراقية بعد العاصمة بغداد ايواءاً للشركات الصناعية، وعليه فقد تم اعتماد بعض من شركاتها الصناعية مثل (معمل الألبان ، الشركة العامة للأسمنت الشمالية، الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية، الشركة العامة للغزل والنسيج) كعينة لتطبيق فكرة البحث .

وقد تم توزيع 75 استمارة استبانته على المعنيين في تلك الشركات جمعت منها 62 استمارة فقط. لغرض استطلاع آراء المعنيين فيها حول ما يتعلق بتكامل ادوات ادارة التكلفة لمواجهة القيود التي تواجه الشركة في ظل قوانين وضوابط حوكمة الشركات، وكانت الاجابات بعد تفريغ بياناتها وفق ماورد في الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1)

مقدار التكرارات والوزن النسبي لاجابة عينة البحث

المحور الأول: علاقة الحوكمة بالقيود التي تواجه الشركة

الوزن النسبي	لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة		المتغير
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
100							66	40	34	22	x1
88					12	7	54	33	34	22	x2
84					16	10	52	32	32	20	x3
75			3	2	22	13	48	30	27	17	x4
97			3	2			24	15	73	45	X5
84			3	2	13	8	60	37	24	15	X6
84			8	5	8	5	31	20	53	33	X7
92			4	1	4	1	32	20	60	38	X8
96			4	1			40	25	56	35	X9
96			4	1			32	20	64	40	X10

المحور الثاني: تكامل ادوات ادارة التكلفة مع القيود التي تواجه الشركة

الوزن النسبي	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة
--------------	--------------	---------	-------	------	-----------

المتغير	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
x1	25	40	35	56	2	4				96
x2	25	40	35	56	2	4				96
x3	40	64	17	28	4	8				92
x4	17	27	45	73						100
X5	8	12	45	73	10	15				85
X6	20	32	40	64	1	4				96
X7	17	27	35	57	4	16				84
X8	45	72	15	24	1	4				96

المحور الثالث: تكامل ادوات ادارة التكلفة مع القيود التي تواجه الشركة ضمن إطار الحوكمة

المتغير	ت	%	ت	%	محايد	ت	%	ت	%	لا اتفق بشدة	ت	%	الوزن النسبي
x1	5	8	28	44	20	32	10	16					52
x2			37	60	15	24	8	13	2	3			60
x3	2	3	40	65	8	13	12	19					68
x4	15	24	40	65	7	11							89
X5	27	44	25	40	10	16							84
X6	22	35	37	60	3	5							95
X7	5	8	30	49	25	40	2	3					57
X8	10	16	37	60	15	24							76
X9	8	13	41	68	30	20							81
X10	8	13	41	64	13	23							77
X11	8	13	41	64	8	13	5	10					77

المصدر: (الجدول من اعداد الباحث).

وباعتماد التحليلات الإحصائية المناسبة كانت نتائج التحليل وفق الآتي:

1- قياس الثبات: تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس الثبات فتبين أن معامل ألفا كرونباخ بلغ (0,869) مما يعني أن الثبات في الإجابات بلغ درجة كبيرة.

2- تحليل نتائج الدراسة الميدانية: تم استخدام التكرارات لتحليل فقرات الأستبانة ووفق الآتي:

أ. تحليل فقرات المحور الأول: علاقة الحوكمة بالقيود التي تواجه الشركة ، فتم استخدام التكرارات والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة .ومن خلال استقراء نتائج تحليلات أسئلة المحور الأول والتي

جاءت جميعها ايجابية وبنسب تكرارية عالية جدا تراوحت ما بين 75%- 100% مما يدل على صحة الفرضية الأولى والتي مفادها (أن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والقيود التي تواجه الشركة).
ب.تحليل فقرات المحور الثاني: تكامل ادوات ادارة التكلفة مع القيود التي تواجه الشركة ، فتم استخدام التكرارات والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة. ومن خلال استقراء نتائج تحليلات أسئلة المحور الثاني وقد جاءت جميعها ايجابية والنسب المالية تراوحت من 84% - 100% وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي مفادها(هناك علاقة ارتباط ايجابية بين تكامل ادوات ادارة التكلفة وبين القيود التي تواجه الشركة).

ج.تحليل فقرات المحور الثالث: تكامل ادوات ادارة التكلفة مع القيود التي تواجه الشركة ضمن إطار الحوكمة ،وقد تم استخدام التكرارات والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة. ومن خلال استقراء نتائج تحليلات المحور الثالث حول تكامل إدارة الجودة الشاملة مع نظرية القيود ضمن إطار حوكمة الشركات جاءت نتائج التحليلات جميعها ايجابية وبنسب عالية بين 52% و 95% وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي مفادها (هناك علاقة ارتباط بين تكامل ادوات ادارة التكلفة والقيود التي تواجه الشركة ضمن إطار حوكمة الشركات).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا :الاستنتاجات

- 1- إن الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب المناسبة لتحقيق أهداف وخطط الشركة والتي من خلالها تستطيع الشركة أن تحقق مساهمة العاملين وكسب رضا الزبون ودعم الميزة التنافسية للشركة .
- 2- إن اعتماد تكامل ادوات ادارة التكلفة في ظل حوكمة الشركات سيمكن من تشخيص وكشف الانحرافات في وقت مبكر وتحديد القيود الحاصلة وتقديم المعالجة المناسبة من خلال إشراك الإدارة والعاملين وتشكيل فرق العمل .
- 3- تعد ادوات ادارة التكلفة أدوات إدارية تدعم برامج التحسين المستمر وتعمل على تحديد القيود بهدف تشذيبها أو حذفها او تحديد سبل معالجتها في ظل القوانين والتعليمات .
- 4- من خلال التحليل الاحصائي للجانب العملي تبين ان هناك علاقة تكامل بين ادوات ادارة التكلفة و القيود ضمن اطر حوكمة الشركات.
- 5- من خلال التحليل الاحصائي للجانب العملي تبين ان هناك علاقة تكامل قوية بين ادوات ادارة التكلفة.

6- من خلال الدراسة الميدانية واستقراء نتائج التحليل الإحصائي تبين ان هناك علاقة تكاملية وثيقة بين عمل القيود وادوات ادارة التكلفة وقوانين وضوابط حوكمة الشركات، وان هذه العلاقة التكاملية ذات انعكاس ايجابي على تحقيق أهداف الشركة.

ثانياً: التوصيات:

1. يرى الباحث أن على الشركات اعتماد المناهج أو الادوات الحديثة في ادارة التكلفة وبشكل متكامل فيما بينها وتحت مظلة مبادئ حوكمة الشركات .
2. ان لا يتم اعتماد المناهج والفسفات الحديثة لادارة التكلفة بشكل منفرد مما قد يخلق تعارض فيما بينها اثناء عملية التطبيق بل اعتمادها بشكل متكامل.
3. العمل على تحقيق التنسيق والمواءمة والتكامل فيما بين تلك المناهج لإزالة أي تعارض في التطبيق من ناحية وضمان تعظيم فائدة اعتمادها من ناحية أخرى.

المصادر:

- 1 بو شناف، زايد سالم، 1995، تطوير نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط لتدعيم التوجه نحو التحسين المستمر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد2، كلية التجارة، جامعة عين شمس
- 2 الاستريادي، أسامة محمد جعفر عبد الحسين،(2009)، تحسين عملية منح الائتمان المصرفي باستخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة ونظرية القيود، رسالة دبلوم عالي في المحاسبة غير منشورة، جامعة بغداد ،العراق.
- 3 الجزائري، هاشم رمضان و معروف حسين عبد القادر،(2009)، ماهية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد السابع العدد(25)،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة البصرة،العراق.
- 4 الشعباني، صالح ابراهيم يونس،(2007) ،كف الجودة وإستراتيجية التوازن مع قيمة الجودة، مجلة بحوث مستقبلية،العدد(19) ، كلية الحداثة الجامعة،موصل،العراق.
- 5 الشعباني، صالح ابراهيم يونس،(2011) ، دور معلومات نظام إدارة التكلفة المتكامل (ICMS) في دعم الأسبقيات التنافسية داخل الشركات وإعادة رسم خارطة الأداء والربحية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد(5) المجلد(3) ،جامعة الانبار ،العراق
- 6 الشعباني، صالح ابراهيم، (2005)، اثر التغييرات الإنتاجية في ظل البيئة الالكترونية على الأنظمة الكفوية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 12، أيلول ، كلية الحداثة الجامعة، الموصل.
- 7 الشعباني،صالح ابراهيم يونس و اليامور ،علي حازم ،(2012)،أثر اعتماد أنموذج التكلفة الشاملة لدورة حياة المنتج على خفض الكلف وتحسين العائد، بحث مقبول للنشر مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ،جامعة كركوك ،العراق.
- 8 الشعباني،صالح ابراهيم يونس واحمد،مقبل علي وسعيد،سوسن احمد،(2012)،اثر تكامل إدارة الجودة الشاملة مع نظرية القيود في ظل حوكمة الشركات'دراسة استطلاعية في عينة من الشركات الصناعية في نينوى، بحث مقبول للنشر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،الجامعة المستنصرية ،العراق.
- 9 الحديدي، هشام عمر، 2006 ، الإستراتيجية الملائمة لإدارة التكلفة بهدف التخفيض بالتطبيق على شركة أدوية نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل
- 10 الكاشف، محمود يوسف، 2004، التأصيل النظري ومتطلبات التطبيق العملي للتكلفة المستهدفة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

لكسب، علي إبراهيم حسين، 2004، المعلومات المحاسبية اللازمة لاعتماد منهج التحسين المستمر - الكايزن - في المنشآت الصناعية بالتطبيق على معمل الغزل والنسيج في الموصل رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
12 المخلافي، عبد نجيب طاهر عبده، 2002، استخدام نظام ABC في قياس تكاليف أنشطة المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سبأ الإسلامي في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل
13 الطرية، نشوان طلال سعد الله، (2006)، الدور المحاسبي في بيان تأثير القيود: دراسة إمكانية تطبيق نظرية القيود في معمل الغزل والنسيج في الموصل، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

اسيلي، مكرم عبد المسيح، 2001، المحاسبة الإدارية - مدخل معاصر في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء، ط3، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

اسيلي، مكرم عبد المسيح، 2002، محاسبة التكاليف الأصالة والمعاصرة - رؤية إستراتيجية، جزء 1، ط 3، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

16 خليل، محمد احمد إبراهيم، (2009)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية.

17 راشد، إبراهيم، (2009)، حوكمة الشركات وانعكاساتها المالية للمصارف دراسة حالة لأحد المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (21)، بغداد، العراق.

18 شبل، منى سليمان محمود، (2007)، مؤشر مقترح للإفصاح عن الممارسات القياسية للحوكمة مع التطبيق على بعض الشركات المصرية المقيدة بالبورصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

19 كابلن، روبرت و كوبر، روين، 1998، إدارة التكاليف: التكاليف المحاسبية كخريطة للأداء والربحية، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، إصدار الشركة العربية للأعلام العلمي (شعاع) - السنة السادسة، العدد الأول. القاهرة.

20 عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح، (2005)، العلاقة بين نموذج الأداء المتوازن والموازنات كأدوات للتخطيط ولرقابة"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، السنة التاسعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

21 عبود، سالم محمد، (2009)، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية، المؤتمر العلمي الثالث، الأردن.

22 علي، أسامة عبد المنعم، (2009)، الحاكمية المؤسسية مفهومها وأهدافها ومقوماتها ومشاكلها والتطورات الدولية الخاصة بها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد (23)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

23 هورنجرن، تشارلز وفوستر، جورج و داتار، سيرك كنت، 2009، محاسبة التكاليف مدخل إداري، الجزء الثاني، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

24. Daft, Richard L., 2000, Management, 5th Ed, the Dwyden Press, U.S.A.

25. Blocher, Edward, Chem, hing and Hin, Thomas (1999), Cost Management: A strategic Emphasis 1st Ed McGraw-Hill Co, USA.

26. Horngren, Charles & Dater, Srikant, M & Foster, George-(2009), Cost Accounting a managerial Emphasis, 13th ed-Prentice Hall-USA .

27. Horngren, T, Charles & Foster, George & Datar, M, Srikant, (2003), "Cost Accounting a Managerial Emphasis", 11th Ed, Prentice Hall International, Inc.USA

28. Hilton, W, Ronald & Maher, W, Michael & Selton, H, Frank-(2006), Cost Management Strategies for Business Decision-3ed Ed, McGraw, Hill, Irwin Incuse.
29. Blocher, J, Edward & Chen, H, Kung & Cokins, Gary & Lin, W, Thomas-(2005) Cost Management A strategic Emphasis – 3ed ed McGraw, Hill, Irwin Inc.USA.
30. Hansen, Don, R & Mowen, Maryanne, M, (2003), Managerial Accounting, 6th ed, South Western, Thomson Learning.
31. Kaplan, S, Robert & Atkinson, A, Anthony & Matsumura, M, Ella & Young, S, Mark (2007), Management Accounting, 5th ed, Person International Edition, Person Prentice Hall, New Jersey, USA.
32. Morse, Wayne, J & Davis, James, R & Hartgraves, AL, L (2003), Management accounting A strategic Approach – 3rd, ed – Copyright by South Western – USA.
33. Sofroniou, A., 1998, Business Information System, Psy Sys limited, London
34. www.alroya.info
35. www.edara.com
36. (www.2Gc.com.uk)

دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية دراسة تجريبية شركة سبكييم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة
أ.أخلمي فريد، أشوق فوزي جامعة أم بواقي

Abstract	الملخص
<p><i>This study aims to clarify the term governance and attached, in order to pave the way for organisation to seek to apply its principles to achieve the goals, and then to address the audit committees and to emphasise the role played by these committees in promoting corporate governance principles, and then was a statement of principles of governance in one of the giants namely Saudi Sipchem to open the way for the rest of the organisation to pursue a route of this organisations. The study found the conclusion that the audit committees a very big role in promoting the principles of corporate governance.</i></p>	<p>تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مصطلح الحوكمة وما تعلق بها من أجل تمهيد الطريق أمام المؤسسات للسعي في تطبيق مبادئها لتحقيق الأهداف، ثم التطرق إلى لجان المراجعة والتأكيد على الدور الذي تلعبه هذه اللجان في تعزيز مبادئ الحوكمة، وبعد ذلك تم بيان مبادئ الحوكمة في إحدى الشركات العملاقة ألا وهي شركة سبكييم السعودية من أجل فتح الطريق أمام بقية المؤسسات لانتهاج الطريق الذي سلكته هذه المؤسسة. ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن للجان المراجعة دور كبير جدا في تعزيز مبادئ الحوكمة.</p>

المقدمة

لعل ما أفرزته الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة من سيطرة لغة المال على مختلف التعاملات وكثرة أوجه الفساد والاحتيايل والغش، وهو ما أدى إلى انهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى نتيجة للتلاعبات بأموال المستثمرين وتحويل الأموال المدخرة إلى قنوات استثمار فاشلة، الأمر الذي نتج عنه جعل سوق المال مكانا للسرقة والنهب والسلب من خلال تزوير التقارير المحاسبية، فأصبحت كل الأطراف المرتبطة بالشركات تخاف على مصالحها، بل لا تأمن في إدارة شركتها. وقد كشفت تلك الأوضاع عن الدور الهام الذي تلعبه لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير والقوائم المالية من خلال القيام بدراسة وتحليل نظام الرقابة الداخلية وتقييمها، والعمل على تفعيل المراجعة الداخلية والخارجية، مما يضمن ذلك اكتشاف كل الصور الشيطانية للتلاعبات المالية في أوقاتها المناسبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمعالجة ذلك، ومن ثمة تزويد

المستثمرين وأصحاب المصالح بمعلومات تتمتع بالشفافية والمصداقية، وبذلك فهي تمثل حلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين والداخليين والخارجيين.

أهداف البحث

يرمي هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على مصطلح حوكمة الشركات من خلال التحديد الدقيق لمفهومها وأهدافها ومحدداتها؛
- معرفة لجان المراجعة وأهميتها ومقومات فعاليتها داخل الشركة، لدفع أصحاب الشركات للمضيء قدما من أجل توفير المقومات لتعزيز دورها؛
- تبيان الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في إرساء حوكمة الشركات تحفيزا للشركات في الدول النامية ومنها الجزائر إلى الاهتمام بذلك؛
- إبراز الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في الحصول على تقارير وقوائم مالية تتمتع بالمصداقية والشفافية أي الحصول على جودة التقارير والقوائم المالية ومن ثم الاستفادة منها في الوقت المناسب؛
- إلقاء الضوء على تجربة سبكييم السعودية في مجال إرساء مبادئ حوكمة الشركات والنتائج المحققة من وراء هذا التطبيق، قصد فتح المجال أمام الشركات العربية لتحذوا حذوها.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة هذا البحث من خلال السؤال التالي:

ما الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير والقوائم المالية وتجسيد مبادئ الحوكمة في روحها لا في مظهرها؟
وسيتم تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات وما هي أهدافها؟
- ما المقصود بحوكمة الشركات وفيما تتمثل أهميتها في الشركات وما عوامل فعاليتها؟
- ما هو دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات؟
- ما هو دور لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية؟
- فيما تتمثل مظاهر تجسيد مبادئ الحوكمة في شركة سبكييم السعودية؟

فرضيات البحث

من أجل الإجابة على إشكالية هذا البحث يتم وضع الفرضيات التالية:

- تتمثل حوكمة الشركات في مجموعة القواعد والإجراءات المنتهجة من طرف الشركة من أجل زيادة عملية الرقابة تحقيقا للمصالح المتعارضة؛

- تتكون لجان المراجعة من مجموعة المدراء غير التنفيذيين قصد محاربة أوجه الفساد وصور الغش والاحتيال من خلال المراجعة السنوية والدورية للقوائم المالية، ويتمتع أعضائها بالاستقلالية والخبرة والمعرفة؛
- تعمل لجان المراجعة على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومراجعة عمليات المراجع الداخلي والخارجي ومن ثمة ضمان اكتشاف جميع التلاعبات وصور الفساد ومنه العمل على إرساء دعائم حوكمة الشركات؛
- تسهم لجان المراجعة مساهمة كبيرة في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية من خلال العمل على مراجعتها وفحصها سنويا ودوريا قيل إحالتها إلى مجلس الإدارة؛
- تعتبر تجربة شركة سبكيم من أنجح التجارب في مجال تطبيق حوكمة الشركات، نظرا لاعتمادها على قواعد ومبادئ صارمة خاصة التأكيد على تفعيل عملية الإفصاح والشفافية والاعتماد لجان المراجعة لمراقبة جميع التقارير المحاسبية.

منهج البحث

من اجل دراسة هذا البحث دراسة شاملة وهادفة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى مفهوم أهم المصطلحات المتعلقة بالبحث وبيان أهميتها وأهدافه، وتحليل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات، وتحقيق جودة القوائم، كما سيتم الاعتماد على دراسة الحالة من خلال التعرّيج على تجربة شركة سبكيم في مجال تجسيد الحوكمة.

تقسيمات البحث

سيتم تقسيم البحث إلى ما يلي:

أولاً: مدخل لحوكمة الشركات؛

ثانياً: لجان المراجعة؛

ثالثاً: لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات وتجويد التقارير والقوائم المالية؛

رابعاً: دراسة تجربة شركة سبكيم في مجال تجسيد مبادئ حوكمة الشركات.

أولاً: مدخل لحوكمة الشركات

1- تعريف حوكمة الشركات: لقد اختلفت وجهات نظر الباحثين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم الحوكمة، فلكل مفكر اتجاه ومنظور انتهجه، لذلك يصعب علينا وضع تعريف دقيق لها، لكن سيتم سرد بعض التعاريف المقدمة لها، علنا نستطيع التنسيق بينها للوصول إلى تعريف شامل، ومن جملة هذه التعاريف المقدمة ما يلي:

- تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"¹. وقد اعتبر هذا التعريف أن الحوكمة نظام يتم فرضه بغاية التحكم في الشركة وبالتالي الرقابة على أعمالها وحماية جميع ممتلكاتها من جميع أوجه الفساد.

- وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"². وفي هذا التعريف تم تبيان على أن الحوكمة تركز كثيرا على حماية مصالح ذوي العلاقات بالشركة ومن ثم المحافظ عليها.

- وعرفت الحوكمة أيضا بأنها الطريقة التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ومراقبة الشركة عامة كانت أو خاصة³. وركز هذا التعريف على ثلاثة ركائز أساسية يعتمد عليها في تعريف حوكمة الشركات وهي التوجيه والإدارة والرقابة، ولا شك أن كل ذلك يهدف أساسا إلى تحقيق أهداف ومصالح الأشخاص ذوي العلاقات مع الشركة.

ومن خلال ما سبق عرضه من تعاريف لحوكمة الشركات يمكن تعريفها بأنها النظام الذي يجب إتباعه من طرف الشركة والذي يقوم على التوجيه والإدارة الفعالة والرقابة على جميع أعمال الشركة تحقيقا لأهداف الشركة المسطرة وحفظا لمصالح الأطراف المرتبطة بالشركة. فما هي إلا فرض المزيد من الرقابة والتعليمات الصارمة على أعمال الشركة وممتلكاتها. وان النظر الثاقب والتمحيص اللامع لكلمة حوكمة الشركات يتبين أنها تتعلق بجوانب عديدة كلها تصب نحو التعريف المقترح لحوكمة الشركات وتتمثل هذه الجوانب فيما يلي:⁴

- **الحكمة:** من خلال القيام بعملية التوجيه والإرشاد داخل الشركة، فيصبح الكل يعمل بأوامر الشركة ويسعى نحو تحقيق أهدافها؛
- **الحكم:** من خلال فرض السيطرة ووضع الضوابط والقيود؛
- **الاحتكام:** من خلال الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية والثقافية والخبرات السابقة في التطبيق؛
- **التحاكم:** من خلال الرجوع إلى العدالة في حالة انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2- أهداف حوكمة الشركات

يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى تحقيق العديد من الأهداف بالنسبة للاقتصاد ككل وللشركة وللمساهمين ومن ابرز هذه الأهداف ما يلي:⁵

- محاربة كل أوجه الفساد المالي والإداري، لان تطبيق الحوكمة يفرض وضع المزيد من الرقابة داخل الشركة ومن ثمة إمكانية القضاء على هذه الظاهرة التي انتشرت بشكل ملفت للانتباه في هذا الزمان؛

- إن فرض المزيد من الرقابة سيعمل لا محالة على خلق جو مناسب للاستثمار، ومن هنا يمكن القول إن تطبيق حوكمة الشركات سيعمل على جذب المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في بلدانهم ومنه القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال؛
- العمل على تحسين القدرات التنافسية للشركات ومراجعة أدائها المالي والتشغيلي، وجعلها قادرة على المنافسة والبقاء في ظل التغيرات الشديدة لمحيطها؛
- تعظيم أرباح الشركة؛
- تفعيل إدارة الشركة والمساعدة على رسم الإستراتيجية المناسبة لتحقيق مختلف أهدافها؛
- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، حيث تصبح كل الشركات تعمل وفقا لضوابط وقوانين معينة مما يعزز ثقة الأفراد فيها؛
- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية؛
- تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها وتطبيق القوانين والأوامر والعمل بإتقان وهذا يسهم بدوره في خلق أنظمة الرقابة الذاتية التي تنبع من العمل والأخلاق السائدة في المجتمع.

3- الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

يوجد أربعة أطراف معنية بتطبيق حوكمة الشركات، و نجاح تطبيق هذه الأخير مرتبط بهذه الأطراف، وتتمثل هذه الأطراف في⁶:

3-1- المساهمين: يقوم المساهمين بتقديم بالمساهمة في ملكية الشركة كم خلال ملكيتهم لأسهم، ويحصلون على الأرباح كما لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة لحماية حقوقهم.

3-2- مجلس الإدارة: يتكون من المساهمين والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح، ومن مهامهم القيام باختيار المديرين التنفيذيين، ورسم السياسات العامة للشركة.

3-3- الإدارة: وهي الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية ورفع التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وهي التي تسعى وراء تعظيم أرباح الشركة، و مسؤولية عن نشر المعلومات للمساهمين بكل شفافية.

3-4- أصحاب المصالح: وهم الأطراف الذين لديهم مصالح في الشركة كالعمال والموردين والدائنين ولديهم مصالح قد تكون متعارضة.

4- محددات الحوكمة

ويمكن تقسيم هذه الآليات إلى مجموعتين رئيسيتين هما الآليات الخارجية والآليات الداخلية:⁷

4-1 المحددات الخارجية: تتمثل المحددات الخارجية بصورة عامة في:

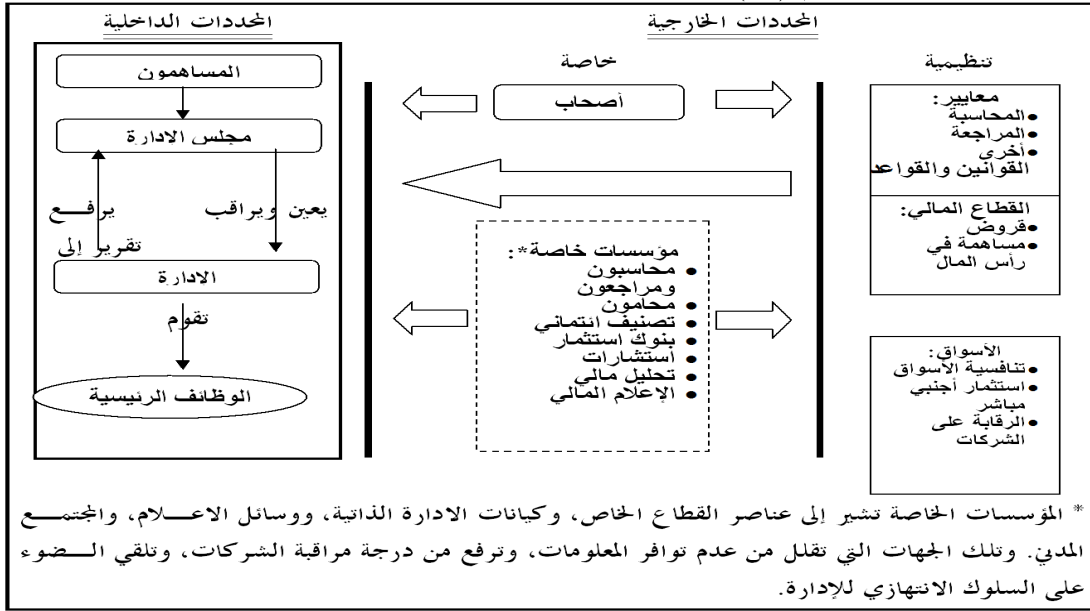
- المناخ الاستثماري للدولة، والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة لعمل السوق، مثل قوانين السوق المالية، والمؤسسات وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات والإفلاس؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات؛
- المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين...الخ.

وترجع أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تهتم بحسن تسيير المؤسسات وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة، وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص للمؤسسة من جهة أخرى.

4-2 المحددات الداخلية: تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى الحد من تضارب المصالح والتقليل من النزاعات بين مختلف الأطراف. وتتمثل الآليات الداخلية في: مجلس إدارة المؤسسة، والرقابة المباشرة للمساهمين بواسطة الجمعية العمومية والرقابة التعاونية بين المسيرين، المراجعة الداخلية... الخ. وحتى يتمكن المجلس بالقيام بأدواره بصورة فعالة فإنه من الأفضل:

- الاستعانة بأعضاء مستقلين عن المؤسسة من غير الموظفين التنفيذيين أو أعضاء العائلة أو من بين المساهمين الرئيسيين. وهذا كي يتحقق الوصول إلى اتخاذ قرارات مستقلة في الحالات التي يوجد فيها تعارض في المصالح بين مختلف الأطراف، خاصة في يتعلق التقارير المالية؛
 - ينبغي أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقتا كافيا للقيام بمسؤولياتهم؛
 - ينبغي توفير المعلومات الصحيحة وفي الوقت المناسب لأعضاء مجلس الإدارة؛
 - وقد تتباين مسؤوليات مجلس الإدارة من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنه بصفة عامة، وبخلاف حماية مصالح المساهمين، فإنها تكون مسئولة عن: اختيار وتقدير مكافآت الموظفين التنفيذيين، ضبط ومراقبة التناقض في المصالح، التأكد من نزاهة النظم المالية والمحاسبية، الإشراف على مدى فعالية ممارسة الحوكمة وعمل التغييرات الضرورية،
- والشكل الموالي يلخص المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات، كما يلي:

شكل رقم (01): المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات



المصدر: محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها - مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر -، من الموقع، الإلكتروني: http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=7948، 200/07/21.

ثانياً- لجان المراجعة

1- تعريف لجان المراجعة

تعددت التعاريف الخاصة بلجان المراجعة الموجودة على مستوى الشركات ومن أبرز ما ورد في ذلك التعريفين التاليين:⁸

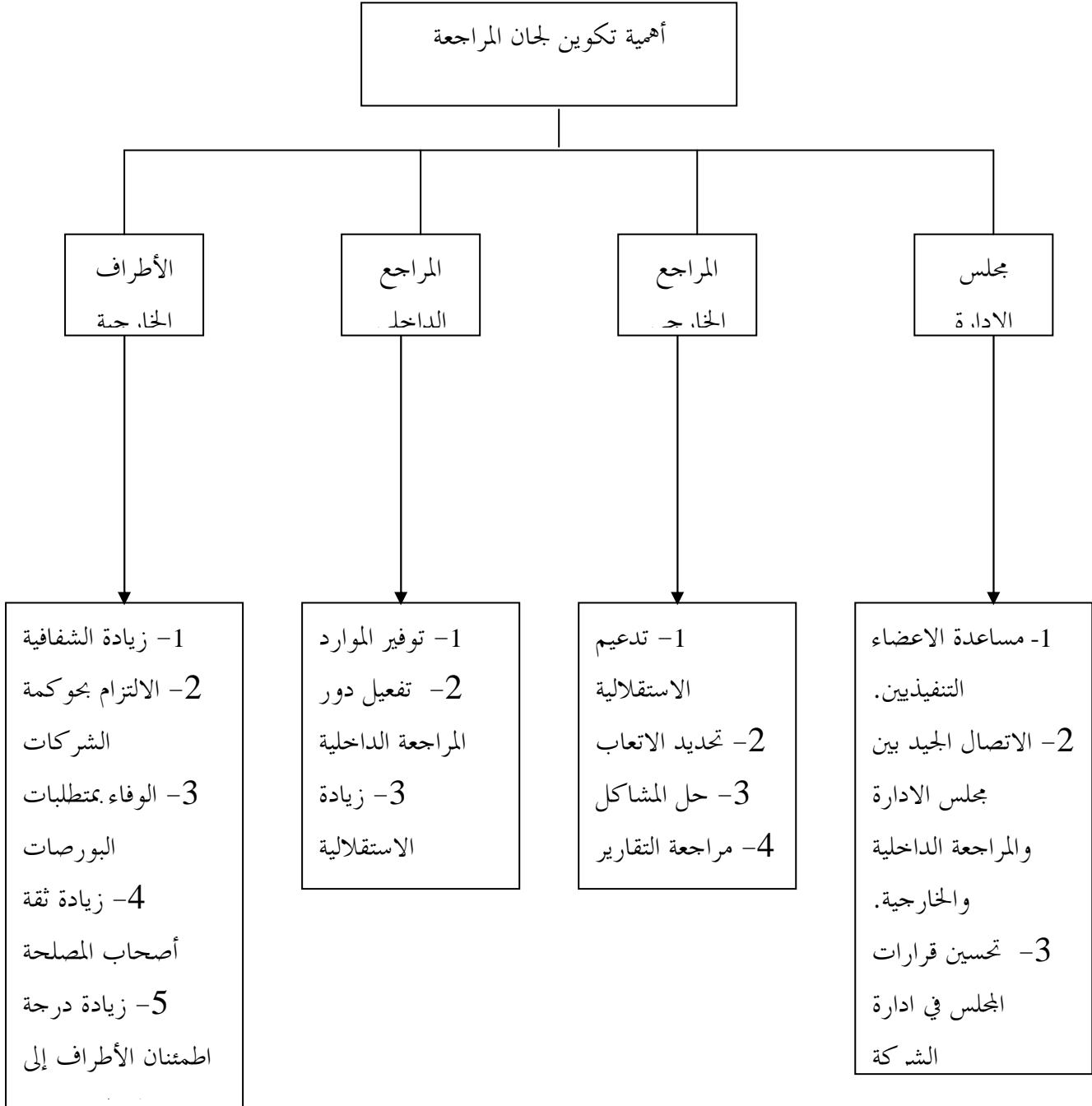
- عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من مدراء الشركة، وترتكز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة؛
- عرف الباحث ماريان لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، توكل إليها مراجعة القوائم المالية والتأكد من المراجعة التي تم القيام بها من طرف المراجع الداخلي والخارجي؛

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من مدراء الشركة غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية، مهمتها القيام بمراجعة القوائم المالية التي أعدها المراجع الداخلي والخارجي قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة، فهي بمثابة حلقة وصل بين المراجع الداخلي والخارجي وبين مجلس الإدارة.

2- أهمية لجان المراجعة

إن تكوين لجنة مراجعة في الشركة يعد أمراً ضرورياً جداً نظراً للأهمية القصوى التي تتمتع بها وتبرز أهميتها من خلال المنافع التي تقدمها لكافة الأطراف المعنية بالشركة وعلى رأسها الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي وأصحاب المصالح، ويمكن تلخيص هذه الأهمية القصوى للجان المراجعة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02): أهمية تكوين لجان المراجعة



المصدر: حسين احمد دحدوح، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها فيالشركات : دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الاول، 2008، ص258.

3- مقومات فعالية لجان المراجعة

وضعت الهيئات والمنظمات العالمية مجموعة من المقومات يجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة في الشركات من أجل تعظيم دورها وتحقيق الأهداف المرجوة منها وهي مبنية على النحو التالي⁹:

3-1 تمتع لجان المراجعة بالاستقلالية: ويعني ذلك عدم وجود أي علاقة بين عضو لجنة المراجعة وبين إدارة الشركة من شأنه التأثير في واجباتهم، فلجان المراجعة يجب أن تكون من الأعضاء غير التنفيذيين حتى يقوموا بتقييم موضوعي عن جودة الإفصاح في القوائم المالية ومدى نجاعة نظام الرقابة الداخلية في الشركة ومن بين الشروط التي وضعوها لذلك ما يلي:

- أن لا يكون عاملاً أو له قرابة في الشركة أو في إحدى الفروع التابعة لها.
- أن لا يحصل عن أية مكافأة مالية من طرف الشركة إلا التي تقابل خدمته لمجلس الإدارة.
- أن لا يكون مديراً تنفيذياً لإحدى الشركات ذات العلاقة التجارية بالشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

3-2 وضوح واجبات وحقوق اللجنة: يجب على الشركات التي تريد التوفيق في تفعيل دور لجان المراجعة أن تحدد واجبات وحقوق اللجنة بالتفصيل وبكبر وضوح ودون حدوث تعارض بين عمل اللجنة وأعمال الأجهزة التنفيذية بالشركة. وان يكون لها الحق في الحصول على أي معلومة تساعدها في القيام بعملها.

3-3 توافر الخبرة والمعرفة لدى الأعضاء: توكل للجنة المراجعة أعمال حساسة في الشركة فلا بد أن يكون أعضائها على قدر كاف من الخبرة والمعرفة والمهارة يمكنهم من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات وتفعيل نظام الرقابة الداخلية بالشركة. ومن بين الشروط ما يلي:

- أن يكون مراجعاً خارجياً أو محاسباً سابقاً، له شهادة علمية في المحاسبة والمراجعة. وله دراية كافية بالمبادئ المحاسبية؛

- له خبرة بالمراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي.

3-4 عدد أعضاء اللجنة وعدد اجتماعاتها في السنة: يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى لاختلاف مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها، ولعل الحد الأمثل يتراوح من ثلاثة إلى خمسة وإلى سبعة أعضاء. أما اجتماعاتها فيرتبط بمسؤوليات اللجنة وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة والعدد تقرره اللجنة نفسها، وقد أوصى تقرير Smith Report بان عدد الاجتماعات في العام يجب أن لا يقل عن ثلاثة مرات. وأوصت لجنة Treadway في الولايات المتحدة بان يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي.

3-5 الإفصاح عن لجنة المراجعة: تطلب البورصات العالمية من الشركات الإفصاح عن تكوين لجنة المراجعة وواجباتها ومهامها ومسؤولياتها وطبيعة العلاقة بينها وبين إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي والإفصاح عن نتائج أعمالها من خلال إصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير السنوية.

ثالثا- لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات وتجويد التقارير والقوائم المالية

1- لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات

إن تشكيل لجنة المراجعة على مستوى الشركات، سيسهم لا محالة في زيادة الرقابة على الشركة والقضاء على جميع التلاعبات ومختلف أوجه الغش والفساد، وذلك نظرا للأدوار المنوطة بها، حيث تعمل على مراجعة التقارير السنوية المعدة من طرف المراجعين الداخليين والخارجيين، ومن ثمة تفعيل أجهزة الرقابة الداخلية في الشركة، وهذا يعد احد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، كما أن تلك المراجعة التي تقوم بها لجنة المراجعة سوف تؤدي أيضا إلى حصول مجلس الإدارة على تقارير مالية تتميز بالجودة والشفافية والصحة إلى حد كبير جدا.

ان دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات يظهر جليا من خلال الأدوار والمهام التي تؤديها هذه اللجان ، والتي تعتبر كآليات تمارسها لجان المراجعة، وتتمثل هذه الآليات في:¹⁰

- نظام الرقابة الداخلية؛
- المراجعة الخارجية؛
- المراجعة الداخلية.

1-1 دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها:

تظهر أهمية لجنة المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال أنها تقوم بدراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها على مستوى الشركة، وتعرف الرقابة الداخلية بأنها مجموعة السياسات والإجراءات المنتهجة من قبل إدارة الشركة لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال ضمان التنفيذ العملي المنظم اللازم للعمليات، إنها تعبر عن متابعة الأداء واكتشاف الأخطاء في الوقت المناسب لوضع التعديلات المناسبة، فهي سياسات من شأنها أن تعمل على حماية أصول الشركة ومحاربة جميع أوجه صور الفساد الإداري والمالي، وبالتالي فهي تعمل على حماية حقوق المساهمين وجميع الأطراف المعنية بالشركة من خلال التحقق والفحص للأداء في الشركة، وتتكون الرقابة الداخلية من:

- بيئة الرقابة؛

- عملية تقييم مخاطر الشركة؛

- نظام المعلومات.

لقد أوكلت مهمة دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في الشركة إلى لجنة المراجعة، وعلى اثر ذلك فان لجنة المراجعة تعمل على التحقق من أن الشركة لها نظام رقابي فعال أو لا وهل أن نظام الرقابة يقوم بعمله أم لا؟ ومن ثمة فان لها القدرة على تشديد الرقابة الداخلية في الشركة واكتشاف جميع الانحرافات التي قد لا يتفطن لها نظام الرقابة في الشركة، مما يجعل الأمور تسير بشكل جيد وتقلل من مخاطر الغش والفساد، وهذا يبرز أن للجنة المراجعة دورا في إرساء حوكمة الشركات، وقد أكدت ذلك لجنة رعاية المنظمات COSO في تقرير عام 1992 أكدت فيه الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة في اجتناب التقارير الاحتيالية، ويجب على لجنة المراجعة من اجل النجاح في هذه المهمة العلم بالأمور التالية:¹¹

- الرقابة التنظيمية؛

- خطط التطوير والتغيير في نظام الرقابة الداخلية؛

- الرقابة على التقرير وسلطات الاعتماد اللازمة للقيام بالعمليات المختلفة؛

- نظم الرقابة المحاسبية؛

- نظم حماية الأصول؛

- الرقابة الإدارية؛

- الرقابة على التوثيق.

1-2 دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال المراجعة الخارجية

تقوم لجان المراجعة بمراجعة وفحص وتدقيق ما قام به المراجع الخارجي، قصد التأكد من صحة السجلات المحاسبية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، فهي تعمل على تحقيق المزيد من المراجعة والرقابة ومحاربة كل أوجه الفساد في الشركة، وبذلك فهي تعمل على إرساء دعائم حوكمة الشركات، كما أن لجنة المراجعة تقوم بالمهام التالية تحقيقا لهذا الدور المنوط بها وتعزيزا لما سبق قوله في الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات:¹²

- تعيين المراجع الخارجي، وتحديد أجره، والعمل على تقييم أدائه؛

- فحص خطط المراجعة الخارجية والتأكد من أن المراجعة الخارجية استوفت جميع خطة المراجعة؛

- التأكد من استقلالية المراجع الخارجي؛

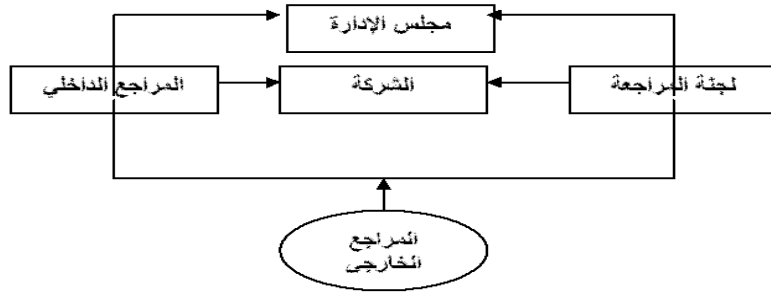
- التأكد من أن كل الأمور التي يثيرها المراجع الخارجي يتم معالجتهما من طرف إدارة الشركة.

3-1 دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال المراجعة الداخلية:

لا يقتصر دور لجان المراجعة على المراجعة الخارجية وتفعيل نظام الرقابة بالشركة، بل يتعدى الأمر إلى القيم بأمر تتعلق بالمراجعة الداخلية من اجل زيادة وتشديد الرقابة وحماية أكثر لأصول الشركة وتحقيقاً لأهداف الأطراف المعنية بالشركة، ولذلك يمكن القول أن لجان المراجعة تساهم مساهمة بالغة في إرساء حوكمة الشركات نظراً لما تقوم به من مراجعة داخلية تكتشف من خلالها كل أوجه الغش والاحتيال ويظهر ذلك أكثر من خلال إنها تقوم بالواجبات التالية:¹³

- مشاركة لجنة المراجعة في تعيين المراجعين الداخليين؛
 - مراجعة خطط المراجعة الداخلية وأهدافها والتحقق من أنها تعمل بصفة عادية من غير اختلالات ووفقاً للمعايير المهنية؛
 - الإشراف على أنشطة الرقابة الداخلية وإعطاء الموافقة على إستراتيجية المراجعة الداخلية والتغيرات التي تجرى عليها؛
 - الاهتمام بالمسائل القانونية التي قد تؤثر على الشركة؛
 - تدعيم استقلالية المراجعة الداخلية؛
 - التأكد من أن الموارد كافية للقيام بالمراجعة الداخلية؛
 - تقييم فعالية وجودة المراجعة الداخلية؛
 - العمل على التنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين وتسهيل الاتصال بينهم.
- ومن خلال ما سبق من عرضه فيما يتعلق بدور لجان المراجعة الخارجية في تحقيق حوكمة الشركات يتبين أن لجان المراجعة تعتبر كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين وهذا ما يظهره الشكل التالي:

شكل رقم(03): علاقة المراجع الخارجي بالأجهزة الرقابية على الشركة



المصدر: عوض سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، مجلة جامعة نمك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 22، العدد 1، 2008، ص 197.

2- لجان المراجعة وتحقيق جودة التقارير والقوائم المالية:

تعني الجودة هنا الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في الوقت المناسب للاستفادة منها بشكل صحيح، ويتم تقييم مستوى جودة تقارير القوائم المالية من خلال:¹⁴

- ما يرفعه حملة الأسهم من دعاوى قضائية ضد مجلس الإدارة بسبب الأخطاء والمخالفات؛
- الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل هيئة سوق المال بسبب مخالفة مجلس الإدارة لقواعد القيد ومعايير العرض والإفصاح؛
- معدل تغيير المراجعين الخارجيين بسبب الاختلافات على السياسات المحاسبية وطبيعة الملاحظات التي يبديها على القوائم المالية.

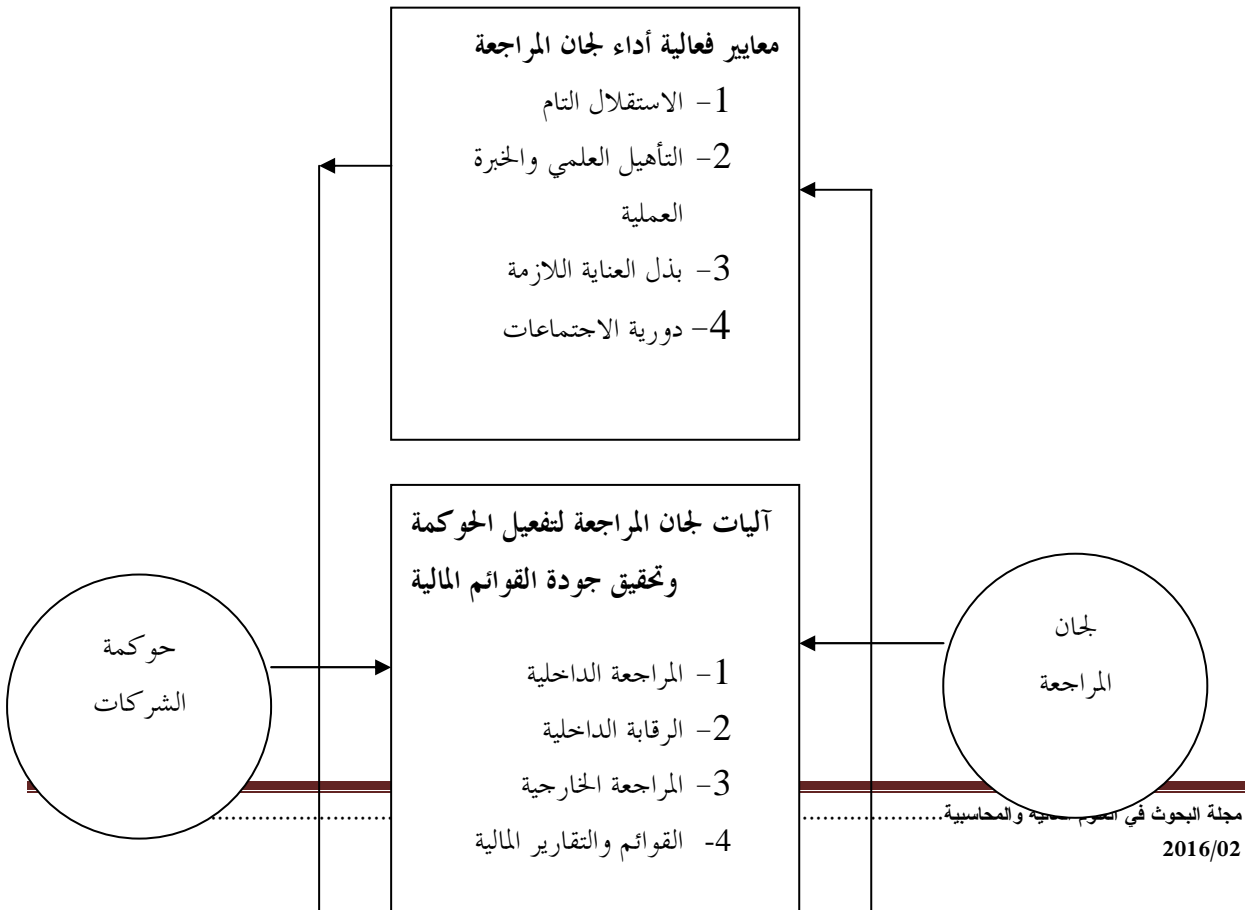
وتقوم لجنة المراجعة¹⁵ بدراسة وفحص القوائم المالية السنوية والدورية قبل دفعها إلى مجلس الإدارة، وإبداء الرأي فيها وفي ما أعده المراجع الداخلي والخارجي من تقارير، لذلك فإن الاعتماد على لجنة المراجعة سيتحصل مجلس الإدارة على تقارير مالية أكثر دقة وشفافية مما يؤدي بالتأكيد على وضوح وشفافية في نشر التقارير الخاصة بالقوائم المالية للشركة أي تحقيق جودة التقارير و القوائم المالية.

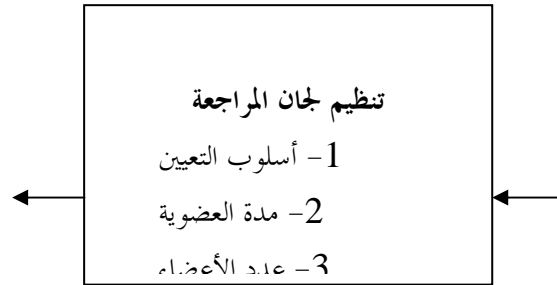
ومن الأمور التي تبين أن للجان المراجعة الدور البالغ في تحقيق جودة التقارير المالية عرض بعض الواجبات والنتائج التي تقوم بها لجان المراجعة والخاصة بالقوائم المالية وهي:¹⁶

- القيام بمناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا؛
- التحقق من أن جميع الأمور التي أثارها كل من المراجع الداخلي والخارجي قد أخذت بعين الاعتبار وتم معالجتها بشكل سليم؛
- إن قيام لجنة الإدارة بتلك المراجعات والتحقيقات سوف يضمن موافقة مجلس الإدارة على القوائم المالية لما تتوفر عليه من جودة؛

- مراجعة التقرير السنوي للمعلومات ثم العمل على تقدير مدى توفره على المعلومات التي يحتاجها المساهمون؛
 - التأكد من أن القوائم المالية ليس فيها مجال للتحريف.
- ولقد أكدت كثير من الدراسات الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية والتي منها دراسة Dorothy التي خلصت إلى أن هناك وجود علاقة ارتباط قوي بين لجنة المراجعة ومستوى جودة التقارير والقوائم المالية.
- وفي الأخير يجب أن نؤكد تأكيدا جازما على ان لجان المراجعة في الشركات لها الدور الكبير في إرساء دعائم حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير والقوائم المالية ويمكن تلخيص هذا الدور من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(04): دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية





المصدر: عيد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية ، الندوة الثانية عشر حول سبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2010، ص09.

رابعاً: دراسة تجرية شركة سبكيم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة

1- التعريف بالشركة: هي شركة سعودية عالمية للبتروكيماويات ، يرجع تاريخ تأسيسها إلى 1999/12/22، مدرجة في السوق المالي السعودي، تقوم هذه الشركة بتصنيع وتسويق : الميثانول، النيوتانديول، رباعي هيدرو الفوران، حامض الاستيتيك، خلات الفينيل الاحادي، اول أكسيد الكربون، ولها العديد من الفروع لانتاج ذلك، وتقدم هذه المنتجات لزبائنها الذين يعملون في مجال: مجال الإنشاءات، صناعة المذيبات ، والسيارات ، الالكترونيات ، البوليمرات ، الطلاء ، والصناعات الدوائية التي تساعد على تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم. احتلت الشركة المركز الأول كأفضل بيئة عمل سعودية سنة 2010، كما رشحت مؤخرًا لاعتمادها شركة رعاية مسؤولة¹⁷.

2- محطات تطويرية للشركة: مرت الشركة بالعديد من المراحل الهامة في التطور نوجزها فيما يلي¹⁸:

- 22 ديسمبر 1999 - تأسيس الشركة كشركة سعودية مساهمة مغلقة؛
- 17 ديسمبر 2004 - سبكيم تبدأ الإنتاج التجاري لمشروع الميثانول؛
- 1 أبريل 2005 - الجمعية العامة للشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) تقرر زيادة رأس المال من 650 مليون ريال إلى 1,500 مليون ريال؛
- 16 أكتوبر 2005 - سبكيم توقع إتفاقية الشراكة لمصنع أول أكسيد الكربون؛

- 28 نوفمبر 2005 - سبكييم تعلن عن بدء شركة الخليج للصناعات الكيمايائية المتقدمة في إنتاج مادة البيوتانديول؛
- 8 سبتمبر 2006 - بدء الاكتتاب على أسهم شركة سبكييم؛
- 17 مارس 2007 - سبكييم توقع عقود الإنشاءات لمشاريع الأسيثيل؛
- 12 مايو 2007 - الجمعية العمومية للشركة توافق على زيادة رأس المال من 1500 إلى 2000 مليون ريال ليصبح عدد الأسهم المصدرة 200 مليون سهم؛
- 29 يناير 2008 - الجمعية العمومية للشركة توافق على زيادة رأس مال الشركة من 2 مليار إلى 3.33 مليار ريال وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية؛
- 12 يوليو 2009 - سبكييم توقع اتفاقية الشراكة لإنشاء مشروع البوليمرات؛
- 1 أغسطس 2010 - بدء التشغيل التجاري لمجمع الأسيثيل؛
- 15 مارس 2011 - الجمعية العمومية للشركة توافق على زيادة رأس المال من 3333.3 مليون ريال إلى 3666.7 مليون ريال وذلك عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 10 %.

3- نظام الحوكمة في الشركة: يتم تجسيد نظام حوكمة الشركة بالشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات من خلال: مجلس الإدارة للشركة، الإفصاح والشفافية في الشركة، لجنة المراجعة في الشركة¹⁹.

3-1 مجلس الإدارة للشركة: ترى الشركة أن وجود مجلس إدارة يقظ ومتخصص ومستقل هو أساس وجود نظام جيد لحوكمة الشركة، حيث تكمن مظاهر حوكمة الشركة من خلال الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة وتكوينه ومسئوليته.

3-1-1 الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة: الإدارة فيما يلي: يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتأدية وظائفهم بإخلاص وبعناية كاملة من أجل تحقيق مصالح الشركة وجميع المساهمين، وتمثل الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة فيما يلي:

- اعتماد التوجهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها؛
- وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها؛
- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية؛
- وضع سياسة مكتوبة لتنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم؛

- وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح، والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين.

3-1-2 تكوين مجلس الإدارة: يجب أن يتوفر في مجلس الإدارة ما يلي:

- يجب أن يتكون مجلس الإدارة من عدد مناسب وهو أحد عشر عضواً، وأن من أهم الاعتبارات التي تم أخذها في الحسبان هو ضرورة توافر الكفاءات والمهارات المختلفة في أعضاء المجلس؛
- لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره ستة أعضاء على الأقل؛
- تصدر قرارات المجلس بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتثبت مداوات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس والسكرتير.

3-1-3 مسؤوليات مجلس الإدارة: تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يلي:

- يتولى مجلس إدارة الشركة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة الجمعية العامة؛
- يؤدي مجلس الإدارة مهامه بمسئولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية أو أي مصدر موثوق آخر؛
- يمثل عضو مجلس الإدارة جميع المساهمين، ويلتزم بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموماً وليس ما يحقق مصالح المجموعة التي يمثلها أو التي صوتت على تعيينه في مجلس الإدارة؛
- يقوم مجلس الإدارة بتحديد الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار، ومدة التفويض؛
- توفر الشركة معلومات وافية عن شئونها لجميع أعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بوجه خاص، وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بعناية؛
- لا يجوز لمجلس الإدارة عقد القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات أو بيع عقارات الشركة أو رهنها، إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في نظام الشركة وبالشروط الواردة فيه.

3-2 الإفصاح والشفافية في الشركة: الشفافية والدقة والتوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات، تعتبر من المبادئ الأساسية للحوكمة بالشركة، وقد قامت الشركة بوضع سياسة خاصة بالإفصاح والشفافية عن المعلومات، وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية ونظام الشركات.

3-2-1 سياسات وإجراءات الإفصاح: وتتمثل فيما يلي:

- تقوم الشركة بإبلاغ هيئة السوق المالية والجمهور دون تأخير بأية تطورات مهمة تدرج في إطار نشاطه ولا تكون معرفتها متاحة لعامة الناس كما وردت في قواعد التسجيل والإدراج؛
- تقوم الشركة بتزويد هيئة السوق المالية بالقوائم المالية الأولية وتقرير مجلس الإدارة فور اعتمادها، والإعلان عنها للمساهمين خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم؛
- تقوم الشركة بتزويد هيئة السوق المالية بالقوائم المالية السنوية وتقرير مجلس الإدارة فور اعتمادها، والإعلان عنها للمساهمين خلال فترة لا تتجاوز أربعين يوم عمل من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم؛
- تعلن الشركة من خلال موقعها الإلكتروني، القوائم المالية الأولية والسنوية، وتقرير مجلس الإدارة بعد الإفصاح عنها لهيئة السوق المالية والمساهمين.

3-2-2 الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة : تقوم الشركة بالإفصاح عن جميع المعلومات المهمة، ونشر التقرير السنوي الكامل الذي يحتوي على متطلبات هيئة السوق المالية حسبما ورد في قواعد التسجيل والإدراج، ويرفق بالقوائم المالية السنوية للشركة التالية:

- ما لم يتم تطبيقه من أحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وأسباب ذلك؛
- أسماء الشركات المساهمة التي يكون عضو مجلس إدارة الشركة عضواً في مجالس إدارتها؛
- تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه على النحو الآتي: عضو مجلس إدارة تنفيذي، أو مجلس إدارة غير تنفيذي، أو عضو مجلس إدارة مستقل؛
- وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسية، مثل: لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، مع ذكر أسماء هذه اللجان ورؤسائها وأعضائها وعدد اجتماعاتها؛
- نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.

3-3 لجنة المراجعة: شكل مجلس الإدارة لجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تسمى لجنة المراجعة، حيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية، ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور نصف أعضاء اللجنة على الأقل، حيث تتمثل مهام ومسئوليات لجنة المراجعة فيما يلي:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة؛
- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في هذا النظام؛
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية، ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة إليها؛
- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين، واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة؛
- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملاحظات عليها؛
- دراسة ملاحظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها؛
- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها؛
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة، وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة بشأنها.

4- نتائج تطبيق الحوكمة في الشركة

4-1 الطاقة الإنتاجية الحالية : تشير الإحصائيات الحالية أن الطاقة الإنتاجية الحالية جيدة وما يدل على ذلك إحصائيات يوليو 2011 المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (01): الطاقة الإنتاجية لسنة 2011 لشركة سبكييم

المشروع	المادة	الطاقة التصميمية (الف طن سنويا)
الشركة العالمية للميثانول	الميثانول	970
الشركة العالمية للدايول	البيوتانيدول	75
الشركة العالمية للغازات	أول اكسيد الكربون	340
الشركة العالمية للاستيل	حمض الاسيتيك	400
	انهيدرايد الاستيك	59
الشركة العالمية لخلات الفينيل	خلات الفينيل الاحادي	330
الشركة العالمية للبوليمرات*	الاثيلين فينيل اسيتات - البولي اثيلين منخفض	200

	الكثافة	
100	اثيل الاستيات	مشروع اثيل اسيتات*

المصدر: <http://www.argaam.com/company/companyprofile/marketid/3/companyid/585>

2-4 الأداء المالي للشركة: لقد تطور الأداء المالي للشركة تطوراً هائلاً وهذا ما تشير إليه الإحصائيات المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): الأداء المالي لشركة سبكييم من 2008 إلى 2011

2011	2010	2009	2008	الإداء المالي
3,324.38	1,986.67	830.40	1,708.58	المبيعات
705.90	378.08	140.88	536.78	صافي الدخل
3,666.66	3,333.33	3,333.33	3,333.33	رأس المال
5,630.22	4,920.23	4,922.08	5,165.13	مجموع حقوق المساهمين
366.67	366.66	366.66	366.66	متوسط عدد الأسهم
15.36 ريال	13.42 ريال	13.42 ريال	14.09 ريال	القيمة الدفترية

المصدر: إحصائيات شركة سبكييم

<http://www.argaam.com/company/companyprofile/marketid/3/companyid/585>

كما يبين الجدول التالي ملخص للأصول والخصوم ونتائج الأعمال خلال خمسة سنوات الأخيرة والذي يبين مدى تطور النتائج بعد تطبيق حوكمة الشركات (ريال سعودي)

جدول رقم (03): ملخص للأصول والخصوم في شركة سبكييم من 2007 إلى 2011

2011	2010	2009	2008	2007	البيان
4.598.871.15 4	2.425.569.37 1	2.217.676.76 2	2.841.623.15 5	1.994.751.47 8	الموجودات المتداولة
10.065.716.0 17	9.600.976.47 3	9.600.526.77 3	7.991.765.12 2	5.755.301.07 5	إجمالي الموجودات غير المتداولة
14.664.587.1 71	12.026.545.8 44	11.818.203.5 35	10.833.388.2 77	7.750.052.55 3	إجمالي الموجودات
1.317.290.42 2	856.510.238	903.102.522	1.009.403.41 4	2.163.553.91 1	إجمالي المطلوبات المتداولة
6.325.769.29 7	5156.140.356	5.083.145.19 5	3.965.717.24 4	1.694.328.52 2	جمالي المطلوبات غير المتداولة
7.021.527.45 2	6.013.895.25 0	5.831.955.81 8	5.858.267.61 9	3.892.170.12 0	إجمالي حقوق المساهمين وحقوق

الإقلية					
صافى الدخل	705.897.758	378.079.252	140.879.515	536.782.148	593.972.141
ربحية السهم	1.93	1.03	1.46	0.38	1.62

المصدر: http://www.sipchem.com/ar/about_us.htm

نتائج الدراسة

من أهم نتائج عن هذه الدراسة ما يلي:

- تعبر الحوكمة عن مجموعة القواعد والإجراءات التي يجب إتباعها من طرف الشركة ويتم ذلك من خلال نظام مرسوم يقوم على التوجيه والإدارة الفعالة والرقابة على جميع أعمال الشركة تحقيقاً لأهداف الشركة المسطرة، وحفظاً لمصالح الأطراف المرتبطة بالشركة. فما هي إلا فرض المزيد من الرقابة والتعليمات الصارمة على أعمال الشركة وممتلكاتها، وتتمثل الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في : المساهمين، الإدارة، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح مثل العمال، الموردين والعملاء؛

- يدل مصطلح الحوكمة من حيث اللغة على أربعة أفاظ معانيها كلها تصب في تعريف حوكمة الشركات وهي: الحكمة: من خلال القيام بعملية التوجيه والإرشاد داخل الشركة، فيصبح الكل يعمل بأوامر الشركة ويسعى نحو تحقيق أهدافها. الحكم: من خلال فرض السيطرة ووضع الضوابط والقيود. الاحتكام: من خلال الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية والثقافية والخبرات السابقة في التطبيق. التحاكم: من خلال الرجوع إلى العدالة في حالة انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين؛

- تهدف الحوكمة إلى تحقيق الأهداف التالية: محاربة كل أوجه الفساد المالي والإداري، العمل على تحسين القدرات التنافسية للشركات ومراجعة أدائها المالي والتشغيلي، وجعلها قادرة على المنافسة والبقاء في ظل التغيرات الشديدة لمحيطها، تعظيم أرباح الشركة، تفعيل إدارة الشركة والمساعدة على رسم الإستراتيجية المناسبة لتحقيق مختلف أهدافها، زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، حيث تصبح كل الشركات تعمل وفقاً لضوابط وقوانين معينة مما يعزز ثقة الأفراد فيها، و تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية وتعزيز مبادئ الالتزام بالأوامر والتعليمات لدى الأفراد؛

- يتكون نظام حوكمة الشركات من مدخلات النظام ويشمل جميع اللوازم والأدوات التي تحتاجها الحوكمة من أجل التطبيق سواء كانت قانونية وتشريعية أو إدارية أو اقتصادية، نظام التشغيل نظام التشغيل ويقصد بذلك تكافل كل الجهات المسؤولة عن التطبيق والمشفرة عنه، واستعمال كل الأدوات

- الرقابية لنجاح عملية التطبيق، ومخرجات النظام وتتمثل في كل النتائج المحققة من جراء تحقيق ذلك، وخاصة تحقيق التحسن في كل شيء؛
- تعرف لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من مدراء الشركة غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية، مهمتها القيام بمراجعة القوائم المالية التي أعدها المراجع الداخلي والخارجي قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة، فهي بمثابة حلقة وصل بين المراجع الداخلي والخارجي وبين مجلس الإدارة، وتبرز أهميتها من خلال المنافع التي تقدمها لكافة الأطراف المعنية بالشركة وعلى رأسها الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي وأصحاب المصالح؛
- من بين مقومات فعالية لجان المراجعة ما يلي: تمتع لجان المراجعة بالاستقلالية، وضوح واجبات وحقوق اللجنة وتوافر الخبرة والمعرفة لدى الأعضاء؛
- يظهر دور لجان المراجعة في تحقيق حوكمة الشركات من خلال دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها حيث أوكلت لها هذه المهمة، وعلى اثر ذلك فان لجنة المراجعة تعمل على التحقق من أن الشركة لها نظام رقابي فعال أو لا وهل أن نظام الرقابة يقوم بعمله أم لا؟ ومن ثمة فان لها القدرة على تشديد الرقابة الداخلية في الشركة واكتشاف جميع الانحرافات التي قد لا يتفطن لها نظام الرقابة في الشركة، مما يجعل الأمور تسير بشكل جيد وتقلل من مخاطر الغش والفساد؛
- تقوم لجان المراجعة بمراجعة وفحص وتدقيق ما قام به المراجع الخارجي، قصد التأكد من صحة السجلات المحاسبية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، فهي تعمل على تحقيق المزيد من المراجعة والرقابة ومحاربة كل أوجه الفساد في الشركة، وبذلك فهي تعمل على إرساء دعائم حوكمة الشركات؛
- لا يقتصر دور لجان المراجعة على المراجعة الخارجية وتفعيل نظام الرقابة بالشركة، بل يتعدى الأمر إلى القيم بأمور تتعلق بالمراجعة الداخلية من اجل زيادة وتشديد الرقابة وحماية أكثر لأصول الشركة وتحقيقاً لأهداف الأطراف المعنية بالشركة، ولذلك يمكن القول أن لجان المراجعة تساهم مساهمة بالغة في إرساء حوكمة الشركات نظراً لما تقوم به من مراجعة داخلية تكتشف من خلالها كل أوجه الغش والاحتيال؛
- تقوم لجنة المراجعة بدراسة وفحص القوائم المالية السنوية والدورية قبل دفعها إلى مجلس الإدارة، وإيداء الرأي فيها وفي ما أعده المراجع الداخلي والخارجي من تقارير، لذلك فان الاعتماد على لجنة المراجعة سيتحصل مجلس الإدارة على تقارير مالية أكثر دقة وشفافية مما يؤدي بالتأكيد على وضوح وشفافية في نشر التقارير الخاصة بالقوائم المالية للشركة أي تحقيق جودة التقارير و القوائم المالية؛

- لقد استطاعت شركة سبكييم للبتروكيماويات السعودية أن تحقق قفزة نوعية في مجال إرساء حوكمة الشركات، بفضل الطريقة التي انتهجتها، إذ أنها فعلت من مبدأ الشفافية والإفصاح حيث كل عملية مبنية على هذا المبدأ، كما اهتمت أيضا بتفعيل دور المراجعة الداخلية والخارجية من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من المراقبة، ولم تكتفي بذلك فقد بل كونت لجان مراجعة لمراقبة عمل المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز الحوكمة، ولقد استطاعت هذه الشركة أن تحقق مكاسب عديدة سيما تلك المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية الحالية وزيادة المبيعات والأرباح.

الخاتمة

يعبر مصطلح الحوكمة على الحكم الراشد داخل الشركات ويمن للشركة تطبيقها من خلال فرض المزيد من الرقابة على أعمالها حفظا لجميع مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة، وهو هدف سامي تسعى جميع الشركات الوصول إليه من أجل البقاء والاستمرار والحفاظ على مكانتها في السوق في عصر أصبح لغته الأساسية الطمع والجشع وإتباع الطرق والأدوات الشيطانية من أجل كسب المال، فلا مناص للشركات من المضيء قدما من أجل الالتزام بمبادئ الحوكمة والسعي بثتى الوسائل من توفير المناخ المناسب في سبيل تحقيق هذا الهدف، ومن أهم الوسائل الداعمة في تحقيق ذلك هو تفعيل دور لجان المراجعة لأنها تعتبر حلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين كما أنها تحرص كل الحرص على تحقيق الوضوح والشفافية في التقارير والقوائم المالية قبل إحالتها على مجلس الإدارة، ويظهر ذلك جليا من خلال الواجبات والمهام الموكلة لها خاصة تلك المتعلقة بدراسة نظام الرقابة وتقييمها، والمراجعة الداخلية والخارجية.

¹محمد حسن يونس، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، www.grence.com، بتاريخ: 2012/10/15.

²كاترين.ل. كوتشا هلبينج، جون.د.سوليفان، "غرس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية"، مركز المشروعات

الدولية الخاصة، ص: 03، على الموقع الشبكي: www.cipe-arabia.org

³طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص.9.

⁴أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات واطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، القاهرة، 24-26 سبتمبر 2005، ص.3.

⁵شفق عبد الحافظ، وسام عبد الرزاق، دور الحوكمة في الإصلاح الإداري، من الموقع

الالكتروني: http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/6.doc

⁶محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2006، ص ص

⁷ بن ثابت علال وبن جاب الله محمد، المستثمرون المؤسسون ببورصة الأوراق المالية ودورهم في التأثير على حوكمة المؤسسات، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر و الدول النامية-بسكرة- الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006، ص 5-6.

⁸ عوض سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 22 ع 1، 2008، ص 193.

⁹ حسين احمد دحدوح، دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 258-262.

¹⁰ عوض سلامة الرحيلي، مرجع سابق، ص 195.

¹¹ حسين احمد دحدوح، مرجع سابق، ص 264-267.

¹² أشرف حنا ميخائيل، مرجع سابق، ص 9-10.

¹³ حسين احمد دحدوح، مرجع سابق، ص 268-269.

¹⁴ مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2 من المجلد 46، 2009، ص 28-29.

¹⁵ عياد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية ، الندوة الثانية عشر حول سبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2010، ص 12.

¹⁶ أشرف حنا ميخائيل، مرجع سابق، ص 10.

¹⁷ http://www.sipchem.com/ar/about_us.htm, date: 15/10/2012

¹⁸ <http://www.argaam.com/company/companyprofile/marketid/3/companyid/585>, date: 15/10/2012

¹⁹ دليل الحوكمة في شركة سبكيم، www.sipchem.com/ar/about_us.htm التاريخ: 2012/10/15.

محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) د. صديق مسعود، أ. صديقي فؤاد جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص :

تعالج هذا المداخلة درجة انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر من خلال تناولنا في النقطة الأولى التاصيل العلمي للإفصاح أما النقطة الثانية فتناولنا محددات الإفصاح حسب البيئة الدولية وفي النقطة الثالثة تناولنا محددات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية من خلال التشريعات والاحكام القانونية .

من خلال هذه الورقة العلمية خالصنا الى ان أهمية تحليل المعلومات المالية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية ، وكذا قابلية المعلومات للمقارنة واستخدام معايير الأهمية النسبية والطابع الملائم في عملية الاعتراف والإفصاح عن الأحداث والمعاملات المالية سوف ينعكس ايجابا على سياسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر، كما أن احترام مبدأ الإنصاف في تقديم المعلومات المالية بين مختلف المستخدمين لها يعتبر الجانب الأصعب تجسيديا .

الكلمات المفتاح : الإفصاح المحاسبي ، القوائم المالية ، المعايير المحاسبية الدولية ، النظام المحاسبي المالي (SCF) ، المعلومات المالية.

المقدمة :

شهدت الجزائر عدة تحولات جذرية مست مجالات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية أوجبت ضرورة تطبيق إصلاحات تساعد على تأمين التوازن في مسار الإصلاح على مستوى الكلي، ومن بين أهم هذه الإصلاحات هو الإصلاح المحاسبي الذي تهدف الدولة من خلاله إلى إيجاد مناخ يساعد على الثقة في المعاملات الاقتصادية والمالية بين المؤسسات ، وذلك من خلال دعم الشفافية وتفعيل دور حوكمة الشركات كما أن تحقيق ذلك مرتبط أساسا بتطوير سياسات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات .

تعتبر سياسات الإفصاح من بين أهم التحديات التي ترفعها جهود الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي يعتبر اكبر خطوة نحو مسار التوافق المحاسبي الدولي ، حيث يعتمد على توصيات وأراء مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) ويتجسد ذلك في تبني معيار رقم 01 والمتعلق بعرض القوائم المالية ، كما أن تبني جل المعايير كان له انعكاسا ايجابيا على سياسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر، في اطار هذا التوجه تبرز إشكالية هذه

الورقة في : ما مدى انعكاس النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر.

أولاً- التأسيس العلمي للإفصاح المحاسبي :

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تعددت مفاهيم الإفصاح المحاسبي بتعدد النتائج المتوخاة والتي تقوم على مقاربات الهدف من الإفصاح المحاسبي، في إطار نقدم أهم التعاريف التي تحوى مختلف المكامن والأهداف في الآتي :

"الإفصاح المحاسبي هو عبارة عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية الخاصة بالوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية"¹

" الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب ، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمين القوائم المالية من الأطراف الخارجية ، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"².

" الإفصاح المحاسبي يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"³

" الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات"⁴

توجد بعض التعريفات الخاصة بالإفصاح المناسب لـ Moonitz الذي صدر عن AICPA المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهو :

" الإفصاح المحاسبي المناسب و هو أن تفصح التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعل تلك التقارير غير مضللة"⁵

" الإفصاح المحاسبي المناسب و هو إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس وتضليل"⁶

2. خصائص الإفصاح من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد بعض الخصائص وهي⁷ :

- يمثل الإفصاح تقديم للبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالبا ما تكون مصدرها الأساسي النظام المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية ؛
- إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات ؛
- تعتبر المعلومات الغير كمية صعبة التقييم والقياس ؛
- لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل (الموارد البشرية، والمحاسبة الاجتماعية).

3. أنواع الإفصاح المحاسبي: هناك عدة أنواع للإفصاح حسب الهدف⁸ :

(1) الإفصاح الكامل:

هو أن يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلقة بها، أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم، كما أنه لا يقتصر على حقائق متعلق بفترة محاسبة منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة.

(2) الإفصاح العادل:

هو أن تقدم المعلومات بشكل يحترم الإنصاف بين احتياجات جميع الأطراف ، و أن تكون صياغة وعرض المعلومات بدون تحيز لطرف معين على حساب أطراف أخرى.

(3) الإفصاح الكافي:

هو أن تقدم المعلومات بالشكل الذي يراعي الحد الأدنى للمعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية.

(4) الإفصاح الملائم:

أن تقدم المعلومات في القوائم المالية بحيث تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة.

(5) الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

هو أن تقدم المؤسسة معلومات مثل إعلان عن تقديرات مالية أو عن اكتتاب في رأس مال جديد.

6 الإفصاح الوقائي:

هو أن تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل ، بحيث تسمح بحماية الأطراف ذوى القدرات المحدودة على الفهم والإدراك للمعلومات المالية ،

يوجد هناك معايير أخرى للتصنيف مثل إفصاح إلزامي وآخر اختياري ، وإفصاح عن معلومات كمية وأخرى وصفية ، ومعلومات ذات طابع نقدي وأخرى ليست ذات طابع نقدي.

ثانيا- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية وهي⁹:

أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها لها ، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة. كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات ، لأن شكل و نوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

ب- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

إن تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملاءمة ، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها. إذن من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملاءمة وعدم الملاءمة يجب تحديد الغرض من استخدامها أولا .

ت- تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة الواجب الإفصاح عنها ، و يتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية الأساسية.

إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع للمبادئ وأعراف و فراضيات مقبولة قيو لا عاما، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم ومن بين أهم القيود هي الأهمية النسبية والحيطه والحذر.

ث- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الإطلاع. رغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية ، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.

ج- تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات :

و هو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها ، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية ، و يعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية.

ثالثا - أساليب ومحددات الإفصاح المحاسبي :

أ- أساليب وطرق الإفصاح:

إن أهمية عرض معلومات ملائمة من جهة ، وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى ، جعل المؤسسات تتنافس في استخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك ، ويمكن إبراز أهم الطرق والأساليب للإفصاح وهي:

- الإفصاح في صلب القوائم المالية الأساسية؛
- استخدام المصطلحات والعرض المفصل؛
- استخدام الملاحظات والهوامش (الإيضاحات)؛
- استخدام الجداول والملاحق الإضافية.

1. الإفصاح في صلب القوائم المالية:

يعتبر من أوائل الأساليب استخداما ، وتكمن أهمية الإفصاح فيها إلى أهمية شكل العرض في القوائم المالية، و أغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن بيانات مالية يمكن قياسها وبدرجة عالية من الدقة والثقة.

2. استخدام المصطلحات والعرض المفصل:

إن أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفاصيل تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم و تقليل الغموض في المعلومات، كما أن للاختصار في بعض البنود أهمية بالغة تكمن في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل ، وتبقى ضرورة الاختصار أو التفصيل في البنود تعود إلى الإختيار الأنسب للعرض.

3. الإفصاح عن الملاحظات والهوامش (الإيضاحات):

لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية ، نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح البنود الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، و يجب تجنب التكرار في الشروحات وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات والهوامش. وتمتاز هذه الأساليب بكونها تستخدم في عرض المعلومات غير كمية بأكثر تفاصيل ، ويعاب عليها أنها تمثل معلومات يصعب فهمها وتفسيرها ، كما أن الإفراط في استخدامها يجعل تلك الملاحظات مهمة من طرف المستخدمين.

4. استخدام الجداول والملاحق الإضافية:

إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية ، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية . كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم ، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.

5. أساليب مختلفة أخرى :

هناك أساليب أخرى إضافية و مهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي ، حيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية ، كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة و تفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة هي كذلك من أهم أساليب الإفصاح.

ب- المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح بالقوائم المالية:

يتأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بمحددات أساسية وهي¹⁰:

1. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

إن تحديد الإدارة للمستخدمين الأساسيين للمعلومة المالية يساعدها في تحديد طبيعة احتياجاتهم لتلك لمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما أن تصنيف المستخدمين إلى رئيسيين وثانويين يختلف من بلد إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسة.

يرى Foster¹¹ أن مجموعة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تتضمن حملة الأسهم (الحاليين والمتوقعين)، المديرين، العمال، المقرضين، الزبائن، الحكومة، الوكالات التنظيمية. أما عن FASB فيرون أن المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين.

حاليا تزايد الضغط على المؤسسات من أجل تنويع و رفع حجم الإفصاح، و الاهتمام بالاحتياجات المتعلقة بالمستخدمين غير رئيسيين مثل المستهلكين والعمال.....

2. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

إن اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين الظروف، جعل المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية للدول، تضع معايير تكيف أكثر مع تصور حكوماتهم لأهداف المحاسبة، فوجد التي تسعى إلى أهداف الضريبة تكيف إفصاحها بما يضمن ممارسة رقابة ضريبية على الشركات، أما الدول التي تعتمد على الأسواق المالية في التركيبة الاقتصادية لها فتعمل على تكيف إفصاحها بما يساعد المساهمين والمستثمرين على التداول في السوق المالي.

إن شدة التنافس على الموارد المحدودة للتمويل في السوق المالي جعل المؤسسات تسعى إلى جذب إقبال المساهمين والمستثمرين وذلك من خلال توفير مستوى راقى من الإفصاح لزرع الثقة في تسيير العلاقة مع مختلف المتداخلين في السوق المالي.

3. المنظمات والمؤسسات الدولية¹²:

على المستوى الدولي هناك منظمات ومؤسسات متباينة التأثير على عمليات الإفصاح وهي:

(1) الجمعية الاقتصادية الأوروبية EEA:

هي عبارة عن منظمة تضم دول الاتحاد الأوروبي تعمل على إصدار مجموعة من التوجهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

(2) منظمة الأمم المتحدة UN:

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبية الدولية، هذه اللجنة هي (commissions on transactional corporation)

3) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:

(Organisation de Coopération et de Développement Economique) و تضم هذه المنظمة الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزلندا. ويمكن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

4) مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

هذه اللجنة مشكلة من ممثلين للعديد من دول العالم ، وتضم أكثر من 100 دولة ، قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة ، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح ، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي ، وذلك من خلال تضيق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

رابعا - محددات الإفصاح المحاسبي في الجزائر :

نعمد في تقديم المحددات والضوابط المؤطرة للإفصاح المحاسبي في الجزائر على قراءة متمعنة وعميقة في أهم النصوص القانونية للفعل المحاسبي في الجزائر وفق الآتي :

أ- قراءة لأهم نقاط القانون رقم 11-07¹³ والمتضمن النظام المحاسبي المالي .

1. التعريف ومجال التطبيق للقانون : تناول الفصل الاول من هذا القانون تعريف المحاسبة المالية بأنها « نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاوته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية »
مجال التطبيق : لقد ألزم المشرع بعض الكيانات بمسك محاسبة مالية وهي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛
- التعاونيات ؛
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون لسلع أو الخدمات التجارية والغير تجارية إذ كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة ؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

2. الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية :

الإطار التصوري : يعتبر دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة.

أهم المبادئ المحاسبية لـ (SCF) :يتضمن النظام عدة مبادئ متعارف عليها وهي (محاسبة التعهد ، استمرارية الاستغلال ، قابلية الفهم ، الدلالة ، المصادقية ، قابلية المقارنة ، التكلفة التاريخية ، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني).

معايير المحاسبة : لقد تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) المعايير التالية :

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ؛
- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها .

3. تنظيم المحاسبة :

- يلزم المشرع الكيانات التي تدخل في نطاق هذا النظام ، أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المتعلقة بالمعلومات التي تعالجها وتراقبها وتعرضها وتحرص على تبليغها ؛
- يجب أن تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية وان تحول قيم العمليات التي تجري بالعملة الأجنبية للعملة الوطنية؛
- يجب على كل الكيانات التي تدخل في إطار هذا النظام أن تجري عملية جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل؛
- يتم التسجيل حسب القيد المزدوج ، ويجب أن تتوفر كل عملية على مرجع ووثيقة ثبوتية ، ويجب أن تحترم فيها الترتيب الزمني ويحتفظ بها لمدة (10) عشر سنوات على الأقل؛
- يمكن للكيان أن يستخدم الإعلام الآلي ، ولكن يجب أن تتوفر مقتضيات الحفظ والعرف والأمن والمصادقية واسترجاع المعطيات؛

4. الكشوف المالية :

- تعد الكشوف المالية مرة على الأقل في السنة وتشمل هذه الكشوف ما يلي : (الميزانية ، حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات الأموال الخاصة) .
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة ويوفر معلومات مكملة عن ميزانية و حسابات النتائج .
- تعد هذه الكشوف وتضبط تحت مسؤولية المسيرين في أجل أقصاه (04) أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية ؛
- يجب أن تعرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية وأن تكون معروضة بشكل يسمح بمقارنة السنة الحالية مع سابقتها؛

- تعد الفترة التي تعبر عنها الكشوف المالية بـ(12) اثني عشر شهرا وتكون في 31 ديسمبر ، غير أنه يمكن استثناء ذلك إن كانت طبيعة النشاط لا تسمح.
- 5. الحسابات المدمجة والحسابات المدمجة :
- أُلزم المشرع كل كيان يكون مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ، ويشرف على عدة كيانات أن يعد كشوف مالية في كل سنة تكون مدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات؛
- تعد الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني ، التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه دون أن تربط بينهما روابط قانونية مهيمنة ، أن تعد وتنشر حسابات تدعى حسابات مركبة كأنها كيان واحد .
- 6. تغيير التقديرات والطرق المحاسبية :
- النظام يعطي للكيان إمكانية إجراء تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية ، ويجب أن يكون ذلك من أجل هدف أساسي وهو تحسين نوعية الكشوف المالية ، ويسمح بالحصول على معلومات مالية أكثر موثوقية ، أو عرضها في إطار تنظيم جديد ؛
- تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والقواعد والإتفاقيات والممارسات التي يطبقها الكيان لإعداد وعرض القوائم المالية .
- ب-قراءة لأهم نقاط المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156¹⁴:
- الإطار التصوري للمحاسبة المالية يعرف ما يلي: (المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية كالإتفاقيات والمبادئ والتقيد بخصوصيات النوعية للمعلومة المالية ، يعتبر مرجعا لوضع معايير جديدة ، يسهل تفسير المعايير المحاسبية ، يساعد على تطوير المعايير وتحضير الكشوف المالية وتفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية ، وكذا إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير) .
- أكدا المرسوم على إلزامية إحترام المبادئ المنصوص عليها صراحة في القانون 07-11 مثل: محاسبة آثار المعاملات على أساس محاسبة الإلتزام ، وكذا إعداد الكشوف وفقا لاستمرارية النشاط ، و الحرص على إنتاج معلومات مالية تتوفر على خصائص نوعية مثل الملازمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح ؛
- ضرورة الفصل بين الكيان ومالكه في الممارسات المحاسبية ؛
- يعتبر الدينار الجزائري هو وحدة القياس للمعاملات والأحداث ، وكذا ضرورة أن لا تدرج إلا المعاملات والأحداث القابلة لتقويم نقدا ، أما الغير قابلة للتقويم نقدا فيمكن الإشارة إليها في الملحقات ؛

- يعتبر مبدأ الأهمية النسبية من أهم القيود التي تحدد المعلومات المالية الواجب إظهارها بالتفصيل ، حيث تعتبر المعلومة مهمة نسبيا إذا كان حذفها أو إهمالها يؤثر على قرارات المستخدمين ، أما المعلومات الغير مهمة نسبيا فيتم عرضها في شكل مجامع على أساس خصائص متجانسة ؛
- يجب الفصل بين الدورات المحاسبية بحيث تتحمل كل دورة الأعباء الخاصة بها وتنسب إليها إيراداتها ، أما الفرق بين الأعباء والنتائج فيعبر عن نتيجة الدورة المعنية ؛
- من الضروري ربط أي حدث بالسنة المقفلة ، إذا كان له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية القائمة عند تاريخ الإقفال . أما في حالة عدم تأثيرها فلا تربط، إلا أنه يجب الإشارة إليها في الملاحق ؛
- بالنسبة لمبدأ الحيطة يجب إدراجه في حالة الشكوك حول المستقبل فيما يخص الديون أو النتائج..
- يجب أن نقيم الأصول بالتكلفة التاريخية ، باستثناء الأصول البيولوجية والأدوات المالية فإنها تقيم بقيمتها الحقيقية ؛
- تعبر الأصول على الموارد التي يسيرها الكيان بهدف الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية ، وتقسّم هذه الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية؛
- الإدماج : يعتبر أي كيان يراقب كيان آخر إذا كان : (يملك بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت ؛ السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت في إطار اتفاق مع شركاء آخرين، سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري الكيان ، سلطة تحديد السياسات المالية و العملياتية ، سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في إجتماعات هيئات التسيير) .
- الكيانات الصغيرة ملزمة بإعداد كشوف مالية خاصة وهي : (وضعية نهاية السنة المالية ، حسابات نتائج السنة المالية، جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية) .

الخاتمة :

- من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى ما يلي :
- تتوقف فاعلية النظام المحاسبي في الجزائر على تعظيم المنافع والاستخدامات المتواخاة من مخرجاته، الامر الذي يتأتى بشكل أساسي من خلال تبني نظام الإفصاح الفعال على تلك المخرجات؛
 - تسمح الأحكام المتعلقة بتحديد محتوى وشكل القوائم المالية ، و طبيعة المعلومات المالية بزيادة منفعة المقارنة بين المؤسسات ، سوء كان لنفس المؤسسة من خلال عمود السنوات السابقة أو عدة مؤسسات متجانسة النشاط من خلال توحيد شكل ومحتوى القوائم المالية ؛

- إن معايير الاعتراف والإفصاح عن المعلومات المالية يعتبر أكثر المعايير صعوبة في التطبيق والتجسيد إلا أن أهمها هو معيار الأهمية النسبية وكذا الطابع الملائم لأعلام وهذا مأخذ به النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- إن تحليل المعلومات المالية حسب القطاعات وكذا المناطق الجغرافية يسمح بتحديد مواضع القوة والضعف بالنسبة للمؤسسة ، وذلك من أجل ترشيد القرارات المالية المتعلقة بالتمويل ؛
- إن احترام مبدأ الإنصاف في تقديم المعلومات المالية بين مختلف المستخدمين لها ، يسمح بتكافؤ الفرص بين المتعاملين في السوق المالي ، إلا أن أهم مستخدم يتم استهدافه لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المالية هو المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

- 1- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، دار ايتراك ، القاهرة ، 2005، ص 577.
- 2- نفس المرجع ص 578 .
- 3- ناصر محمد علي الجهلي ، مرجع سابق ، ص 106.
- 4- رضوان حلوى حنان ، مرجع سابق ، ص 212.
- 5- وليد ناجي الجيالي ، نظرية المحاسبة ، منشورات الأكاديمية العربية ، الدنمارك ، 2007، ص 370.
- 6- مطر محمد عطية ، مرجع سابق ، ص 371.
- 7- حواس صالح "التوجه الجدي نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية" أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر ، 2008، ص 122.
- 8- لطيف زيود و آخرون "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار" ، مجلة جامعة تشرين لدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29، العدد رقم 1 ، 2007، سوريا ، ص 180.
- 9- وليد ناجي الجيالي ، مرجع سابق، ص 371 .
- 10- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 586.
- 11- Foster، عن ، نفس المرجع (محمد المبروك أبو زيد) ، ص 586.
- 12- نفس المرجع ، ص 590.
- 13- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 مايو سنة 2008 ، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية

د. أحمد طرطار، أمنصر عبد العالي جامعة تبسة

الملخص

تهتم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الوحدات الاقتصادية المختلفة من أجل الأطراف المهتمة بهذه المعلومات، ولما كانت أعمال الوحدات الاقتصادية قد تشعبت وتعقدت وتعددت فيها المخاطر المالية ومخاطر العمليات، أصبح التطبيق العملي لهذا المبدأ البسيط في ظاهره، يحوي العديد من المشاكل المحاسبية ذات الصلة، ومن جهة أخرى تكاثر عدد هذه الوحدات الاقتصادية زاد معها احتياجات الأطراف المستخدمة للمعلومات، فواجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لذلك تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب لتوفير المصادقية للمعلومات من أجل تقديمها بشكل موثوق وملائم لإشباع حاجات مستخدمي المعلومات الذين يتطلعون إلى معلومات من منظور عالمي واسع في ظل التغيرات المستمرة التي تصاحب الاقتصاد نتيجة الأزمات العالمية .

فقد فرض هذا الصخب الكبير والتساؤل الدائم حول عدالة المعلومات المقدمة استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دوليا في إعدادها، فكان من المهم على واضعي المعايير المحاسبية أن يأخذوا هذا الأمر بنظر الاعتبار عند تعديل المعايير بما يتفق والواقع الذي شكل فيه تعاضم دور المحاسبة. كان لكل هذه الأمور لابد من تطوير المعايير المحاسبية لتلبية هذه الأوضاع الجديد، فكانت القيمة العادلة هي الخطوة الهامة على هذا الطريق، فقد دخل هذا مصطلح إلى أغلب المعايير المحاسبية المعدلة وأصبح مبرر التعديل على الكثير من المعايير يتعلق بإدخال القيمة العادلة إلى هذه المعايير التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسعر السوق .

- **الكلمات المفتاحية:** القيمة العادلة، محاسبة القيمة العادلة، القيمة العادلة والاقتصاد، الأزمة المالية العالمية.

- المقدمة

لقد فرض عصر العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة للحدود الجغرافية، تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام، وعلى بيئة مهنة المحاسبة بشكل خاص بحيث أصبح من الضروري على مهنة المحاسبة مواكبة التغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي وبشكل يتوافق مع سرعة التغيير.

ولقد أوجبت هذه المظاهر والمستجدات على المحاسبة أن تكون على مستوى تتمكن فيه من تلبية حاجات الاقتصاد، في ظل التوجه الحديث للفكر المحاسبي الذي بدأ ينتقل من المحاسبة التقليدية إلى آفاق

وأطر جديدة، وذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة مع بدء الكثير من الدول وبشكل عام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية .

وقد أثمر التغيير في النظرية المحاسبية عن اعتماد المعالجات المحاسبية على أساس القيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة

وتم إصدار مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الجديدة بالإضافة إلى العديد من التعديلات على المعايير القائمة خلال السنوات القليلة الماضية، والتي ركزت على استخدام مفهوم القيمة العادلة، والذي تزامن مع تعاضم المسؤوليات للهيئات الحكومية والدعوات إلى تطوير تنظيم حكومي قوي ومناسب لمهنة المحاسبة، وذلك بعد الفيض من المشاكل والأزمات المالية العالمية .

وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- مامدى إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية؟ وما دور القيمة العادلة في الحد من آثار هذه الأزمات؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الأساسي فقد تم تبني خطة العمل التالية:

- المحور الأول: محاسبة القيمة العادلة

- المحور الثاني: تطبيقات محاسبة القيمة العادلة

- المحور الثالث: القيمة العادلة وانعكاسها على الاقتصاد

- المحور الرابع: القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية

- المحور الأول: محاسبة القيمة العادلة

1- مفهوم القيمة العادلة

لا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة، لكن وددت عدة تعريفات ضمن المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية من خلال الجهات المهنية المهتمة بإصدار المعايير المحاسبية تعريفاً للقيمة العادلة ومنها:

• وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية (IAS 16, 17, 18, 19, 21, 32, 39, 40, 41 /IFRS)

(01,03, 04, 05, 07

- "هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام، أو مبادلة غداة حق ملكية ممنوحة بين أطراف راغبة ومطلعة في معاملة على أساس تجاري".

• وفقاً للمعايير المحاسبية الأمريكية (FAS 157, 159)

- "هي المبلغ الذي يمكن أن يباع أو يشتري به ذلك الأصل، في عملية جارية حقيقية بين طرفين راغبين، على أن لا تكون الحالة حالة تصفية".

• وفقا لمعايير التقييم الدولية (IVS)

- "هي القيمة التقديرية التي يجب تبادل الأصل بها بتاريخ التقييم ما بين مشتر راغب وبائع راغب في عملية تجارية بحتة بعد إجراء تسويق ملائم الذي تصرفت ضمنها الأطراف باطلاع وحصافة ودون إكراه".¹

• كما عرفت القيمة العادلة بأنها

- "المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة وبيئة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة وراغبين في عقدها وتتم في ظروف طبيعية وفقا لآليات السوق، وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية".²

- " القيمة التبادلية لأصل معين في صفقة حرة تتم بين طرفين على بيئة من الحقائق ويتعاملان بمحض إرادتهما دون ضغوط أو تأثير".³

وبناء على التعريفات السابقة يتضح أن القيمة العادلة تقوم على محورين رئيسيين:⁴

- الأول يتعلق بالأطراف الداخلة في الصفقة، حيث يجب أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة، أي مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها، كما أن الصفقة تتم بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات مهمة لدى طرف دون الآخر (تماثل المعلومات) ؛
- الثاني يتعلق بالظروف التي تتم فيها الصفقة حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع في هذه الحالة يكون مجبرا على البيع، وكلما زاد الوقت للعثور على مشتر كلما زاد ابتعاد التقدير عن القيمة العادلة.

2- قياس القيمة العادلة

يمكن قياس القيمة العادلة وفقا لعدة أساليب كما يأتي:⁵

- تعديل القيمة التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة، وتستخدم هذا الطريقة في حالة وجود اقتصاد متضخم بدرجة عالية ؛
- تكلفة الاستبدال أو القيمة الداخلة، والتي تفترض أن الأصول المملوكة قد قيمت بشكل عادل بموجب التكلفة الاستبدالية ؛

- القيمة الخارجة أو سعر البيع، وهذا الأسلوب أكثر ملائمة لقياس الأصول المتداولة، مثل المخزون السلعي المعد للبيع - مقارنة سعر السوق المختار مع التكلفة المبينة على أساس التكلفة حسب FIFO أو التكلفة المتوسط المرجحة ؛
- التدفقات النقدية المخصومة - لمعرفة القيمة الحالية واستخداماتها في تحديد معدل العائد الداخلي .

3- أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العامة، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، فهو يبني على أساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه الوحدة الاقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع، وعليه فإن قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود لعدة أسباب أهمها:⁶

- اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيابة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية ؛
- التخطيط لأعمال المنشأة ؛
- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين ؛
- إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تتجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين ؛
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكّل تغيراً نوعياً من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية .

4- مشاكل وصعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

رغم المحاولات العديدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية لتبني محاسبة القيمة العادلة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت عملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، إذ أن محاسبة القيمة العادلة قد تواجه عملية تطبيقها صعوبات عدة منها:⁷

- رفض التغيير، حيث أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانتراسخة منذ زمن بعيد كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية، فالقيمة العادلة هي خطوة غير عادية وتخرج عن المفاهيم المحاسبية التقليدية ؛
- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعددت طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة، الأمر الذي يجعل القوائم المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط ؛
- أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية ؛
- ليس هناك سببا موضوعيا لإظهار الاستثمارات التي لا يوجد لها أسعارا سوقية بكلفتها التاريخية ؛
- الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم ؛
- قد يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح بشكل كبير في نهاية السنة المالية، خاصة في حالة ارتفاع الأسعار وهو السائد؛
- عدم توافق تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير في بعض الأحيان ؛
- قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب لتغطية بعض الثغرات التي يمكن اختراقها في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ؛
- في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار، فإن هذا الأمر يؤثر على قابلية المقارنة وتصبح عملية التحليل المالي صعبة، وفي بعض الأحيان غير ممكنة ؛
- قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة ؛
- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية غير منتجة تؤدي إلى رفالتكلفة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة؛
- تأخير إعداد القوائم المالية وما يترتب على هذا الأمر من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية، والتسبب في تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم ؛

5- مزايا وعيوب القيمة العادلة

هناك عدة مزايا عيوب تحتسب على محاسبة القيمة العادلة، منها:⁸

• مزايا القيمة العادلة

- يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين وواضع المعايير، بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة وتعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل، حيث توفر مقياسا عالي الدقة لهذا المفهوم؛
- تعالج جانبا من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصادي للمعلومات المحاسبية المعروضة في المركز المالي (الميزانية) ؛
- توفر قاعدة ملائمة ومقياسا أفضل للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بالإضافة إلى توفيرها أسسا جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية ؛
- استخدام محاسبة القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة، بإتباع مدخل تقييمي واحد في كل الأوقات، يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق ؛
- إن منهج القيمة العادلة يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المؤسسة ؛
- تعتبر محاسبة القيمة العادلة أداة قياس كفاء وفاعلة، حيث أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية، خاصة في اتخاذ القرارات حول الأدوات المالية، وفي تحديد الوضع المالي العام للمؤسسة ؛
- تساعد محاسبة القيمة العادلة في تحسين عملية التحليل المالي، وذلك بإعطاء نسب تبيّن لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة ؛
- توفر محاسبة القيمة العادلة أساسا أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

• العيوب التي تؤخذ على القيمة العادلة

- عدم دقة القياس كونه يخضع للإجهادات والآراء الشخصية في عملية التقييم وخاصة عندما لا تتوفر أسواق نشط؛
- زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه الشركات ؛
- توقعات عرض البيانات المالية في الأوقات غير المناسبة نظرا للوقت اللازم لتحديد القيمة العادلة مما قد يؤدي إلى إصدار بيانات مالية لا تساعد على إتخاذ القرارات في الأوقات الضرورية للمستثمرين والمساهمين ؛

- إمكانية التلاعب في النتائج لتغطية ثغرات وفقا لرغبات الإدارة ؛
- الاعتراف ببند الدخل غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية قد يفتح المجال للتلاعب ؛

- المحور الثاني: تطبيقات محاسبة القيمة العادلة

1- أهم معايير القيمة العادلة

تناولت العديد من المعايير المحاسبية (IFRSIAS/) في بنودها القيمة العادلة، وأهم هذه المعايير هي:⁹

- المعيار (IAS 39): الأدوات المالية (الاعتراف والقياس)

يتناول هذا المعيار محاسبة الأدوات المالية، فقد كان نقطة انطلاق الفكر المحاسبي الجديد فهو المعيار الدولي الأول الذي طلب استخدام القيمة العادلة بشكل مكثف لقياس الموجودات والمطلوبات المالية، وهو المعيار الدولي الشامل عن الأدوات المالية، وطبقا لهذا المعيار فإن كافة الموجودات المالية يجب أن يعترف بها ويعاد قياسها بالقيمة العادلة باستثناء بعض الموجودات المالية كالمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة وبعض الموجودات التي لا يتوفر قيمة عادلة لها، كما أن التغيير في القيمة العادلة لهذه الموجودات إما أن يتم الاعتراف به في بيان الدخل أو ضمن حقوق الملكية في حالة الموجودات المالية المتوفرة للبيع .

• المعيار (IAS 40): الاستثمارات العقارية

- لم يقتصر طلب استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الموجودات المالية، فقد جاء هذا المعيار (ليعطي 40) بديلا لقياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة والاعتراف بالربح والخسارة من التقييم بالقيمة العادلة في بيان الدخل؛

- وقد عرف المعيار الاستثمارات العقارية بأنها الأراضي أو المباني أو كلاهما والمحتفظ بها لأغراض جني الإيرادات من تأجيرها أو لأغراض جني الأرباح من ارتفاع القيمة الرأسمالية لها بمرور الزمنولا يدخل ضمن هذا التعريف :

➤ الأراضي أو المباني المستخدمة لأغراض الإنتاج أو تقديم الخدمات في المنشآت أو المستخدمة لأغراض إدارية؛

➤ الأراضي والمباني المحتفظ بها لأغراض بيعها ضمن النشاط العادي والطبيعي للمنشأة؛

➤ الأراضي أو المباني تحت الإنشاء أو التطوير للاستخدام المستقبلي كاستثمارات عقارية ولحين الانتهاء التام حيث يبدأ تطبيق المعالجات المحاسبية الواردة في هذا المعيار عليها .

- يعتبر هذا المعيار أن تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ليس إجباريا بل هو احد بديلين، حيث أن البديل الأول هو التقييم بالتكلفة مطروحا منها الاستهلاك والتدني في القيمة أن وجد ؛

- من متطلبات المعيار الأساسية أن على الشركات تطبيق الطريقة التي تختارها في قياس الاستثمارات العقارية على كافة الاستثمارات لديها والتغيير من طريقة إلى أخرى يجب أن يتم فقط في حال أن التغيير سوف ينتج عنه قياس وعرض أفضل للاستثمارات العقارية .

• المعيار (IAS 41): الزراعة

- يعالج هذا المعيار أسس الاعتراف والقياس للأنشطة الزراعية والمتمثلة بشكل أساسي في الموجودات البيولوجية (الحيوانات والنباتات الحية) كالأغنام، الماشية، النباتات، أشجار الفاكهة والاستثمار في غابة مستغلة كمزرعة، والمحصول الزراعي عند نقطة الحصاد أما بعد نقطة الحصاد فيتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 02) المتعلق بالمخزون .

- يجب قياس الموجودات البيولوجية عند الاعتراف المبدئي وفي كل تاريخ ميزانية عمومية بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند البيع باستثناء الحالات التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بطريقة موثوقة يمكن الاعتماد عليها ؛

- يجب قياس المنتجات الزراعية المحصودة والتي نتجت عن موجودات بيولوجية بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند البيع في يوم الحصاد ؛

- تشمل التكاليف عند نقطة البيع، العمولات للوسطاء والمتعاملين والمبالغ التي تفرضها الوكالات التنظيمية ؛

- كما يجب على المؤسسة إظهار القيمة المسجلة في دفاترها لموجوداتها البيولوجية بشكل منفصل على وجه الميزانية .

• المعيار (IAS 16): العقارات والمعدات والأراضي

اعتمد هذا المعيار كأحد البدائل لتقييم الموجودات الثابتة التقييم بمبالغ إعادة التقدير (القيمة العادلة) .

• المعيار (IAS 36): تدني قيمة الموجودات

اقترح هذا المعيار من مفهوم القيمة العادلة ولكن باتجاه واحد وهو الانخفاض، حيث يطلب هذا المعيار تسجيل خسائر التدني في بيان الدخل (الفرق بين القيمة المسجلة بالدفاتر والمبلغ القابل للاسترداد) وذلك للموجودات بشكل عام .

• المعيار (IAS 27): القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

أعطى هذا المعيار الخيار للشركة التي تعد قوائم مالية موحدة بأن تقيم استثمارها في الشركات الحليفة أو التابعة بالقيمة العادلة طبقا للمعيار (IAS 39) وذلك في بياناتها المالية المنفصلة، أما الخيار الثاني للتقييم فهو التكلفة .

• المعيار (IFRS 02): الدفعات على أساس السهم

بين هذا المعيار انه في العمليات التي يتم فيها الدفع عن طريق الأسهم (ملكية) مقابل السلع أو الخدمات التي تحصل عليها المؤسسة، وأن على المؤسسة تسجيل السلع أو الخدمات والزيادة في حقوق الملكية التي تحصل بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات التي تم الحصول عليها .

المعيار (IFRS 09): الأدوات المالية

وهو المرحلة الأولى من مشروع استبدال (IAS 39) ابتداء من 2011/01/01 في البداية كمرحلة انتقالية و رسميا بـ 2013/01/01 نظرا لعدم اكتمال مراحلها، ويتضمن المعيار المتطلبات الجديدة بشأن حصر الالتزامات المالية، ويتضمن هذا المعيار:

- يتم قياس جميع الصكوك المالية بالقيمة العادلة زائد أو ناقص ؛
- تقسم الأصول المالية الموجودة حاليا في التصنيفين : القيمة المهلكة أو المطفأة والقيمة العادلة ؛
- خيار تعيين أصول مالية قياسا على فنقبل إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل كثيرا من قياس أو الاعتراف بتناقض؛
- لا يغير نموذج المحاسبة الأساسية للخصوم المالية وفق المعيار (IAS39) ؛
- يلغي أو يقلل من درجة كبيرة قياس أو عدم تناسق الاعتراف التي تنشأ إلا من قياس الأصول أو الخصوم أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر بشأنها على أسس مختلفة؛
- يتطلب المكاسب والخسائر الناجمة عن الالتزامات المالية المعينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقسيمها إلى مقدار التغير في القيمة .

2- الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة

يمثل أسلوب القيمة العادلة بعدة طرق يمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة، رغم أنها تختلف في طرق الاحتساب إلا أنها تتقارب بالنتائج، وإن أهم المفاهيم:¹⁰

- **تكلفة الاستبدال:** تتمثل بذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر المؤسسة من نقدية (أو ما يعادلها) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما، تستخدمه تكلفة الحصول على أصل مشابه، سواء كان جديدا أو قديما أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة ؛
- **القيمة السوقية الجارية:** تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادلها من النقد العادل: استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحويل بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة، فيما لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي، ويفترض أن تعكس هذه

القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتنائها والحصول عليها في أوقات مختلفة، وعلى الوضع المالي أن يوفر للمستثمرين رؤية جيدة تساعدهم على الاستفادة من البيانات المالية، عندما يوضح الإفصاح كيفية التوصل إلى القيمة العادلة سواء باقتباس الأسعار من الدليل التجاري للموجودات المتشابه أو المقارنة مع أسعار أدوات مشابهة معروضة للبيع، أو ما تنشره الأسواق الثانوية عن أسعار الاستثمارات والأدوات المالية المختلفة، ويسمى أيضا بالقيمة الخارجة أو سعر البيع حيث يتطلب هذا الأسلوب المقدرة على تقدير قيمة التخلص من الأصل، حيث تقيم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة التي يمكن الحصول عليها عند بيعها فيما إذا اختارت المؤسسة التخلص منها، مع افتراض بيعها في ظروف عادية ليس تصفيه ؛

- **صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق:** تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية، وتمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي؛
- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:** وتقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة المخاطر، اللازمة للبنود التي يتم قياسها، وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية المتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو لمجموعة الموجودات مخصومة بشكل مناسب إلا أنه قد يصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وذلك يصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وبذلك فقد يصعب تجميع كامل التدفقات من أجل التوصل إلى القيمة الحالية المؤسسة .

3- المجالات الرئيسية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة

تغطي تطبيق القيمة العادلة المجالات الرئيسية الآتية:¹¹

- **الأدوات المالية:** تقيد الأدوات المالية عند نشوئها بالكلفة، لأغراض قياس الأدوات المالية بعد نشوئها فان المعيار المحاسبي يصنف الموجودات المالية على النحو الآتي:
 1. قروض وديون لا يحتفظ بها للتجار وتقاس بالكلفة ؛

2. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعات ثابتة وتملك الشركة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة ؛

3. موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل الموجودات المحتفظ بها للاتجار أي بغرض أخذ أرباح خلال فترة قصيرة، وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمة العادلة ؛

4. موجودات مالية متوفرة للبيع وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات من (2) و(3) أعلاه وتُقاس بالقيمة العادلة.

أما المطلوبات المالية فيتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصاً أي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها، وتظهر المطلوبات المالية التالية بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات هي:

- التزامات مشتقات مالية ؛

- ومطلوبات مالية لأغراض الاتجار.

ويتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسب الملائم لها، وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد بشكل رئيسي على أسعار السوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج تسعير.

● **الاستثمارات العقارية:** يتم إظهارها بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل (علماً بأنه يسمح بإظهارها بالكلفة بعد الاستهلاك مع الإفصاح عن قيمتها العادلة بتاريخ البيانات المالية)، حيث تم يتناول المعيار الدولي (IAS 40) العقارات الاستثمارية ضرورة اعتماد مبدأ الكلفة عند التطبيق المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية ؛

● **الموجودات الزراعية (محاصيل وموجودات بيولوجية):** تظهر بالقيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة في بيان الدخل شريطة تقدير القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه

● **التزامات عقود التأمين (المطلوبات التأمينية):** يتم إجراء فحص لمدى كفاية الالتزامات الناشئة عن العقود التأمينية على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وأخذ أي عجز قد يحدث في بيان الدخل.

4- منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح

يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين واضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات، بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية، إلى معلومات تكون موثوقة بداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت ولا تتوفر فيها خاصية الملائمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجودات والمطلوبات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق، في حين إن التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة .

• الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح

تهدف عمليات القياس والاعتراف والإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية (البورصة) وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عند تأسيس الشركات المساهمة أو زيادة رأسمالها، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الالتزام بالأسس الآتية:¹²

- أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق، وفي التوقيتات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري ؛
- أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادلة ومنتساوية وخاصة فيما يتعلق بالحقوق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى ؛
- يجب أن تعد المعلومات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية (IASB) ؛
- يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ؛
- إعداد المعلومات بحيث ت عبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيلا لظواهر والأحداث) ؛
- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها .

• الجوانب الإيجابية والسلبية لتطبيقات منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح

إن للقيمة العادلة انعكاسات وجوانب إيجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها في:¹³

- الجوانب الإيجابية

- سوف يساهم تطبيق القيمة العادلة بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الكافي، حيث يستطيع المستثمرون والاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها ؛
- عملية الإفصاح وفقا لمنهج القيمة العادلة ستساهم في تحقيق شرط الكفاءة للسوق المالي، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصاً أن عملية الإفصاح تضي عليهم الإحساس بالأمان ؛
- لقد كانت الإدارة في السابق وقبل ظهور القيمة العادلة تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدوات التحوط مثل (عقود الخيار وعقود المقايضة) برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجياً دون شعور أصحاب المصالح بذلك، ولكن الآن ووفقاً للمعيار الجديد يجب على الإدارة إظهار تلك الأدوات ضمن أصولها ومعالجتها وفقاً للقيمة العادلة، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلك الأدوات، مما ساهم في إظهار القوائم المالية بشفافية عالية جداً ؛
- يوفر منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية ؛
- يوفر منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

- الجوانب السلبية

- من أهم الأمور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح هي أنتصنيف الأدوات المالية لاتحكمه قيود محددة، سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجاً لا جيداً للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأنتصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علماً بأن نية الإدارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إعادة القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية ؛
- كما هو معروف فالأدوات المالية تعد حجر الأساس في السوق المالي، وبالتالي قد يؤدي تشدد هذا المعيار بتحفظ الإدارة عن الاستثمار في تلك الأدوات والتوجه نحو طرق وأدوات استثمار جديدة، مما سينعكس سلباً على السوق المالي؛

- لقد وفرت القيمة العادلة فرصة جوهرية للشركات للقيام بالاعتراف بأرباح غير متحققة بعد(عملية البيع الفعلية) في قائمة الدخل مما يعني أن الشركة تستطيع تضخيم الأرباح في سياقسياسة ما يعرف بإدارة الأرباح مما قد ينعكس سلبا على القرارات التي تتخذ بناء عليها؛

5- أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

هناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتعرف هذه الخصائص بأنها خصائصنوعية، حيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذالقرارات الاقتصادية، والخصائص النوعية الأساسية الأربع هي: الملائمة، والموثوقية أو الاعتمادية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة والمادية (الأهمية النسبية) . ويمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط فيمن تقديرات قياس القيمة حال عدم وجود فروق هامة لدى التحققالعادلة، و هذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة، وبالتالي فإن افتراض قيمعادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطرا وسيؤثر على ملائمة وموثوقيةوقابلية مقارنة وقابلية فهم التقارير المالية، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم التقرير عن أصلبقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا علىاستثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبليةلتبرير التقرير عن هذه الاستثمارات وعرضها في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة،والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ماسيطرح تساؤلات عن مدى ملائمة وموثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذاالأسس، وعلى هذا الأساس فإن مستخدمي التقارير المالية سيحتاجون إلى تمييز واضحا بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباحوالخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعارسوق افتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيدا على مستخدمي التقارير المالية، لذا فلا بد منوجود معايير واضحة للتقارير المالية لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظواهرالاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلا، وتكون للمعلومات صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذةبواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أوالمستقبلية،وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز.

ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عندالمقارنة بين نمودجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نمودج التكلفةالتاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملائمة فإن نمودج القيمة العادلة يحقققدرا أكبر من الملائمة وقدرا أقل من

الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة، ولأنهلا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملائمة أو الموثوقية، فإنه يجب الموازنة بينهما،

ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أخرى، ومع ذلكلا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملائمة أو الموثوقية بالكاملن وفي هذا المجال فقد أجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلوماتتوفر فيها خاصية الملائمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير

على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل، فاستخدام القيمة العادلة يضيف على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرار.¹⁴

6- تداعيات وآثار القيمة العادلة على الإبلاغ المالي

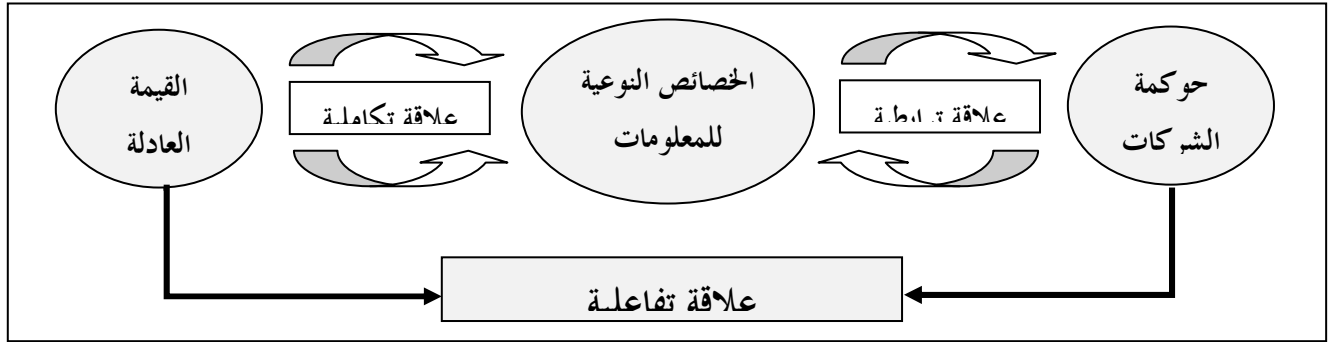
يمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الإعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروقات هامة لدى التحققمن تقديرات قياس القيمة العادلة، وهذا قد لا يتحقق عند تقييم تكاليف التقاعد والأصول غير الملموسة المكتسبة من إندماج الأعمال و عند إحتساب الإنخفاض في قيم الأصول أو تقييم الأدوات المالية في ظل عدم وجود سوق نشطة، وقياسا عليه فإن إفتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي لهذه البنود قد يكون خطرا وسيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم الإبلاغ المالي، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم الإبلاغ عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق إفتراضية، فلو تم تطبيق هذا على إستثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير الإبلاغ عن هذه الإستثمارات وعرضها في الميزانية العمومية بقيمة مرتفعة، والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى الإبلاغ عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملاءمة وموثوقية الإبلاغ المالي الذي سيصدر في ظل هذه الأسس، وعلى هذا الأساس فإن مستخدمي الإبلاغ المالي سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق إفتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيدا على مستخدمي الإبلاغ المالي، لذا فلا بد من وجود حاكمية مؤسسية للإبلاغ المالي (Financial Reporting)

(Governance) لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظاهر اقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلا.¹⁵

7- مساهمة محاسبة القيمة العادلة في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات

إن أهداف القوائم المالية هي تقديم معلمات محاسبية ومالية مفيدة ومناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولما كان يفترض في القوائم المالية أن تعبر بمصدقية عن المركز المالية للمؤسسة بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكولة إليها واتخاذ القرارات المناسبة، فإنه في الحالة لا بد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعاً وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، فالقيمة العادلة تفرز معلومة محاسبية ومالية أكثر واقعية وملائمة وذات مصداقية عالية، أي تتسم بالخصائص النوعية لها وبالتالي تمكن مستخدميها من التقدير الجيد لزمة المؤسسة وهذا ما يعزز الإفصاح والشفافية وهذا ما يتطابق مع مبادئ الحوكمة، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل:

الشكل رقم (01): علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات



لمصدر: فلاء حمدي، نجلاء نوبلي، استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ الحوكمة، المنقلى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص: 11 . من خلال الشكل يتضح جليا علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات باستخدام المعلومة المحاسبية والمالية حيث أن العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومات المحاسبية، أي أن القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومات المحاسبية لتحقيق خصائصها النوعية وإضافة الجودة عليها ومن جهة أخرى فإن العلاقة الترابطية بين حوكمة الشركات والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي علاقة تأثيرية من الطرفين

وبالتالي يمكن ملاحظة وجود علاقة غير مباشرة بين حوكمة الشركات والقيمة العادلة حيث تعتبر المعلومات المحاسبية كوسيط لهذه العلاقة، والتي تمثل علاقة تفاعلية ذلك لأن كل ما كان التطبيق

للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومنه التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية) .

- المحور الثالث: القيمة العادلة وانعكاسها على الاقتصاد

1- الأسباب الاقتصادية الموجبة لمحاسبة القيمة العادلة

هناك عدة أسباب أدت إلى إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس التكلفة لعدد من الموجودات، وفي تحقق الإيرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر وهي فرضيات محاسبية أساسية استقرت عبر عقود من الزمن ومسلّمات محاسبية لم يجرأ احد على الخروج عنها، ومن هذه الأسباب:¹⁶

- المظاهر والأحداث الهامة والمترابطة التي شهدتها العالم في نهاية الألفية الثانية والتي تمثلت في نظام العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز عبر الحدود القطرية لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية وكذلك تطور الأسواق المالية وترابطها إلى حد انه إذا ما أصاب احدها حدث ما تداعت إليها الأسواق المالية الأخرى، وهذه المظاهر والمستجدات أوجبت على مهنة المحاسبة أن تكون على مستوى تتمكن فيه تلبية حاجات العولمة وما أفرزته من تطورات ؛
- تعاضم المسؤوليات لهيئات الرقابة الحكومية والدعوات إلى تطوير تنظيم حكومي قوي ومناسب لمهنة المحاسبة القانونية وإلى الإشراف على جودة عمل المدققين وذلك بعد هذا الفيض من المشاكل والفضائح المالية التي أصابت عدد من الشركات الكبرى في الـ.و.م.الأمريكية وغيرها، وأدت إلى انهيارها بسبب ضعف الحاكمية فيها أو قصور أو إساءة لاستخدام المبادئ المحاسبية ؛
- النتائج التي تمخضت عن التطورات والطفرات الاقتصادية والمعرفية عن ابتداء منتجات جديدة منها الأدوات المالية من أسهم شركات وسندات وشهادات إيداع وبنود أخرى لموجودات ومطلوبات أخرى متنوعة كما تم استخدام المشتقات المالية منها (عقود عملات آجلة، عمليات مقايضة، حقوق الخيارات ومستقبليات)، وقد اقتضى هذا التوسع والتشعب في استعمال الأدوات المالية إلى تطوير وسائل لإدارة المخاطر المالية من اجل تحديدها والتحوط لها وتخفيف آثارها ؛
- محدودية البيانات المالية وقصورها عن إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفق الحقائق الاقتصادية، مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها، نظرا لان المعلومات المالية فيها لا تستند إلى معطيات اقتصادية موضوعية تتعلق بالأدوات المالية والاستثمارات العقارية والمحاسبة الزراعية ومحاسبة التأمين، هذا بجانب أن واضعي المعايير المحاسبية في الدول

المختلفة كانوا يتفاوتون في التعاطي مع هذا الموضوع وبرزت اختلافات عديدة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المتعارف عليها في الو.م.أ. الأمريكية حول هذه المواضيع، علما بأن المعايير المحاسبية في بريطانيا كانت تخلو أي محاسبة للقيمة العادلة للأدوات المالية ؛

- مطالبة دول نامية بإتباع محاسبة القيمة العادلة والذي كان أمرا مستهجنا في الوقت الذي لا يتم تطبيقه من دول متقدمة.

إزاء هذه الأحداث والتطورات تم تشكيل مجموعة عمل في أواخر الألفية الثانية لدراسة هذا الموضوع ، وتقديم مقترحات لمعايير محاسبة القيمة العادلة، وتضمنت هذه المجموعة أعضاء وخبراء من دول متعددة، وتوصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مفادها أن إتباع القيمة العادلة هو أكثر ملائمة لأغراض الإبلاغ المالي وان الالتزامات الطارئة والارتباطات المالية المتعلقة بالأدوات المالية بما فيها المشتقات المالية والتي تظهر خارج الميزانية العامة يجب تقديرها بموجب قيمتها العادلة وإدخالها في الميزانية العامة بدلا من أن تبقى في حسابات متقابلة خارج الميزانية العامة. ولدى الوصول إلى هذه النتائج قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في العام 1989 بالبدء في مشروع محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالاشتراك مع معهد المحاسبين الكندي وتمخض هذا المشروع عن إصدار عدة معايير تفسر وتوضح تطبيقات القيمة العادلة، كان آخرها صدور المعيار المحاسبي الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 09) المتعلق بالأدوات المالية وهو المرحلة الأولى من مشروع استبدال (IAS 39) رسميا في 2013/01/01 ، ويتضمن المعيار المتطلبات الجديدة بشأن حصر الالتزامات المالية .

2- التوافق بين محاسبة القيمة العادلة والاقتصاد

أضحى الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة فلا يمكن تصور دراسة عن العرض أو الطلب أو مدى الاستثمار أو حجم الإنفاق أو حجم الائتمان أو الدخل القومي أو السياسة النقدية وغير ذلك من المواضيع الاستثمارية دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية أو الكمية، ومقدمة في أوقاتها المناسبة، وكانت هذه المعلومات المالية تقدم في السابق وفقا لمبادئ محاسبية لا تأخذ في القياس القيمة العادلة لها إما اليوم فإنها تعد وفقا لمحاسبة القيمة العادلة، فالإقتصاد والمحاسبة علمان متداخلان ويكملان بعضهما البعض، وذلك من حيث تحديد القيم العادلة أو التقديرات والفرضيات المحاسبية أو تقدير القيمة الحالية لصادفي التدفقات النقدية المستقبلية.

وفي الإطار المحاسبي العام فإن الموجودات تعتبر موارد لها منافع اقتصادية مستقبلية، وتعتبر المطلوبات مصادر لالتزامات حالية، وتستخدم الموارد لتأديتها، وبالتالي فإن حقوق الملكية تمثل القيمة الاقتصادية المتبقية للموجودات بعد خصم المطلوبات، وتعتمد قيمة حقوق الملكية على الطريقة التي يتم فيها قياس الموجودات والمطلوبات، وتتغير عادة تبعا للأحداث الاقتصادية الحاصلة.

ومن أهم النواحي التي ساهمت محاسبة القيمة العادلة في إظهار الحقائق الاقتصادية هي:¹⁷

- **تحديد القيمة الاقتصادية للموجودات:** يتم قياس عدد كبير من الموجودات بموجب قيمتها الاقتصادية لقيمة العادلة لها، وفي حالة تدني قيمتها يتم تخفيض مبالغ الموجودات إلى قيمتها الاقتصادية، والاعتراف بهذا الانخفاض في البيانات المالية، وتبنى القيمة الاقتصادية لها أم على أساس القيمة القابلة للاستيراد أو صافي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة لها، هذا بجانب أن المحاسبة تعترف بالموجودات غير الملموسة من شهرة وحقوق ملكية غيرها ضمن حالات محددة وهي موجودات معنوية اقتصادية .
- **الاعتراف بالآثار المترتبة عن الأحداث الاقتصادية عند وقوعها:** وهذا يعني أن الاعتراف بالإيراد يستند إلى قيمته العادلة، وليس إلى كلفته، وأن الآثار من إظهار القيمة العادلة الناجمة عن الأحداث الاقتصادية تنعكس في البيانات المالية عند حدوثها، وهذا مفهوم اقتصادي يساعد على التحليل للأسباب من الناحية الاقتصادية ؛
- **تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للشركة:** بموجب محاسبة القيمة العادلة فإن البيانات المالية للشركة تعتبر وسيلة هامة للتنبؤ بتقديرات القيمة الاقتصادية في المستقبل، والمعلوم انه من الأهداف الرئيسية للبيانات المالية، تقديم معلومات تساعد الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات، على تقدير مدى قدرة الشركة على جني الدخل وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية وأوقاتها، لذلك فإن البيانات المالية لم تعد تسجيلاً لنتائج المعاملات في الماضي بل أصبحت أيضاً تعكس التوقعات الحالية والمستقبلية وهو بالتحديد ما يصبو متخذو القرارات الاقتصادية على الوقوف عليه ؛
- **تحديد الربح أو الخسارة وفقاً للمفهوم الاقتصادي:** إن الدخل من الناحية الاقتصادية هو الزيادة الناجمة في القيمة المتبقية للموجودات أي في حقوق الملكية، ومن المنظور الاستثماري فإن الزيادة في قيمة الموجودات المالية يرافقها زيادة في حقوق الملكية وأن رأس المال وأموال الشركة الأخرى مستثمرة في موجودات لجني عائد عليها من الاستثمار في السوق، نظراً لأن القيمة العادلة تمثل القيمة الحالية لتوقعات المستثمرين للتدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من الموجودات مخصومة بالأسعار الجارية للعائد على الاستثمار، فهناك قيم تعتمد على أساس السوق مثل القيمة العادلة وأخرى تعتمد على أساس غير السوق منها القيمة من الاستخدام، القيمة الاستبدالية، القيمة الاستردادية والقيمة التصفوية ؛
- **المطلوبات التأمينية:** كما تعتمد محاسبة القيمة العادلة على إظهار الموجودات المالية والدخول الناجمة عنها فإنها أيضاً تتناول كيفية معالجة المطلوبات المالية، و على وجه الخصوص محاسبة المطلوبات التأمينية الناجمة عن عقود التأمين، فقد أوجبت معايير المحاسبة الدولية

إجراء فحص لكفاية المطلوبات المذكورة على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، حتى إذا كان هنالك عجز في قيمتها (العادلة) فإنه يحمل على بيان الدخل .

3- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الاقتصاد

تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة، تماما كما تعكس التغييرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغييرات الاقتصادية عند حدوثها، ذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن الكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغييرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها .

ويمكن تحديد الجوانب الاقتصادية التي تأثرت بشكل أو بآخر من إتباع محاسبة القيمة العادلة وهي:¹⁸

- **الحسابات القومية:** تعتبر أرباح الشركات والمؤسسات بندا مهما في حسابات الدخل القومي وتؤثر على الزيادة في مجموع الدخل القومي من سنة إلى أخرى، وقد كانت الأرباح في السنوات التي سبقت تبني محاسبة القيمة العادلة تعتمد على مفهوم أن الإيرادات من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية والموجودات الزراعية تتحقق عند بيعها، أما في ظل محاسبة القيمة العادلة المتبعة حاليا فان الإيراح تتحقق عند حدوثها، كما أن التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع أصبح يزيد أو ينقص من قيمة الدخل القومي حسب الحالة وتؤثر على النسبة السنوية لنمو الاقتصاد أو تراجعها، وهذا يدل على مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على الحسابات القومية ومعدلات النمو الاقتصادي، فان ارتفعت الأسعار في الأسواق المالية في سنة ما، فان هذا ينعكس في نتائج أعمال الشركات أو في حقوق الملكية فيها، وسوف يدخل كأرباح في تقدير قيمة الدخل القومي، وفي حالة هبوط الأسعار في الأسواق مالية فان الانخفاض في قيمة الأسهم سوف تؤثر على احتساب قيمة الدخل القومي ؛
- **الاعتراف بالحقائق الاقتصادية وإظهارها:** تساهم محاسبة القيمة العادلة في إظهار الحقائق الاقتصادية، ومن أهم البنود الهامة التي تمسها محاسبة القيمة العادلة هي:

- الموجودات المالية: وتشمل هذه الموجودات الأسهم في الشركات والسندات المالية وغيرها وكانت في السابق تظهر بسعر الكلفة التاريخية أو السوق أيهما اقل، وبالرغم من قابليتها للتداول إلا أنها كانت تصنف استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، ولذلك لم تكن المحاسبة تعكس التغيير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتناءها، والأدهى من ذلك أن الهدف من شرائها لم يكن محددًا وفقا لنية الشركة وقدراتها المالية، وهي حقائق اقتصادية أغفلتها الممارسات المحاسبية في السابق قبل أن يتم إدخال محاسبة القيمة العادلة ؛

- الاستثمارات العقارية: في ظل إتباع طريقة الكلفة فان الاستثمارات العقارية تظهر بكلفتها التاريخية بعد الاستهلاك، دون اخذ الزيادة أو النقص في قيمة الاستثمارات العقارية بسبب الأحداث الاقتصادية في بيان الدخل، أما بموجب طريقة القيمة العادلة فاته يتم الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وإظهار الاستثمارات العقارية بموجب قيمتها العادلة واخذ الفائض أو النقص ضمن نتائج الأعمال، مما يعكس الحقائق الاقتصادية لهذا الاستثمارات ؛

- الموجودات الزراعية البيولوجية والمحصول الزراعي: بموجب محاسبة القيمة العادلة يتم إظهار الموجودات الزراعية البيولوجية وفقا لقيمتها العادلة وعلى هذا الأساس نفسه يتم إظهار المحاصيل الزراعية أيضا، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة وكلفة البيع في بيان الدخل، وبذلك تعكس محاسبة القيمة العادلة الحقائق الاقتصادية للنشاط الزراعي .

● **الاعتراف بالمخاطر الاقتصادية:** لا شك أن المعايير المحاسبية الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية قد عنيت لأول مرة بموضوع المخاطر المالية وإدارتها، فلم تعد المحاسبة تقتصر على تسجيل وتبويب وعرض المعلومات المالية، بل أصبحت المحاسبة أداة لتقييم المخاطر وإدارتها، بحيث أن أي حدث اقتصادي ناجم عن قرار استثماري في الشركة يأخذ في الاعتبار المخاطر المالية لهذا القرار، وليس فقط مجرد عكس هذا الحدث الاقتصادي في الحسابات، فمحاسبة القيمة العادلة لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في ابعاد من ذلك، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها، وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية، وفي أسعار الفوائد، وفي أسعار العملات الأجنبية وفي مقدرة المدينين على الدفع، وتركزات الديون، ومقدرة الشركة على تسديد التزاماتها الجارية وهذه المخاطر ذات جذور اقتصادية بحته ؛

● **تعزيز الأسواق المالية:** تعتبر الأسواق المالية آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني، فبجانب أنها تعمل على حماية المستثمرين وتوفر لجميع المتعاملين فيها الشفافية الكاملة على قدم المساواة فإنها تعتبر أداة هامة لقوى السوق فهي تساعد على جذب الاستثمارات المناسبة كما أنها توفر السيولة في الاقتصاد، وقد تطورت الرقابة الحكومية على الأسواق المالية، واتسعت لتشمل الإشراف على تكوين مجلس الإدارة في الشركات، وعلى التقارير المالية، ومعايير المحاسبة والتدقيق على جودة عمل المحاسبين وقدراتهم، وعلى الرقابة على المعلومات الداخلية والسرية في التعامل والى غير ذلك، ويعكس هذا مدى أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد، وتعتبر الموجودات المالية من أسهم الشركات والسندات المالية التي تتداول فيها جزءا من ثروة المستثمرين، وتعتمد الموجودات الاقتصادية الحقيقية على مقدار إنتاجية الاقتصاد للسلع والخدمات، وتتأى هذه الإنتاجية من التوظيفات للموجودات الحقيقية من أراض ومباني

ومعدات ومعرفة وغيرها وذلك لإنتاج السلع والخدمات وبطبيعة الحال يضاف إلى ذلك العمالة لأن مهارة العاملين ضرورية لاستخدام هذه الموارد الاقتصادية، ولذلك فإن الأسواق المالية التي تتداول فيها الموجودات المالية تلعب دورا هاما في الاقتصاديات المتطورة والنامية على السواء لأنها تساعد على خلق موجودات اقتصادية حقيقية وتعمل على قياس إنتاجيتها وأدائها ؛

• **تدعيم الشفافية في الاقتصاد:** تحدد معايير محاسبة القيمة العادلة متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية، تماما كما تضع متطلبات محددة للاعتراف والقياس للمعلومات المالية، وتعتبر الشفافية عنصرا هاما من عناصر الحاكمية المؤسسية كما تستجيب لحق الجمهور في الاطلاع والمعرفة عن المعلومات العامة، فالقوائم المالية للوحدات الاقتصادية هي وسائل هامة لتوصيل المعلومات المالية إلى جميع أنحاء القطاعات الاقتصادية سواء لأغراض الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، ويمكن دراسة ومعالجة عدد من الظواهر والمشاكل الاقتصادية من خلالها، ولذلك يجب أن تتضمن البيانات المالية معلومات كاملة ودقيقة يركن إليها وتقدم في أوقاتها، ومن هنا فإن الشفافية والاقتصاد متلازمان، فبدون الشفافية يستشري الفساد والتلاعب وتمنع المساءلة، وبدون الحصول على معلومات مناسبة لا يمكن دراسة اتجاهات الاقتصاد وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، ولذلك فإن متطلبات الإفصاح في محاسبة القيمة العادلة تلعب دورا مهما في دراسة الاقتصاد والوقوف على اتجاهاته.

- المحور الرابع: القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية

1- أسباب نشوء الأزمات المالية العالمية

الأزمة عبارة عن نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام بمعنى أن الأزمة في جوهرها تهديد مباشر وصريح لبقاء كيان المؤسسة واستمرارها لأنها تهدد قيم المؤسسة، ثقافتها التنظيمية، اتجاهاتها وأهدافها، وكل ما يؤمن فيه النظام أو المؤسسة .

وتعود أسباب نشوء الأزمات إلى الأسباب الآتية:¹⁹

- **الأسباب الداخلية:** هي الأزمة التي تنشأ من تفاعل الأخطاء التي تحدث داخل النظام الإداري المعني، ومن أمثلتها:

• **المعلومات الخاطئة أو الناقصة:** عندما تكون المعلومات غير متاحة أو قاصرة أو غير دقيقة، فإن الاستنتاجات تكون خاطئة فتصبح القرارات وغير سليمة مما يؤدي إلى ظهور تعارض وصراعات وأزمات ؛

- التفسير الخاطئ للأمور: بسوء الفهم والإدراك للمعلومات المتاحة وسوء التقدير والإدارة العشوائية غير الرشيدة للعمل وتفشي مظاهر الكسل والتقاعد والإهمال واللامبالاة مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات وتحويلها إلى أزمات مثل حوادث العمل ؛
- الضغوط: هناك ضغوط داخلية وخارجية مثل الضرائب والمنافسة ومطالب العاملين والتكنولوجيا الجديدة، فعندما تتصارع هذه الضغوط مع بعضها البعض يجد المدير نفسه تلقائياً داخلها، فيكون قد تقدم مراحل كثيرة في طريقها إلى الأزمة ؛
- ضعف المهارات القيادية: القيادة فن وعلم وموهبة وذكاء وهي تتضمن التعامل مع الناس، لذلك علينا توقع التناقضات والأمور التي لا يمكن التنبؤ فيها، لأن النفس البشرية معقدة لذلك من الصعب أن نتعامل معها دائماً بمنهجية علمية.
- الأسباب الخارجية: وهي الأزمة التي تنشأ من أسباب تتعلق بأحداث اقتصادية أو سياسية أو بظروف الشركات الأخرى وان تأثر الشركة فيها نتيجة تبعية الشركة المباشرة أو غير المباشرة لعوامل البيئة المحيطة بالشركة، ومن أمثلتها:
- تدهور البنية المالية للبنوك في منظومتها الاقتصادية وتراكم الديون المعدومة الناتجة عن التلكؤ في استعادة الدين والفائدة المستحقة ؛
- الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى ضعف القدرة المالية للمقترضين الأفراد وبالأخص الشركات على سداد الالتزامات المالية للمصارف التي تما لاقتراض منها مما يؤدي إلى مشكلات مالية كبيرة ؛
- اقتصار المصارف على نوع معين من النشاط الاستثماري وهو منح القروض ويبدو إن هذا التقليد لا يقتصر على دولة معينة دون أخرى في حين إن التطورات الحاصلة في عالم اليوم تستوجب وبشكل واسع تنويع المحفظة الاستثمارية الاستثمارية للمصارف وعدم اقتصارها على نشاط معين دون آخر كالاستثمار في الأسهم أو الاستثمارات الحقيقية وغيرها ؛
- العجز في الميزانيات العامة، إذ كان هناك عجز ضخم في ميزانيتها وكان ذلك ناجم عن ضعف الموارد والحاجة إلى إنفاق متزايد وتم تغطية العجز من المصارف الداخلية مما اضعف قدرتها ؛
- الاعتماد على رأس المال المحلي أو الأجنبي في الاستثمار دون ضوابط حاکمة ؛
- ضعف السياسة المالية (الإنفاق العام) تتولى تنفيذ هذه السياسة وزارة المالية، وتعد وسيلة أو أداة لكبح جماح التضخم ففي حالة ارتفاع معدلاته يمكن معالجة ارتفاعه بتقليل السيولة في الأسواق وذلك بتقليص الإنفاق العام واتخاذ إجراءات سائدة للحد من ظاهرة التضخم، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير حقيقي ح

- الإدارات غير الكفؤة وغير القادرة على التخطيط السليم والناجح والتي لا تعد خطط مستقبلية ولا تطبق استراتيجيات بناءه .

2- خصائص الأزمات المالية العالمية

يمكن استعراض خصائص الأزمة بالنقاط الآتية:²⁰

- **المفاجأة العنيفة:** إن احد أهم خصائص الأزمة هو عدم إمكانية التنبؤ بها، لانا الأزمة في بدايتها تسبب صدمة ودرجة عالية من التوتر وتستقطب اهتمام كافة العاملين مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها ؛
- **نقص المعلومات:** عدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار وأي الاتجاهات يسلك وما يخفيه هذا الاتجاه من أخطار مجهولة سواء في حجمها، أو كنهها، أو في درجة تحمل الكيان الإداري لها ؛
- **سرعة تصاعد الأحداث:** إن مصدر الأزمة ينتج أحداث متتابعة ومتسارعة بشكل كبير يضيق الخناق على صاحب القرار ويجعل السيطرة على الأزمة والتحكم فيها أمر بالغ الصعوبة لاسيما في ظل عدم توافر المعلومات وندرتها فضلا عن الشك في البدائل المقترحة لحل الأزمة ؛
- **فقدان السيطرة:** تقع أحداث الأزمة خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية للأعمال وبذلك فهي تستوجب المجابهة خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، ومن ثم ضرورة إحداث استثناءات ومبتكرات جديدة لمواجهة التغيرات الفجائية ؛
- **حالة تهديد:** إن ضغط الأزمة يشكل تهديدا رئيسيا لأهداف الكيان الإداري ومصالحه العليا ويخلق حالة من عدم التوازن التنظيمي، إذ تصدر ردود أفعال شديدة (متعارضة، متداخلة ومتشابكة) من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة ؛
- **غياب الحل الجذري السريع:** فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل أصلا، بل تهدد الأزمات أحيانا بتدمير سمعة المؤسسة، وان الأمر يتطلب المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضررا، إن هذا الأمر يتطلب حسن استخدام الطاقات البشرية والمادية والفنية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في إطار من التنسيق والتعاون الجماعي المشتركين كافة الأطراف، ضمن منهجية عمل الفريق الموحد ؛
- **حالة تحول جوهري:** تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة وهي بذلك تتطلب قرارات مصيرية لمواجهة لها وحسمها ؛
- **ضيق الوقت:** إن حدوث الأزمة بشكل مفاجئ لا يتيح وقتا كافيا للرد عليها والاستجابة لها و إن الرد عليه يجب أن يكون سريعا للغاية لما يمثله من تهديد لمصالح المنظمة ؛

3- أهم المعطيات والحقائق المرتبطة بالأزمة المالية العالمية في ظل محاسبة القيمة العادلة

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم في عام 2008م، إذ ثار جدل كبير حول دور القيمة العادلة في أحداث الأزمة المالية العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة .

كما قام رئيس مجلس معايير المحاسبة بتقديم تقرير يتضمن ما جاء بالرسالة الموجهة الدولية لمؤتمر قمة العشرين حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية ويمكن تلخيص أهم ما في هذا التقرير فيما يأتي:²¹

- أن معايير التقارير المالية الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، وبأن مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان بهفي إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية، وكاستجابة للأزمة فقد قامالمجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) لتحسين معايير القيمة العادلة ؛

- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارساتالاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة ؛

- لإعادة الثقة للسوق فيجب مواجهة الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك فيالمستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيلظهور الخسائر وليس منعها ؛

- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية ومسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) باعتبارها جهات تشريع مستقلة،وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقا من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكمايجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها للتبرير عن فشل ليس لها علاقة به؛

- يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابقوبغض النظر عن أي أزمات وخصوصا أن لها دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافيةعلى معلومات

القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي قام به اتحاد المستثمرين العالميين ل 597 مستثمر، والذي أشار إلى:²²

- أن 79 % من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
- أن 85 % من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات لاستقاء آراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة، وبناء عليها تم إصدار الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، وفي 14/11/2008 أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية والمفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية، والتي تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمراجعين ومستخدمي القوائم المالية، وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية، وتم تشكيل مجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عال جدا. وأشار الإعلان انه سوف يتم الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة 4 أو 6 شهور، وان كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) سيلتزم بتوصياتها التزاما كاملا .

4- توجه المحاسبة نحو القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية

تبرز علاقة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية من خلال الدور الذي لعبته محاسبة القيمة العادلة، ويمكن إيضاحها من خلال النقاط الآتية:²³

- بدأت الأزمة نتيجة تعثر الائتمان المصرفي، ثم غدت أزمة مالية عالمية وتطورت بعد ذلك لتصبح أزمة اقتصادية عالمية، ناجمة عن تداعيات لعوامل عديدة وقد أدت إلى خسائر كبيرة في عدد كبير من البنوك والشركات الهامة تم الاعتراف بمبالغها في بياناتها المالية، وألأزمة ليست من نتاج مواضيع محاسبية، بل أن الأمر على العكس تماما، فقد تبين من الدراسات أن محاسبة القيمة العادلة لم يكن لها دور في موضوع فشل عمليات البنوك والشركات خلال الأزمة المذكور وإنما ساعدت على اكتشاف الخسائر والاعتراف فيها ؛

- أن محاسبة القيمة العادلة هي أساس محاسبي مقبول عالميا، وثبتانه ملائم وينتج معلومات عادلة، لأنه يقيس القيم العادلة للموجودات بينفترزة وأخرى وانأي تقاعس أو فشل في إيصال المعلومات عن

هذهالقيم العادلة إلى المستثمرين سوف يتركهم في ظلام حول مواضيع السيولة والائتمان والأوضاع المالية للشركات وأدائها ؛

- أفرزتالأزمة الاقتصادية حالة استثنائية نادرة، من حيث أن التقلبات أو التذبذبات في الأسعار في الأسواق المالية كانت مرتفعة جدا، في الوقت الذي كانت فيه السيولة قليلة جدا مما جعل عملية الوصول إلى القيمة العادلة معقدة وصعبة ؛

- عند اعتماد القيمة العادلة يتم تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية، لأنه يتم الوصول إلى القيمة العادلة بشكل موضوعي، استنادا إلىأسعارمنظورة تتم بين أطراف راغبة ومطلعة في معاملات مباشرة وبحرية ؛

- لا يجوز وضع اللوم على محاسبة القيمة العادلة لتقلبات الأسعار، إذ يجب التفرقة بين عملية الإبلاغ المالي والأسباب المؤدية إلى هذه التقلبات في الأسعار علما بان معايير المحاسبة تعترف في الخسائر عند وقوعها، نتيجة لإظهار الموجوداتوالمطلوبات المتعلقة فيها بقيمتها العادلة ؛

- لم يجد واضعو المعايير المحاسبية مبررا لإجراء تغييرات على معايير المحاسبة الراهنة، فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة وبدعوى إعادة ثقة الأسواق في البيانات المالية، بل أنهم يدعون إلى الاستمرار في إتباع محاسبة القيمة العادلة، وتطويرها لتصبح أداة أكثر فعالية، ويمكن زيادةفعالية وجدوى محاسبة القيمة العادلة عن طريق التوسع في الإفصاحات المطلوبة، ووضع أدلة إضافية لتطبيق المعايير المحاسبية في الحالات الاستثنائية في الأسواق المالية ؛

- القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض، إذ إنالبنوك الاستثمارية التي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة، لذا أصبحمن الضروري تبني منهج وسط في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصمالندفقات النقدية المتدفقةفي تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة.²⁴

5- اعتماد القيمة العادلة بعد حدوث الأزمة المالية

إن اثر المعالجة المحاسبية بعد حدوث الأزمة المالية على الشركات تمر بالاحتمالات الآتية:²⁵

- **الشركات في مرحلة التصفية:** إن المعالجة المحاسبية في مرحلة التصفية تستلزم اعتمادالقيمة العادلة (السوقية) بدلا من الكلفة التاريخية باتفاق التوجهات المحاسبية في مختلف دول العالم،ولا يوجد أي توجه يناهدي باعتماد الكلفة التاريخية ؛
- **الشركات في مرحلة الأزمة:** إن الشركات في هذه المرحلة تحمل مؤشرات عدمالاستمرارية الأمر الذي يستلزم استنادا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما اعتماد قيمةالتصفية (التي

تتوافق مع القيمة العادلة) بغض النظر عن وجود أو عدم وجود معايير القيمة العادلة فضلا عن تغيير العديد من التطبيقات التي كانت معتمدة في ظل افتراض الاستمرارية، إن هذا التوجه يطبق على الأصول المملوكة أو تلك المعتمدة كرهونات عقارية لعمليات الاقتراض التي ما زالت مستمرة؛

- **الشركات التي تجاوزت الأزمة:** إن الشركات في هذه المرحلة يجب أن تتعلم إن الأزمة التي واجهتها كانت نتيجة تلاعب إدارتها وسوء عمليات تقييم الرهونات العقارية وليس بسبب تطبيق معايير القيمة العادلة، لذلك يجب تهيئة نظام متكامل مبني على أسس سليمة لعمليات الاقتراض والرهونات ذات العلاقة فيها لتحقيق أرباح متوازنة بعيدة عن حالات التسعي المفرط لتحقيق الأرباح في ظل المخاطرة، إن هذا التوجه لا يتطلب اعتماد الكلفة التاريخية وإنما يتطلب الاستمرار في اعتماد القيمة العادلة لاسيما في ظل عدم وجود مينيادي بإلغاء تطبيق القيمة العادلة واعتماد الكلفة التاريخية.

- الخاتمة

من المعروف والبدهي بأن مخرجات النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بما اتفق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد كان لإدخال محاسبة القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية اثر كبير على عملية الإبلاغ المالي بشكل عام، حيث أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل، من عدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها خصوصا أن كل طريقة من تلك الطرق سوف يؤدي إتباعها للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية باختلاف طريقة القياس المستخدمة. إن استخدام أسلوب القيمة العادلة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرارات، وكان لها تأثير هام على الاقتصاد، واستقراره أو نموه، لأنها محاسبة تعتمد على الحقائق الاقتصادية، وليس على الفرضيات المحاسبية التقليدية، وقد ساهمت في تقريب مفهوم القيمة من المنظور الاقتصادي مع مفهوم القيمة من المنظور المحاسبي، وهو ما كان له انعكاس لتطور النظرية الاقتصادية بشكل خاص تبعا للتطورات الاقتصادية الهائلة على صعيد المحاسبي .

وبناء على ما تقدم يمكن حوصلة أم نتائج الدراسة في:

- إن من سمات الاقتصاد الناجح، انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لان الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الوهن أو القوة فيه، حائل دون تفاقم الفساد، ولا يمكن

للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة ودقيقة، ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تحقق هذه المتطلبات ؛

- أن إعداد القوائم المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة يضيء على المعلومات المحاسبية صبغة الوثوقية والملائمة من خلال القياس والاعتراف والإفصاح، والتي تحقق منفعة رئيسية لأصحاب القرار، لتقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة ؛

- ان محاسبة القيمة العادلة تم غرسها في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية منذ بداية العقد الحالي، قد نمت وغدت صامدة في مواجهة العاصفة العاتية للأزمة العالمية، وأنها كمفهوم ترسخ في الفكر والأدب المحاسبي المعاصر، وأنها تجذرت اليوم في المعايير المحاسبية المتعارف عليها بحيث يصعب اقتلاعها ؛

- تنفرد الأزمة المالية العالمية من حيث الكم والنوعية، لأنها أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية بسبب تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وهناك جدلا ملحوظا بيناالاقتصاديين حول تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، غير أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وبأنهم لا يؤثرون على إيقافالتعامل بها، وأبدوا كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهم يعتقدون بأن السببالرئيس وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية والفساد المالي والإداري وسوء الرقابة والنفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الو.م. الأمريكية) ؛

- ببراءة معايير محاسبة القيمة العادلة من الأزمة الاقتصادية العالمية، وهو ما قد يحدث تغييرا جوهريا على جهات تشريع معايير المحاسبة، وقد تؤدي إلى توحيد جهود مجلسمعايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية إلى ظهور جهة تشريع معايير موحدة (كأن يندمج مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية تحت مجلس عالمي واحد)، وإلزام جميع العالم بمعايير المحاسبة الدولية ودون استثناء ومن جهة أخرى تقوية دور مجالس تشريع معايير المحاسبة بشكل أكبر مما هي عليه حاليا ؛

- رغم جاذبية القيمة العادلة إلا أنها لم تكن البديل والبلمس الشافي لعلاج العيوب والإنقاصات العالقة في النموذج التقليدي للمحاسبة، ولم تقدم برنامجا متكاملًا في مجالات الاعتراف والقياس والإفصاح المالي، كونها تعاني هي نفسها من عيوب أخرى، ولعل أكثر ما تشكو منه المحاسبة، هو كثرة الطرق والسياسات وتعدد البدائل والنماذج المحاسبية، التي وإن نظر إليها على أنها تحقق التنوع، بحيث تختار كل مؤسسة ما يروق لها من البدائل والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولًا عامًا، وما يناسب حجمها وظروفها وطبيعة أعمالها والبيئة المحيطة بها، إلا أن ذلك يعتبر من عيوب المحاسبة

التي قد تتسبب في الإفصاح عن معلومات مالية مضللة قصداً أو عن غير قصد فإنه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة والأسواق المالية.

¹- تامر مزيد رفاعه، أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف خاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 26، دمشق، سورية، سنة 2010، ص: 225-226

- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية؛ المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2006

³- فهيم لودي، المحاسبة عن القيمة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (دراسة تطبيقية في المملكة الهاشمية الأردنية)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، سنة 2002، ص: 08.

⁴- أحمد عزت محمد أبو شملة، دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية في سوق عمان المالي)، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن، سنة 2010-2011، ص: 31.

⁵- نعيم دهمش، عفاف إسحق أبو زور، اتجاه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني الدولي السادس تحت شعار المحاسبة في خدمة الاقتصاد، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 22-23 أكتوبر 2004.

⁶- أحمد عزت محمد أبو شملة، دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية في سوق عمان المالي)، مرجع سابق، ص: 36.

⁷- نعيم دهمش، عفاف إسحق أبو زور، موثوقية وملائمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، المؤتمر العلمي المهني السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13-14 أكتوبر 2006، ص: 21-22.

⁸- سعيد سليمان، القيمة العادلة ما لها وما عليها، على الموقع: http://ascajordan.org/page.aspx?page_key=articles&lang=ar، تاريخ التحميل: 16/09/2012 (14:00)، بتصرف.

⁹- هيثم السعافين، مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية، المؤتمر العلمي المهني السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13-14 أكتوبر 2006، ص: 06-08.

¹⁰- جهاد قراقيش، ظاهر القشي، الإستراتيجية المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39" في الشركات المساهمة الأردنية، المؤتمر العلمي المهني السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13-14 أكتوبر 2006، ص: 06-07.

¹¹- نعيم سابا الخوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دورة تدريبية في المركز الثقافي بالمرزة، سورية، 21/07/2007، على الموقع:

[، تاريخ التحميل: 01/11/2011 (16:30)، بتصرف. <http://www.asca-sy.com/Main/Default.aspx?Id=NA>]

¹²- محمد الجليلاتي، مهام مفتش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سورية، سنة 2008، ص: 04.

¹³- حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، سنة 2004، ص: 22-23.

¹⁴- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثالث، المجلد: 46، جامعة الإسكندرية، مصر، جويلية 2009، ص: 32-33.

¹⁵- معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الثاني تحت عنوان القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 14-15 أبريل 2009، ص: 33.

¹⁶- نعيم سابا الخوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، مرجع سابق.

- ¹⁷- نعيم سابا خوري، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، المؤتمر العلمي المهني السابعة تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13-14 أكتوبر 2006، ص ص: 07-04 .
- ¹⁸- المرجع السابق، ص ص: 11-07 .
- ¹⁹- فارس جميل حسين الصوفي، علي محمد نجيل المعموري، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث، حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول؛ التحديات والأفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 28-29 أبريل 2009، ص ص: 12-13.
- ²⁰- المرجع السابق، ص ص: 12-11.
- ²¹- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق ص ص: 22-21 .
- ²²- محمد مطر، ظاهر القشبي، عبد الناصر نور، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث، حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول؛ التحديات والأفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 28-29 أبريل 2009، ص: 17.
- ²³- نعيم سابا خوري، الأزمة المالية العالمية وصمود القيمة العادلة، جمعية البنوك في الأردن، على الموقع: [http://www.abj.org.jo/AOB_Images/633803052830571970.pdf]، تاريخ التحميل: 2011/09/10 (18:20)، ص ص:
- ²⁴- 07-06، بتصرف .
- ²⁴- روجي وحدي عبد الفتاح عواد، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2010، ص: 56 .
- ²⁵- فارس جميل حسين الصوفي، علي محمد نجيل المعموري، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص: 21 .

تطبيق النظام المحاسبي المعياري الدولي في الجزائر ودوره في تطور نظام التوقعات في المؤسسات الجزائرية

أ.د. لطرش الطاهر، المدرسة العليا للتجارة الجزائر

ملخص - أصدرت الجزائر في 2007 نظاما محاسبيا جديدا يركز أساسا على القواعد التي أتى بها النظام المحاسبي المعياري الدولي. حيث تبنى هذا النظام عمليا مقاربة تعتمد أكثر على البعد الاقتصادي لعمليات المؤسسة. تعكس هذه المقاربة، إضافة إلى عناصر الإطار المفاهيمي، مختلف عناصر التقييم المتبناة التي يؤدي التعمق فيها تبيان مقدار الدور المفترض الذي تلعبه معطيات السوق من الآن فصاعدا. ويؤدي هذا الأمر إلى الاستنتاج الأساسي المتمثل في ضرورة تطوير نظام التوقعات في المؤسسة قصد المتابعة الجيدة لتطور السوق. وهو ما يدفعنا إلى القول أن إدخال النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يدفع المؤسسات إلى تحسين نظام التوقعات بها. وأكثر من ذلك، فإنه يؤدي إلى تطوير نظام التوقعات لتصبح توقعات عقلانية.

Résumé - L'Algérie a promulgué en 2007 un nouveau système comptable qui s'inspire des règles du système comptable international standard. Ce nouveau système comptable a adopté, sous un certain angle, une approche économique des opérations de l'entreprise. En outre des éléments du cadre conceptuel, cette approche reflète aussi les différentes méthodes d'évaluation adoptées qui sont de nature à montrer le rôle éventuel des données de marché dans l'évaluation des éléments des états financiers de l'entreprise. Une telle approche implique la nécessité de développer le système d'anticipations des entreprises pour mieux observer l'évolution du marché. Cela permet de conclure que l'avènement du système comptable financier est de nature à permettre aux entreprises d'améliorer leurs systèmes d'anticipations et même de développer des anticipations rationnelles.

مقدمة

دأبت العادة، عند دراسة مثل هذا الموضوع، التركيز على مجمل التفاعلات والتأثيرات التي تجري على مستوى التحليل الجزئي. ويندر في هذا الشأن أن نجد مقاربة تحليلية تتناول التفاعل المحتمل بين أداء النظام المحاسبي وتطور بعض آليات أداء الاقتصاد الكلي. تأتي هذه المداخلة في هذا السياق لكي تحاول استكشاف بعض أغوار هذا التفاعل المحتمل عبر دراسة التأثيرات المحتملة لاعتماد النظام المحاسبي المعياري الدولي على أحد الجوانب الأساسية في أداء الاقتصاد الكلي، ألا وهي توقعات المؤسسات.

يعتبر الموضوع طموحا حقا وأصيلا. وقد يخيل أنه من الممكن أن تصادفه صعوبات منهجية، لأنه ليس من السهل دائما أن نربط بين أداة هي من صميم التحليل الجزئي مع موضوعات تنتمي إلى حقل الاقتصاد الكلي. لكن هذه المخاوف تتبدد شيئا فشيئا عندما نتعمق في فهم جوهر هذه الموضوع، ألا وهو توقعات المؤسسات. بالفعل، تطورت دراسة هذه التوقعات ضمن سياق التجديد الذي تعرض له الفكر الاقتصادي، حيث أصبح ذلك يشكل ما يعرف "بالأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي". وبالتالي فإن دراسة هذه التوقعات تشكل في حقيقة الأمر حلقة وسيطة بين موضوعات الاقتصاد الجزئي وموضوعات الاقتصاد الكلي.

تعكس التوقعات التي يشكلها الأعوان الاقتصاديون نظرة هؤلاء تجاه المستقبل على ضوء ما توافر لديهم من معلومات والتي من شأنها أن تؤثر على القيم (الأصول) الاقتصادية التي يمتلكونها. وتؤثر هذه التوقعات على طبيعة التصرفات (القرارات) التي يقومون بها والتي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير هيكل ذممهم المالية.

عندما يعتقد هؤلاء الأعوان أن قرارات حالية على مستوى المنظومة التي يعملون ضمنها سوف تؤثر على قيم أصولهم في المستقبل، فإن ذلك يكون مبعثا لكي يقوموا من جانبهم باتخاذ قرارات في الآونة الحالية لاستباق مثل هذه التطورات ومجابهة تداعياتها. وهو ما يعني أن هؤلاء الأعوان يتصرفون بشكل عقلاني. قياسا على ذلك، يمكن القول أنه كلما كان هناك ما يمكن أن يؤدي إلى إحداث نفس الأثر (تغير قيم الأصول في المستقبل) فإن ذلك يبعث الأعوان الاقتصاديين على التصرف بنفس الكيفية.

لذلك، يمكن الاستنتاج أن إدخال النظام المعياري المحاسبي الدولي في الجزائر، بكل بنائه المفاهيمي وأدواته، يشكل تحولا في التعامل مع قيم الأصول والخصوم ضمن وحدة زمنية مستمرة. ويعني هذا الأمر أنه بقدر ما كان النظام المحاسبي القديم يعكس وضع استراتيجيا لمختلف الذمم الاقتصادية فإن النظام الجديد يغذي وضع ديناميكيا يرتبط فيه المستقبل بالحاضر والماضي. على سبيل المثال، كان التسجيل المحاسبي على أساس القيمة التاريخية في النظام القديم يفضي في النهاية إلى المحافظة على قيمة ثابتة للأصل الاقتصادي، بينما يعمل التسجيل المحاسبي في النظام الجديد بالاعتماد على مفهوم القيمة العادلة مثلا على إعادة تقييم مختلف الأصول بشكل مستمر وفق تطورات القيمة في السوق.

تدفع هذه الخلاصة الأخيرة إلى الاعتقاد بأن الأعوان الاقتصاديين، في إطار المنظومة المحاسبية الجديدة، على الأقل في جوانب منها، سوف يكونون مضطرين إلى التعامل مع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تطور قيم مختلف الأصول في السوق والذي ينعكس على قيم الأصول التي يمتلكها

العون الاقتصادي. ويعتبر هذا الأمر تطورا نوعيا على أساس أنه يؤثر في التصرف الذي يصدر عنه في شكل قرارات هدفها حماية هذه القيم وصونها من التدهور المحتمل.

في إطار هذه الفكرة المركزية، تهدف هذه المداخلة إلى تحديد دور إدخال النظام المعياري المحاسبي الدولي في الجزائر في تطور التصرفات العقلانية للمؤسسات الجزائرية. وهو الهدف الذي نحاول الوصول إليه عبر الإجابة على تساؤل رئيسي يمكن صياغته على النحو التالي: كيف يمكن أن يؤثر إدخال النظام المعياري المحاسبي الدولي في الاقتصاد الجزائري على تطور التصرفات العقلانية في الاقتصاد؟

يتم التعامل مع هذا التساؤل عبر تحليل المحاور الأساسية التالية:

- الإطار العام للقرارات الاقتصادية: التوقعات العقلانية
- الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الوطني الجديد
- السوق كإطار جديد للمعالجة المحاسبية
- التطورات الجديدة ونظام التوقعات البديل (نحو نظام توقعات عقلاني)
- خاتمة

1. الإطار العام للقرارات الاقتصادية: التوقعات العقلانية

تعكس التوقعات القراءة أو الرؤية التي يشكلها الأعوان الاقتصاديون حول التطور المستقبلي لظاهرة أو متغير اقتصادي معين. وعندما تتشكل هذه التوقعات باستعمال كل المعلومات المتوفرة، الماضية والحالية، نقول بأن هذه التوقعات هي توقعات عقلانية. على سبيل المثال، إذا تناهي لدى الأعوان الاقتصاديين بأن السلطات النقدية هي بصدد إتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك سوف يدفعهم، وفقا لنظرية التوقعات العقلانية، إلى توقع ارتفاع معدل التضخم في الفترة القادمة.

عندما يقوم الأعوان الاقتصاديون بصياغة توقعاتهم بشأن ظاهرة أو متغير اقتصادي ما فإن ذلك سوف ينعكس على القرارات التي يقومون باتخاذها الآن (لحظة تشكيل التوقعات)؛ وهو ما يعني أن التوقعات المشكلة تحدد محتوى القرارات المتخذة. على سبيل المثال، إذا توقع الأعوان الاقتصاديون ارتفاع التضخم في المستقبل (نتيجة السياسة النقدية التوسعية) فإن ذلك يدفع العمال إلى المطالبة برفع الأجور، وهو ما ينعكس على حجم التشغيل.

قياسا على ذلك، يمكن تعميم القاعدة لإجراء استنتاجات مختلفة. فكلما توافرت أي معلومة مهما كانت طبيعتها (متعلقة بالسياسات العمومية، متعلقة بتنظيم الاقتصاد، متعلقة بآليات التقييم، ...) من شأنها أن تخلق اعتقادا لدى الأعوان الاقتصاديين بتأثيرها على القيم الاقتصادية (قيم الأصول مثلا) فإن

ذلك يدفعهم إلى اتخاذ قرارات في الوقت الراهن تهدف إلى حماية هذه القيم من التغييرات السلبية المحتملة. على سبيل المثال، إذا كان نمط التسجيل المحاسبي المعتمد (كما هو الأمر في النظام المحاسبي المعياري الدولي) من شأنه أن يؤدي إلى تغيير قيم الأصول في المستقبل (إعادة التقييم وفق القيمة العادلة مثلا) فإن ذلك يدفع الأعوان الاقتصاديين (لاسيما المؤسسات) إلى اتخاذ تدابير (قرارات) في الوقت الراهن قصد توفير الحماية الكافية لتجنب تدهور قيم هذه الأصول.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن توقعات الأعوان الاقتصاديين بشأن تطور المتغيرات الاقتصادية في المستقبل يشكل إطارا ملائما لتحليل القرارات الاقتصادية التي يتخذونها. ويشكل هذا الإطار الآلية التي يتم عبرها ربط المستقبل بالحاضر والماضي ضمن وحدة زمنية مستمرة.

2. الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الوطني الجديد

يندرج إدخال النظام المحاسبي الجديد في الجزائر في إطار الصيرورة العامة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية على نطاق شامل (دولي).

وعلى هذا الأساس، يرتكز النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، شأنه في ذلك شأن النظام المعياري المحاسبي الدولي، على قاعدة مفاهيمية تتضمن تعريف المفاهيم والمصطلحات المستعملة في هذا النظام المحاسبي المالي الجديد فضلا عن المبادئ والآليات المحاسبية بما في ذلك القواعد المطبقة وتحديد القوائم المالية من حيث شكلها وأهدافها ومستعملها. وفي هذا الإطار، نتناول الإطار المفاهيمي Cadre conceptuel في هذه المداخلة من زاويتين: الفرضيتان الأساسيتان للنظام المحاسبي الجديد وبقيّة عناصر الإطار المفاهيمي (على أساس أن الفرضيتين تشكلان عنصرا من عناصر هذا الإطار المفاهيمي). ونحاول أن نتناول هاتين النقطتين من زاوية ارتباطهما بالسوق قصد تحديد العلاقة الممكنة مع موضوع المداخلة (التأثير على التوقعات).

أولا - الفرضيتان الأساسيتان

يعتمد النظام المحاسبي الجديد على فرضيتين أساسيتين هما : محاسبة الالتزام واستمرارية المؤسسة في النشاط.

تشكل محاسبة الالتزام Comptabilité d'engagement فرضية أساسية للنظام المحاسبي المالي الجديد. يتمثل فحوى هذه الفرضية أن التسجيل المحاسبي للعمليات الاقتصادية والمالية يتم عندما تلتزم المؤسسة بهذه العمليات؛ أي بمجرد نشوء العملية وحدوثها دون انتظار عمليات التدفق النقدي المقابل لها (دفع أو قبض). وعليه، تعطي هذه الفرضية أهمية للقرار المنشئ للعمليات الاقتصادية أو المالية وليس للانجاز المادي لها من حيث الترجمة النقدية. يشكل هذا الأمر تحولا نوعيا في الإدراك

المحاسبي للنشاط الاقتصادي ويخرجه من دائرة المعاينة المادية للتدفق (موقف سلبي) إلى دائرة التعاطي مع القرارات المنشئة للقيم الاقتصادية (موقف إيجابي ذو بعد ديناميكي).

تشكل استمرارية المؤسسة في النشاط Continuité de l'entreprise الفرضية الأساسية الثانية والتي تشكل أهمية كبيرة من زاوية موضوع المداخلة. تعني هذه الفرضية أن التسجيل المحاسبي يتم على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها؛ أي أنها تعمل ضمن أفق زمني غير محدود. تعتبر هذه الفرضية مهمة لأن التسجيل المحاسبي يختلف عن الحالة التي ينتظر فيها توقف المؤسسة عن النشاط حيث تستعمل هذه الأخيرة حينئذ محاسبة تصفية Comptabilité de liquidation لأن تقييم عناصر الميزانية يتم على أساس قيمة التصفية Valeur de liquidation. إن فرضية استمرار نشاط المؤسسة مهمة من ناحية أن قراراتها الاقتصادية تتجاوز الدورة الواحدة لتدخل في منطوق يعتمد على تعدد الدورات. Logique d'intertemporalité وهو ما يعني أن القرارات الاقتصادية للمؤسسة تكتسي بعدا ديناميكيا لتطور المؤسسة في أفق زمني طويل. إن تناول هذا الأمر من هذه الزاوية له انعكاس أساسي على سلوك المؤسسة، حيث تصبح غايتها الأساسية تدرج في إطار العمل على زيادة قيمتها خلال هذا الأفق الزمني وليس خلال دورة استغلال واحدة فقط. يفترض هذا الأمر أن القرارات المتخذة، والتي تهدف مبدئيا إلى تحقيق هذه الغاية، تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والعوامل التي يمكن أن تؤثر بشكل أو آخر على هذه الغاية، بما في ذلك تطورات السوق.

ثانيا - عناصر الإطار المفاهيمي الأخرى

هناك عناصر عديدة أخرى تشكل محتوى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي. ونحاول أن نتناول في هذه المداخلة تلك العناصر التي تساعد على إقامة ربط مع موضوعها. ويتعلق الأمر على وجه التحديد بالعناصر التالية: الخصائص النوعية للمعلومة المالية المسجلة محاسبيا، تسجيل العمليات المالية وتقييم عناصر هذه العمليات المالية.

فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومة المالية، يهتما بشكل خاص الإشارة إلى نقطتين. الأولى أن تعطي المعلومة المالية صورة صادقة ووفية للعمليات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها المؤسسة، وهو ما يعني أن تعكس في أي لحظة الوضعية الفعلية للمؤسسة التي تتأثر بعوامل عديدة من بينها معطيات السوق. وانطلاقا من ذلك هناك نقطة ثانية لازمة للأولى تتمثل في تغليب الحقيقة الاقتصادية على الاعتبارات القانونية. وهذا ما يعني أن المعلومة المالية يتعين أن تظهر في لحظة ما كل التطورات الاقتصادية التي حدثت على كل عنصر من عناصر القوائم المالية مثل تغير الأسعار في السوق والذي ينعكس على تغير قيمة هذه العناصر منظورا إليها من زاوية اقتصادية بحتة.

فيما يخص تسجيل العمليات المالية، تجدر الإشارة إلى ضرورة توافر شرطين يسمحان بتسجيل العملية: يتمثل الشرط الأول في أن التسجيل يتم عند وجود احتمال أن الميزة (القيمة) الاقتصادية المستقبلية ذات الصلة بالعنصر المعني تدخل إلى المؤسسة أو تخرج منها. ويتمثل الشرط الثاني في أن هذا العنصر له قيمة يمكن القيام بتحديدتها بمصدقية.

فيما يتعلق بتقييم العمليات، يمكن تحديد الطرق المعتمدة في التقييم في أربعة طرق أساسية هي: التسجيل على أساس القيمة (التكلفة) التاريخية، التسجيل باستعمال القيمة العادلة (أو القيمة الفعلية)، التسجيل على أساس قيمة الإنجاز وأخيرا التسجيل على أساس القيمة الحالية (أو قيمة المنفعة). تشكل هذه الطرق المختلفة الآليات الأساسية التي عبرها يمكن إيجاد علاقة بين النظام المحاسبي المالي وتوقعات المؤسسات (موضوع المداخلة). ونظرا لهذه الأهمية، فضلنا تناول هذا الجزء في محور مستقل (المحور التالي).

3. السوق كإطار جديد للمعالجة المحاسبية

إضافة إلى طريقة التقييم التي تقوم على أساس التكاليف (القيم) التاريخية، أدخل النظام المحاسبي الجديد ثلاثة مفاهيم جديدة ترتبط بتقييم العناصر المسجلة في المحاسبة ذات صلة وثيقة بأوضاع السوق ومتغيراته. يتعلق الأمر بما يلي:

- طريقة القيمة العادلة (أو القيمة الحالية)
- طريقة قيمة الإنجاز
- طريقة القيمة الحالية (أو قيمة المنفعة)

أولا - طريقة القيمة التاريخية

كما في النظام المحاسبي المعياري الدولي، يتم تقييم العناصر المسجلة في المحاسبة كقاعدة عامة على أساس التكلفة التاريخية.

مع ذلك، فقد فتح المشرع ثغرة يتم عبرها الولوج إلى تجاوز هذه الطريقة في حالات معينة. حيث تقوم المؤسسة عند تاريخ الإقفال وفقا لهذا الوضع الخاص بتقييم حالة وجود مؤشر ما يبين أن أصلا معينا يمكن أن يكون قد فقد من قيمته، وهو الأمر الذي إذا حدث فعلا يجعل المؤسسة تقوم بإعادة تقييم الأصل عن طريق تقدير ما يسمى بقيمة الاسترداد *Valeur recouvrable*.

قيمة استرداد الأصل هي عبارة عن أعلى قيمة بين سعر البيع الصافي لهذا الأصل وقيمه الحالية أو قيمة منفعتة (النقطة رابعا من هذه الفقرة). وأكثر من هذا، يتم اعتبار قيمة استرداد كل أصل، يكون تحديد سعر بيعه غير ممكن، مساوية لقيمه الحالية (سوف يتبين لاحقا عند دراسة طريقة

القيمة الحالية أن هذه الأخيرة تعتبر ثاني طرق التقييم المحاسبي بعد القيمة العادلة قريبا إلى منطبق (الأسواق). عندما تكون قيمة الاسترداد بالنسبة لأصل ما أقل من القيمة المحاسبية الصافية (بعد طرح مبالغ الاهتلاك المتراكمة) يتعين تعديل هذه القيمة الأخيرة لتأخذ قيمة الاسترداد (تخفيض القيمة المحاسبية)، حيث يشكل الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية وقيمة الاسترداد خسارة في القيمة (تسجل في حساب الأعباء). عندما تظهر بواحد في الدورات التالية أثناء كل عملية لإفقال الحسابات على أن قيمة الاستعمال أصبحت أعلى من القيمة المحاسبية يتم رفع هذه الأخيرة إلى مستوى قيمة الاستعمال (تسجل في حساب النواتج).

وهكذا نلاحظ أنه حتى في إطار طريقة القيمة التاريخية، التي من المفترض أن تبقى ثابتة طوال فترة حياة الأصل، من الممكن أن تتعرض قيمة الأصول إلى التعديل إذا كان هناك ما يبرر ذلك. وأكثر من ذلك نجد أن عملية التعديل هذه (إعادة تقييم الأصل) تخضع بشكل مباشر إلى تطورات السوق وإلى طريقة التوقعات التي تشكلها المؤسسة بشأن هذه التطورات.

ثانيا - القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل معين أو إطفاء دين معين بين أطراف لديها معلومات كافية، تقوم بذلك بكامل إرادتها، وتعمل في إطار ظروف تتميز بمنافسة عادية. وعلى هذا الأساس، يتم وفقا لطريقة القيمة العادلة تسجيل عناصر الأصول بالميزانية بقيمتها السوقية إن وجدت (Mark-to-market)، أو بقيمة مقدرة بواسطة نموذج (Mark-to-model) في لحظة إفقال الميزانية. وهو ما يجعل مفهوم القيمة العادلة يرتبط ارتباطا وثيقا بأداء السوق. وانطلاقا من ذلك، يمكن القول أن طريقة القيمة العادلة تشكل مصدرا للكثير من التقلبات على مستوى قيم عناصر الميزانية التي تقيم بواسطة هذه الطريقة.

تعتبر صيغة القيمة العادلة آلية داخلية لتحديد القيم الخاصة بالأصول. طالما تعرف المؤسسة أن تغير قيمة الأصول التي تمتلكها في السوق سوف يؤدي إلى تغيير هذه القيمة بميزانية المؤسسة الأمر الذي ينعكس تلقائيا على وضعها المالي ونتائجها. وانطلاقا من ذلك، فإن صيغة القيمة العادلة تؤثر بشكل قبلي على تصرفات المؤسسات، حيث تدفعها إلى القيام باختيارات مدروسة يفرضها الحساب القائم على أساس هذه الصيغة.

وعلى هذا الأساس، تشكل طريقة القيمة العادلة العصب الذي يربط بين نظام المحاسبة المعتمد وتصرفات المؤسسات استجابة للتطورات المحتملة على أداء السوق، حيث تلعب توقعاتها دورا أساسيا في قراءة هذه التطورات ورصدها.

إن وجود مثل هذا النظام الخاص برصد تطورات الأسواق يمكن أن يمد المؤسسات بالمعطيات الأساسية المنذرة بتغير القيم في السوق. هل يسمح لها ذلك باستباق التغيرات السلبية في الأسعار وتأثيرها على أصولها الثابتة مثلاً؟ قد يكون مثل هذا القرار غير واقعي من زاوية التسيير على أساس أن تغيير الأصول الثابتة يخضع إلى قواعد تتميز غالباً بالثقل. ولكن يسمح مثل هذا النظام فعلاً للمؤسسة باستباق تأثير التغيرات السلبية في الأسعار على قيم الأوراق المالية التي تمتلكها وذلك باتخاذ القرارات المناسبة ذات الصلة بالمحفظة.

ثالثاً - طريقة قيمة الإنجاز

تشير قيمة الإنجاز، في حالة الأصول، إلى المبلغ الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الراهن فيما لو تم التنازل عن الأصل. كما تشير في حالة الخصوم إلى المبلغ الذي ينتظر دفعه من طرف المؤسسة لإطفاء هذا الخصم.

يلاحظ من تعريف قيمة الإنجاز أن هذه الأخيرة هي عبارة عن مبلغ يحدد بين طرفي العملية، وهو ما يعني أن تحديدها يأخذ بعين الاعتبار أوضاع السوق، وإن كان مبلغه لا يحدد بشكل مباشر في سوق حرة تتميز بمنافسة عادية. حيث يكفي اعتبار أن المبلغ يمثل قيمة الإنجاز حتى ولو تمت المبادلة بين طرفين في إطار عملية تعاقدية معزولة عن صفقات السوق.

ولكن يتعين القول أن قيمة الإنجاز لا تحدد بالضرورة عن طريق عملية حسابية بسيطة يتم فيها طرح مبلغ الاهتلاك المتراكم من القيمة التاريخية للعنصر المعني؛ أي القيمة المتبقية بالمفهوم المحاسبي. وفي هذا الإطار، فإن قيمة الإنجاز يمكن أن تزيد أو تنقص عن مبلغ القيمة المتبقية وفقاً لعوامل عديدة منها أوضاع السوق الخاصة بهذا العنصر.

وهذا يدفعنا إلى القول أنه حتى وإن لم ترتق طريقة قيمة الإنجاز إلى مستوى القيمة العادلة في التأثير بأوضاع السوق، فإن هذا الأخير يمثل على الأقل مصدراً من مصادر المعلومات المؤثرة في تحديد قيمة الإنجاز.

رابعاً - طريقة القيمة الحالية (أو طريقة المنفعة)

تشير القيمة الحالية إلى ذلك المبلغ الذي نحصل عليه باستحداث التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن استغلال العنصر المعني (بما في ذلك استرداد مبلغ الأصل). وعلى هذا الأساس، فإن القيمة الحالية، بالنسبة لعناصر الأصول، هي عبارة عن استحداث صافي تدفقات الخزينة الواردة التي تنشأ عن استغلال الأصل المعني في إطار النشاط العادي. بينما تمثل القيمة الحالية، في حالة الخصوم، المبلغ الذي نحصل عليه عند استحداث صافي تدفقات الخزينة الصادرة (الخارجة) التي ينتظر منحها لإطفاء الخصم المعني في إطار النشاط العادي.

في كلتا الحالتين، فإن نتيجة الاستحداث تتوقف على عنصرين ذوي صلة وثيقة بتطورات السوق. يتعلق الأمر أولاً بمعدل الاستحداث (Taux d'actualisation) الذي يمكن أن يكون عبارة عن معدل تكلفة الأموال المستعملة في المؤسسة (تكلفة الأموال الخاصة وتكلفة الديون المستعملة في المؤسسة؛ أي معدل الفائدة) أو قد يكون هو أحد معدلات الفائدة بكل بساطة. وفي هذا الإطار، غني عن البيان القول أن معدل الفائدة هو أكثر المتغيرات الاقتصادية عرضة للتأثر بالتوقعات والتأثير فيها. ويتعلق الأمر في المقام الثاني بمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية (الواردة أو الصادرة حسب الحالة). وهذه المبالغ هي بالأساس مبالغ متوقعة تحدد على أساس عوامل داخلية (مستوى النشاط) وعوامل خارجية مثل حالة الطلب في حالة الأصول وحالة الأسواق النقدية والمالية (أسواق التمويل) التي تحدد مستويات الفرص البديلة في حالة الخصوم. ونجد أنفسنا هنا في قلب آلية نظام التوقعات، لاسيما فيما يتعلق بتطور الأسعار من جهة وتكاليف الفرص البديلة فيما يتعلق بأسواق التمويل. وهكذا نلاحظ أن طريقة القيمة الحالية، وإن كانت لا تستعمل قيم السوق (سعر السوق لأصل ما مثلاً) بشكل مباشر في تقييم عناصر الميزانية، فإن تحديدها يتوقف عضويًا على عوامل تتحدد عمليًا في قلب عمل السوق.

4. التطورات الجديدة ونظام التوقعات البديل (نحو نظام توقعات عقلاي)

تعتبر هذه التطورات على مستوى النظام المحاسبي جد هامة من زاوية أداء نظام التوقعات الخاص بالمؤسسات وبالتالي ردود الأفعال السلوكية لهذه الأخيرة.

في النظام المحاسبي القديم، الذي كان يعتمد بشكل كامل على نظام التسجيل المحاسبي وفق القيمة التاريخية، كانت قيم الأصول (لاسيما الأصول الثابتة وحتى الأصول المالية) هي نفسها طوال عمر الأصل. في هذا الإطار، لم يكن هناك أي دور للعوامل الخارجية في تحديد هذه القيم. وهو ما يعني أن تطورات السوق، مهما كانت طبيعتها واتجاهها، لا تمارس أي تأثير على قيم الأصول ولو بشكل بعدي (إعادة التقييم مثلاً).

إن هذا الوضع له نتيجة منطقية تتمثل في أن تصرفات الأعوان الاقتصاديين تتم بشكل مستقل عن هذا الوضع السنتاتيكي (الساكن) في مجال التقييم. وهو ما يعني أن مصدر التغير في قيم الأصول لا يمكن أن يكون سوى عبر العوامل الداخلية (مستوى النشاط). وعليه، يمكن القول أن النظام المحاسبي القديم لا يمارس أي تأثير يذكر على توقعات المؤسسات وتصرفاتها.

إن الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد، بما أدخله من مفاهيم جديدة لتحديد القيم، من شأنه أن يؤدي إلى تغيير هذا الوضع تغييرًا جذريًا. بالفعل، وكيفما كان التقييم الذي يرتبط بطريقة أو أخرى بتطور السوق، فإن المؤسسة تجد نفسها أمام مصدر جديد لتغيير الأصول، وهو بالأساس مصدرًا ذي

صلة بعوامل خارجية (وضع السوق). وعليه فإن التغير في قيم الأصول لا يصبح مرتبطا بمستوى النشاط فقط.

من شأن ظهور هذا المصدر الخارجي للتقييم أن يمارس تأثيره قبلها على المؤسسات. حيث أن علم هذه الأخيرة بأن طرق التقييم المتاحة سوف تؤدي إلى التأثير على قيم الأصول يدفعها إلى القيام بحساب اقتصادي في اللحظة الراهنة لمجمل الانعكاسات المرتقبة من وراء استعمال هذه الطرق. يدخل هذا الحساب الاقتصادي في قلب نظام التوقعات الخاص بهذه المؤسسات وهو ما يدفعها إلى التصرف (اتخاذ القرارات) وفقا لهذا النظام.

وفي الحقيقة لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يمكن القول أن هذه التوقعات هي توقعات عقلانية. حيث أن تأثير تطورات السوق على الأصول من المفترض أن يدفع المؤسسات إلى توجيه الاهتمام إلى كل العوامل التي من شأنها التأثير على تطور السوق. وعلى هذا الأساس تعطي المؤسسات الاهتمام اللازم لمختلف السياسات التي لها تأثير على تطور السوق ولاسيما الأسعار. وهو ما يجعلنا نخلص إلى القول أن تبني طرق معينة في التقييم المحاسبي قد وسع من قاعدة العوامل المؤثرة في قيم الأصول (عن طريق تغير الأسعار في السوق) بشكل دفع المؤسسات إلى التعاطي مع كل العوامل المؤثرة في هذه الأسعار، بما في ذلك السياسات العمومية وعلى رأسها السياسة النقدية. وهكذا تكون المؤسسات قد قامت بتوظيف كل المعلومات الراهنة المتاحة حول السياسات العمومية (وذلك كنتيجة لتطبيق طرق التقييم المحاسبي كما في حالتنا هذه) حتى يمكنها توقع نتائج مثل هذه السياسات على تطور السوق (الأسعار) ومساهمة مثل هذه التوقعات في صياغة قرارات تتعلق بالمستقبل.

وكخلاصة لذلك نقول أنه بفعل تطبيق طرق معينة في التقييم المحاسبي تؤثر على قيم الأصول، أصبحت المؤسسات تتعامل بشكل مختلف عن ذي قبل مع المعلومات التي تحوزها عن العوامل المؤثرة في ذلك (لاسيما السياسات العمومية التي تؤثر على تطور السوق؛ أي الأسعار)، وهو ما يجعلنا نصف توقعاتها بأنها توقعات عقلانية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الأدوات المحاسبية لم تعد مجرد أدوات محايدة تسمح بإنتاج معلومة مالية ومحاسبية في لحظة معينة بل أصبحت أداة مؤثرة نظرا لتأثيرها على توقعات المؤسسات وتصرفاتها.

وإذا كان نظام التوقعات العقلانية يوفر، على الأقل من الناحية النظرية، الشروط المناسبة لتخصيص الموارد بكفاءة، وبالتالي الأداء الجيد للنظام الاقتصادي، يمكن أن يسمح لنا ذلك بالقول أن إدخال النظام المحاسبي المعياري بفرضياته ومبادئه وآلياته وطرق التقييم المعتمدة فيه من شأنه أن

يساعد على التوظيف الكفاء للموارد على مستوى المؤسسة (مساهمته في بناء نظام توقعات عقلاني في المؤسسة) وبالتالي التخصيص الأمثل للموارد على مستوى الاقتصاد ككل.

خاتمة

يتضمن النظام المحاسبي المعياري الدولي عناصر جديدة جد هامة ذات صلة بالسوق، لاسيما في مجال تقييم مختلف عناصر الأصول والخصوم، وهو ما يعد تجاوزا للوضع الستاتيكي الذي يميز النظام المحاسبي القديم الذي يتميز أساسا بالدور الأساسي للقيمة التاريخية في التسجيل المحاسبي. وقد عملت الجزائر على الاقتراب من هذا النظام المعياري الدولي. حيث أصدرت نظاما محاسبيا جديدا (2007) يرتكز أساسا على الأسس والقواعد التي أتى بها هذا النظام المحاسبي المعياري الدولي. ويعتبر هذا الأمر في الحالة الجزائرية تحولا نوعيا في غاية الأهمية بالنظر إلى رتابة الفعل الاقتصادي الذي ترتب في وجه من أوجهه على طبيعة ومنطق النظام المحاسبي القديم. قام النظام المحاسبي الجديد على مجموعة من المفاهيم والأسس وقواعد التقييم التي تشجع في مجموعها على تناول تقييم مختلف عناصر القوائم المالية بالاستناد إلى تطورات السوق. يؤدي التمعن في أداء قواعد التقييم المعتمدة (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، قيمة الانجاز والقيمة الحالية أو قيمة المنفعة) إلى اكتشاف إلى أي مدى تعطي هذه القواعد أهمية لمعطيات السوق، وأصبحت معها قيم مختلف عناصر القوائم المالية عرضة للتغير حتى على مستوى التسجيل المحاسبي. إن التغير المحتمل لقيم عناصر القوائم المالية، نتيجة لتغير أوضاع السوق، أصبح يشكل بعدا إضافيا يتعين أن نتعامل معه المؤسسة بكل جدية وحرص. وبقدر الواجب الموجود على عاتق المؤسسة فيما يتعلق بمتابعة تطور النشاط (المصدر الأساسي لخلق القيم في المؤسسة) يوجد نفس القدر من الواجب فيما يتعلق بمتابعة تطور الأسواق والعوامل المؤثرة فيها قصد التعامل الجيد مع تغير قيم عناصر القوائم المالية.

ويؤدي هذا الأمر إلى الاستنتاج الأساسي المتمثل في ضرورة تطوير نظام التوقعات في المؤسسة قصد المتابعة الجيدة لتطور السوق. وهو ما يدفعنا إلى القول أن إدخال النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يدفع المؤسسات إلى تحسين نظام التوقعات بها. وأكثر من ذلك، فإنه يؤدي إلى تطوير نظام التوقعات لتصبح توقعات عقلانية بالنظر إلى تلك الوضعية التي يتعين فيها على المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات المتوافرة (بما في ذلك طبيعة السياسات العمومية واتجاهها) في سعيها نحو تحسين فهمها وقراءتها لتطور الأسواق.

قائمة المراجع

1. كتب ومقالات

1) بوتين محمد (2010)، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دار نشر الصفحات الزرقاء الدولية، البويرة.

- 2) Barlev, B. & Haddad, J.R. (2003), Fair value accounting and the management of the firm, *Critical Perspectives on Accounting*, vol. 14, issue 4, pp. 383-415.
- 3) CAPRON Michel, CHIAPELLO Eve (2005), « Les transformations institutionnelles : l'Europe recule, l'IASB s'impose », in Capron M. (dir.), *Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier*, La Découverte, Paris, p. 49-87.
- 4) CASTA Jean-François, COLASSE Bernard (dir.) (2001), *Juste valeur : enjeux techniques et politiques*, Economica, Paris.
- 5) COLASSE Bernard (2005), « La régulation comptable entre public et privé », in Capron M. (dir.), *Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier*, La Découverte, Paris, p. 27-48.
- 6) Graham, J.R. and al. (2004), The economic implications for corporate financial reporting, NBER working paper N° 10550.
- 7) Hitz, J.M. (2007), The decision usefulness of fair value accounting – A theoretical perspective, *European Accounting Review*, vol. 16, issue 2, pp. 323-362.
- 8) Plantin, G. et al. (2008), Comptabilisation en juste valeur et stabilité financière, *Revue de la Stabilité Financière*, No. 12 (Octobre), pp.93-103.

2. نصوص قانونية وتنظيمية

- 9) Loi n° 07-11 du 25 Novembre 2007 portant système comptable financier.
- 10) Décret exécutif n° 08-156 du 26 Mai 2008 portant application des dispositions de la loi n° 07-11 du 25 Novembre 2007 portant système comptable financier.
- 11) Arrêté du 26 Juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement de comptes.

التجربة التونسية في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS

د.بلهامل شهرزاد، جامعة سطيف 01 د.بيصار عبد المطلب جامعة محمد بوضياف المسيلة

ملخص البحث:

تطرق هذا البحث إلى تجربة إصلاح النظام المحاسبي التونسي؛ حيث تم الاعتماد التدريجي للمعايير IFRS، وهذا من خلال إعداد "النظام المحاسبي للمؤسسات SCE" الذي يتماشى في جوهره مع المرجع الدولي IFRS، و يمثل في الوقت نفسه مرحلة للتوفيق بين النظام المحاسبي التونسي والمعايير الدولية .

أما المرحلة النهائية، والتي تتمثل في التبنى الكلي للمعايير الدولية في أفق 2014، تعتبر قمة الإصلاح ويتحقق بتحققها الهدف الرئيسي له، لذلك فقد اعتمد المجلس الوطني للحاسبة، إستراتيجية محكمة من شأنها ضبط عملية الانتقال وتذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.

Abstract :

This resaerch discuss the Tunisian experience to reforme its accounting systeme, by the gradual adoption of the International Financial Reporting Standers IAS/IFRS, so, the first step was : elaboration of new accounting système called « accounting système for entreprises »,which is put for the aim of harmonisation between tunisian accounting système and the international standers.

The next step is the total adoption of the international standers in 2014, that considered as purpose per.se, and represent highest level in reforme process ; for this, the national board of accounting has develop an obvious and strict strategy, to conduct the transition stage.

المقدمة:

تنامي التجارة العالمية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، أدى إلى بروز ظاهرة الاختلاف المحاسبي الدولي كعائق أساسي في تحقيق قابلية المقارنة بين القوائم المالية؛ حيث أن النتائج المفصح عنها للشركة الواحدة تختلف باختلاف النظام المحاسبي المعتمد في كل دولة، مما أدى إلى صعوبة فهم القوائم المالية وفقدانها خاصية الموثوقية؛ لذا ظهرت المعايير المحاسبية الدولية أو ما يعرف اليوم بالمعايير الدولية للتقرير المالي IAS/IFRS، كمرجع عالمي موحد يحظى بسمعة دولية مرموقة ويتم الاقتداء به في تنظيم المحاسبة حول العالم، نظرا لتميزها بأنها معايير محاسبية ذات غرض عام، مما شجع العديد من الدول على الاعتراف بها وتبنيها .

وتونس كغيرها من دول العالم، ليست في معزل عن التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمحاسبية العالمية، والتي تفرض عليها خيار التجديد والتطور، لمواكبة وتلبية متطلباتها الحديثة؛ وهذا التطور المنشود، يتطلب توافر جهود مادية وبشرية كبيرة، وإجراء دراسات معمقة، بهدف تطوير نظام محاسبي تونسي يلبي المتطلبات الدولية ويراعي خصوصية البيئة التونسية؛ وهنا يبرز التساؤل الأساسي لهذا البحث:

**ما أسباب تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في تونس، وكيف تم ذلك؟
التساؤلات الفرعية:**

- ما الجهات المسؤولة عن تنظيم المحاسبة في تونس؟
- ما الأهداف المراد تحقيقها من تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ؟
- ما العراقيل التي واجهت عملية تطوير النظام المحاسبي التونسي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عنصر الزمن، كونه يواكب مرحلة مهمة من تاريخ المحاسبة في الجزائر، وهي مرحلة تحديث النظام المحاسبي الجزائري، التي أفضت إلى إصدار "النظام المحاسبي المالي SCF"، والمستوحى بدوره من المعايير الدولية للمحاسبة.

هدف البحث:

الاطلاع على التجربة التونسية في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي، وتتبع مختلف مراحلها.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تنظيم عملية التتميط المحاسبي في تونس.

المبحث الثاني: مرحلة التوفيق المحاسبي.

المبحث الثالث: الانتقال لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي.

المبحث الأول:تنظيم عملية التتميط المحاسبي في تونس

قررت تونس استحداث نظامها المحاسبي بشكل يتماشى مع التوجه العالمي السائد في البيئة المحاسبية، والرامي إلى توحيد المحاسبة حول العالم، وتنفيذ هذا القرار بشكل صحيح يتطلب تنظيما محكما ومضبوطا، من خلاله يتم تحديد الخطوط العريضة لهذا الإصلاح وهي: التوجه العام للإصلاح، الأهداف المتوخاة منه، وكذا الهيئات المسؤولة عنه والمهام المنوطة بها.

المطلب الأول: الهيئات المكلفة بعملية التتميط المحاسبي

الهيئات المكلفة بالتنميط في تونس تتمثل أساسا في: المجلس الوطني للمحاسبة ومجلس الخبراء المحاسبين.

I. المجلس الوطني التونسي للمحاسبة¹

بناء على القانون المتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات الصادر سنة 1996، تقرر إنشاء مجلس وطني للمحاسبة، والذي يمثل المجلس الأعلى للمحاسبة ومركز عملية التنميط أو الإصلاح المحاسبي في تونس؛ يتم اختيار أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة، بشكل يسمح بتمثيل الأطراف المتعددة التي لها علاقة بالمحاسبة: وزير المالية أو ممثله، محافظ البنك المركزي التونسي أو ممثله، ممثلين عن مختلف الوزارات التي لها علاقة بالقضايا المحاسبية، ممثل عن محكمة الجنايات، ممثلين عن مهنة المحاسبة، المنظمات الأساسية للرقابة، ويكون المجلس الوطني للمحاسبة من الهياكل التالية: جمعية عامة، أمانة دائمة، لجنة، فريق عمل.

المجلس مكلف قانونا بفحص وإبداء رأيه حول :

1. مشاريع المعايير المحاسبية المقترحة من قبل مجلس الخبراء المحاسبين، وطرق تطبيقها؛

2. مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية التي تتضمن إجراءات تتعلق بالمحاسبة؛

3. مواضيع متعلقة بالمحاسبة؛

4. فحص ودراسة القضايا والمسائل المتعلقة بالمحاسبة واقتراح طرق تحسينها.

✓ بعد اعتماد المجلس الوطني للمحاسبة مشاريع المعايير، يتم إصدار المعايير ونشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، بقرار من وزير المالية، لكن عملية الاعتماد هذه غالبا ما تتعرقل بسبب مشكل نقص الموارد الذي يعاني منه المجلس، مما يعيق إنجازها في زمن فعال .

II. مجلس الخبراء المحاسبين²

مجلس الخبراء المحاسبين عبارة عن تنظيم مهني تأسس سنة 1983، ويقع تحت وصاية وزارة المالية؛ يضم هذا المجلس عددا من: الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، شركات الخبرة المحاسبية، الخبراء المحاسبين المتربصين؛ وتتمثل مهامه في:

1- ضمان السير العادي لمهنة الخبير المحاسب؛

2- العمل على احترام قواعد وقوانين المهنة؛

3- المدافعة عن شرف واستقلالية المهنة.

يتكون مجلس الخبراء المحاسبين من: جمعية عامة، أمانة عامة، خزينة، مفوضيات، لجان، غرف؛

من بين هذه المفوضيات، نجد "مفوضية المعايير" المسؤولة عن:

1- تعريف مجال التنميط؛

2- تحضير مشاريع المعايير؛

3- العمل على تطبيق المقترحات والممارسات التي من شأنها ترقية تطبيق المعايير.

المطلب الثاني: دوافع التنميط

يوجد عاملان دفعا بالمنمطين التونسيين إلى التفكير في إصلاح النظام المحاسبي، يمكن تلخيصهما فيما يلي³:

I. قصور المخطط المحاسبي العام 1968

أول دافع لهذا الإصلاح هو النقص الذي كان يعاني منه المخطط المحاسبي العام لسنة 1968، صحيح أن هذا المخطط قد أدى دوره كاملا في ظل الاقتصاد المخطط، لكن بالتحول إلى اقتصاد السوق، وُجد أنه ينطوي على عدة نقائص تتمثل في:

1. غياب مرجع نظري للممارسة المحاسبية، مما يعيق حل المشاكل المحاسبية المعروفة والمستجدة على الساحة، وهذا أدى بالمؤسسات والمدققين إلى اعتماد حلول مختلفة نتج عنها الإضرار بصورة المعلومة المالية وبخصائصها ؛
2. غياب تعاريف للمفاهيم، المبادئ، القواعد التي تحكم المحاسبة ؛
3. عدم قدرة المخطط المحاسبي العام على التكيف مع الاقتصاد الجديد، مما جعله عاجزا على تلبية متطلباته ؛
4. المستخدم المفضل هو الدولة، إذن المعلومة المحاسبية تُعد وفق نظرة جبائية وذات توجه اقتصاد كلي ؛
5. إعطاء الأولوية للمظهر القانوني على حساب الواقع الاقتصادي.

II. التحول إلى اقتصاد السوق

هذا القرار الاستراتيجي جاء بهدف :

- 1- ترقية الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ؛
- 2- حماية الصفقات الاقتصادية وضمان شفافيتها ؛
- 3- تهيئة المناخ الملائم للمبادرة المؤسساتية، وتشجيع قرارات توظيف الأموال ومنح القروض.

المطلب الثالث: أهداف التنميط

عملية إصلاح النظام المحاسبي التونسي لم تكن عشوائية، فبعد دراسة الأسباب الرئيسية التي دفعت بالمنمطين التونسيين إلى التفكير فيها، تم وضع الأهداف الأساسية المتوخاة من هذا الإصلاح، والمتمثلة في النقاط التالية⁴:

- تحديث المعلومة المالية، التي أصبح لها خصائص خاصة متعارف عليها دوليا، كي تستطيع الاستجابة لمختلف متطلبات المستخدمين ؛
- الإصلاحات مصممة بشكل يضمن شفافية الحسابات؛
- استعمال نفس اللغة المحاسبية مع الشركاء الأجانب، والمتمثلين أساسا في: الاتحاد الأوربي، ومنظمة التجارة العالمية ؛
- هذا الإصلاح يأتي استكمالا لمجهودات الإصلاح التي مست البيئة المالية التونسية، انطلاقا من إصلاح السوق المالي، السوق النقدي، النظام الجبائي وانتهاءً بإنشاء المجلس الوطني للمحاسبة

هذا التحديد الواضح للأهداف، مكن المنمطين التونسيين من رسم خطة العمل، التي تتضمن مرحلتين أساسيتين هما: التوفيق المحاسبي بين النظام المحاسبي التونسي والمعايير المحاسبية الدولية كمرحلة أولى لعملية التتميط الدولي، تليها المرحلة الثانية المتمثلة في توحيد هذا النظام المحاسبي مع المعايير الدولية للمحاسبة .

المبحث الثاني: مرحلة التوفيق المحاسبي التونسي

بعد تحديد التوجه الرئيسي لعملية الإصلاح، تم الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى، التي تعتبر مرحلة وسيطة في عملية التتميط الدولي، وتهدف بانتهائها إلى إعداد نظام محاسبي تونسي جديد بدرجة عالية من الجودة، ويتماشى مع البيئة المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: انطلاق عملية التوفيق المحاسبي

قام المجلس الوطني للمحاسبة بوضع وترتيب كافة خطوات هذه المرحلة، والمتمثلة في⁵:

الخطوة الأولى: تشخيص الموجود

وهذا من خلال القيام بتحقيق لتشخيص الممارسات المحاسبية التونسية، مما سمح بالإحاطة بمختلف جوانب البيئة المحاسبية في تونس، والتي كانت متأثرة بشكل كبير بالنموذج الفرنسي القاري، وأدى هذا التحقيق للوصول إلى نتيجة مفادها أن المخطط المحاسبي العام PCG لسنة 1968 لا يتماشى ورهانات الإقتصاد الجديد .

الخطوة الثانية: دراسة تموضعية

تم إجراؤها بالرجوع إلى ثلاث مصادر أساسية للتنميط:

- المعايير المحاسبية الدولية لـ IASC ؛
- التنميط المحاسبي الانجلوساكسوني خصوصا النموذجين الأمريكي والكندي ؛
- التنميط المحاسبي للدول التي تعتمد شكل المخطط المحاسبي، وهذا بالاعتماد على النموذجين الفرنسي والمغربي .

الخطوة الثالثة: توجيه الإصلاح

الدراسة المعمقة للمصادر الثلاث السابقة والمفاضلة بينها، أفضت إلى اعتماد النظام المحاسبي لـ IASC كقاعدة لإعداد المعايير التونسية .

هذه الخطوات الثلاث، أدت سنة 1996 إلى ظهور القانون المحاسبي، والنظام المحاسبي الجديد الذي أطلق عليه اسم " النظام المحاسبي للمؤسسات SCE " .

بهذه المرحلة خلت تونس خطوة كبيرة في اتجاه التكامل مع الاقتصاد العالمي، ونجد أن المنمطين التونسيين قد تبنا بعض الحلول المعتمدة من قبل FASB، نتيجة التقارب الواضح بين المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما US GAAP والمعايير الدولية .

المطلب الثاني: النظام المحاسبي للمؤسسات

كنتيجة لعملية التوفيق المحاسبي التونسي، تم إعداد "النظام المحاسبي للمؤسسات"، الذي حل محل "المخطط المحاسبي العام PCG لسنة 1968"، ويتكون هذا النظام من: الإطار التصوري والمعايير المحاسبية التونسية

I. الإطار التصوري⁶

الإطار التصوري للنظام المحاسبي للمؤسسات، مستوحى كليا من الإطار المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية، مع اختلافات بسيطة في بعض النقاط:

أولاً: المبادئ المحاسبية

عددها 12 مبدأ، وهي قواعد ومبادئ يجب الالتزام بها أثناء إعداد القوائم المالية:

الوحدة الاقتصادية	ارتباط المصاريف بالإيرادات	الحيطة
الوحدة النقدية	الموضوعية	الأهمية النسبية

الدورية	تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني	ثبات النسق
تحقق الإيرادات	المعلومة الكاملة	التكلفة التاريخية

ثانيا: مستخدموا القوائم المالية

يميز الإطار التصوري التونسي بين نوعين من المستخدمين: المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين.

- 1- المستخدمون الداخليون: المسيرون والأجهزة الإدارية ومختلف الهيئات الداخلية للمؤسسة.
- 2- المستخدمون الخارجيون: المستثمرون، المقرضون بما فيهم مانحو الإعانات، الإدارة العمومية، الشركاء الآخرون للمؤسسة مثل الأجراء ونقاباتهم، المودون، الزبائن، المستفيدون الآخرون كالصحافة المختصة، الإعلام، الباحثون، الأجهزة المختلفة، الجمعيات، الجمهور عموما.

يعتبر الإطار التصوري التونسي المستثمرين والمقرضين، مستخدمين ممتازين.

ثالثا: أهداف القوائم المالية

وضع الإطار التصوري التونسي ثلاثة أهداف أساسية:

- 1- إنتاج معلومات مفيدة لعملية اتخاذ القرار والاقتراض؛
- 2- إعطاء معلومات تمكن من تقدير احتمالات تحقيق تدفقات مستقبلية؛
- 3- إعطاء معلومات حول: الوضعية المالية للمؤسسة خصوصا فيما يتعلق بمواردها والتزاماتها، الأداء المالي، طريقة الحصول على السيولة وكيفية استغلالها، درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها ومدى التزامها بالقوانين.

II. المعايير المحاسبية التونسية

تتعلق هذه النقطة بكيفية إصدار المعيار، وكذا عرض قائمة المعايير المصدرة.

أولا: كيفية إصدار معيار⁷

- مشروع المعيار عموما، يُبحث ويُعالج من قبل مكتب تدقيق متبوع بلجنة قيادة مكونة من خبراء محاسبين وأعضاء من المجلس الوطني للمحاسبة؛
- يخضع هذا المشروع لتعليقات عدد كبير من الشخصيات المعروفة بخبرتها وقدراتها في هذا المجال ؛
- يتم أخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار أثناء إعداد المشروع النهائي للمعيار ؛

- يتم اعتماد المعيار بقرار من وزير المالية وهذا بعد اعتماده من الجمعية العامة لمجلس المحاسبة ؛

- ينشر المعيار في الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية .

من طريقة العمل المذكورة أعلاه، تظهر لنا درجة الاهتمام والعناية التي يحظى بها مشروع المعيار إلى أن يتم اعتماده كمعيار رسمي، والتي ينتج عنها تقليص فرص التعارض والخطأ عند التطبيق.

ثانيا: المعايير التونسية⁸

تم إصدار 39 معيارا وهي:

1- المعيار المحاسبي العام	14- الاحتمالات والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال	27- الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين
2- الأموال الخاصة	15- العمليات بالعملة الأجنبية	28- الإيرادات في شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين
3- لإيرادات	16- عرض القوائم المالية OPCVM	29- المؤونات التقنية لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين
4- المخزونات	17- محفظة الأوراق المالية والعمليات المنجزة من قبل OPCVM	03- التكاليف التقنية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين
5- التثبيبات المادية	18- الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في OPCVM	31- توظيفات الأموال في شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين
6- التثبيبات المعنوية	19- القوائم المالية الوسيطة	32- عرض القوائم المالية في الجمعيات المرخص لها المرتبطة بالقروض المصغرة
7- توظيفات الأموال	20- مصاريف البحث والتطوير	33- الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في الجمعيات المرخص لها المرتبطة بالقروض المصغرة
8- النتيجة الصافية للدورة والعناصر غير العادية	21- عرض القوائم المالية	34- القروض المصغرة والإيرادات الخاصة بالجمعيات المرخص لها المرتبطة بالقروض المصغرة
9- عقود الإنشاء	22- للمؤسسات البنكية	35- القوائم المالية الموحدة
10- المصاريف المؤجلة	23- الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي في المؤسسات البنكية	36- المساهمات في شركات تابعة
11- التعديلات المحاسبية	24- العمليات بالعملة الصعبة في	37- المساهمات في الشركات المشتركة

	المؤسسات البنكية،	
12- الإعانات الحكومية	25- الالتزامات والإيرادات المتعلقة بالمؤسسات البنكية، محفظة الأوراق المالية في البنوك	38- تجمع الشركات
13-- تكاليف القروض	26- عرض القوائم المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين	39- معلومات حول الأطراف المرتبطة

المطلب الثالث: مساهمات النظام المحاسبي للمؤسسات

تتمثل مساهمات النظام المحاسبي للمؤسسات في⁹:

- الانسجام العام للنظام المحاسبي التونسي والممارسات الخاصة به مع جوهر المعايير المحاسبية الدولية؛
- وجود قاعدة تصورية دولية ؛
- تحرير المحاسبة من الوصاية الجبائية؛
- تحرير المحاسبين من نظرتهم التقنية للمحاسبة وحثهم على البحث والتفكير العلمي؛
- التعريف الواضح لعناصر الإطار التصوري والقوائم المالية؛
- إعطاء الأولوية للواقع الاقتصادي، اعتماد مجموعة للمصاريف، وضع مؤشرات لتقدير أداء المؤسسة، اعتماد العديد من المعالجات المحاسبية الدولية.

هذه المرحلة جزء مهم جدا في عملية تطبيق المعايير الدولية، حيث أنها تهيئ البيئة المحاسبية التونسية وتجعلها على استعداد لاستقبال المعايير الدولية.

المبحث الثالث: الانتقال لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي

صمم المنظمون التونسيون النظام المحاسبي للمؤسسات، بشكل يسمح بتبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS في الأجل الذي تم تحديده بسنة 2014، وهي المرحلة النهائية لعملية الإصلاح.

لكن رغم القيام بهذه الخطوة الهامة إلا أنه لازالت هناك عراقيل تقف في وجه تحقيق هذا الهدف، لذا كان لا بد من إتباع استراتيجية صارمة ومحكمة تضبط عملية الانتقال، وتضمن تنفيذها في الأجل المحدد.

المطلب الأول: عراقيل تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي

الانتقال من النظام المحاسبي للمؤسسات إلى تطبيق IFRS، اصطدم ببعض العراقيل المتمثلة أساسا في¹⁰:

I. التنظيم الجبائي المعمول به: يمكننا تمييز عدة عوامل أساسية تميز النظام المحاسبي التونسي وتعيق تطبيق IFRS: عدم الاعتراف بمؤونات الأخطار، استحالة تضمين تكاليف المخزون أو التنبهات جزء من المصاريف المالية، عدم الاعتراف ببعض المقبوضات كمولدات للإيرادات في حالات خاصة، عدم الاعتراف بالخسائر الكامنة.

II. تعارض ممارسات SCE وبعض مفاهيم IFRS: بعض المفاهيم والمعالجات المعتمدة من طرف IASB، تكون صعبة القبول لأنها لا تتماشى مع الممارسات المحاسبية المعمول بها والثقافة التسييرية السائدة، من بينها: مفهوم القيمة العادلة وهذا لغياب سوق مالي فعال، تعقد بعض المعالجات المحاسبية مثل تلك التي جاء بها: IAS39, IAS32, IFRS8, IFRS4.

III. تكاليف تطبيق IFRS: يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

1- تكاليف الاعتماد والتكوين، وتتمثل أساسا في: تكاليف التكوين، تكاليف متعلقة بإعادة تنظيم واستحداث نظام المعلومات.

2- التطبيق الجيد للمعايير الدولية، يتطلب خبرات مستقلة خصوصا في مجال التقييم.

I. إحصاء وتحليل الموجود: في هذه المرحلة تم إحصاء وتحليل ما جاء به المرجعان SCE و IFRS، وجمعت الاختلافات في أربع مجموعات:

المطلب الثاني: استراتيجية الانتقال للمعايير الدولية للتقرير المالي

عين مجلس المحاسبة لجنة، سميت "لجنة القيادة" من أجل تطبيق IFRS، وتقوم هذه اللجنة بتوجيه وضبط عملية اعتماد المعايير، وفق تاريخ محدد هو 2014، لذا وضعت هذه اللجنة خمس مراحل لتنفيذ الإستراتيجية¹¹:

1- معايير تونسية يجب مقاربتها مع IFRS مثل: المعايير 15، 6، 5...؛

2- معايير IFRS قيد الإصدار مثل: المعيار الخاص بتقييم القيمة العادلة؛

3- معايير IFRS ليس لها أي مقابل في النظام المحاسبي للمؤسسات مثل: IFRS1، IAS12؛

4- معايير تونسية ليس لها أي مقابل في IFRS مثل: المعيار الحاسبي العام.

II. تصميم وعرض النموذج: لجنة القيادة في هذه المرحلة وضعت فرضين لصياغة النموذج الذي سيعتمد بعد تطبيق IFRS:

1- الاعتماد الكلي للمعايير الدولية للتقرير المالي، وبالتالي التخلي التام عن النظام المحاسبي للمؤسسات؛

2- مراجعة النظام المحاسبي للمؤسسات والعمل على مطابقته مع IFRS.

III. **تحديد أجنحة للانتقال:** ومن خلالها يتم تحديد الفترة وتاريخ كل مرحلة من مراحل هذه الاستراتيجية .

IV. **مطابقة SCE مع IFRS:** سواء اختار المنظمون التونسيون الاعتماد المباشر للمعايير الدولية، أو التقارب بين SCE و IFRS، فإن المطابقة بينهما حتمية من أجل تقليل المفارقات، وفي حالة اعتماد النموذج التونسي، فإن المقاربة مع IFRS تستوجب اعتماد المعايير IFRS غير المعتمدة من قبل SCE .

V. **متابعة التنفيذ:** وهذا من خلال: الحرص على احترام الوقت وتقادي التأخر في أي مرحلة، فحص كل الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق، ضمان الترابط الدائم مع جميع فرق العمل التي مهمتها:

- تطوير المعايير القطاعية ؛
- إعداد معايير جديدة تتلاءم مع IFRS ؛
- صياغة اقتراحات للتوفيق بين النظام الجبائي والمعايير الدولية للتقرير المالي .

في هذا المبحث تم تسليط الضوء على واقع البيئة المحاسبية التونسية وعلى سبل تطويره، من خلال حصر المفارقات والمعوقات، والتي بناء عليها تم ضبط استراتيجية واضحة للانتقال للمعايير الدولية للتقرير المالي.

الخاتمة:

ناقش هذا البحث التجربة التونسية في تبني المعايير الدولية للتقرير المالي، التي تعتبر عملية احترافية ممنهجة هدفها الارتقاء بمخرجات النظام المحاسبي التونسي إلى مستوى عالمي؛ وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ارتكزت عملية الإصلاح المحاسبي في تونس على إتباع إستراتيجية التبنّي التدريجي للمعايير الدولية للمحاسبة ؛
- صرامة واهتمام كبيرين من قبل المنظمين التونسيين وحرص شديد على إنجاز المهمة بجودة عالية؛
- الهدف من إتباع المرحلة الوسيطة التي نتج عنها النظام المحاسبي للمؤسسات SCE هو تهيئة البيئة المحاسبية التونسية لاستقبال المعايير الدولية للمحاسبة؛
- تقف تونس اليوم أمام مفترق طرق يتمثل في التبنّي الكلي للـ IFRS و بالتالي الإلغاء التام للـ SCE أو العمل على مقارنة هذا الأخير مع المعايير؛

– الهدف من عملية التتميط المحاسبي في تونس هو إعداد معلومة محاسبية ذات جودة عالمية،
تُلبي متطلبات التعامل مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية.

¹Loi n°112-96 du 30-12-1996 relative au système comptable des entreprises. www.procomptable.com.

²Mohamed Lamine Hamdi, " la profession comptable au maghreb<Algérie-Tunisie-Libye>",2010. www.Lamine-Hamdi.com.(10/03/2011).

³Abdeselem Mohamed Waasim, "La normalisation comptable tunisienne face à l'enjeu de l'harmonisation", maitrise science comptable, institut supérieure de comptabilité et d'administration des entreprises, université de Manouba, Tunisie,2004-2005,p23 .

www.mémoireonline.com.(10/03/2011).

⁴Ibid, p24 .

⁵Ibid, p25 .

⁶Ibid, p30-32 .

⁷Rapport de la Banque mondiale, Normalisation de la comptabilité et l'audit en tunisie, 25-04-2007. www.audinet-conceil.com.news.(13/03/2011).

⁸www.procomptable.com.15-03-2011.

⁹Abdeselem Mohamed Waasim, op.cit, p26 .

Fayçal Derbel, "IFRS: comment réussir leur mise en œuvre en tunisie", Leaders, 28-05-2010, www.leaders.com.tn.(15/03/2011).

¹⁰Fayçal Derbel, Idem

¹¹Idem.

سياسة توزيع الأرباح كألية لحوكمة الشركات

الأستاذ بدروني عيسى
أستاذ محاضر ب جامعة

الأستاذ الدكتور بريش عبد القادر
أستاذ التعليم العالي المدرسة العليا للتجارة

المسئلة

الملخص:

أهم هدف تطمح الشركة الى تحقيقه هو تعظيم قيمتها السوقية، وهذا الهدف هو أهم ما تصبو إليه حوكمة الشركات، فالأرباح تمثل أهم العوامل التي تركز عليها الشركات في رفع قيمتها السوقية، فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية وقوية بينهما. فالقيمة السوقية هي أهم ما يلفت انتباه أصحاب المصالح في الشركة، ومن ثم فإن الأرباح هي جوهر ولب مشكلة تضارب المصالح (مشكل الوكالة). الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، سياسة توزيع الأرباح، تضارب المصالح، نظرية الوكالة أرباح السهم، الفكر الإداري، الفكر المالي.

Abstract

The most important goal of the organization aspires to achieve is to maximize its market value, and this is the most important objective of the aspirations of the corporate governance, Profits (dividend) represent the most important factors that focus on institutions in raising its market value, studies have shown that there is a positive and strong relationship between them. The market value is the most important thing that draws the attention of stakeholders in the organization, and then the profits (dividend) are the core of the problem of conflicts of interest (problem Agency) and then corporate governance, so researchers are always link between profits (dividend) and corporate governance.

Key words: corporate governance, Dividend policy, conflicts of interest, earnings per share or dividend, management thought, financial thought.

مقدمة

تعتبر نظرية الوكالة وحوكمة الشركات من بين أهم النظريات في الأدبيات المالية الحديثة، حيث أن نظرية الوكالة تبحث في العلاقة الموجودة بين الوكيل والأصيل وتهدف إلى حل مشاكل تضارب المصالح بين الأطراف ذات الصلة بالعلاقة، أما حوكمة الشركات فهي تبحث في الطرق والميكانيزمات التي من خلالها يمكن الوصول إلى أمثلية التسيير.

وتعتبر الأرباح أحد أهم مكونات الناتج القومي، فبذلك هي متغيرة أساسية في الاقتصاد الوطني وهذا ما يوحي بأن لها تأثير قوي على باقي المتغيرات الأخرى في الاقتصاد، فالأرباح هي المكون الرئيسي لمصادر تمويل الاستثمارات، فكيفية التعامل مع الأرباح التي تحققها الشركة ومنه تحديد

سياسة توزيع الأرباح في الشركة له أثر كبير على باقي القرارات المالية كالاستدانة والاستثمارات وغيرها، ومن ثم التأثير على حوكمة الشركات.

فالقرارات المالية تحدد هيكل الشركة (المساهمين والدائنين، توزيع الربح، أرباح السهم العادية والاستثنائية، ربح القيمة، إعادة استثمارها... الخ)، وبذلك فهي تحدد الأطراف أصحاب المصالح (مشكل الوكالة)، فتظهر الحاجة إلى آليات حوكمة الشركات من أجل تحقيق أهداف الشركة. ومما تقدم يمكن إدراك أهمية قرار توزيع الأرباح ودوره في حوكمة الشركات، الأمر الذي يفرض على المسير بشكل خاص وإدارة الشركة بشكل عام إعطاءه الأهمية التي يستحقها.

وعلى هذا الأساس، فإن كل من La Porta, Lopez-de-Silanes, Shleifer and Vishny (2000) بينوا أن سياسات توزيع الأرباح تختلف باختلاف نظام الحكم في الدولة الذي تتواجد فيه الشركة، فاختلاف القانون يعني اختلاف درجة حماية المستثمرين، الضرائب، القضاء... الخ، فالبلدان التي تعطي أكثر حماية للمستثمرين تكون فيها نسب توزيع الأرباح مرتفعة مقارنة بباقي الدول، أي أن هناك علاقة قوية بين نظام الحوكمة الاقتصادية بشكل عام و حوكمة الشركات وتوزيع الأرباح.

من خلال ما سبق، فالإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي كالاتي:

" ما هي العلاقة الموجودة بين سياسة توزيع الأرباح وحوكمة الشركات؟".

وللإجابة على هذه الإشكالية يتم التركيز على النقاط التالية:

سياسة توزيع الأرباح في الأدبيات المالية؟

آليات حوكمة الشركات؟

ما هي علاقة التأثير والتأثر الموجودة بين سياسة توزيع الأرباح وحوكمة الشركات؟

أولاً: أرباح السهم في الأدبيات المالية

أرباح السهم هي السيولة والأسهم، أو أي نوع من ملكية الشركة يتم توزيعه على حملة الأسهم، ويمكن لمجلس الإدارة أن يصرح عن توزيع الأرباح في أي وقت، إلا أن توزيع الأرباح لا يمثل التزام قانوني على الشركة أي أنه خيار للمجلس. كما يعرف ربح السهم بأنه تلك الدفعات التي يتم دفعها إلى حملة الأسهم من الأرباح التي تحققها الشركة من أنشطتها المختلفة، إما على شكل نقدي أو على شكل أسهم.

لمحة عن سياسة توزيع الأرباح

تعد نظريات توزيع الأرباح من أهم نظريات الإدارة المالية نظراً لعلاقتها المباشرة بالمساهمين ولانعكاساتها على سعر السهم في السوق المالية، كما تعد من القضايا التي ما زالت تخضع للكثير من الجدل في حقل الإدارة المالية والاستثمارات المالية. وتتعلق سياسة توزيع الأرباح بقرار تقسيم صافي دخل الشركة ما بين أرباح موزعة (أرباح السهم) على المساهمين وأرباح محتجزة.

يبين نموذج الوكالة لتوزيع الأرباح ((Agency Model Of Dividends) La Porta et al,2000) أنه عندما يمتلك المساهمون حقوق أكبر فإنهم يستطيعون استخدام قوتهم للتأثير في سياسة توزيع الأرباح ويستطيع المساهمون تلقي حقوق أكبر من خلال الحماية القانونية للدولة أو عبر تطبيقات حوكمة الشركات. حيث تفترض نظرية الوكالة أن المساهمين يفضلون خيار توزيع الأرباح أكثر من الأرباح المحتجزة، وقد يكون هذا الخيار لتوزيع الأرباح أقوى في الأسواق الناشئة وهي الأسواق المالية في الدول النامية التي تشهد نمواً ملحوظاً خلال عدد من السنين، ويشمل ذلك على الشرق الأوسط، آسيا، أوروبا الشرقية أمريكا الجنوبية أفريقيا، روسيا وغيرها، ذات الحماية الأضعف للمستثمر.

وبالتالي يجب أن تتم سياسة توزيع الأرباح في ضوء أهداف الشركة وبما يسهم في تعظيم ثروة المساهمين، ومن ثم فالسؤال الجوهرى المطروح في الأدبيات التي تطرقت إلى سياسة توزيع الأرباح كان حول مدى إمكانية الوصول إلى سياسة مثلى إن وجدت تسمح بتعظيم ثروة المساهمين، وبغية الإجابة على هذا السؤال فقد اختلفت الآراء حوله (Black (1976) ولغز توزيع الأرباح (Dividend Puzzle) غموض أو غياب سياسة مثلى لتوزيع الأرباح.

النظريات التي حاولت تفسير سياسة توزيع الأرباح وبغية حل هذا اللغز، لقد حاولت الكثير من النظريات والدراسات الوصول إلى تفسير كامل وشامل لسياسات توزيع الأرباح في الشركة، غير أن معظم هذه المحاولات لم تأت بالدليل القاطع والمقنع، الذي يثبت واقعية التعامل مع الأرباح.

يمكن تقسيم النظريات التي تطرقت إلى سياسة توزيع الأرباح إلى ثلاث فئات أساسية أولها مبني على حيادية سياسة توزيع الأرباح، وحسبها فقرار توزيع الأرباح ليس له أي أثر على القيمة السوقية لثروة المساهم، ونظرية حيادية توزيع الأرباح لـ (Modigliani et Miller (1961 تبين ذلك والتي تعتمد على فرضيات تسمح لها بتبرير عدم تأثير سياسة توزيع الأرباح المتبعة من طرف الشركة على القيمة السوقية لثروة المساهم، وأوضحاً أن قيمة الشركة تتوقف على مدى الاستخدام الأمثل للموارد المختلفة المتاحة وليس الكيفية التي يتم من خلالها التعامل مع الأرباح، فكفاءة الاستثمارات هي المحدد الرئيسي لثروة المساهمين.

شركة لها استثمارات حالية أو مستقبلية تريد توفير التمويل اللازم لها، فإن لها إما تمويلها عن طريق التمويل الذاتي وبالتالي توزيع نسبة منخفضة من الأرباح واستعمال الباقي لتمويل الاستثمارات، أو اللجوء إلى التمويل الخارجي مما يسمح للشركة بتوزيع الأرباح، فكلتا السياستين ليس لهما أثر على القيمة السوقية للشركة، وبالتالي قيمة السهم لا تتأثر بالسياستين لأن المساهم ليس له تفضيل بين السياستين.

بناء على تفسيرات مودجلياني وميلر لأرباح السهم، فإن هذه الأخيرة (أرباح السهم) لا تعتبر من بين متغيرات حوكمة الشركات، أي مهما كانت السياسات التي تنتهجها الشركة اتجاه أرباحها، لا يكون لها أي أثر على قيمتها السوقية، فحسب هذه النظرية إن أرادت الشركة الحوكمة، فما عليها إلا البحث عن المشاريع الأكثر ربحية دون التركيز على أرباح السهم، لكن مع التطورات الحديثة والأبحاث التي أجريت في هذا الميدان، تبين أن لأرباح السهم دور كبير في حوكمة الشركات، كيف ولا وهي من بين مكونات مصادر التمويل للشركة، وهي مقابل التعامل بالأسهم و... الخ.

رغم ذلك تبقى نظرية حيادية سياسة توزيع الأرباح لـ Modigliani et Miller أول ومن أهم النظريات، حيث أعطت الإشارة للتوسع في هذا المجال، وبالرغم من عدم واقعية فرضياتها إلا أنها تبقى المرجع الأساسي في الأدبيات المالية.

ومن هذا المنطلق فقد ظهرت فئة أخرى من النظريات بناء على نفي فرضية عدم وجود ضرائب والتي ترى أن توزيع الأرباح غير مرغوب فيه وذلك نظرا لوجود معدل ضريبة أكبر على دخول المساهمين، مما يعني أنهم سوف يدفعون مبالغ كبيرة على شكل ضرائب عندما يحصلون على أرباح السهم وبذلك فهم يفضلون إعادة استثمارها بدل من الحصول عليها، وبناء على ذلك فالمساهمون يفضلون الاستثمار في الشركات التي لا توزع الأرباح، أو توزع نسب منخفضة منها (Weston & Brigham 1993, p.668)، فالضرائب باختلافها تؤدي إلى حتمية الاختلاف في سياسات أرباح السهم ومن ثم التأثير في حوكمة الشركات.

وخلافا لما سبق فهناك فئة ثالثة من النظريات والتي ترى أن سياسة توزيع الأرباح تعتبر قرار مهم في إدارة الشركة، فهو من أهم الطرق التي يمكن أن تسمح للمسيرين بتوزيع السيولة على المساهمين لإشباع رغباتهم، أو محاولة منهم إيصال مغزى معين أو غير ذلك، فبذلك تعتبر أن قرار توزيع الأرباح في شركة له عدة أبعاد مختلفة، يجب مراعاتها قبل اتخاذه، ومن بين هذه النظريات: نظرية الوكالة التي تدرس التأثير الموجود بين سياسة توزيع الأرباح وعلاقة الوكالة، كما توجد نظرية تكلفة الصفقات ونظرية الإشارة التي تنص على أن المعلومات التي يمتلكها المسكرون والمساهمون ليست متماثلة فالمسكرون يعرفون الشركة أكثر من المساهمين، ويقومون بإرسال إشارات نوعية أو كمية تدل على حسن مركزهم المالي مما يفسر قدرتهم على التسديد في المستقبل، وفي المقابل فالمساهمون يبحثون عن أحسن استثمار لسيولتهم.

فهذه الفئة الثالثة من النظريات تؤكد أن لأرباح السهم الدور الكبير في تحديد حاكمية الشركات، فمن خلال نظرية الوكالة مثلا يتضح أن أرباح السهم تعتبر كمتغيرة يستعملها المسكرون لحل مشاكل الوكالة ومن ثم السير نحو الحوكمة المثلى للشركات، أما نظرية الإشارة تؤكد أن أرباح السهم هي الوسيلة الأنجع لإيصال المعلومات إلى السوق المالية، لتعزيز المكانة السوقية للشركة ودعم الحوكمة.

كل هذه النظريات في مجملها تدرس الجدل الموجود حول سياسة توزيع الأرباح باعتماد كل منها على فرضيات تسمح بتدبير موقفها، ولا زالت الدراسات في هذا المجال مستمرة، حيث ظهرت نظريات جديدة مثل -نظرية التلبية لأرباح السهم 2004- التي تنص على أن المسيريون يختارون أرباح السهم لإرضاء المستثمرين في السوق المالية، لأن برضى المستثمر تحقق الشركة مكاسب سوقية وتتغرز الحوكمة فيها.

نظرية الوكالة وسياسة توزيع الأرباح

تنشأ نظرية الوكالة نتيجة الفصل بين ملكية الشركة وتسييرها (Jensen and Meckling (1976)) فمن المعروف أنه بزيادة حجم الشركات واتساع نطاقها انفصلت الملكية عن التسيير ومن ثم ظهر ما يسمى بطبقة المسيرين، ومن هنا بدأت علاقات الوكالة.

فالوكالة هي بمثابة عقد يقوم فيه المالك بتفويض شخصي أو آخرين في القيام بتسيير الشركة نيابة عنه. وأهم شرط في عقد الوكالة هو ذلك الخاص بقيام الوكيل بأداء مسؤولياته بما يحقق ويعظم مصلحة المالك، مقابل حصول الوكيل على الأجر المناسب.

فبطبيعة الحال المسيريون يتمتعون بمعلومات أكثر من المساهمين عن وضعية الشركة، فممكن للمسيرين أن يهتموا بتحقيق أهدافهم الشخصية بدل تحقيق أهداف المساهمين فتتأثر حوكمة الشركات وفي هذه الحالة فالأمر يتطلب نوعاً من التكاليف التي يتحملها المساهمون لضمان أهدافهم، ومن هنا يأتي أحد المصادر الأساسية لتكلفة الوكالة لضمان مراقبة على المسيرين تسمح بتحقيق أهدافهم 1.

تلجأ الشركات إلى حجز الأرباح بغية تخفيض احتمال عدم وجود مصادر خارجية لتمويل استثماراتها المستقبلية، كما تهدف من وراء هذه العملية إلى تخفيض أو تجنب الوقوع في العسر المالي والمرتبطة خاصة باحتمال وجود نتائج استغلال سلبية في المستقبل، وبالخصوص فالشركات التي تستثمر في البحث والتطوير هي التي تحتفظ بمبالغ معتبرة لأجل تمويل العملية من جهة، ومن جهة أخرى توفير السيولة للاستثمارات المحتملة.

وبتوفير السيولة من خلال حجز الأرباح فالشركة تتجنب تحمل تكاليف الصفقات الخاصة بالمصادر خارجية للتمويل (المتعلقة بالبحث وإصدار أسهم و/أو سندات لتوفير السيولة)، ومن ناحية أخرى فممكن أن تتولد تكاليف أخرى (مثلاً تكلفة الوكالة) جراء الإحلال بين إصدار أسهم أو سندات جديدة.

وهناك عدة دراسات في هذا المجال (1967 إلى 1993) أثبتت أن الإعلان عن الزيادة في أرباح السهم بقيمة 10% تؤدي إلى ارتفاع سعر السهم بنسبة 1,34%، ومن جهة أخرى فالإعلان عن تخفيض أرباح السهم بنفس النسبة السابقة يؤدي إلى انخفاض في سعر السهم بنسبة 3,71%، كما أن

سعر السهم يتغير تناسيبيا مع التغير في أرباح السهم، ومع ثبات العوامل الأخرى فاستجابة السوق المالية للتغير في سعر السهم يكون قويا في حالة انخفاض أرباح السهم مقارنة بارتفاعها 1. البحث عن التمويل المناسب من شأنه تخفيض تكاليف الوكالة، لجوء الشركة إلى التمويل عن طريق الديون يرفع احتمال إفلاسها والذي يؤدي بتكاليف الوكالة إلى الارتفاع، فبإمكان الشركة أن تلجأ إلى سياسة توزيع الأرباح لتأكيد صحتها المالية، فتوزيع الأرباح من شأنه تخفيض تكلفة الوكالة، ومن ثم تحسين حوكمة الشركات.

وعليه فإن الزيادة في توزيعات الأرباح، قد تكون مؤشرا على أن إدارة الشركة لا تفرط في استخدام أموال المساهمين لإشباع المنافع غير المالية التي تكون نتيجة قيام المديرين باستعمال فائض التدفقات النقدية في مصلحتهم الخاصة، كاختيار الاستثمارات التي تعظم من منفعتهم الشخصية دون منفعة المساهمين، وبذلك فتوزيع الأرباح من شأنه تخفيض المجال الذي يمكن للمديرين أن يستعملوه لتحقيق الأغراض الشخصية، وترتفع بذلك القيمة السوقية للشركة ((Easterbrook و Jensen, 1986) و 1(1984) ومن ثم فإن تكلفة الوكالة تقل بزيادة توزيعات أرباح السهم، أي أن الحوكمة تتحسن.

وفي المقابل فإن الزيادة في توزيعات هذه الأرباح، قد يعنى في الوقت نفسه حاجة الشركة إلى أموال خارجية إضافية مثل إصدار الأسهم الجديدة، مما يزيد من تكاليف الإصدار والمعاملات المالية واعتماد الشركة على الديون في هيكلها المالي يؤدي بظهور مشكل الوكالة بين المساهمين والمديرين من جهة، والمديرين وأصحاب الديون من جهة أخرى، أين تتأثر حوكمة الشركات.

عندما ترتفع نسبة الديون في الهيكل المالي للشركة فحتما ترتفع مخاطر الشركة، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتوقعة ويرتفع بذلك معدل الفائدة على الديون وكذا الضمانات المطلوبة وبالتالي تكلفة التمويل ترتفع ما يؤثر سلبا على قيمة الشركة، فتندور حوكمة الشركات.

فتكلفة الوكالة ترتفع مع ارتفاع نسبة المديونية في الشركة ما يجعل الشركة تبحث عن النسبة المثلى لتوزيع الأرباح للتقليل من مشكل الوكالة، كما أن لجوء الشركة إلى توزيع الأرباح والتمويل عن طريق الديون فهذا ممكن أن يؤدي إلى أن تكون الديون الجديدة بشروط تحد من توزيعات الشركة للأرباح ((Easterbrook 1984)، وفي حالة هناك فصل قوي بين المديرين والمساهمين فإن نسبة الأرباح الموزعة تكون منخفضة ذلك أن قوة الفصل تنقص من قدرة المساهمين على التحكم في تصرفات المديرين 1.

يبين نموذج الوكالة لتوزيع الأرباح (La Porta et al,2000) أنه عندما يمتلك المساهمون حقوق أكبر فإنهم يستطيعون استخدام قوتهم للتأثير في سياسة توزيع الأرباح، ويستطيع المساهمون تلقي حقوق أكبر حيث تقترض نظرية الوكالة: إن المساهمين يفضلون خيار توزيع أرباح السهم أكثر من الأرباح المحتجزة وقد يكون هذا الخيار لتوزيع الأرباح أقوى في الأسواق الناشئة Emerging

Markets ذات الحماية الأضعف للمستثمر، وبالتالي يجب أن تتم سياسة توزيع الأرباح في ضوء أهداف الشركة وبما يسهم في تعظيم ثروة المساهمين.

ولقد انتقلت مشكلة الوكالة من بين المساهمين والمسيرين إلى بين المساهمين في حد ذاتهم، هناك بعض الشركات تكون نسبة الملكية فيها تميل لجهة معينة من المساهمين (أصحاب الأغلبية) وهذا المركز يتيح لهم العديد من المزايا وإمكانية التأثير على الشركة، فقد يلجأ هؤلاء إلى إجبار المسيرين على تحقيق أهداف لا تخدم المساهمين الذين يملكون نسب ضئيلة في هذه الشركة (أصحاب الأقلية) فينشأ نتيجة لذلك تضارب للمصالح بين المساهمين فتتضاعف مشاكل الوكالة مخلفة سوء الحوكمة في الشركة 1.

ونظرا لأن المستثمرين المؤسساتيين (Institutional investors) لهم تفضيلات ضريبية مما يدفعهم إلى البحث عن الشركات الأحسن والتي تقوم بتوزيع الأرباح، فانطلاقا من هذه الفكرة يقوم المسيريون بتوزيع أرباح السهم لجذب انتباه هذه الفئة من المستثمرين لأنهم يعتبرون الأحسن اطلاعا على الصورة الحقيقية للشركة من المستثمرين الآخرين، كما لهم القدرة على اكتشاف الشركات ذات النوع العالي، ومن ذلك يتم استعمال هذه المعلومات من طرف المسيرين لمراقبة مشكلة الوكالة، كما يلعب المستثمرون المؤسساتيون دور فعال في مراقبة التسيير، فيزيدون من درجة حوكمة الشركات (Allen, Bernardo, and Welch (2000).

ثانيا: حوكمة الشركات 1

يعد موضوع حوكمة الشركات أحد القضايا التي استحوذت على اهتمام الباحثين والشركات والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، وقد أكدت على أهمية الحوكمة لشركات المساهمة، خاصة التي يتم تداول أسهمها في أسواق الأوراق المالية، وذلك لإحكام الرقابة على برامج الشركات وأنشطتها.

إن حوكمة الشركات هي النظام المستخدم في إدارة ورقابة الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها وهي وسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة، لذلك فالحوكمة هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي تضطلع بها وتمارسها الهيئة الإدارية بهدف (أ) توفير التوجه الاستراتيجي (ب) ضمان تحقيق تلك الأهداف (ج) التأكد من أن المخاطر قد أُدبرت بشكل مناسب (د) التحقق من أن موارد الشركة قد استخدمت بشكل مناسب، ويعكس هذا التعريف جانبي الحوكمة وهما: الأداء والتوافق.

حيث أن الأداء هو عبارة عن سياسات وإجراءات تركز على الفرص والمخاطر الاستراتيجية إضافة القيمة، واستغلال الموارد وترشيد عملية اتخاذ القرارات بالشركة، أما التوافق فهو الالتزام بالقوانين والقواعد المنظمة، واتباع أفضل ممارسات الحوكمة، والمساءلة، وتوفير الضمانات لذوي المصالح بشكل عام ويمكن أن يشير المصطلح إلى عناصر داخلية حددها المسؤولون، أو المساهمون، أو

النظام الأساسي للشركة، وأيضاً العوامل الخارجية مثل مجموعات المستهلكين العملاء، والمنظمين... الخ.

كما يمكن وصف الأركان الرئيسية لحوكمة الشركات كما يلي:

المسؤولية الائتمانية: إن مجلس الإدارة عليه مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين، وبناء على ذلك فإن مجلس الإدارة منوط بحماية حقوق المساهمين، وعليه أن يعمل على زيادة قيمتها والتأكد من أن الشركة تقوم بالوفاء بالتباطات ومسؤولياتها تجاه كافة الأطراف المتعاملة معها.

الشفافية: إن الشفافية تتمثل في الإفصاح عن كم كافي من المعلومات المناسبة الخاصة بأعمال الشركة وسياساتها دون المخاطرة بأهدافها الاستراتيجية، والشفافية بمعنى آخر هي إفصاح الشركة عن تعاملاتها وعلاقتها مع كل من الأطراف الداخلية والخارجية ذوي العلاقة وذوي المصلحة.

وتتضمن الإفصاحات ما يلي: الإفصاح عن الضوابط والإجراءات، الإفصاح عن ممارسات حوكمة الشركات، الإفصاح عن المعلومات الجوهرية والإفصاح في التقرير السنوي.

الرقابة: لن يكون هناك نظام حوكمة شركات فعال دون إيجاد وتطبيق نظام مناسب للرقابة الداخلية فإن الرقابة الداخلية تولد اطمئنان بأن أهداف الشركة يتم تحقيقها بشأن إعداد وإصدار تقارير معلومات بشكل فعال وكافي والالتزام بالقوانين والأنظمة والمحافظة على موجوداتها ومواردها.

لذلك فإن واحداً من أفضل طرق تجنب القصور في مجال الأعمال، وفي الوقت نفسه، يعد دافعاً مهماً للأداء في نشاط الأعمال، هو أن يكون لدى الشركة نظام فعال للرقابة الداخلية، عن طريقه يمكن مواجهة المخاطر، ويمكن إضافة قيمة للشركة والحفاظ عليها، ففي الكثير من الحالات، تعرف الشركات الناجحة كيف تقتنص الفرص وتستفيد من منافعها ومزاياها، وكيف تواجه التهديدات وتتعامل معها، وذلك من خلال التطبيق الفعال لأساليب الرقابة، وبالتالي، تحسن الشركة أدائها.

فالرقابة الداخلية تمثل جزءاً لا يتجزأ من نظام حوكمة الشركات والقدرة على إدارة المخاطر الأمر الذي تفهمه وتؤثر فيه وتتابعه الهيئة الإدارية بالشركة والإدارة والأفراد الآخرون، حتى يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة للشركة، ومقاومة، والتعامل مع التحديات التي تواجهها من أجل تحقيق أهدافها.



المناخ الاخلاقي: إن الشركات لديها مسؤولية تجاه المجتمع وتجاه المساهمين وذلك من خلال اتباع معايير أخلاقية في تعاملاتها.

لذلك فإن مجلس الإدارة عليه مسؤولية وضع واتباع الإطار الاخلاقي في التعاملات في المستويات العليا هذا وأن الأساليب غير الأخلاقية تشجع على الفساد الذي يتناقض مع أسس وأهداف حوكمة الشركات والتي تتمثل في الحفاظ على حقوق المساهمين وتعزيزها وكذلك حقوق الاطراف المعنية الأخرى.

علما أن حقوق المساهمين الأساسية تتضمن: حق المشاركة في حصة من الأرباح (أرباح السهم) عند الإعلان عن توزيعات لتلك الأرباح بمعرفة مجلس الإدارة، وحق الحضور والتصويت في الجمعيات العمومية للمساهمين، وحق الحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في أوقات محددة وبطريقة منتظمة.

وتتبع الحاجة الأصلية لحوكمة الشركات من الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات ذات الأسهم وقد أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، إلي زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم منافعهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات، وقد زاد الاهتمام بحوكمة الشركات بهدف زيادة الثقة في الاقتصاديات القومية وتعميق دور أسواق رأس المال وتشجيع زيادة الاستثمارات من خلال الحفاظ على حقوق ومصالح كافة الأطراف.

ويسعى المستثمرون إلى المشاركة في شركات وشركات ناجحة مولدة للإيرادات، لذا فإن حوكمة الشركات أصبحت من الموضوعات الملحة على جدول أعمال الشركات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.

ثالثا: حوكمة الشركات وأرباح السهم

كانت الأدبيات المالية تعالج كل من أرباح السهم وحوكمة الشركات كقضيتين منفصلتين لا يلتقيان ولكن مع مرور الوقت أصبحت الأدبيات المالية تركز أكثر على التداخل الموجود بينهما، ففي الواقع: يمكن أن تستعمل أرباح السهم للإشارة على نجاعة الشركة وللمراقبة على المسيرين، وأرباح السهم هي نقود توضع في أيدي المساهمين الذين ينتظرون أيضا أرباح القيمة على استثماراتهم.

فمع تطور الأدبيات المالية، تم التوصل إلى أن من بين أهم أسباب مشكل الوكالة هو غياب أو ضعف ميكانيزمات حوكمة الشركات (La Porta et al. 2000; Bhattacharyya, Mawani, and)

Morrill, 2008 فانطلاقاً من نظرية الوكالة يتضح جيداً أن حوكمة الشركات لها أثر كبير على السياسة التوزيعية للشركة فحوكمة الشركات جاءت لتخفيف حدة تضارب المصالح بين المسيرين والأطراف الأخرى ذات الصلة مع الشركة، فقد تطورت الأدبيات المالية لتجد أن أهم طريقة للتسيير هي فصل الملكية عن التسيير، وهذه الأخيرة أوجدت أكبر مشكل ألا وهو تضارب المصالح لتأتي حوكمة الشركات محاولة احتواء المشكل ومساندة فكرة فصل الملكية عن التسيير للرقى بالشركات، ولكن هذا يتطلب ضوابط حتى يطبق واقعياً لذلك تم إيجاد ما يلي:

حقوق المساهمين والبيئة القانونية: وهذه الحقوق تختلف من دولة إلى أخرى، فمثلاً في الشركات الأمريكية أو البريطانية أين يمتلك المساهمون النسبة الأكبر من رأسمال الشركة وتوزيعه على عدد كبير من المساهمين يجعل المسير هو الأدرى بالحالة الحقيقية للشركة، ولذلك أوجدت الحماية العالية لحقوق المساهمين في هذه الدول مما يدفع بالمسيرين حتماً أن يعملوا لتحقيق أهداف المساهمين، وعلى عكس ذلك في كوريا مثلاً أين تتميز الشركات بالشكل العائلي والملكية الكبيرة لعدد قليل من المساهمين (الأغلبية) يصبح المساهم هو المقرر، المسير، والمساهم في نفس الوقت وفي كلتا الحالتين فإن المساهمين الأقلية في الغالب هم من يدفع تكاليف الوكالة (La Porta et al. (2000)، ويستفيد المساهمون الأقلية فقط في حالة الحماية القانونية لهم (كما هو الحال في دول القانون العام) مثل و.م.أ وبريطانيا.

مكافئات المسيرين: فحسب (Bhattacharya et al. (2008 فإن نوعية المسيرين تحدد قيمة التعويضات فالمسير ذو الكفاءات العالية هو الأكثر حصولاً على التعويضات، ولعل أهم مؤشرات المسير الكفاء هو القدرة على جلب استثمارات جديدة ذات قيمة عالية صافية موجبة والذي يملك قرارات تعظيم القيمة السوقية للشركة، فكلما زادت كفاءة المسير زادت حرته في التعامل مع أرباح السهم ورفعت من قيمة المكافئات التي سوف يحصل عليها، والعكس صحيح، فإن المسير ضعيف الكفاءة يكون دائماً يلجأ إلى رفع نسبة التوزيعات ((Hu and Kumar (2004) حتى يكسب رضا المستثمر (غالباً لا يكسبه) وإنما يبقى في صراع دائم فترتفع بذلك تكاليف الوكالة إلى مستويات قياسية الأمر الذي يصعب عملية الاستثمار في الشركة ويحد من فرص الحصول على التمويل من السوق المالية.

ولقد أشارت العديد من الدراسات على أهمية العلاوات في تحسين كفاءات المسيرين والعمال في الشركة بشكل عام، فمنح العلاوات إلى المساهمين والمسيرين يزيد من مصداقية الشركة، فقط يبقى البحث عن كيفية تقسيم الأرباح بين ربح السهم والعلاوات ولعل أهم ما يحدد هذا هو حقوق المساهمين وكذا المسيرين 1.

المسيرون والملكية وتكتلات المساهمين: كلما زادت ملكية المسير في الشركة دفعه ذلك إلى العمل على تحقيق مصالح المساهمين (لأنه مساهم) فيلجأ إلى توزيع نسب منخفضة من أرباح السهم واستعمال الباقي في تمويل الاستثمارات الجديدة للرفع من القيمة السوقية للشركة وتقليل تكاليف الوكالة ((Mahadwartha (2007)، ومن ناحية أخرى فإن وجود تكتلات للمساهمين يزيد من الضغط على المسير لتحقيق أهدافهم عكس مقولة (سياسة فرق تسد) حيث أن تشتت المساهمين يعني إعطاء الحرية للمسير لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب المساهم، فتكتل المساهمين يجعلهم ليسوا بحاجة إلى أرباح السهم أو غير ذلك للحكم على الشركة، فهم أصلاً يملكون النسبة الأكبر من حقوق التصويت فيستعملونها في كل القرارات (القرارات تحت سيطرتهم) (Hu and Kumar (2004)).

هيكلية الإدارة: يعتبر الهيكل الإداري من بين أهم العوامل التي يعتمد عليها في حوكمة الشركات فتركيبية هيكل الإدارة يعطي صورة مسبقة عن الشركة وعن القرارات المالية التي سوف تتخذ، كما أكدت مجموعة من الدراسات على غرار (Hu and Kumar (2004) أن الشركات ذات الهيكل الإداري الأجنبي (outsider) تكون هي الأحسن مقارنة بالشركات التي يكون هيكلها الإداري من أشخاص ينتمون إلى الشركة (مساهم مثلاً) (insider)، حيث أن المدير الأجنبي لا يهتم مدى توزيع أرباح السهم بقدر ما يهتم البحث عن الاستثمارات ذات القيمة الحالية الصافية الموجبة والتي سوف ترفع من القيمة السوقية للشركة (أي أن القرارات المالية تكون أكثر موضوعية) أما المدير الذي ينتمي إلى الشركة فممكن أن يوظف تفضيلاته الشخصية في اتخاذ القرارات المالية (كأن يفضل أرباح السهم على الاستثمار) وهذا سوف يحط حتماً من درجة حوكمة الشركات.

حق التصويت: تعتبر حقوق التصويت من بين أهم الوسائل التي يستطيع أن يستعملها حامل السهم في التأثير على المسير ومن ثم قراراته المتخذة في الشركة، ووجود هذا الحق في الشركة يساند أكثر فعالية حوكمة الشركات، ففي دراسة على الشركات الإيطالية تبين أن حقوق التصويت لها أثر كبير على السعر السوقي للسهم وكذا السياسة المتبعة في توزيع أرباح السهم1.

تعتبر أرباح السهم من بين أهم أدوات الحوكمة، فالشركات التي تحسن التعامل مع أرباح السهم غالباً ما تكون تتمتع بحوكمة عالية، وهذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لعدة عوامل كالقوانين مثلاً.

اختلاف أنماط الرقابة من مجتمع إلى آخر ومن شركة إلى أخرى، فمساهمي الشركة يمكن تقسيمهم إلى نوعين: نوع لا يملك الحق في التصويت إذا ليس له الحق في الرقابة، والنوع الثاني العكس، كما تختلف نسبة الرقابة في الشركات باختلاف درجة الحماية القانونية للمساهمين فكما كانت درجة الحماية أكبر كلما قلت الحاجة إلى الرقابة1، ومن جهة أخرى فيمكن تصنيف المساهمين إلى:

المساهمين المؤسسيين: بنوك، تأمينات، شركات، صناديق الاستثمار والتقاعد.

المساهمين الأفراد: كل المستثمرين الأفراد ما عدا مدراء الشركة وعائلاتهم.
المدراء وعائلاتهم، الشركات الأم، الهيئات الحكومية والدولية.

فاختلاف المساهمين وتنوعهم يؤدي بالضرورة إلى مشكل تضارب المصالح بينهم وبين المسيرين وتصبح هذه المشكلة معقدة أكثر في الدول التي تمتاز بالحماية الضعيفة للمساهمين الأمر الذي يرفع من درجة الرقابة على الشركة، ولكن إمكانية القيام بالرقابة لا يمكن أن تكون في صالح فئة معينة من المساهمين، خاصة الذين يملكون نسب قليلة من أسهم الشركة أين تصبح تكلفة الرقابة تفوق ما يتوقعونه من عوائد، على عكس من ذلك فالمساهمين الذين يملكون نسب كبيرة من أسهم الشركة هم المسيطرون على الرقابة فيجبرون المسير على تحقيق مصالحهم.

الجدول يوضح الحالات الممكنة لحوكمة الشركات من حيث الرقابة والملكية

الرقابة		الرقابة	الملكية
قوية	ضعيفة		
ملكية مفرقة ورقابة قوية (2)	ملكية مفرقة ورقابة ضعيفة (1)	مفرقة	الملكية
ملكية مركزية ورقابة قوية (4)	ملكية مركزية ورقابة ضعيفة (3)	مركزية	

Source: Luis correia da silva et al, Dividend policy and corporate governance, Oxford university press, first published 2004, p 16.

(1): وتكون خاصة في الدول التي تعطي حماية أكثر للمساهمين مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فمن أهم إيجابياتها هي إمكانية العالية للتنوع وتوفر السيولة وإمكانية السيطرة السوقية، أما سلبياتها تتمثل في عدم كفاية الرقابة (مشكل الانتهازية) وتضارب المصالح: بين المساهمين والمسيرين.

(2): وتكون في حالة وجود إمكانية تجميع الأصوات وقيام المساهمين بذلك أو في حالة وجود أسهم لا تتمتع بحق التصويت ووجود تسلسل هرمي للأسهم، مثل الدول الأوروبية، فمن أهم إيجابياتها هي إمكانية العالية للتنوع وتوفر السيولة والرقابة على المسيرين، أما سلبياتها تتمثل في انتهاك حق السهم في التصويت وتخفيض إمكانية السيطرة وتضارب المصالح: الرقابة بين المساهمين الصغار والمساهمين المسيطرين.

(3): وتكون في أي شركة تفرض قيود على التصويت، فمن أهم إيجابياتها حماية المساهمين الصغار (حقوق الأقلية)، أما سلبياتها فتتمثل في انتهاك حق السهم في التصويت وتخفيض درجة الرقابة

وتقليل إمكانية التنوع وحجم السيولة ومنه ارتفاع تكلفة الأموال وتضارب المصالح: بين المسيرين والمساهمين.

(4): وتكون في أي شركة بعد السيطرة وفي الشركات المعومة حديثا، فمن أهم إيجابياتها الرقابة العالية أما سلبياتها فتتمثل في عدم توفر إمكانية التنوع والسيولة وتخفيض إمكانية السيطرة وتضارب المصالح: الرقابة بين المساهمين الأقلية والمساهمين المسيطرين.

تعتبر أرباح السهم من بين المتغيرات الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تحديد القيمة السوقية للشركة، فالشركات التي توزع نسب معتبرة من أرباح السهم يعني أنها تحقق تدفقات نقدية كافية وأنها تستثمر في مشاريع تحقق عوائد إيجابية تفوق تكلفة تمويلها وهذا ما يطمئن المساهمين خاصة من الناحية الرقابية، لذلك فأرباح السهم تعتبر ناقلا للمعلومات من الشركة إلى السوق فهي أهم وسيلة للإشارة على الحالة الماضية، الآنية والمستقبلية للشركة، فأرباح السهم يمكن أن تكون كحل لمشكل تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين.

إن الفصل بين الملكية والرقابة من شأنه أن يزيد من مشكل الوكالة، فالمسير يأخذ الأموال من المساهم بهدف تعظيم ثروة المساهم، ومع ذلك فهذه العلاقة تتولد عنها مجموعة من التكاليف، فيمكن أن يعمل المسيرون لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين، ومع تطور الأدبيات المالية فقد تم التوصل إلى تخفيض تكاليف هذه العلاقة من خلال عاملين أساسيين هما تركيز الملكية وأرباح السهم¹ فتركيز الملكية مثلا من شأنه أن يخفض الدور المعلومات لأرباح السهم فتكون علاقة عكسية بين درجة تركيز الملكية ونسبة توزيع أرباح السهم¹.

حسب ((Marsh and Merton (1987) فإن¹: المسيرون يضعون أهدافا لتوزيع نسب من أرباح السهم على المدى الطويل، ويركزون على التغيير في نسب أرباح السهم الذي غالبا ما يكون نتيجة تغير غير متوقع في أرباح الشركة، ويتجنبون تغيير سياسة التوزيع خاصة إذا كان من الصعب المحافظة عليها.

وفي إطار حوكمة الشركات فإن المسيرين يقومون بالتخلص من المتبقي بأي طريقة وتوزيعه على المساهمين، لأن وجود الفائض من شأنه أن يرفع تكاليف الوكالة، وفي بعض الأحيان تكون الشركات تتمتع بحوكمة عالية ولكن نتيجة توفر الفائض بكثرة فينتسب المسيرون وتدهور درجة الحوكمة في هذه الشركة ((Harford, Mansi, and Maxwell (2008).

فالشركات التي تتميز بضعف الحوكمة في الغالب هي التي توزع نسب مرتفعة من أرباح السهم ((John and Knyazeva (2006)¹، كما أن هيكلية المساهمين والرقابة في الشركة يعتبران من بين المحددات الرئيسية لأرباح السهم ((Trigeorgis, and Vafeas (2001)¹.

ففي دراسة على عينة من الشركات تفوق 22374 شركة موزعة على 35 دولة في العالم لاستخراج محددات توزيع أرباح السهم، فتم التوصل إلى أن هناك علاقة قوية بين توزيع أرباح السهم وكل من المتغيرات التالية1: درجة الحماية القانونية للمساهمين، درجة الحماية القانونية للدائنين، حوكمة الشركات حجم الشركة، نسبة نموها وربحيتها.

كثير من الكتاب توصلوا إلى أن حوكمة الشركات تعد من بين المحددات الرئيسية لسياسة توزيع أرباح السهم في الشركة1.

كما أثبتت الدراسات أن المسيرين لا يكرهون توزيع هذه التدفقات النقدية على المساهمين في شكل أرباح السهم عندما تكون الفرص الاستثمارية قليلة، كما يمكن للشركة أن تلجأ إلى الاقتراض لتوفير السيولة ومن ثم توزيع أرباح السهم (Long, Malitz and Sefcik (1994)). فكلما انخفضت درجة حماية المساهمين (انعدام القوانين أو عدم تطبيقها بشكل أمثل)، يسمح هذا للمسيرين باستعمال مهارتهم في السيطرة على الشركة واستعمالها لمصلحتهم الشخصية، وفي هذه الحالة يستطيع المسيرون كسب الشهرة عن طريق توزيع أرباح السهم على المساهمين الذين يضمنون أنها نتيجة الجهد المثالي للمسيرين (La Porta, Lopez-de-Silanes, Shleifer and Vishny (2000))، وتوزيع أرباح السهم يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق تخفيض التدفقات النقدية المتاحة لدى المسيرين (Jensen, Easterbrook, (1986)، أو بالتأثير على القيمة السوقية للشركة (رفعها) مما يكسب تفاؤل المساهمين (Easterbrook, (1984).

الخاتمة

أدى التطورات في الفكر الإداري والمالي إلى تطوير وتحديث طرق واساليب تسيير الشركات مما انعكس على تحسين وضعيتها السوقية، فأحسن الشركات اليوم هي التي تعي جيدا كيفية اقتناص الفرص وتوظيف هذه التطورات، لقد جاءت أفكار الحوكمة نتيجة لعدة أبحاث ودراسات ميدانية، وها هي اليوم تساهم كثيرا في حل قضايا كانت تشكل حجرة عثرة أمام ازدهار الشركات.

فباختلاف الشركات، تعددت أساليب الحوكمة، فلعل من بينها أرباح السهم، حيث تعتبر هذه الأخيرة كميكانيزم لتعزيز حوكمة الشركات في الشركات ذات الأسهم، ولقد اكدت الكثير من النظريات والدراسات الدور الذي تؤديه سياسات أرباح السهم في حل قضايا الحوكمة في هذه الشركات، فأرباح السهم أصبحت من بين أسهل السبل لحاكمية الشركات إن تم الإحاطة بكل جوانبها، وهي في نفس الوقت من أصعب الألغاز في الفكر المالي والإداري، ذلك أن أرباح السهم تحمل في طياتها معلومات واسعة النطاق وتصل إلى كل ذوي المصالح في الشركة.

فالشركات التي تنشط في سوق مالي متطور فكريا وإداريا، تحسنت كثيرا وأصبحت نموذجا لحوكمة الشركات، أما الدول التي لا زالت تراوح مكانها بنماذج للحوكمة لم تتعدى الورق، بقيت

شركاتها مجسدة هيكلها لا فكريا ولا إداريا، لذلك فحوكمة الشركات ليست كلام يقال على الشاشات وفي الملتقيات، وإنما الحوكمة المثالية والحقيقية هي ما تمليه التطورات الفكرية والإدارية في عالم المال والأعمال وتصدق واقعا.

المراجع

- ¹ JENSEN M.C. ET MECKLING W.H., **Theory of the firm: managerial behavior agency costs and ownership structure**, *Journal of Financial Economics*, October 1976, PP. 305-360.
- ¹ Idem; P: 588.
- ¹ Manos Ronny; **Capital Structure and Dividend Policy: Evidence from Emerging Markets; A thesis of DOCTOR OF PHILOSOPHY; Department of Accounting and Finance; University of Birmingham August 2001.** P 26.
- ⁶ Damodaran Aswath ; **Finance d'Entreprise Théorie et Pratique, deuxième édition 2 ème tirage 2007.** P 90
- ¹ H. Kent Baker, **Dividends and Dividend Policy**, the Robert W. Kolb Series in Finance, USA, 2009, P 138.
- Do all of the pieces now** ¹ H. Kent Baker, Gary E. Powell, E. Theodore Veitc; **revisiting the dividend puzzle** .5Review of Financial Economics 11 (2002) 241–261, p 24 **fit?**
- ¹ H. Kent Baker, **Dividends and Dividend Policy**, Opcit, USA, 2009, PP 447-459.
- ¹ Jin-Ying Wang, **Controlling shareholder entrenchment: Bonuses versus dividends**, International Review of Economics and Finance, article in press, 2014, PP 1-16.
- ¹ Marco Bigelli, Ettore Croci, **Dividend privileges and the value of voting rights: Evidence from Italy**, Journal of Empirical Finance N°24, 2013, PP 94-107.
- ¹ Luis correa da silva et al, **Dividend policy and corporate governance**, Oxford university press, first published 2004, PP 8-11.
- ¹ السيطرة: معناه توفر إمكانية الشراء والبيع دون قيود فالعامل الوحيد هو السعر، والسيطرة يعني ممكن لمساهم أن يشتري نسبة عالية من أسهم مؤسسة ما فيصبح هو المسيطر عليها.
- ¹ Luis correa da silva et al, **Dividend policy and corporate governance**, Opcit, p 43.
- ¹ Idem, pp 61-62.
- ¹ Idem, p 86.
- ¹ H. Kent Baker, **Dividends and Dividend Policy**, Opcit, P 155.
- ² Idem, P 155.
- ³ Julie Byrne, Thomas O'Connor, Creditor rights and the outcome model of dividends, The Quarterly Review of Economics and Finance N°52, 2012, PP 227-242.
- 4 H. Kent Baker, **Dividends and Dividend Policy**, Opcit, P 74.
- 5 د.م. سرور علي إبراهيم سرور، **الإدارة المالية: النظرية والتطبيق العملي**، الكتاب الثاني الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 6 حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق عمان 2004.
- 7 سعد عبد الحميد مطاوع، **الإدارة المالية مدخل حديث**، 2008.
- 8 عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- 9 عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2009.
- 10 Allen. F and Michaely. R; **Payout Policy; handbook of the economics of finance, volume 1**, ELSEVIER NORTH HOLLAND, 2003.
- 11 Berk Jonathan, DeMarzo Peter et autres ; **Finance d'entreprise** ; Pearson Education France, 2008.
- 12 Cobbaut R, **théorie financière**, Ed. *Economica* 1997.
- 13 George M Constantinides, Milton Harris ET René M Stulz; **Corporate Finance; handbook of the economics of finance, volume 1**, 2003.
- 14 Quiry Pascal, Yann Le Fur ; **Finance D'entreprise** ; *Vernimmen Pierre* ; 7 ème édition 2009, Edition Dalloz-2008.
- 15 Romon Frédéric ; **La Politique de Dividende de Sociétés Familiales Cotées une synthèse d'études de cas** ; *Deuxième version 28/02/00*.
- 16 Tulie Jacques et Topsacalian Patrick, **FINANCE**, Librairie Vuibert, janvier 1994, 63 bd St-Germain 75005 Paris.
- 17 V.Tanzi 1982 « **the underground Economy and evasion in the united states –estimations and implications** pp. 241-249.
- 18 Bernhardt Dan, Douglasb Alan, Robertson Fiona; **Testing Dividend Signaling Models; Journal of Empirical Finance** 12 (2005) 77– 98.

- 19 Bhattacharya Sudipto; **Imperfect Information, Dividend Policy, and "The Bird in the Hand" Fallacy**; *the Bell Journal of Economics*, Vol. 10, No. 1. (Spring, 1979), pp. 259-270.
- 20 Bhattacharya Sudipto; **Corporate Finance and the Legacy of Miller and Modigliani**, *the Journal of Economic Perspectives*, Vol. 2, No. 4. (Autumn, 1988), pp. 135-147.
- 21 Denis David J, Osobov Igor; **why do Firms Pay Dividends? International Evidence on the Determinants of Dividend Policy**; *Journal of Financial Economics* 89 (2008) 62– 82.
- 22 Dittmar Amy K; **Why Do Firms Repurchase Stock?** *Indiana University; Journal of Business*, 2000, vol. 73, no. 3.
- 23 Donga Ming, Robinsonb Chris, Veldc T Chris; **Why Individual Investors Want Dividends**; *Journal of Corporate Finance* 12 (2005) 121– 158.
- 24 Frederic Lord, **an Empirical Study of the Normality and Independence of Errors of Measurement in Test Scores**, *Psychometrika*, Vol.25, No.1, 1960.
- 25 JENSEN M.C. ET MECKLING W.H., **Theory of the firm: managerial behavior agency costs and ownership structure**, *Journal of Financial Economics*, October 1976.
- 26 George M Constantinides, Milton Harris ET René M Stulz; **Corporate Finance**; *handbook of the economics of finance, volume 1*, 2003.
- 27 George M Frankfurter, Bob G Wood Jr; **Dividend Policy Theories and Their Empirical Tests**; *International Review of Financial Analysis* 11 (2002) 111–138.
- 28 Korinek Anton; Stiglitz Joseph E; **Dividend taxation and intertemporal tax arbitrage**; *Journal of Public Economics* 93 (2009) 142–159.
- 29 La Porta Rafael, Lopez-De-Silances Florencio, Shleifer Andrai Et W Vishny Robert **Agency Problems and Dividend Policies Around The World**; *The Journal of Finance*, Vol. LV, No. 1, FEBRUARY 2000.
- 30 Lee Yi-Tsung, Liu Yu-Jane, Roll Richard, Subrahmanyam Avaniidhar **Taxes and Dividend Clientele: Evidence from Trading and Ownership Structure**; *Journal of Banking & Finance* 30 (2006) 229–246.
- 31 Merton H Miller; Rock Kevin; **Dividend Policy under Asymmetric Information** *the Journal of Finance*, Vol. 40, No. 4. (Sep. 1985), pp. 1031-1051.
- 32 Pattenden Kerry, Twite Garry; **Taxes and Dividend Policy under Alternative Tax Regimes**; *Journal of Corporate Finance* 14 (2008) 1–16.
- 33 Samy Ben Naceur, Mohamed Goaid et Amel Belanes, **On the Determinants and Dynamics of Dividend policy**, *International Review of Finance*, 2006.
- 34 Varouj Aivazian et Laurence Booth, **Do emerging market firms follow different dividend policies from US firms ?**, *the journal of financial research*, N°.3,2003.
- 35 Von Eije Henk, L Megginson William; **Dividends and Share Repurchases in The European Union**; *Journal of Financial Economics* 89 (2008) 347–374.
- 36 Manos Ronny; **Capital Structure and Dividend Policy: Evidence from Emerging Markets**; *A thesis of DOCTOR OF PHILOSOPHY; Department of Accounting and Finance*; University of Birmingham August 2001.
- 37 Yahi Nesrine, **Les Déterminants de la Distribution des Dividendes des entreprises privées Algériennes**, *mémoire de magister dans les sciences commerciales et financière, école supérieure de commerce « tafourah »*, 2008.

أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ. محمودي مليك د- نوي نور الدين

جامعة محمد بوضياف المسيلة

المخلص :

حاولت هذه الدراسة البحث في أثر العوامل المتحكمة في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأداء، حيث تم الاعتماد على القوائم المالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مكونة من 219 مؤسسة، خلال الفترة 2010-2013 واستخدمت نماذج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات.

وبعد إجراء عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الاتجاه العكسي بين مؤشرات الهيكل المالي ومؤشرات الأداء.

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، الأداء المالي، المردودية الاقتصادية، المردودية التجارية.

ABSTRACT :

This study has tried to search the impact of the influential factors on smes's financial structure compositions on performance. On this basis, it has been relying on financial statements for the sample of algerian smes that have included 219 entreprise during the period (2010-2013). The study has been used multiple regression models for data analysis after a process of hypotheses testing. The study has reached a several results, the most important is a statistically significant relationship, in the reverse direction between financial structure indicators and performance indicators.

Keywords: Financial Structure, Economic Profitability, Trade Profitability

مقدمة:

تولي الجزائر عناية خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تشجع على خلق مناخ استثماري ملائم، بغية التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات في ظل ما يعانيه هذا الأخير من اضطرابات في الآونة الأخيرة. وفي ظل المنافسة العالمية المتنامية؛ بات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مرهوناً بمستوى الأداء الذي تبديه هذه المؤسسات، إلا أن تحقيق مستويات

عالية من الأداء (تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروة الملاك) يرتبط بمدى كفاءة القرارات المالية المتعلقة بجانبى الاستثمار والتمويل.

ورغم أهمية قرار الاستثمار في إطار القرارات المالية التي تدعم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، فإن هذا القرار يبقى مرتبطاً بالقرار التمويلي لهذا الاستثمار، والذي يختص بكيفية تدبير الاحتياجات التمويلية بالكم والنوع المطلوبين وفي الوقت المناسب.

لكن الصعوبة التي تواجه المسير تكمن في طريقة المزج بين مختلف مصادر التمويل والتي تضعه بين مجموعة من المزايا والمخاطر، تفرض عليه البحث عن الهيكل المالي الأمثل (إيجاد التوليفة المثلى للأموال الخاصة والديون) الذي يقود المؤسسة نحو النمو وبلوغ الأهداف المرجوة التي تتمحور حول تحقيق نجاعة الأداء.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي :

ما مدى تأثير العوامل المتحكمة في تركيبة المزيج التمويلي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

للإجابة عن هذا التساؤل تتطرق الدراسة من الفرضيات التالية :

- تؤثر تركيبة الهيكل المالي للمؤسسات الصغير والمتوسطة ايجابيا على أدائها من حيث المردودية الاقتصادية؛
- يؤثر الهيكل المالي عكسيا على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مردوديتها التجارية.

وتهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في ما يلي :

- تليخيص أهم ما توصلت إليه النظريات المفسرة للهيكل التمويلي للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة في حقل الإدارة المالية، ومحاولة تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتقييم مزيجها التمويلي؛
 - تفسير طبيعة العلاقة بين الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأداء المالي لها؛
 - تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تحديد الهيكل المالي المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يسمح في تحسين أدائها وبالتالي نموها واستمرار نشاطها.
- و للوصول إلى تطلعات الدراسة والإلمام بمختلف جوانب المواضيع وتحليل أبعاده وكذا الإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد تم الاعتماد على المناهج المستخدمة عادة في الدراسات المالية والاقتصادية وهو المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب الميداني فقد تم الاستعانة بأسلوب المسح باستخدام العينات بمزيج من أدوات التحليل المالي والإحصاء الوصفي، والإحصاء الاستدلالي من خلال استخدام

برنامج (SPSS) النسخة الواحد والعشرون (21) لتحليل ومعالجة الكشوفات المالية للمؤسسات عينه الدراسة.

واقترنت الدراسة على بعض المتغيرات الكمية لصعوبة حصرها، في حين تم استبعاد كل المتغيرات الكيفية للدراسة لصعوبة قياسها وصعوبة دراستها في بحث واحد، وشملت الدراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الفترة (2010-2013).

1- المقاربة النظرية لهيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

سنحاول في هذا الجزء سرد لأهم ما إسهامات النظرية المالية في تفسير هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فإذا انطلقنا من نموذج 1958 Modigliani et Miller فسوف نجد أن أحد الفرضيات الأساسية للنموذج وهي وجود السوق المالي في حالة منافسة تامة، تبدو غير منسجمة مع حالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهذه النظرية لا تأخذ في الحسبان اثر الحجم أو درجة التطور على الهيكل المالي للمؤسسة⁽¹⁾.

وفي دراسة (بكالاند وآخرون 1989) لاحظ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستهدف نسبة معينة من الاستدانة، وأي نسبة استدانة أخرى تعتبر غير محددة حسب خصائص المؤسسة وبعيدة عن الاعتبارات النظرية المألوفة⁽²⁾.

أما في ما يخص مساهمة نظرية الوكالة في تفسير الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيشر (Colot et Michel 1996) في دراسة لهما حول مدى صلاحيتها في تفسير الهيكل المالي لها انه لا تعد الأداة الأحسن في تفسير الهيكل المالي بالرغم من حيازة هذه النظرية على القدرة التفسيرية الهائلة في معالجة إشكاليات المؤسسات المتوسطة والصغيرة. هذه النظرة التي دافع عليها العديد من الاختصاصيين مثل (Ang 1991، 1992) أو Charreaux 1984 بالرغم من ما توصلت إليه العديد من الدراسات الميدانية، فنظرية الوكالة تقوم على أساس مبدئين أساسيين⁽³⁾:

- يتحرك كل الأعوان بالشكل الذي يسمح بتعظيم دالة المنفعة الخاصة بكل واحد منهم ؛

- هؤلاء الأعوان قادرين وبشكل عقلائي وبدون مجازفة على استطلاع اثر الوكالة على القيمة المستقبلية لزمهم المالية.

أما بالنسبة لنظريات التمويل التسلسلي التي تفترض وجود ترتيب بين مختلف أنماط التمويل، فنجد أن النماذج الأولى التي انطلقت منها هذه النظريات تقوم على فرضية انعدام التناظر في المعلومة (Myers et Majluf, 1984, Nrayanan, 1988) . بحيث أن الشروح التي قدمتها هذه النماذج تقوم على مبدأ أن المسيرين يعملون لمصلحة الملاك الموجودين على حساب المساهمين المستقبليين. بعد ذلك

نلاحظ أن مبدأ انعدام التناظر في المعلومة قد تم التخلي عنه (Myers, 1990) دون التخلي عن مبدأ التسلسل.

وعلى العكس من ذلك، فإن النماذج التي هدفها تدنية تكاليف التعاقد في وضعية عدم التأكد (Cornell et Shapiro, 1987 Williamson, 1988,...) تصل إلى ترتيب للتمويل يختلف عن تلك التي تم الوصول إليها في النماذج السابقة.

كما ان نظرية التمويل التسلسلي تمكننا من الخلاص إلى فكرة استحالة الفصل بين قرارات التمويل و قرارات الاستثمار. غير أن هناك صعوبات تتعلق بإمكانية اختبار نظريات التمويل التسلسلي الذي يعود إلى أن نتائج هذه النماذج قد تكون متناقضة في بعض الأحيان.

وفيما يتعلق (م ص م)، فإن التسلسل الذي أوجده Myers et Majluf (1984) يبدو أنه الأكثر ملائمة لاختياراتها التمويلية. ففي وقع الأمر ليس فقط تفضيلات المسير التي تقرر الترتيب الذي يجب اعتماده، ولكن أيضا إمكانيات الوصول إلى الأسواق المالية. إضافة إلى الشكوك التي تعترض البنوك في الإقراض نتيجة تعاضم مخاطر الإفلاس.

أما الفرضية التي يمكن صياغتها انطلاقا من هذا النموذج هي أن المؤسسات التي تولد أرباح أكثر تلجأ إلى الاستدانة بشكل أقل، مهما كانت العوامل الأخرى

ومن النتائج التي توصل إليها Norton في دراسة تجريبية للنظريات الكلاسيكية أن الأخيرة لا تفسر السلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما أنه وبناء على ما تقدم من تحليل مختلف وجهات النظر، فإنه يمكن القول أن النظرية المالية الحديثة لم تسمح بعد بتناول اختيار هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وليس هذا ببعيد عن ما جاء في مقال كلاسيكي في ميدان المالية لـ (Myers 1984) حيث قال⁽⁴⁾: "بدأت بطلب: كيف تختار المؤسسات هيكلها المالي؟ ودائما الإجابة هي: لا نعرف!"

وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، فإنه يمكننا الاعتقاد بأن الأمر كذلك أبلغ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يتعلق بمدى توافق نظرية دورة الحياة و حسب Ang 1991 قبل أن تصبح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كبيرة، لا بد من مرورها على عدة مستويات تطور، لذلك، لا يمكن إيجاد نظرية واحدة لتفسير الهياكل المالية للمؤسسات. وعليه، من المعقول جدا الافتراض بأنه توجد نظريات بالقدر الذي توجد به مستويات التطور؛ يعود مصدر هذه المقاربة (دورة حياة المؤسسة) في فهم السلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نماذج مستويات التطور (حتى إذا وجدت قلة من المؤسسات الصغيرة التي ستصبح كبيرة، فإنه من المفيد استعمال هذه المقاربة لفهم السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، حيث تشير هذه النماذج إلى أن المؤسسة تعبر مختلف المستويات في تطورها، وأن أية مرحلة تتضمن

عوامل خاصة بها؛ وبذلك يؤدي الانتقال من مستوى إلى آخر إلى إحداث تغيير على هيكل تمويل المؤسسة.⁽⁵⁾

أما فيما يخص نظرية الخيار الإداري، فحسب ما توصل إليه Norton 1991 في دراسته للسلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب الباحث تؤدي توقعات وآمال المقاولين دورا هاما في تحديد هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يراعى في نموذج Norton تفسير هيكل التمويل دور المقاول، تفضيلاته واختياراته، ورغباته أي السلوك التمويلي.

كما قدم Matthews et Barton 1989 في سياق قرار إستراتيجي، خمسة اقتراحات للبحث بخصوص اختيار الهيكل التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأصل أعدت هذه الاقتراحات القائمة على النموذج الاستراتيجي من قبل Andrews 1980 وهي:

- تعتبر قابلية المسيرين لتحمل درجة مرتفعة من الخطر عاملا ذو تأثير على اختيارهم لهيكل مالي معين. فمستوى الخطر الذي يشعر عنده المسكرون بالأمان خصوصا في المؤسسات الصغيرة، أين يتعين على المقاول تقديم ضمانات شخصية مقابل القروض المقدم له تأثير مباشر على الهيكل المالي؛

- تؤثر أهداف المقاول بخصوص مؤسسته على هيكلها المالي. فالواقع أن النظرية المالية الكلاسيكية لم تقدم نموذجا يحتوي قضية جوهرية وهي احترام المسيرين لهدف تعظيم ثروة المساهمين. وفي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذا النموذج لا معنى له إذا كان المقاول هو المساهم الوحيد، حيث تعتبر أهدافه الخاصة، التي هي بعيدة عن هدف تعظيم الثروة، عاملا مؤثرا على اختيار نمط التمويل، ومن أهمها: أهداف النمو، الاحتفاظ بالمعلومات الداخلية السرية، تسيير المؤسسة بكل أمان واطمئنان...؛

- يفضل المقاولون تمويل مؤسساتهم بموارد داخلية قبل الموارد الخارجية (استدانة أو طرح أسهم). فيسعى المسكرون إلى الاحتفاظ بدرجة عالية من السيطرة والمراقبة على المؤسسة، على القرارات المتخذة وعلى التسيير اليومي والاعتيادي للمؤسسة. وهذا ما يمنع بطريقة غير مباشرة دخول أي مستثمر خارجي في قراراتهم؛

- تؤثر قابلية المسيرين لمواجهة الخطر والخصائص المالية للمؤسسات وشروط الائتمان على مستوى الاستدانة، وما يمكن أن يزيد من تأكيد هذه الفرضية ما بينته نتائج بعض الأبحاث، حيث يميل مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجراء عمليات فقط مع بعض المؤسسات المالية في الغالب مؤسسة مالية واحدة. ذلك أنه من المفيد كثيرا الحفاظ على علاقات جيدة مع بنك معين، إذ يترتب عن ذلك فهم

شخصية المقاول وقبول إجراءاته وقراراته الخاصة. وليس هذا ببعيد عن واقعنا، حيث تعد سمعة وعلاقة المقاول مع البنك العامل الرئيسي في قبول أو رفض هذا الأخير منح الائتمان⁽⁶⁾؛

- تؤثر الخصائص المالية للمؤسسة على قدرة المقاول في اختيار هيكل مالي مناسب ويعتبر هذا الاقتراح مقبولاً في حالة المؤسسات الكبرى.

وفيما يخص نظرية دورة حياة المؤسسة فحسب Ang 1991 قبل أن تصبح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كبيرة، لابد من مرورها على عدة مستويات تطور، لذلك، لا يمكن إيجاد نظرية واحدة لتفسير الهياكل المالية للمؤسسات. وعليه، من المعقول جدا الافتراض بأنه توجد نظريات بالقدر الذي توجد به مستويات التطور؛ يعود مصدر هذه المقاربة (دورة حياة المؤسسة) في فهم السلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نماذج مستويات التطور (حتى إذا وجدت قلة من المؤسسات الصغيرة التي ستصبح كبيرة، فإنه من المفيد استعمال هذه المقاربة لفهم السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، حيث تشير هذه النماذج إلى أن المؤسسة تعبر مختلف المستويات في تطورها، وأن أية مرحلة تتضمن عوامل خاصة به؛ وبذلك يؤدي الانتقال من مستوى إلى آخر إلى إحداث تغيير على هيكل تمويل المؤسسة.⁽⁷⁾

2- الدراسات التجريبية حول علاقة الهيكل المالي بالأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يظهر الأداء الاقتصادي للمؤسسات ممثلاً بالعوائد العادية وغير العادية من خلال بعض المؤشرات والمقاييس المالية التي تعكس هذا الأداء، وتعد العوائد المحاسبية ومن بينها المردودية الاقتصادية والمردودية التجارية من أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال وعموماً فإن نتائج الوسع في الرفع المالي تعتمد على قدرة المؤسسة على استغلال الأموال المقترضة لزيادة العوائد المحاسبية، لذلك فإن الرفع المالي يحقق عوائد قد تكون أكبر من تكلفة الاقتراض أو مساوياً لها أو أقل منها وبالتالي يمكن تصنيف نتائج التوسع في الرفع المالي كالتالي:⁽⁸⁾

أ- الرفع المالي الجيد: وهي الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الاقتراض مما يترتب عليه ارتفاع العائد للملاك وزيادة نسبة العائد على الأصول والعائد على الملكية.

ب- الرفع المالي المتوسط: وهي الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة مساوياً لتكلفة الاقتراض مما يترتب عليه عدم إحداث أي تغيير في العائد للملاك وبقاء نسبة العائد على الأصول والعائد على الملكية كما هي دون تغيير.

ت- الرفع المالي العكسي: وهي الحالة التي يكون فيها العائد على الأموال المقترضة أقل من تكلفة الاقتراض مما يترتب عليه انخفاض العائد للملاك مما يترتب عليه انخفاض نسبة العائد على الأصول والعائد على الملكية.

وقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية التي اختبرت العلاقة بين الهيكل المالي (ممثلاً بالرفع المالي) والمردودية، ففي دراسة (Kestev 1986) ودراسة (Friend et lang 1988) وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين مردودية المؤسسة وبين الاستدانة طويلة الأجل، وهذا ما توصلت إليه دراسة (Pachori, Totaler 2012) ودراسة (Blact 1976) و (Christe 1982) إلى وجود علاقة عكسية بين درجة الرفع المالي وعوائد الأسهم وأن زيادة درجة الرفع المالي تزيد من تذبذب وتقلبات السهم والذي يقود بالنهاية إلى زيادة المخاطرة للاستثمار في السهم.

وفي دراسة (A Khtar et al 2012) والتي هدفت لقياس أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات، أظهرت النتائج إلى أن الرفع المالي يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للمؤسسات ومن ثم زيادة فرص نموها داخل القطاع الذي تعمل بداخله.

أما في دراسة (السبيعي 2012) العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الأصول والتي أجريت على (54) مؤسسة كويتية توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الرفع المالي والعائد على الأصول.

وفي دراسة (M. Podit et Y. D. Gobardun, 2011) بينت أن مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتناسب عكسياً مع حجم الاقتراض طويل الأجل.

وفي دراسة أخرى لـ (Singopuroko, 2011) أوضحت الدراسة أن للديون أثراً إيجابياً على مردودية المؤسسة وأن المؤسسات التي لديها قدرة على تحقيق عوائد تتوجه إلى استخدام الديون ضمن الهيكل التمويلي لأصولها وتختلف العلاقة بين الرفع المالي والمردودية باختلاف القطاع الذي تعمل به المؤسسة.

أما في دراسة الباحثان (Mojtaba Akbarpour et Shahoo Aghabeygzadeh, 2011)⁽⁹⁾ فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين المتغير التابع المردودية الاقتصادية والمتغيرات المستقلة المتعلقة بالهيكل المالي، في حين لم تظهر علاقة ما بين المتغير التابع ممثلاً بالمردودية التجارية والمتغير المستقل نسبة الاستدانة .

في حين أظهرت دراسة (Sohail YOUNUS et al, 2014)، على عينة من المؤسسات الباكستانية وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين الهيكل المالي والأداء المالي للمؤسسات⁽¹⁰⁾، وأشارت دراسة (Mirie Mwangi, Edwin Maranga Birundu, 2015) في دراسة لتأثير الهيكل المالي على الأداء لـ 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في كينيا إلى عدم وجود علاقة ما بين الهيكل المالي والمردودية الاقتصادية وتم تفسير هذه النتائج إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلجأ إلى مصادر التمويل الداخلية نظراً لصعوبة حصولها على التمويل من المصادر الخارجية خاصة البنوك.⁽¹¹⁾

في حين أشارت دراسة (Abbasali Pouraghajan , Esfandiar Malekian,2012) في بحثها لتأثير الهيكل المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة طهران إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ونسبة الديون للمؤسسات عينة الدراسة،⁽¹²⁾ وتوصل إلى نفس النتائج (Kwame Mireku et al,2014) أن للهيكل المالي أثر على الأداء المالي للمؤسسات في غينيا وأن كلما كان اعتماد المؤسسات على الديون أقل كلما كانت الربحية أعلى وهو ما يؤكد وجود علاقة عكسية ما بين نسبة الدين والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹³⁾.

وفي دراسة (جميل حسن النجار، 2013) فيما يتعلق بأثر الرفع المالي على أداء المؤسسات المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً للمؤشرات المالية التقليدية، بينت الدراسة وجود أثر سلبي للرفع المالي على العائد على حقوق الملكية ويبرر ذلك بعدم لجوء المؤسسات إلى الاقتراض إلا في حال عدم كفاية الأرباح المجترة.⁽¹⁴⁾

دراسة (Hayajneh ,Soumadi,2010)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الهيكل المالي على أداء المؤسسات باستخدام عينة مكونة من (76) مؤسسة أردنية عامة مدرجة في سوق الصرف "عمان" خلال الفترة الممتدة بين 2001 إلى غاية 2006، وأظهرت النتائج أن الهيكل المالي يرتبط سلباً مع أداء المؤسسات عينة الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف ذو دلالة لأثر الرافعة المالية بين المؤسسات "شديدة الرفع" و"منخفضة الرفع" على أدائها⁽¹⁵⁾. كما سعت دراسة (Abdul,2012) إلى الكشف عن مدى توافق أدبيات النظرية المالية الخاصة بالموضوع مع بيئة الدراسة (الاقتصاديات الناشئة)، حيث أجريت على عينة من المؤسسات الباكستانية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية والأداء ممثلاً بالمردودية الاقتصادية ومؤشر توبين، في حين لم تجد الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء ممثلاً بالمردودية المالية و الرافعة المالية.⁽¹⁶⁾

اختبر (Mwangi et al,2014) العلاقة بين الهيكل المالي وأداء المؤسسات الغير المالية الكينية المدرجة في سوق الأوراق المالية "Nairobi"، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة قوامها (42) مؤسسة خلال الفترة (2006-2012)، وتم استخدام تحليل الارتباط والانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، والتي توصلت إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الاتجاه العكسي بين الرافعة المالية ومؤشرات الأداء معبراً عنها بالمردودية المالية والمردودية الاقتصادية، وقد أوصت الدراسة إدارة المؤسسات عينة البحث بتخفيض اعتمادها على الديون طويلة الأجل في تمويل احتياجاتها.⁽¹⁷⁾

كما قدّم (Bokhtiar et al,2014) دراسة هدفت إلى اختبار أثر الهيكل المالي على أداء المؤسسات بينغلاش، اعتماداً على البيانات المالية لعينة مكونة من (36) مؤسسة مدرجة في سوق الصرف خلال الفترة (2007-2012)، ومن خلال تقدير أربعة نماذج تجسّد العلاقة بين المتغيرات (التابعة والمستقلة) بيّنت الدراسة وجود علاقة سلبية بين الأداء ممثلاً بالمردودية الاقتصادية والهيكل المالي، كما أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء ممثلاً بالمردودية المالية ومؤشر توبين، ومن جانب آخر وجود علاقة إيجابية بين نسبة سعر السهم إلى ربحه (EPS) ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول، وخلصت الدراسة أن للهيكل المالي تأثير سلبي على أداء المؤسسات و الذي تتفق مع الطرح النظري لنظرية الالتقاط التدريجي⁽¹⁸⁾.

أما دراسة (Holz,2002) فقد هدفت إلى إثبات صحة فرضية الأثر الايجابي للهيكل المالي على أداء المؤسسات الصينية، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى صحة الفرضية المختبرة، وبالتالي ضرورة اعتماد هذه المؤسسات على الاقتراض لتمويل استثماراتها وذلك بغية تعظيم الأداء، وفي ذات السياق قدّم (Roberta & Donald,2003) دراسة تطبيقية تثبت العلاقة الطردية بين الرافعة المالية والأداء، مفسرين ذلك بأن المؤسسات منخفضة النمو تحاول اللجوء إلى الاقتراض رغبة منها في استغلال فرص النمو المحتملة واستثمار الأموال المقترضة في مشاريع مربحة، وبالتالي الرفع من مستوى الأداء.

وبالمقابل هدفت دراسة (Khalaf Al-Taani,2013) الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الهيكل المالي على أداء المؤسسات الصناعية الأردنية عينة الدراسة المكونة من (45) مؤسسة، خلال الفترة (2005-2009)، وقد تمّ استخدام الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين أداء المؤسسات ممثلاً بالمردودية الاقتصادية وهامش الربح وبين ثلاثة نسب مالية معبرة عن الهيكل المالي والمتمثلة في: نسبة الديون قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول، الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول ونسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول، وأثبتت نتائج الدراسة أن نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول تؤثر إيجاباً على المرردودية الاقتصادية وسلباً على الهامش التجاري، وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي أن الهيكل المالي لا يمكن اعتباره كمحدد أساسي لأداء المؤسسات؛ كما أوصت الدراسة بضرورة توخي الحذر عند الاعتماد على المديونية في تركيب الهيكل المالي، والتي من شأنها التأثير سلباً على أداء المؤسسات.

في حين أثبتت نتائج دراسة (Saeedi and Mahmoodi, 2011) عند اختبار طبيعة العلاقة بين الهيكل المالي وأداء المؤسسات المدرجة في سوق طهران للصرف، وباستخدام تحليل الانحدار للنموذجين المقترحين (الأول لاختبار العلاقة بين الهيكل المالي والمردودية الاقتصادية، أما النموذج الثاني فيتعلق باختبار العلاقة بين الهيكل المالي والمردودية المالية) أنّ العلاقة بين متغيرات الدراسة ايجابية بالنسبة للنموذج الأول، فيما أثبت التحليل عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المدرجة في النموذج الثاني.⁽¹⁹⁾

وهدفت دراسة (Ebaid, 2009) إلى معرفة أثر تركيبة الهيكل المالي (مستوى الرفع المالي) على أداء عينة من المؤسسات المصرية مكونة من (64) مؤسسة خلال الفترة (1997-2005) وقد تمّ اختبار العلاقة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، حيث أشارت النتائج إلى ضعف تأثير الهيكل المالي على أداء المؤسسات⁽²⁰⁾؛ وهذه النتائج تتناقض مع العديد من الدراسات التجريبية والتي أثبتت وجود أثر إيجابي الرافعة المالية واختيار الهيكل المالي (Hadlock and James, 2002) ودراسة (2000, Ghosh et al)، وبالمقابل أثبتت دراسة (Gleason et al., 2000) وجود علاقة سلبية بين الهيكل المالي وأداء المؤسسات.

3- الدراسة الإحصائية لنموذج أثر الهيكل المالي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-1- منهجية الدراسة ووصف العينة:

نحاول في هذا المطلب تحديد منهجية الدراسة من خلال تحديد عينة الدراسة وكذا طريقة بناء النموذج وبالإضافة إلى تحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة .
أولاً- عينة الدراسة:

مثلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مجتمعا لهذه الدراسة، ورغبة في الحصول على البيانات اللازمة للبحث، تم التوجه إلى المركز الوطني للسجل التجاري، الذي يقع على عاتقه مهمة تسيير الإشهارات القانونية، حيث يعد بمثابة مرصد يتكفل بالمعلومة التجارية، ويلعب دور أساسي في جمع، حفظ ومعالجة هذه المعلومات، والذي تحصلنا من خلاله على النشرات الرسمية المتعلقة بالإعلانات القانونية للسنة التاسعة والأربعون التالية :

- النشرة الرسمية رقم 01 الصادرة في 07 أفريل 2013، للسنة 49.
- النشرة الرسمية رقم 02 الصادرة في 28 أفريل 2013، للسنة 49.
- النشرة الرسمية رقم 03 الصادرة في 12 ماي 2013، للسنة 49.
- النشرة الرسمية رقم 04 الصادرة في 02 جوان 2013، للسنة 49.

وبغرض ضمان تجانس عينة البحث تم استبعاد المؤسسات التالية:

- المؤسسات المصغرة، والتي حددها المشرع الجزائري بأنها : " مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 09 شخصا (أجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة)، حيث لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري، و مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار جزائري، كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية"

- المؤسسات ذات الطابع المالي: بنوك، تأمين...؛

- المؤسسات التي لم يُمكن من الحصول على بياناتها المالية للفترة الزمنية المحددة للدراسة؛

- المؤسسات في بداية نشاطها ؛

- المؤسسات بدون رقم أعمال.

وبعد القيام بهذا العمل تم الحصول في النهاية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عددها 219 مؤسسة.

إن البيانات التي تم الحصول عليها لغرض الدراسة الميدانية تتمثل في معطيات محاسبية عن المؤسسات المكونة لعينة الدراسة، وتشمل ثلاث جداول (جدول الأصول، جدول الخصوم، جدول حسابات النتائج)، ولبوغ أهداف الدراسة ومعرفة أثر الهيكل المالي على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم الاعتماد على طريقة تحلىل القوائم المالية باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تمثل ترجمة محاسبية للقرارات والنتائج المالية، بحيث تسمح بتفسير إحصائي غني بالمعلومات وذا موضوعية. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على طريقة نموذج الانحدار المتعدد لمعالجة المعطيات و تحلىل النتائج. الاستعانة ببرنامج حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 21.

ثانيا: متغيرات الدراسة :

1-المتغير التابع:

يمثل الأداء المتغير التابع لنموذج الدراسة الحالية، حيث يُعرّف عموما أنه عمل أو إنجاز أو نشاط أو تنفيذ مهمة، ومن ناحية المنظور المالي يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات ذلك أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، وقد اعتمدت الدراسات السابقة على عدة مؤشرات مالية للتعبير عن الأداء وفي هذه الدراسة سوف يعتمد على مؤشرين هما :

أ-المردودية الاقتصادية:

استخدمت معظم الدراسات الميدانية السابقة لقياس المردودية ما يعرف بالمردودية الاقتصادية التي تحسب بالعلاقة بين النتيجة العملياتية (النتيجة قبل الفوائد و الضريبية) إلى إجمالي الأصول، فقد اعتمدت بوصا نجاه في حساب المردودية الاقتصادية بنسبة النتيجة قبل الضريبة على رقم الأعمال. في الدراسة الحالية سوف يتم الاعتماد على المردودية الاقتصادية وفق العلاقة التالية:

$$RO_e = \frac{R_{net}}{TA}$$

حيث:

RO_e: المردودية الاقتصادية؛ R_{net}: النتيجة الصافية؛

TA : مجموع الأصول.

ب- المردودية التجارية:

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال أحياناً تكون مظلمة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزايد في العادة مع زيادة الأعباء الكلية، وقد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبرخ معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل رقم الأعمال والأعباء الكلية. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$RO_{Ca} = \frac{R_{net}}{CA}$$

حيث: RO_{Ca}: المردودية التجارية؛ R_{net}: النتيجة الصافية؛ CA : رقم الأعمال.

2- المتغيرات المستقلة:

تركيبية الهيكل المالية تمثل المتغيرات المستقلة، وقد استخدمت العديد من المؤشرات المالية للتعبير عن الهيكل المالي ففي دراسة تيتمان وويسالس (Titman&Wessels1988) استخدم الباحثان ثلاثة مؤشرات للهيكل المالية، وهي نسبة الديون الطويلة ومتوسطة الأجل إلى مجموع الأصول الخاصة، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول الخاصة ونسبة الديون القابلة للتحويل إلى الأموال الخاصة.

في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على ثلاث مؤشرات:

أ- نسبة الاستدانة الطويلة والمتوسطة الأجل: والتي يتم حسابها بقسمة الديون المتوسطة والطويلة الأجل على مجموع الميزانية، ويرمز لها بالرمز TDLM.

$$TDLM = \frac{DLM}{AT}$$

TDLM : نسبة الاستدانة المتوسطة والطويلة الأجل؛

DLM : إجمالي الديون المتوسطة والطويلة الأجل ؛ TA : إجمالي الأصول.

ب- نسبة الاستدانة القصيرة الأجل: والتي يتم حسابها بقسمة الديون القصيرة الأجل على مجموع الميزانية، ويرمز لها بالرمز TDC.

$$TDC = \frac{DC}{AT}$$

TDC : نسبة الاستدانة المتوسطة والطويلة الأجل؛

DC : إجمالي الديون المتوسطة والطويلة الأجل؛ TA : إجمالي الأصول

ج- نسبة الرفع المالي: الرفع المالي يعني استخدام الأموال الخارجية في التمويل لغرض زيادة الأرباح والتي يتم حسابها بقسمة مجموع الديون على مجموع الأموال الخاصة، ويرمز لها بالرمز.

$$FL = \frac{D}{CP}$$

FL : الرفع المالي؛ D : إجمالي الديون؛ CP : الأموال الخاصة

ثالثا- نموذج الدراسة:

سيتم دراسة تأثير تركيبة الهيكل المالي من خلال متغيرات مستقلة (نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، نسبة الديون القصيرة الأجل، نسبة الرفع المالي) على مؤشرات الأداء المحاسبية التقليدية كمتغيرات تابعة (المردودية الاقتصادية والمردودية التجارية) وذلك باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وعليه فان هذه الدراسة سوف تبحث عن تأثير كل متغيرة مستقلة (مؤشرات الهيكل المالي) على المتغير التابع الأداء والمعبر عنه بالمردودية الاقتصادية والتجارية، ومنه فالدراسة الحالية نموذج ستكون ملخصة في النموذجين التاليين :

النموذج الأول: ويتعلق بدراسة اثر الهيكل المالي على المردودية الاقتصادية لعينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نموذج الانحدار المتعدد التالي :

$$RO_e = B_0 + B_1.TDLM + B_2.TDC + B_3.FL$$

النموذج الثاني: ويتعلق بدراسة اثر الهيكل المالي على المردودية التجارية لعينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$RO_{ca} = B_0 + B_1.TDLM + B_2.TDC + B_3.FL$$

ويمكن تلخيص المتغيرات المتعلقة بالدراسة ونموذج الدراسة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01): نموذج الدراسة وكيفية قياس المتغيرات

المتغيرات	طريقة الحساب
المتغير التابع: الأداء	
RO _e المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول
RO _{ca} المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال
المتغيرات المستقل: الهيكل المالي	

الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول	نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع TDLMالأصول
الديون قصيرة الأجل / مجموع الأصول	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى مجموع TDCالأصول
إجمالي الديون/ الأموال الخاصة	الرافعة المالية FL
نماذج الدراسة	
النموذج الأول: $RO_e = B_0 + B_1.TDLM + B_2.TDC + B_3.FL$	
النموذج الثاني: $RO_{ca} = B_0 + B_1.TDLM + B_2.TDC + B_3.FL$	

المصدر : من إعداد الباحث .

4- تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر المردودية الاقتصادية

أولاً- بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

إن تحليل النموذج يتمثل في معرفة مستوى دلالة نموذج الانحدار للمردودية الاقتصادية وذلك باستعمال اختبار فيشر، ومعرفة المتغيرات المفسرة للنموذج باستعمال اختبار ستيودنت، يمكن صياغة النموذج الرياضي التالي:

$$RO_e = B_0 + B_1.TDLM + B_2.TDC + B_3.FL$$

حيث:

RO_e : المردودية الاقتصادية؛ TDLM: نسبة الاستدانة المتوسطة والطويلة الأجل؛

TDC: نسبة الاستدانة القصيرة الأجل؛ FL : الرافعة المالية.

وتمثل هذه المعادلة نموذجاً قياسياً تبين العلاقة بين المتغير التابع المردودية الاقتصادية والمتغيرات المستقلة الخاصة بتركيب الهيكل المالي.

بعدها يتم إجراء تحليل الانحدار للنموذج والذي يتضمن كافة المتغيرات للمؤسسات موضع الدراسة، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى.

الجدول رقم (02): يوضح بعض النتائج تحليل الانحدار المتعدد لمؤشر المردودية الاقتصادية.

القيم	الإحصائيات
0.545	معامل الارتباط R
0.287	معامل التحديد المعدل R^2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS النسخة 21.

يحتوي الجدول (02) على بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر، إذ يبين معامل الارتباط R يساوي 0.545 بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما معامل التحديد المعدل R^2 والذي يوضح القوة التفسيرية للنموذج القياسي حيث يشير هنا إلى أن متغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تساهم في تفسير 28.7% من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع المعتمد والباقي يعزى على عوامل أخرى.

الجدول رقم (03): نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر المردودية

الاقتصادية

المرحلة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إحصائية F	المعنوية
1	0.576	3	0.192	30.293	0.000
	1.363	215	0.006		
	1.940	218			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS النسخة 21

يبين الجدول (03) بأن الإحصائية F التي تقيس معنوية النموذج ككل تساوي 30.293 وتشير قيمته إلى أنه معنوي عند مستوى 0.000 % وهو أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية 0.05، ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي وهي أن الانحدار معنوي مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية، بمعنى وجود علاقة ما بين المتغيرات المستقلة (نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، نسبة الديون القصيرة الأجل، نسبة الرفع المالي) والمتغير التابع (المردودية الاقتصادية).

الجدول رقم (04): قيمة الثابت ومعاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر المردودية الاقتصادية

المتغير التابع	ROe	قيمة المعامل B (الإحصائية t)	المعنوية
الحد الثابت الغير معياري	B_0	0.331 (11.410)	0.000
المتغيرات المستقلة	$TDLM$	-0.458 (-7.353)	0.000
	TDC	0.292- (7.571-)	0.000
	FL	0.000 (0.411-)	0.681

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS النسخة 21

يبين الجدول (04) قيمة الثابت ومعاملات الانحدار نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر المردودية الاقتصادية التي أسفر عليها التحليل ويمكن تفسيرها كما يلي:

ظهور متغيرين مستقلين لهما دلالة إحصائية في علاقتهما بالمتغير التابع وهما المتغير نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتغير نسبة الديون القصيرة الأجل. حيث تشير النتائج إلى وجود

علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (مستوى ثقة 100%) وبين المتغير التابع المردودية الاقتصادية. وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون القصيرة الأجل (مستوى ثقة 100%) وبين المتغير التابع المردودية الاقتصادية، في حين لم يكن للمتغير المستقل نسبة الرفع المالي دلالة إحصائية في تفسير المتغير التابع. وعليه يكون نموذج مؤشر المردودية الاقتصادية كالآتي :

$$RO_e = 0.331 - 0.458 TDLM - 0.292 TDC$$

ثانيا- اختبار افتراضات تحليل الانحدار المتعدد

في هذه الخطوة يتم اختبار نموذج الدراسة من خلال اختبار مدى توافر الافتراضات التي يقوم عليها التحليل الإحصائي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد.

1- اختبار خطية المتغيرات:

يمكن اختبار مدى توافر شرط الخطية للمتغيرات المستقلة التي تضمنها نموذج الدراسة من خلال تحليل نتائج الانحدار فإذا كان معامل التحديد للنموذج R^2 ومجموع مربعات الانحدار لا تساوي صفر وكانت قيمة كل من اختبار المعنوية F للنموذج ككل واختبار T للمتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج ذات دلالة إحصائية كان ذلك دليلا على توافر شرط الخطية.

ومن خلال مراجعة نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة و التي توضحها الجداول (01) و(02) و(03) يتبين توافر شرط الخطية للمتغيرات التي تضمنتها دالة الانحدار حيث لم يكن أو مجموع مربعات الانحدار مساويا للصفر، كما كانت قيمة اختبارات R معامل التحديد للنموذج للمتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية.

2- اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة و عدم وجود ازدواج خطي

إن من بين شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أن لا يكون بين المتغيرات المستقلة ازدواج خطي قوي، إذا بلغ معامل ارتباط بيرسون بين متغيرين نسبة 70% فإن ذلك يشير إلى وجود مشكلة ارتباط خطي.

في هذه الخطوة يتم حساب مصفوفة معاملات الارتباط للمتغيرات المستقلة، حيث تم الكشف على النتائج الموضحة في الجدول (04).

الجدول رقم (05): معاملات ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة للدراسة.

المتغيرات	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	نسبة الديون القصيرة الأجل	نسبة الرفع المالي
نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	1.00	0.582	-0.415

0.540-	1.00		نسبة الديون القصيرة الأجل
1.00			نسبة الرفع المالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS النسخة 21.

يبين الجدول (05) الذي يوضح معاملات ارتباط بيرسون لجميع متغيرات المستقلة للدراسة، حيث نجد أنه لا توجد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة للدراسة، حيث وجد أن أعلى نسبة ارتباط سجلت هي 58.2% بين نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل و نسبة الديون القصيرة الأجل.

3- اختبار استقلالية الأخطاء وعدم وجود ارتباط ذاتي بينها

تعد مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من المشاكل الحساسة التي تظهر أثناء التحليل الإحصائي للبيانات، يعد اختبار Durbin-Watson من أشهر الاختبارات التي يعتمد عليها في الكشف عن وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي، حيث يتم الاختبار من خلال مقارنة إحصائية Durbin-Watson التي تظهرها مخرجات نظام SPSS مع القيمة الجدولية من جدول Durbin-Watson الذي يعطي الحد الأقصى (d_U)، والحد الأدنى (d_L)، ويتم الحصول على القيمتين بدلالة درجة حرية الخطأ وعدد المتغيرات المستقلة ومستوى المعنوية 5%.

ويتم إتباع القاعدة التالية للقيام بهذا الاختبار:

- إذا كان $(D-W) < d_L$ فإنه يوجد ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء؛
- إذا كان $d_L < (D-W) < d_U$ فإنه لا يوجد حسم في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛
- إذا كان $(4-d_U) < (D-W) < d_U$ عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛
- إذا كان $(4-d_L) < (D-W) < (4-d_U)$ فإنه لا يوجد حسم في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛
- إذا كان $4 < (D-W) < (4-d_U)$ فإنه يوجد ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء؛

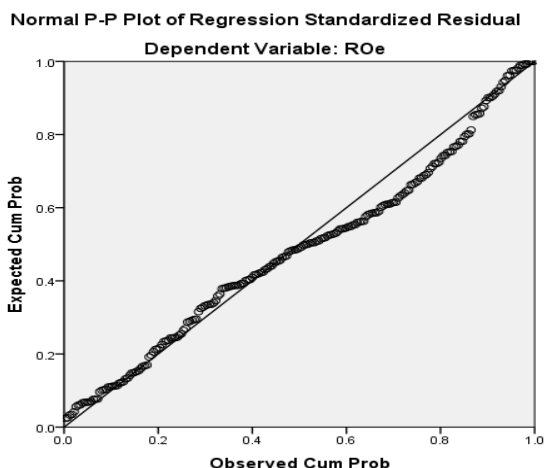
وتم الكشف عن القيم المناظرة (d_U, d_L) لإحصائية Durbin-Watson المحسوبة من الجدول عند عدد المتغيرات المستقلة بالنموذج ودرجات حرية الخطأ ومستوى المعنوية 5%، فوجد أن الحد الأدنى ($d_L=1.738$)، والحد الأقصى ($d_U=1.799$)، ولما كانت قيمة إحصائية Durbin-Watson التي تظهرها مخرجات نظام SPSS هي 2.059 فإنه لا وجود لارتباط ذاتي بين الأخطاء.

4- اختبار اعتدالية توزيع الأخطاء

يمكن الكشف عن توزيع الأخطاء من خلال رسم شكل الانتشار بين منحنى الاحتمال الطبيعي، فإذا كانت النقاط تتجمع أو تتوزع بطريقة عشوائية حول الخط المائل والذي يمثل منحنى التوزيع الطبيعي فإن الشكل يبين أن البيانات والتي هي البواقي القياسية في هذه الحالة تتبع توزيعا طبيعيا.

وقد كشف الشكل الانتشاري لتوزيع الأخطاء كما يوضحه الشكل (01) أن جميع الأخطاء تتوزع بطريقة عشوائية حول هذا الخط الواصل بين الركن الأيمن العلوي و الركن الأيسر السفلي لشكل الانتشار مما يؤكد اعتدالية توزيع الأخطاء.

الشكل رقم (01): شكل الانتشار بين الأخطاء المُشاهدة والأخطاء المتوقعة للمتغير التابع (المردودية الاقتصادية)



المصدر: مخرجات برنامج SPSS النسخة 21

5- تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر المردودية التجارية

قصد اختبار اتجاه أثر تركيبية الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأداء من حيث المردودية التجارية، سوف يتم التطرق في هذا المطلب الى بناء النموذج واختباره إحصائيا كما يلي:

أولاً- تحديد نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر المردودية التجارية

إن تحليل النموذج يتمثل في معرفة مستوى دلالة نموذج الانحدار للمردودية التجارية وذلك باستعمال اختبار فيشر، ومعرفة المتغيرات المفسرة للنموذج باستعمال اختبار ستيودنت، يمكن صياغة النموذج الرياضي التالي:

$$RO_{Ca} = B_0 + B_1.TDLM + B_2.TDC + B_3.FL$$

حيث: RO_{Ca} : المردودية الاقتصادية؛
TDLM: نسبة الاستدانة المتوسطة والطويلة الأجل؛

TDC: نسبة الاستدانة القصيرة الأجل؛ FL: الرافعة المالية.

وتمثل هذه المعادلة نموذجاً قياسيًّا تبين العلاقة بين المتغير التابع المردودية التجارية والمتغيرات المستقلة الخاصة بتركيبية الهيكل المالي.

بعدها يتم إجراء تحليل الانحدار للنموذج والذي يتضمن كافة المتغيرات للمؤسسات موضع الدراسة، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى.

الجدول(06): بعض النتائج تحليل الانحدار المتعدد لمؤشر المردودية التجارية.

القيم	الإحصائيات
0.389	معامل الارتباط R
0.140	معامل التحديد المعدل R ²

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS النسخة 21.

يحتوي الجدول(06) على بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر، إذ يبين معامل الارتباط R يساوي 0.389 بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما معامل التحديد المعدل R² والذي يوضح القوة التفسيرية للنموذج القياسي حيث يشير هنا إلى أن متغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تساهم في تفسير 14.0% من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع المعتمد والباقي يعزى على عوامل أخرى.

الجدول (07): نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر المردودية التجارية

المرحلة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	إحصائية F	المعنوية
1	0.228	3	0.076	12.797	0.000
	1.277	215	0.006		
	1.506	218			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS النسخة 21

يبين الجدول (07) بأن الإحصائية F التي تقيس معنوية النموذج ككل تساوي 12.797 وتشير قيمته إلى أنه معنوي عند مستوى 0.000 % وهو أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية 0.05، ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي وهي أن الانحدار معنوي مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية، بمعنى وجود علاقة ما بين المتغيرات المستقلة (نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، نسبة الديون القصيرة الأجل، نسبة الرفع المالي) والمتغير التابع (المردودية التجارية).

الجدول (08): قيمة الثابت ومعاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر المردودية التجارية

المتغير التابع	ROca	قيمة المعامل B (الإحصائية t)	المعنوية
الحد الثابت الغير معياري	B ₀	0.256 (9.101)	0.000
المتغيرات المستقلة	TDLM	-0.305 (-5.059)	0.000
	TDC	0.205-	0.000

	(-5.495)		
0.438	0.000 (0.777)	FL	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS النسخة 21

يُبين الجدول (08) قيمة الثابت ومعاملات الانحدار نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر المردودية التجارية التي أسفر عليها التحليل ويمكن تفسيرها كما يلي:

ظهور متغيرين مستقلين لهما دلالة إحصائية في علاقتهما بالمتغير التابع وهما المتغير نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتغير نسبة الديون القصيرة الأجل. حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (مستوى ثقة 100%) وبين المتغير التابع المردودية التجارية. وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون القصيرة الأجل (مستوى ثقة 100%) وبين المتغير التابع المردودية التجارية. في حين لم يكن للمتغير المستقل نسبة الرفع المالي دلالة إحصائية في تفسير المتغير التابع.

ثانيا: اختبار افتراضات تحليل الانحدار المتعدد

في هذه الخطوة يتم اختبار نموذج الدراسة من خلال اختبار مدى توافر الافتراضات التي يقوم عليها التحليل الإحصائي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد.

1- اختبار خطية المتغيرات

يمكن اختبار مدى توافر شرط الخطية للمتغيرات المستقلة التي تضمنها نموذج الدراسة من خلال تحليل نتائج الانحدار فإذا كان معامل التحديد للنموذج R^2 ومجموع مربعات الانحدار لا تساوي صفر وكانت قيمة كل من اختبار المعنوية F للنموذج ككل واختبار T للمتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج ذات دلالة إحصائية كان ذلك دليلا على توافر شرط الخطية.

ومن خلال مراجعة نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة والتي توضحها الجداول (05) و(06) و(07) يتبين توافر شرط الخطية للمتغيرات التي تضمنتها دالة الانحدار حيث لم يكن أو مجموع مربعات الانحدار مساويا للصفر، كما كانت قيمة اختبارات R معامل التحديد للنموذج للمتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية.

2- اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة و عدم وجود ازدواج خطي

إن من بين شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أن لا يكون بين المتغيرات المستقلة ازدواج خطي قوي، إذا بلغ معامل ارتباط بيرسون بين متغيرين نسبة 70% فإن ذلك يشير إلى وجود مشكلة ارتباط خطي.

في هذه الخطوة يتم حساب مصفوفة معاملات الارتباط للمتغيرات المستقلة، حيث تم الكشف على النتائج الموضحة في الجدول (09).

الجدول (09): معاملات ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة للدراسة.

المتغيرات	نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	نسبة الديون القصيرة الأجل	نسبة الرفع المالي
نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	1.00	0.582	-0.415
نسبة الديون القصيرة الأجل		1.00	-0.540
نسبة الرفع المالي			1.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS النسخة 21.

يبين الجدول (09) الذي يوضح معاملات ارتباط بيرسون لجميع متغيرات المستقلة للدراسة، حيث نجد أنه لا توجد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة للدراسة، حيث وجد أن أعلى نسبة ارتباط سجلت هي 58.2 % بين نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل و نسبة الديون القصيرة الأجل.

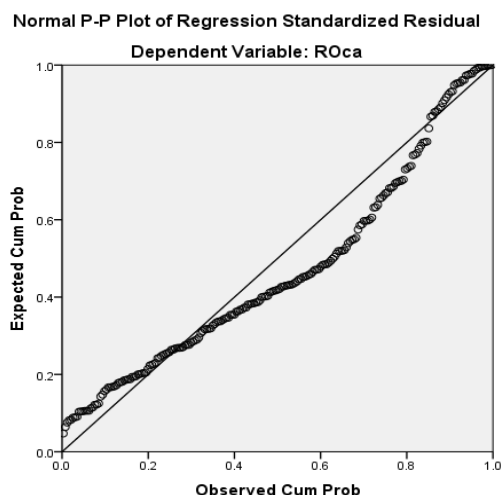
3- اختبار استقلالية الأخطاء وعدم وجود ارتباط ذاتي بينها

تم الكشف عن القيم المناظرة (d_U, d_L) لإحصائية Durbin-Watson المحسوبة من الجدول عند عدد المتغيرات المستقلة بالنموذج ودرجات حرية الخطأ ومستوى المعنوية 5%، فوجد أن الحد الأدنى $(d_L=1.738)$ ، والحد الأقصى $(d_U=1.799)$ ، ولما كانت قيمة إحصائية Durbin-Watson التي تظهرها مخرجات نظام SPSS هي 2.006 فإنه لا وجود لارتباط ذاتي بين الأخطاء.

4- اختبار اعتدالية توزيع الأخطاء

وقد كشف الشكل الانتشاري لتوزيع الأخطاء كما يوضحه الشكل (02) أن جميع الأخطاء تتوزع بطريقة عشوائية حول هذا الخط الواصل بين الركن الأيمن العلوي و الركن الأيسر السفلي لشكل الانتشار مما يؤكد اعتدالية توزيع الأخطاء.

الشكل (02): شكل الانتشار بين الأخطاء المُشاهدة والأخطاء المتوقعة للمتغير التابع (المردودية الاقتصادية)



المصدر: مخرجات برنامج SPSS النسخة 21

ثالثاً - تحليل نتائج الدراسة والتعليق عليها :

فيما يخص نتائج الدراسة المتعلقة بأثر تركيبة الهيكل المالي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمكن تفسير النتائج على النحو التالي :

أ - أثر الهيكل المالي على المردودية التجارية :

توصلت الدراسة إلى ظهور متغيرين مستقلين لهما دلالة إحصائية في علاقتهما بالمتغير التابع وهما المتغير نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتغير نسبة الديون القصيرة الأجل. حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (مستوى ثقة 100%) وبين المتغير التابع المردودية التجارية. وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون القصيرة الأجل (مستوى ثقة 100%) وبين المتغير التابع المردودية التجارية.

في حين لم يكن للمتغير المستقل نسبة الرفع المالي دلالة إحصائية في تفسير المتغير التابع، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كل من (Gleason et al., 2000) ودراسة (Hadlock et James 2002)، كما تتفق مع دراسة (Ghosh et al, 2000) في حين تتعارض نتائج هذه الدراسة مع نتائج كل من (Roberta & Donald, 2003) ودراسة (Holz, 2002)، ويمكن تفسير النتائج كما يلي :

- ترتبط المردودية التجارية (ROS) بنسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول (TDTA) عكسياً، مما يعني عدم إتباع هذه المؤسسات لقاعدة التوازن المالي (خطأ في السياسة المالية)، الأمر الذي من شأنه عرقلة أدائها التجاري؛

- لم يكن هناك ارتباط مهم إحصائياً بين نسبة الرافعة المالية (FL) و المتغيرين التابعين (الأداء)، أو بقية المتغيرات المستقلة، ويُمكن تفسير ذلك باعتماد هذه المؤسسات على مواردها الخاصة؛

- توجد علاقة ارتباط عكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول (LDTA) و نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول (TDTA)؛ وهي نتيجة متوقعة.

وعليه يمكن القول، أنّ اعتماد المؤسسات المدروسة على الديون طويلة الأجل فقط قد يشكل خطرا على أدائها، نتيجة التكلفة المرتفعة لهذا المصدر من التمويل وعليه يجب على المؤسسات البحث عن مصادر أخرى بديلة عن التمويل الطويل الأجل .

ب - أثر الهيكل المالي على المردودية الاقتصادية :

بينت هذه الدراسة، ظهور متغيرين مستقلين لهما دلالة إحصائية في علاقتهما بالمتغير التابع وهما المتغير نسبة الديون طويلة والمتوسطة الأجل، والمتغير نسبة الديون القصيرة الأجل. حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون طويلة والمتوسطة الأجل (مستوى ثقة 100%) وبين المتغير التابع المردودية الاقتصادية. وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون القصيرة الأجل (مستوى ثقة 100%) وبين المتغير التابع المردودية الاقتصادية، في حين لم يكن للمتغير المستقل نسبة الرفع المالي دلالة إحصائية في تفسير المتغير التابع.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كل من وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كل من

(2007) و (Gleason et al., 2000) ودراسة (Hadlock et James 2002)، كما تتفق مع دراسة

(Roberta & Ghosh, 2000) et al في حين تتعارض نتائج هذه الدراسة مع نتائج كل من

(Roberta & Donald, 2003) ودراسة هنايدة موفق (2007) التي بينت وجود علاقة ايجابية، ودراسة (Roberta &

(Donald, 2003)، ودراسة (Saeedi and Mahmoodi, 2011) التي توصلت في نتائجها إلى وجود

علاقة موجبة.

ويمكن تفسير النتائج المتحصل عليها، إن العلاقة العكسية بين المردودية الاقتصادية (الأداء)

ونسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول TDTA يمكن تفسيرها بتوجه المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة للاعتماد على الديون القصيرة الأجل (القروض التجارية) أكثر من اعتمادها على الديون

طويلة الأجل والذي يمكن ملاحظته من خلال العلاقة العكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى

مجموع الأصول LDTA والأداء، وبعبارة أخرى فان ضمان كفاءة استغلال هذه المؤسسات لأصولها

يتوقف على حسن تسييرها واستغلالها للديون القصيرة الأجل بحكم محدودية الموارد المالية ذات الأجل

الطويل أو المتوسط (نظرا لخصوصية هذا النوع من المؤسسات).

خلاصة :

حاولت هذه الورقة البحثية دراسة أثر تركيبية الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر على الأداء المالي لها ، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي والذي مفاده "ما مدى تأثير

العوامل المتحكمة في تركيبية المزيج التمويلي على أداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،

ومن خلال ما تم التطرق إليه في الجزء النظري بينت الدراسات النظرية ان عملية اختيار المزيج التمويلي للمؤسسات تخضع لمجموعة من العوامل أو المحددات التي يمكنها التأثير عليه وهو ما يفسر اختلاف الهياكل المالية للمؤسسات.

وبينت النظريات المالية للمؤسسات منذ بداية أبحاث موديلجاني وميلر 1958، من خلال تفسير أثر الهياكل المالية للمؤسسات على قيمتها، إضافة إلى نظرية صافي الربح والنظرية التقليدية وما يلاحظ على هذه المداخل المفسرة على أنها تقوم فرضيات غير واقعية.

غير أنه ومنذ أبحاث ميلر ومود يجلياني 1963 والتي رفضت فكرة انعدام أثر عدم وجود الضرائب على الهيكل المالي وأكدت انه في ظل وجود الضريبة على الدخل يمكن هذه الحالة تحديد ما يعرف بالهيكل المالي الأمثل، وتوالت الدراسات حول علاقة الهيكل المالي بإدخال تكاليف الوكالة ونظرية الإشارة ونظرية الترتيب السلمي لهياكل التمويل.

كما أكدت العديد من الدراسات التجريبية حول محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على أن العوامل المتعلقة بحجم المؤسسة وقطاع النشاط، ومعدل السيولة وكذا مردودية المؤسسة وحجم الضمانات التي تتوفر عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تأثير في تحديد تركيبة الهيكل المالي والذي من شأنه التأثير على أداء المؤسسات، وفي ما يخص نتائج الدراسة المتعلقة بالدراسة:

- ترتبط المردودية التجارية (Roc) بنسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول (TDTA) عكسياً، مما يعني عدم إتباع هذه المؤسسات لقاعدة التوازن المالي (خطأ في السياسة المالية)، الأمر الذي من شأنه عرقلة أدائها التجاري؛

- لم يكن هناك ارتباط مهم إحصائياً بين نسبة الرافعة المالية (FL) والمتغيرين التابعين (الأداء)، أو بقية المتغيرات المستقلة، ويُمكن تفسير ذلك باعتماد هذه المؤسسات على مواردها الخاصة؛

- توجد علاقة ارتباط عكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول (LDTA) ونسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول (TDTA)؛ وهي نتيجة متوقعة.

وعليه يمكن القول، أن اعتماد المؤسسات المدروسة على الديون طويلة الأجل فقط قد يشكل خطراً على أدائها، نتيجة التكلفة المرتفعة لهذا المصدر من التمويل.

- أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين المردودية الاقتصادية (الأداء) ونسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول TDTA يمكن تفسيرها بتوجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاعتماد على الديون القصيرة الأجل (القروض التجارية) أكثر من اعتمادها على الديون طويلة الأجل والذي يمكن ملاحظته من خلال العلاقة العكسية بين نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الأصول LDTA والأداء، وبعبارة أخرى فان ضمان كفاءة استغلال هذه المؤسسات لأصولها يتوقف على حسن تسييرها

واستغلالها للديون القصيرة الأجل بحكم محدودية الموارد المالية ذات الأجل الطويل أو المتوسط (نظرا لخصوصية هذا النوع من المؤسسات).

وخالصة لما سبق، وكإجابة عن التساؤل المطروح، فإنتركيبة الهيكل المالي يؤثر على الأداء المالي لهذه الأخيرة، وهذا ما لاحظناه من خلال وجود علاقة بين تأثير الهيكل المالي على المردودية الاقتصادية والمردودية التجارية، وهذا ما يفسر طبيعة العلاقة التبادلية بين تأثير المردودية على الهيكل المالي والعكس.

وعليه فإن لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أثر على مزيجها التمويلي وهو بدوره يؤثر على مردوديتها مما يعد من تحقق أهدافها من نمو واستمرار نشاطها، وهذا ما يؤثر سلبا على دورها التنموي في الاقتصاد الوطني.

ولهذا فعلى مخططي السياسة الاقتصادية في الجزائر، اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة لتجاوز هذه العقبات، وفيما يلي تقديم لأهم التوصيات المتعلقة بالبحث:

- ضرورة تفعيل دور السوق المالي الجزائري بما يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدخول إليه.

- اتخاذ إجراءات جديدة من شأنها تسهيل العلاقة ما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الوطنية في عمليات منح القروض وتمويل أنشطة هذه المؤسسات.

- ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح بما يتلاءم مع المعايير الدولية ووجوب تكيف النظام المحاسبي الجديد مع محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- اتخاذ إجراءات صائبة من شأنها تحسين المحيط الجبائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح من تحقيق العبء الضريبي الذي تتحمله.

- التمييز بين نوعية المشاريع المدعومة من طرف الدولة، مع التركيز على المشروعات التي تساهم في نقل التكنولوجيا.

- تعزيز الدعم المالي بالدعم الفني والإداري، كون غالبية المؤسسات تترجع إلى شباب يفترق إلى الخبرة والمهارة اللازمة.

المراجع:

(1) ايت بازة مريم ، المساهمات النظرية المفسرة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، عنابة ، 26/25 نوفمبر 2014 ، ص10

(2) غربي حمزة ، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2014، ص 173

- (3) الياس بن ساسي ويوسف قريشي، خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17، 18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2006، ص 431
- (4) يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 320.
- (5) بن عزيزة صورية، تحليل المقاربات النظرية حول امثلية الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عنابة، 26/25 نوفمبر 2014، ص 12
- (6) ايت بازة مريم، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- (7) صورية بن عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 11
- (8) سليمان شلاش، علي البقوم، العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال حالة تطبيقية في الشركات المساهمة، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد الأول، 2008، ص 79.
- (9) Reviewing Relationship between Financial Structure and Firms Performance in Firms Traded on the Tehran Stock Exchange, International Journal of Business Administration Vol. 2, No. 4; November 2011, p179 Mojtaba Akbarpour, Shahoo Aghabeygzadeh,
- (10) Sohail YOUNUS, Khurram ISHFAQ, Muhammad USMAN, Muhammad AZEEM, Capital Structure and Financial Performance: Evidence from Sugar Industry in Karachi Stock Exchange Pakistan International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 4, No.4, October 2014, pp. 272–279
- (11) Mirie Mwangi, Edwin Maranga Birundu, The Effect of Capital Structure on the Financial Performance of Small and Medium Enterprises in Thika Sub-County, Kenya, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 5, No. 1; January 2015, p155
- (12) Abbasali Pouraghajan, Esfandiar Malekian, The Relationship between Capital Structure and Firm Performance Evaluation Measures: Evidence from the Tehran Stock Exchange, International Journal of Business and Commerce Vol. 1, No. 9; May 2012, p 176
- (13) Kwame Mireku, Samuel Mensah, Emmanuel Ogoe, The Relationship between Capital Structure Measures and Financial Performance: Evidence from Ghana, International Journal of Business and Management; Vol. 9, No. 6; 2014, p152
- (14) جميل حسن النجار، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة (دراسة اختيارية)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، غزة (فلسطين)، 2013، ص 316
- (15) Mustafa M Soumadi, Capital Structure And Corporate Performance Osama Suhail Hayajneh
- (16) Abdul.G .K. The Relationship of Capital Structure Decisions with Firm Performance: A Study of the Engineering Sector of Pakistan. International Journal of Accounting and Financial Reporting, vol 2, No 1, 2012, p
- (17) Relationship between Capital Structure and Performance of Non-Financial Companies Listed In the Nairobi Securities Exchange, Kenya Global Journal of Contemporary Research in Accounting, Auditing and Business Ethics (GJCRA) An Online International Research Journal Vol1, No 2, 2014, p

Bokhtiar Hasan, Mainul Ahsan, Afzalur Rahaman & Nurul Alam, **Influence of Capital Structure on Firm Performance: Evidence from Bangladesh**, International Journal of Business and Management; Vol. 9, No. 5, 2014, p184-194 ⁽¹⁸⁾

Saeedi ,A. & Mahmoodi,I. ,**Capital Structure and Firm Performance: Evidence from Iranian Companies** ⁽¹⁹⁾
vol 70 ,No4,2011, p20-29 International Research Journal of Finance and Economics,

Ebaid, E. aI.. **The impact of capital-structure choice on firm performance: empirical evidence from Egypt** ⁽²⁰⁾
The Journal of Risk Finance, Vol10, No 5, 2009, p35-48

Audit interne -Audit externe : Quel complémentaire

.. ZIANI Abdelhak; MEDJDOUB kheira L'université Abou BakrBelkaid Tlemcen

Résumé :

Suit aux scandales financiers qui ont frappé les Etats-Unis, la France et le Japon, l'audit externe appelé « Audit comptable et financier » et l'audit interne deviennent plus que jamais des mécanismes du contrôle incontournable au sein de l'entreprise. Les études récentes ont montré qu'il existe une relation positive entre ces deux formes, ainsi que la confiance de l'auditeur externe vis-à-vis du travail de la fonction d'audit interne est influencé par l'efficacité de ce dernier. La complémentarité entre ces deux formes est devenue un sujet incontournable afin d'améliorer la qualité de l'information financière. Ceci est affirmé dans les normes internationales de l'audit.

Mots clés :

Audit interne- audit externe- la complémentarité- les normes internationales.

الملخص:

بعد الفضائح المالية التي عصفت باقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و اليابان أصبح كل من التدقيق الخارجي المعروف بـ: "التدقيق المحاسبي و المالي" و التدقيق الداخلي آليتان أساسيتان للرقابة على مستوى المؤسسة، فقد أظهرت جل الدراسات الحديثة مدى قوة و إيجابية العلاقة بينهما.

كما أن إتباع المؤسسة لنظام جيد و فعال للتدقيق الداخلي يؤدي إلى توفير في الجهد و في كمية الاختبارات على المدقق الخارجي عند قيامه بالفحص، و عليه يمكن القول بأن التكامل بين وظيفة التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي بات ضرورة ملحة من أجل تحسين نوعية المعلومات المالية و هذا ما تأكده المعايير الدولية للتدقيق.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، التكامل، المعايير الدولية للتدقيق.

Introduction :

Face aux scandales financiers qui ont secouées ces dernières années les Etats-Unis, le Japon et l'Europe (Enron en novembre 2001 ; Anderson en janvier 2002 ; Worldcom en mars 2002 ; Vivendi en juillet 2002 ; Global Crossing en janvier ; Elf et Crédit Lyonnais 2004, etc.), l'audit interne est devenu, en relation avec l'audit externe ; un élément incontournable au sein de l'entreprise. La théorie de l'agence le considère comme un mécanisme essentiel dans la réduction de l'asymétrie d'information⁽¹⁾. En effet, il doit assurer, en relation avec les auditeurs externes, que les procédures de contrôle interne comptable sont fiables. Cette communication vise à présenter, dans un premier temps, la fonction de l'audit interne afin de préciser son positionnement et ses objectifs dans l'entreprise ; dans un deuxième temps, de préciser l'audit externe et ses types ; en fin dans un troisième temps consiste à détailler la relation entre audit interne et l'audit externe afin de déterminer cette complémentarité.

I-L 'audit interne et audit externe : Lectures Théoriques

1. L'audit interne : de quoi s'agit-il ?

- les latins ont donné une signification bien précise à l'audit « audire » qui signifie écouter, ainsi que le verbe « to audit » prend un sens propre d'une vérification, un contrôle et une inspection.⁽²⁾

Selon Renard, la fonction de l'audit interne est une fonction récente, son apparition remonte à la crise économique de 1929 aux Etats-Unis. (Renard, 2007)⁽³⁾. Il s'agissait de créer une fonction de contrôle afin d'améliorer la qualité de l'information comptable et protéger les intérêts des investisseurs.

L'année 1941 était une année spéciale pour l'audit interne. En effet, en cette dernière l'audit interne a vécu deux grands événements⁽⁴⁾, l'un a été la publication du premier livre de l'audit interne par Victor Z, l'autre a été la création de l'institute of Internal Auditors (IIA)⁽⁵⁾ par 24 personnes. Depuis sa création, L'IIA joue un rôle important dans le développement de l'audit interne surtout dans la création de ces normes⁽⁶⁾ (Internal Standards on Auditing : ISA). En plus, un changement radical s'est manifesté dans la fonction de l'audit interne qui est créée en

1987 avec le rapport de la commission treadway⁽⁷⁾, cette dernière a été formée pour étudier la cause de la fraude dans les rapports financiers. Le comité a conclu deux initiatives:

Primaux, la fonction de l'audit interne devra exister dans chaque entreprise publique, secondaux, il devrait y avoir un comité d'audit composé de membres indépendants qui seront décisifs. Ce la signifier, que ces conclusions non seulement ont améliorées la fonction de l'audit interne mais, ont pointé le rôle de l'audit interne vers la fraude.

C'est pourquoi, Brink et Witt ont noté que la fonction de l'audit interne a évolué à des niveaux très élevés dans tous les domaines opérationnels et s'est imposé comme un élément apprécié et respecté de partie supérieure (Brink et Witt).⁽⁸⁾

- De nombreuses définitions ont été formulées pour définir ce concept. Nous choisirons trois (3) dont les plus importants.

Selon L'IIA (1989), l'audit interne est défini comme «une fonction indépendante d'appréciation exercée dans une organisation par une des départements pour examiner et évaluer les activités de cette organisation, l'objectif de l'audit interne est d'aider les membres de l'organisation à exercer efficacement leur responsabilité. A cet effet, l'audit interne leur fournir des analyses, appréciations, recommandations, conseils, et informations sur les activités examinées ». ⁽⁹⁾

Pour Candau, l'audit interne est « le contrôle des contrôles ». A cet égard, il doit mesurer et évalue l'efficacité du système de contrôles interne dans les entreprises⁽¹⁰⁾.

Il est en effet considéré comme « l'odeur de gaz » (Renard 2010) ⁽¹¹⁾ c'est rarement agréable mais cela peut parfois éviter l'explosion.

Mais la définition la plus récente qui cohérente avec le rôle actuellement de l'audit interne est la définition qui a été donnée par L'IIA en 1999 .En effet, L'IIA «Institut of InternalAuditors », dont l'une des missions est d'élaborer les normes internationales de l'audit (ISA) , définit l'audit interne comme "une activité indépendante et objective qui donne à une organisation une assurance sur le degré de maîtrise de ses opérations, lui apporte ses conseils pour les améliorer et contribue à créer de la valeur ajoutée. Il aide cette organisation à atteindre ses objectifs en évaluant par une approche systématique et méthodique, ses processus de management des risques, de contrôle et de gouvernement d'entreprise et en faisant des propositions pour renforcer son efficacité" (IIA 2004)⁽¹²⁾. Cette définition a mit l'accent sur trois éléments essentiels (Renard 2010)⁽¹³⁾ :

**l'indépendance* ; l'indépendance est le premier item traité par les normes internationales de l'audit interne, plus le niveau d'indépendance de l'auditeur interne est élevé, plus la valeur ajoutée pour toute l'organisation sera forte ;

* *conseil* : cette définition élargit le rôle de l'audit interne ce dernier ne doit pas limiter son rôle sur la certification des états financière, mais il doit aussi apporter ses compétences et d'aider à résoudre les problèmes. Ainsi, cette définition insiste à l'auditeur d'apporter sa contribution au gouvernement d'entreprise.

1.1- les métiers de l'audit interne

Le métier de l'audit interne est très difficile par ce que les responsables exigent aux auditeurs d'être très pointu sur des sujets très divers comme : la comptabilité, les processus d'administratif, les systèmes d'informatiques, etc. Donc, pour un bon métier de l'audit interne il faudra que les auditeurs doivent avoir des compétences et le savoir-faire. Les normes internationales de l'audit (la norme 1210) a été bien précise sur ce point :

« Les auditeurs internes doivent posséder les connaissances, le savoir-faire et les autres compétences nécessaires à l'exercice de leurs responsabilités individuelles. L'équipe d'audit interne doit collectivement posséder ou acquérir les connaissances, le savoir-faire et les autres compétences nécessaires à l'exercice de ses responsabilités ». (Chartered Institute of Internal Auditors 2011)⁽¹⁴⁾.

Cependant, l'administration de l'entreprise doit jouer un rôle important dans l'amélioration de ses compétences. Ceci a été confirmé par Anne-Marie Idrac (secrétaire d'Etat chargée du commerce extérieur). En effet, cette dernière a indiqué lors d'une intervention sur le sujet « le métier de l'audit interne » que la direction d'une organisation doit, d'une part d'assurer une formation et d'échanger les bonnes pratiques ; d'autre part de faire travailler ensemble⁽¹⁵⁾, on parle d'équipe d'audit.

Comme Jacques Renard a indiqué dans son livre « Théorie et pratique de l'audit interne », Le métier de l'audit interne comprend trois phases essentielles, la première est évidemment technique, la deuxième est relationnelle et la dernière est reporting. (Renard 2007).⁽¹⁶⁾

a- Le métier technique : Le métier technique concerne la méthodologie, c'est-à-dire les auditeurs internes appliquent une méthodologie qui leur permet d'arriver à leurs conclusions ;

b- Le métier relationnel : Ce métier de l'audit interne est lié à des contacts : en face-à-face avec les responsables des entités auditées. Mais aussi avec d'autres personnes dans le cadre de leur recherche d'informations ;

c- La troisième phase est celle de reporting (le terme anglo-saxon induit une notion d'écrit et oral que le mot français de « rapport ». l'écrit est le support essentiel, cette phase est appelée « communication écrite ».

1.2- les objectifs de l'audit interne

Selon Mikol, les objectifs de l'audit interne sont comme suit (Mikol 2000) ⁽¹⁷⁾:

- Certifier que les comptes annuels ou consolidés donnent une image fidèle ;
- Etudier tout en partie des comptes annuels ou consolidés ;
- Porter un jugement sur la qualité de gestion ;
- Améliorer les performances, de l'entité auditée ;

D'autres objectifs qui sont considérés aujourd'hui comme un défi pour les auditeurs internes et la création de la valeur ajoutée. Cette dernière, est aujourd'hui un objectif principal de l'audit interne. La définition même de l'audit interne précise que l'auditeur interne « contribue à créer de la valeur ajoutée ». Cette exigence traduit dans les recommandations de l'auditeur. D'après Jacques Renard, l'audit interne ne doit pas uniquement effacer les erreurs ou vérifier les procédures comptables, mais, il est présent pour faire des recommandations afin d'améliorer la performance de l'entreprise (Renard 2010) ⁽¹⁸⁾. Pour réaliser cet objectif, l'audit interne doit avoir les ressources nécessaires et d'un personnel compétant (IIA 2007) ⁽¹⁹⁾. A ce titre, une étude menée par PricewaterhouseCoopers (PWC) au Etats-Unis en 2006 auprès de directeurs d'audit interne intitulée « Continuous auditing gains momentum » montre cinq nouvelles tendances, parmi eux : Les ressources nécessaires aux départements d'audit interne sont croissantes mais les talents se font rares. (PWC 2006) ⁽²⁰⁾

2. qu'est-ce qu'un audit externe (Audit Comptable et Financier)

Si l'audit interne est une fonction récente, l'audit externe est un concept vieux, son apparition est depuis les Romains et Grecs (Laminick 1979) ⁽²¹⁾. Le premier travail d'un audit externe a été fait par un expert-comptable indépendant en 1720 à la suite du scandale du sud « SeaBubble » ⁽²²⁾ en Angleterre. Cet événement a créé un précédent dans l'histoire de l'audit.

-Les audits financiers sont généralement définis comme une évaluation indépendante des anciennes données comptables afin de déterminer si ces données sont

appropriées, conformes, et fiables pour protéger les actifs de la société et d'exprimer une opinion sur l'efficacité du système de contrôle interne. Dans le cadre d'un audit financier, l'audit interne examine des domaines tels que : les comptes annuels de la société, le système salarier, la gestion d'actifs, et les états financiers annuels. (Henning, William, Karlheinz, Claus-Peter 2008)⁽²³⁾.

D'après Schik, l'audit externe est l'audit comptable et financier qui a une mission soit de certifier les états financiers ou de donner des conseils dans ce domaine » (Schik 2008)⁽²⁴⁾. L'audit externe est donc présenté comme un examen indépendant qui touche principalement le domaine comptable et financier.

2.1 Les types de l'audit externe

On distingue deux types de l'audit externe : l'audit légal et l'audit contractuel.

- *L'audit légal (contrôle légal)*: Selon les normes internationales d'audit ISA édictées par l'IFAC⁽²⁵⁾, l'audit est une « mission effectuée par un professionnel expérimenté indépendant, qui exprime son opinion fondée sur la régularité, la sincérité et l'image fidèle des états financiers, en vertu de la réglementation en vigueur » (ISA).

Suivant Mikol le commissaire aux comptes est défini comme « une personne physique ou morale inscrit auprès d'une compagnie régionale des commissaires aux comptes et, à ce titre, membre de la CNCC (compagnie nationale des commissaires aux comptes) » (Mikol 2000).⁽²⁶⁾

On appelle donc « l'audit légal » le commissaire aux comptes ayant une responsabilité d'examiner l'exactitude, la régularité et la sincérité des états financiers. En effet, seul un commissaire aux comptes peut exercer la mission de certification de l'image fidèle des comptes. (Loi du 24 juillet 1966). A ce titre, la mission de l'audit légal, dénommé « contrôle légal » comprend les éléments suivants⁽²⁷⁾ :

- une mission d'audit financier conduisant à la certification ;
- des vérifications spécifiques dont la liste figure dans la loi du 24 juillet 1966 ;
- et le échéant des interventions connexes (faits délictueux devant être révélés au

procureur de la République, faites de nature à compromettre la continuité de l'exploitation et impliquant la mise en œuvre de la procédure d'alerte.....etc.).

Néanmoins, cette mission d'audit vise surtout le domaine comptable et financier. L'objectif est donc de permettre au commissaire aux comptes de formuler une opinion sur les états financiers,

c'est-à-dire de vérifier si les comptes présentes sincèrement la situation financière de l'entité et les résultats des opérations, Ainsi s'ils sont conformément au référentiel comptable.

-*L'audit contractuelle* : Comme son nom l'indique, l'audit contractuel est un examen de vérification effectué par un professionnel qui est lié à l'entreprise par un contrat. Les termes de la mission d'audit figurant dans un contrat. Contrairement à l'audit légal, qui exerce une mission de certification exigée par la loi, la mission de l'audit contractuel peut effectuer par la demande de l'entreprise ou par des tiers.

II. La coordination des travaux d'audit interne et audit externe

La coordination des travaux d'audit interne et audit externe est une nécessité afin d'améliorer le bon fonctionnement de l'entreprise. En effet, l'auditeur interne doit s'assurer, en relation avec les auditeurs externe, que les procédures de contrôle interne comptable sont fiables. (Ebondon 2007).⁽²⁸⁾

En réalité, il existe une déférence entre ces deux types. Cependant, cette déférence n'influe pas à cette coordination, elle nous permet de déterminer la nature de la relation complémentaire entre ces deux derniers. Le tableau ci-dessous résume les principales déférences entre l'audit interne et l'audit externe.(Schick 2007)⁽²⁹⁾ :

Tableau n° 01: La comparaison entre l'audit interne et l'audit externe

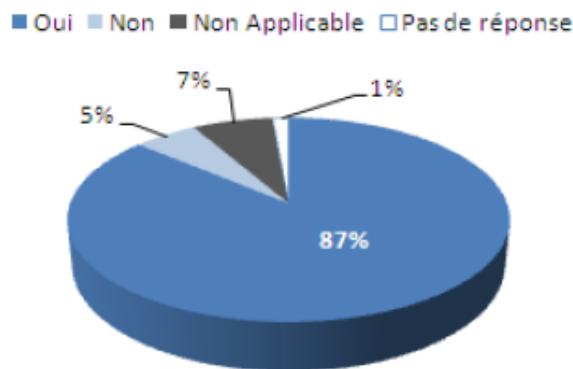
	Audit interne	Audit externe
Mandat	De la direction générale pour les responsables de l'entreprise	Du conseil de l'administration (officiellement de l'assemblée générale)
Mission	Liées à toutes les fonctions : déclenchement su décision. Tous les types d'audit et tous les sujets.	Liée à la certification des comptes. Audit de régularité uniquement dans le domaine comptable

Conclusion	Donner des recommandations et suivre leur application. Obligation de résultat	Obligation de moyens.
------------	--	-----------------------

Source : Schick Pierre, 2007 « mémento d’audit interne » Dunod, Paris, p.52

Ces deux formes d’audit bien qu’elles sont différentes, elles sont complémentaires. En effet, la norme internationale d’audit « 2050 » précise que « afin d’assurer une couverture adéquate et d’éviter les doubles emplois le responsable de l’auditeur interne devrait partager les informations et coordonner les activités avec les autres prestataires internes et externes d’assurance et conseil »⁽³⁰⁾. Aussi, la norme NEP (610) a été confirmée. « Lorsque l’entité dispose d’un audit interne, le commissaire aux comptes prend connaissance du fonctionnement et des objectifs qui lui sont assignés. Il peut utiliser les travaux réalisés par l’audit interne en tant qu’éléments collectés au titre des assertions qu’il souhaite vérifier »⁽³¹⁾. Cela signifie que les travaux d’audit interne peuvent être utilisés par l’auditeur externe afin de formuler une opinion sur les états financiers, mais à une condition qu’il soit assuré avant que l’audit interne travaillait bien. Ainsi, cette collaboration permet à l’auditeur externe de ne pas dupliquer des tâches lors de sa mission. A ce titre, l’OCDE a élaboré une enquête visant à vérifier la fonction de l’audit interne, le contrôle interne et l’intégrité réalisée en 2010. Parmi les résultats de cette enquête, l’auditeur externe peut librement accéder aux travaux d’audit interne afin de contribuer à réduire les risques de fraude et de corruption⁽³²⁾. Le graphe ci-dessous montre que de majorités importantes des pays ayant participé à l’enquête ont répondu oui (87 %) concernant la question suivante : L’audit externe peut-il librement accéder aux agents et aux rapports de l’audit interne ?

Figure 5: Communication des rapports de l'audit interne à l'audit externe :



Source : L’OCDE, Rapport « Contrôle et audit interne : Assurer l’intégrité et la responsabilité du secteur public ».p.35

Parmi les outils qui permettent de minimiser les dérangements causés par les deux audits, on se base du planning d’intervention. Cet outil doit être établi par ces deux formes d’audit en commun. Les deux mécanismes peuvent s’échanger « les programmes, dossiers de travail, rapports. Cependant, chacun d’entre eux a sa propre méthodes et techniques. Cette collaboration peut rendre la fonction d’audit interne efficace. En effet, selon les recherches de (Brody et al, 1983 ; Abdel-Khalik et al, 1998 ; Maletta,1993 ; Schneider 1985)⁽³³⁾, il existe une relation positive entre le rôle de l’audit externe dans l’utilisation des travaux d’audit interne en se basant de l’efficacité de la fonction de l’audit interne.

Comme l’audit interne, la conduite d’une mission d’audit externe passe par trois grandes phases : la première, correspondant à l’étude c’est-à-dire planification de la mission, l’audit doit avoir une connaissance générale de l’entreprise à travers l’élaboration du plan générale de l’audit et l’élaboration de programme. La deuxième c’est laVérification (certainsl’à considèrecomme analyse), elle consiste à porter un jugement sur le plan comptable et le plan des procédures liées à la vie de l’entreprise. (achat, vente, stock, trésorerie, etc.). L’audit externe doit avoir une connaissance surtout sur la norme ISA 260 afin d’évaluer la pertinence de travaille de l’audit interne. Les procédures d’audit interne sur lesquelles peut se baser l’audit externe peuvent inclure les tests du contrôle interne et les tests de procédures substantives.

La normeinteractionnel d’audit (ISA 610), exige que l’auditeur externe doit évaluer les éléments suivant : 1- l’objectivité de la fonction d’audit interne. 2- les compétences techniques des auditeurs internes. 3 -la probabilité que les travaux des auditeurs internes

soient effectués avec la diligence professionnelle requise. 4- la probabilité que la communication entre les auditeurs internes et l'auditeur externe soit efficace. Ces facteurs sont considérés comme des éléments principaux qui ont des effets sur la décision des auditeurs externes d'utiliser les travaux de l'auditeur internes (Schneider, 1985).⁽³⁴⁾

Selon Maletta & Kid, le niveau de confiance de l'auditeur externe vis-à-vis de l'audit interne est influencé par le risque inhérent⁽³⁵⁾. (Maletta et Kid 1993). Par contre, Felix & al ont trouvé que la perception de la qualité de la fonction d'audit interne est toujours influencé par la confiance de l'auditeur externe aussi bien qu'il est conditionné par le niveau du risque inhérent et la disponibilité du directeur d'audit interne à assister l'auditeur externe (Felix et al 2001).⁽³⁶⁾

De plus, le comité d'audit joue un rôle important dans la relation entre l'audit interne et l'audit externe. En effet, ce comité peut améliorer la communication entre ces deux formes, en s'assurant que l'auditeur est conformé au plan d'audit convenu et en comprenant les raisons à l'origine de toute modification éventuelle, concernant notamment les risques d'audit, et « les travaux complémentaires » mis en œuvre afin de couvrir les zones d'audit concernées. (KPMG 2006).⁽³⁷⁾ Cependant, les études antérieures soulignent que les comités d'audit jouent un rôle important en toute efficacité par la présence des membres indépendants de ces derniers. A cet égard, Goodwing suggère que l'indépendance et l'expérience comptable des membres du comité d'audit a un effet complémentaire sur sa relation vis-à-vis de l'audit interne. (Goodwing 2003).⁽³⁸⁾

En ce qui concerne les complémentarités entre ces deux formes, Renard souligne ces complémentarités comme suit⁽³⁹⁾ :

- L'audit interne est un complément de l'audit externe puisque l'existence de la fonction de l'audit interne, permet à l'auditeur externe d'accéder à un certains nombres des travaux de la fonction de l'audit interne pour accomplir sa mission. Ce qui est cité dans la norme 2050.
- L'audit externe est un complément de l'audit interne : l'audit interne lui aussi peut accéder à un certains travaux de l'auditeur externe, sachant que ce dernier se dispose de certains caractéristiques (expertise, la qualité du travail, l'expérience, etc.)

Conclusion :

Cette communication a pour but de chercher la complémentarité entre l'audit externe (audit comptable et financier) et l'audit interne. L'audit interne et l'audit externe restent des

mécanismes des contrôles importants au sein des entreprises. La relation entre ces deux formes est aujourd'hui une relation solide. Cette dernière est affirmée dans les normes internationales de l'audit. Ainsi, les études antérieures ont montré qu'il existe une relation positive entre ces deux formes, ainsi que le niveau de confiance vis-à-vis de l'audit interne est influencé par la qualité de ce dernier. De plus, le comité d'audit qui considère comme un superviseur de la qualité de l'information financière a un effet fondamental sur la complémentarité entre ces deux formes

Référence :

1. Ebondo Wa Mandzila E, 2007, 'Audit interne et gouvernance d'entreprise : lectures théoriques et enjeux pratiques,' :http://cermat.iae.univ-tours.fr/IMG/pdf/Communication_Eustache_Ebondo_Wa_Mandzila.pdf
2. Mikol Alain.2000 « forme d'audit : L'audit interne » encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris. P. 733.
3. L'IIA, institute of internal auditors créée en 1941, est une association professionnelle internationale de 122000 membres dont le siège est à Montvale aux Etats-Unis. L'IIA est connue comme la principale association d'audit interne leader en certification, formation, recherche et conseil.
4. Fundamentals of Internal Auditing Fonction: Part One: http://www.http://media.wiley.com/product_data/excerpt/90/04712811/0471281190.pdf
5. L'IIA, institute of internal auditors créée en 1941, est une association professionnelle internationale de 122000 membres dont le siège est à Montvale aux Etats-Unis. L'IIA est connue comme la principale association d'audit interne leader en certification, formation, recherche et conseil.
6. Les normes internationales pour la pratique professionnelle de l'audit interne (ISA) approuvées officiellement par L'IIA en 1978 sont devenues un référentiel essentiel et très important pour les auditeurs internes.
7. La Commission a été organisée par cinq organisations de comptabilités - IIA, l'AICPA, American Accounting Association (AAA), Institute of Management Accountants (IMA) et de Financial Executives International (FEI) - connue comme le Comité des Sponsoring Organizations (COSO)
8. Brink, VZ., Witt, HN.1982. Modern Internal Auditing. John Wiley & Sons, Inc, New York.
9. Mikol Alain, op.cite. p.740
10. WEILL, Michel, op.cite.p.39
11. Renard, Jacques.2010. « Théorie et pratique de L'audit interne ». 7ed, EYROLLES, Paris.p.75.
12. Institute of Internal Auditors.2004.Standards for the Professional Practice of Internal Auditing. Altamonte Springs, FL: The Institute of Internal Auditors.
13. Renard, Jacques.2010. « Théorie et pratique de L'audit interne ». 7ed, EYROLLES, Paris.p.73-74.
14. Chartered Institute of Internal Auditing, 2011."Definition of Internal Auditing-Code of Ethics-International Standards: for the Professional Practice of Internal Auditing.": www.iaa.org.uk

15. Marie, Anne. 2008, "La contribution de L'audit interne à la Performance des Organisations : Défis D'aujourd'hui, Enjeux De Demain", Revue de L'audit interne.P.57.
16. Renard, Jacques, 2003, « Théorie et pratique de L'audit interne » 4 Ed, EYROLLES, Paris, p.45.
17. Alain Mikol, Op cit,p
18. Renard Jacques, op.cit.p.57
19. IIA.2007. 'L'audit interne d'Hier à Aujourd'hui : Les besoins pour le 21e siècle' : www.theiia.org
20. PWC, 2006. Continuous auditing gains momentum: www.pwc.com/us
21. Laminick, H.V., 1979. 'Histoire de la comptabilité''. EdtPragmons, Paris. p.17.
22. voir l'histoire du scandale du sud SeaBubble (krach de 1720) sur le site de wikipédia.
23. HenningK,William K,Karlheinz K, Claus-P. W.2008, 'Internal Auditor Handbook : Management With the Sap-Audit Roadmap'',Springer,Verlag Berlin Heidelberg,p.127.
24. Schick, Pierre, op.cit. p.52
25. IFAC (l'International Federation of Accountants), créé en 1977 a mis en place à cette date une commission permanente, l'International Auditing Practices Committee(IAPC), devenue depuis International Auditing and Assurance Standard Board(IAASB), chargée d'analyser les pratiques d'audit dans le monde. Il a publié un texte sous forme de norme internationale (appelée International Standards of Auditing,ISA).
26. Mikol Alain.2000 « forme d'audit : L'audit interne » encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris. p.740.
27. Idem, p.740.
28. Ebondo Wa Mandzila E, 2007, 'Audit interne et gouvernance d'entreprise : lectures théoriques et enjeux pratiques,' :http://cermat.iae.univ-tours.fr/IMG/pdf/Communication_Eustache_Ebondo_Wa_Mandzila.pdf
29. Chartered Institute of Internal Auditing, 2011." Definition of Internal Auditing-Code of Ethics-International Standards: for the Professional Practice of Internal Auditing." : www.iaa.org.uk
30. Norme internationale d'audit, ISA 610 « Utilisation des travaux des auditeurs internes » : <http://www.fiddef.org/content/documents/espace-traduction/ifac-normes/isa/ISA610-2009.pdf>
31. L'OCDE, Rapport « Contrôle et audit interne : Assurer l'intégrité et la responsabilité du secteur public » : <http://www.oecd.org/governance/47638948.pdf>
32. CNCC 'NEP-610, « Prise de connaissance et utilisation des travaux de l'audit interne » : https://www.cncc.fr/sections/documentation_profes/documentation_de_ref/norme_et_doctrine_pr/table_synthetiques_d/nep-610._prise_de_co
33. Abdel-Khalik A R, Snowball D A. &Wragge J H. (1983), 'The effect of certain internal audit variables on planning and external audit program, *The Accounting Review*', Vol. 58, N°2, pp. 215-217.
34. Schneider A. (1985), "The reliance of external auditors on the internal audit function", *Journal of Accounting Research*, Vol. 23, N°2, pp. 911-919.
35. Selon La CNCC, le risque inhérent est la possibilité que le solde d'un compte ou d'une catégorie d'opérations comporte des anomalies significatives en raison de l'absence de procédures suffisantes de contrôle interne.

36. Felix W L., Gramling A A. &Maletta M J. (2001), The contribution of internal audit as adeterminant of external audit fees and factors influencing this contribution, *Journal ofAccounting Research*, Vol. 39, N°3, pp. 513-523.
37. KPMG, 2006. « Audit Committee Institute: Exemple de charte du comité d'audit » : www.audit-committee-institute.fr
38. Goodwin J. (2003), “The relationship between the audit committe and the internal auditfunction : Evidence from Australia and New Zealand”, *International Journal of Auditing*, Vol.7, N°3, pp. 263-278.
39. Renard J, Op cit, p.83.

The Pricing Of The Real Earnings Management Evidence From Malaysian Stock Exchange

Jehad Feras AlqermAl-Quds Open UniversityPalestine

Abstract

Manuscript type: Research paper

The purpose of the study: This study aims to investigate the usage of real earnings management in the listed companies in the Malaysian stock market and whether this usage is informative or opportunistic from the capital market perspective.

Methodology of the study: The study is conducted into two stages; in the first stage we used Roychowdhury model (2006) to estimate three measures of REM namely; price discounts, discretionary expenses, and manufacturing cost by using a sample from the manufacturing industries for the period from 2002 – 2010. In the second stage, univariate and multivariate analyses are used to test the research hypotheses.

The findings of the study: The findings of the study present clear evidence about the opportunistic use of the REM to affect the accounting earnings. While, in regard of the capital market perspective, we found that the investors are unaware of the REM and they are misled by such practices because they rely heavily on the fixed number of earnings. Thus, the findings provide evidence about the managers' tendency to use REM techniques opportunistically, but the market is unable to evaluate such practices correctly.

The originality of the study: While most of the prior studies on REM investigated REM practices from managerial incentive perspective or contractual perspective, this study examines the REM from the market or outsiders perspective. In addition, it is one of the first studies to examine the REM, upon the researcher knowledge, in the Malaysian market.

The limitation of the study: due to the fact that REM is not observable we can't exclude the measurement error completely in estimating the REM.

Keywords: Real Earnings Management; Accounting Earnings Management; Opportunistic; Informative; Accounting Earnings; Agency theory.

I. Introduction:

In recent years, accounting earnings and its quality has become a well-researched area due to its importance in interpreting the changes in stock prices (Ball & Brawn, 1968). It is agreed that stock price is the mirror of the firm financial situation. Many researchers in the latest of the last century studied more deeply earnings quality and earnings management, where they found that managers have many incentives to use their judgment to affect the accounting earnings, including management compensation (Heley, 1985; Pourciau 1993; Gaver et al. 1995), avoiding debt-covenant (Press & Weintrop 1990; Sweeney 1994), meeting and beating earnings benchmarks (Burgstahler & Dichev 1997; Barth et al., 1999; Lin et al., 2006), and reducing regulatory or political costs (Jones 1991; Key 1997; Han & Wang 1998).

Earnings management occurs when managers use their judgment in financial reporting and in structuring transactions to alter financial reports to either mislead some stakeholders about the underlying economic performance of the company or to influence contractual outcomes that depend on reported accounting practices (Healy & Wahlen, 1999). Many scholars argue that managerial intervention in the reporting process can occur not only via accounting estimates

and methods, but also through operational decisions, which ultimately can change or modify the influence of the financial reporting on stock prices or returns. Hence, it gives a large signal to stakeholder on the achievement status of the firm financial position.

After the collapse of Enron and WorldCom, and the issuance of the Sarbanes-Oxley act (SOX, July 30, 2002), the interest in this (operating decision) trend of researches about earnings management has increased rapidly. The new trend investigated the managers' tendency to use operation decisions instead of using accounting earnings to manage earnings. This tendency of using the real economic events (operation decisions) is known as real earnings management (REM). Such actions affect cash flows and in some cases accruals. Studies that directly examine earnings management through real activities have concentrated mostly on investment activities, such as reductions in expenditures on research and development (e.g. Dechow & Sloan, 1991; Gunny, 2009).

(REM) can be considered as the tendency of managers to make the operational decision with respect to some special interest for management or for the firm, such as make a decision of reducing prices at the end of the year to increase sales to beat the analysis forecast. Roychowdhury (2006) defines (REM) as departures from normal operational practices, motivated by managers' desire to mislead at least some stakeholders into believing certain financial reporting goals that have been met in the normal course of operations. These departures do not necessarily contribute to firm value even though they enable managers to meet reporting goals.

In fact, managing earnings through the economic events (REM) is not a new practice, it has been known before, but the obstacles in using (AEM) lead to renaissance the use of (REM). This field of research has investigated by some researchers such as (Bader et al., 1991; Dechow & Sloan, 1991; Bushe, 1998), but as it is mentioned above, managers tend to use (REM) extensively especially in the end of the financial year after 2002 (Roychowdhury, 2006). This study will continue the work of the previous researchers by investigating how Kula Lumpur Stock Exchange prices this kind of earnings management.

Under the agency theory, EM can be interpreted by one of the following two scenarios; firstly, managers use such practices to achieve their own interest and will not reflect the real financial situation in the firm (Healy & Wahlen, 1999), furthermore, will influence the firm long-term value severely (Roychowdhury, 2006; Zhang, 2010; Cohen & Zarwin, 2010), under the efficient market hypothesis the external parties will price such practices negatively through the stock return of the firm (Sloan, 1996).¹²⁴

Secondly, they use these practices to deliver some private information to the outsiders to give a signal about the future performance of the firm (Healy & Wahlen, 1999). So managers used EM to enhance the firm value, and based on the signal hypothesis the outsiders will price such practices positively through the stock returns (Subramaniam, 1996; Alqerm & Abdeljalil, 2008).

In a previous study, the researchers found that Malaysian managers' tendency toward using accounting earnings' management practices is less than Singapore or Canadian managers. They attribute this tendency for cultural reasons (Roubi and Richardson, 1998). In this study, we will investigate if the Malaysian managers use real decisions to influence the earnings, and if so how the Malaysian market evaluates such practices.

This study contributes to the earnings management literature in examining the REM from the market or outsiders perspective. Most of the previous studies investigate REM practices from managerial incentive perspective or contractual perspective, but there is very little evidence

about the market insight for the EM practices. In addition, it is one of the first studies to examine the REM, upon the researcher knowledge, in the Malaysian market. However, this study constitutes a small part from my PhD thesis about the effect of the firm life cycle on earnings' management.

The researcher used (Roychowdhury, 2006) model to estimate the normal level of the most common practices of REM, which are; operating cash flow, cost of production, and discretionary expenses. Then the researcher estimates the REM for each aspect of them as the difference between the actual and normal level for each practice. Hence, consistent with previous literature (e.g. Roychowdhury, 2006; Zhang, 2006; Cohen et al, 2008) the researcher argues that the existence of the difference between the real and the expected level is evidence for the EM practices. In the second stage, the researcher examines the relationship between the REM and the stock return to have evidence about the effect of the REM on stock returns.

To investigate the informative or opportunistic use of the REM by managers, the researcher examines the association between REM and the first and second year operating performance (Subramaniam, 1996; Gunney, 2009). The researcher expects a positive association between REM and future operating performance if the managers' usage of REM was informative, and a negative relation for the opportunistic usage.

The researcher used a sample of all the manufacturing firms in eight sectors that are listed in the main screen in Kuala Lumpur stock exchange during the period from 2002 – 2010.

The reminder of the paper will be organized as follows; section two includes a review of the literature review. In the third section we discuss the hypotheses development, in the fourth section the data and methodology of the paper will be detailed. The fifth section analyzing and discussing the results. And in the sixth section the researchers summarize and conclude the paper.

II. Literature review:

Earnings' management has been studied widely during the last three decades in order to have better understanding of manager's incentives and procedures to achieve their goals, and to deter the potential consequences of them as well. However, earnings' management literature can be classified into two perspectives; informative and opportunistic perspectives. Both perspectives can be viewed either from a contract perspective or a financial reporting perspective. From a contracting perspective, earnings' management can be use as a low-cost way of protecting the firm from the consequences of unforeseen state realizations in the presence of rigid and incomplete contracts, while from a financial reporting perspective; managers may use their discretion to influence the market value of the firm. Hence, under this approach managers use their judgment to improve and enhance the firm value. However, some managers may use earnings' management to achieve special goals. From contracting perspective, they may use EM opportunistically to benefit themselves at the expense of the firm. In addition, from financial reporting perspective, they may record excessive write offs, or emphasize earnings' constructs other than net income. Scott (2003) argued that managers by using such tactics do not fully accept securities' market efficiency and reduce the reliability of financial reporting. Regardless of the approach that scholars used to investigate earnings management, there are two trends for managing earnings; accounting

earnings management (AEM) and real earnings management (REM). We will focus in this study on the REM.

The real earnings' management relies on real economic events instead of accruals. Some researchers refer to this type as earnings' management through operating decisions. REM can be defined as managing the operational activities to reduce or to increase the normal level of those operation practices. Besides it is similar to accounting earnings' management that it can be either opportunistic or informative. Although some practices, such as price discounts and reduction of discretionary expenditures, are possibly optimal actions in certain economic circumstances (Roychowdhury, 2006), it can be opportunistic if managers used them widely to achieve special goals like beating earnings target.

However, scholars' interest about this stream of earnings' management has increased extremely since the beginning of this century due to the financial crisis for many big firms and the issuance of Sarbanes-Oxley Act (2002). There are some studies examined this trend such as (Dechow and Sloan 1991; Baber, Fairfield and Hagarad 1991; Bushee 1998;Rochowdhury 2006; Cohen, Dey and Lys 2007; Zang 2006).

Dechow and Sloan (1991) can be considered as one of the first studies on earnings management through operating decisions, when they showed that managers in their final years in office CEOs reduce research and development spending, presumably to increase reported earnings. As a result, it can be concluded that some managers use REM to increase bonus awards or to increase their job security. Baber, Fairfield and Hagarad (1991) and Bushee (1998) also find evidence consistent with reduction of R&D expenditures to meet earnings benchmarks. While, Bartov (1993) proved that managers use other practices to achieve their goals when he argued that firms with negative earnings changes report higher profits from asset sales.

However, still there is little systematic evidence on management of real activities other than R&D reduction. In Graham, Harvey and Rajgopal's (2005) survey, a larger number of respondents admitted to reducing discretionary expenditures and/or capital investments rather than engaging in other manipulation methods. While, Rochowdhury (2006) documented that managers use real earnings management to avoid reporting annual losses or to meet analyst forecast by price discounts, over production and reduction of discretionary expenditures, and he developed an empirical method to detect real earnings management through the mentioned proxies.

By using a sample of 32402 firm-year observations for the period 1988 – 2000, Gunny (2005) examined four types of real earnings management; research and development, SG&A, sell fixed assets and cut prices or over production, and their effects on the subsequent operating performance (earnings and operating cash flow) and also whether investors and analysts expect the subsequent decline in performance. He found that real earnings management has an economically significant impact on subsequent operating performance, namely, the regression results indicate that all four types of (REM) are associated with lower ROA in the followed year for the event. In addition, there is a negative relation between (REM) and the subsequent year operating cash flow. In other words, he presented evidence about the opportunistic usage of the REM practices.

On the other hand, Zhang (2006) analyzed the tradeoffs between accrual manipulations and real earnings manipulations. She suggested that decisions to manage earnings through real actions precede decisions to manage earnings through accruals. Moreover, she proved that REM practices have positive correlation with the costs of AEM, but interestingly, she found that REM and AEM are negatively correlated, and so, she concluded that managers use the two strategies as substitutes.

Furthermore, (Cohen, Dey, Lys, 2008) studied the real and accounting earnings management in the pre- and post- Sarbanes Oxley periods, they found that the usage of accrual earnings management has been declined after the issue of SOX act in 2002, while the usage of real earnings management has been increased after 2002. Thus, their results led them to conclude a substitute relationship between REM and AEM, which is consistent with Zhang findings.

Conversely, (Matsuura, 2008) investigated the relation between real earnings management and accounting earnings management to smooth earnings. The result of the examination proved that managers use real earnings management and/or accounting earnings management to smooth earnings. Moreover, he found that the relation between real and accounting earnings management is complementary, which is contrary with the previous finding in (Zang, 2006; and Cohen, Dey, and Lys, 2007). However, Matsuura findings suggest that managers use techniques from the two types of EM to influence the earnings without attract the attention of the investors, regulators, and auditors.

In a study by Cohen and Zarowin (2010), they examined both REM and AEM activities around seasoned equity offerings (SEOs). The findings proved that SEO firms engage in REM practices, and that the decline in post-SEO performance due to REM is more severe than that due to AEM. They also confirmed Matsuura findings that firms use multiple EM strategies to manipulate earnings.

Most of the studies on real earnings management focused on some practices of operating decisions to achieve some purposes or around special event, but mostly they neglect their effects on stock market and how the outsiders evaluate such practices. In this paper, the researcher will continue the previous researches on REM and contribute to the literature in investigating how the stock market interprets and evaluates such practices.

Furthermore, this study contributes to the literature by comparing between the informative and opportunistic usage of the REM and their influence on stocks prices. Consistent with the previous literature we examined real operational activities to measure real earnings management (Graham et al, 2005; Rochowdhury 2006) where Graham et al expressed:

“... [W]e finds strong evidence that managers take real economic actions to Maintain accounting appearances. In particular, 80% of survey participants report that they would decrease discretionary spending on R&D, Advertising, and maintenance to meet an earnings target. More than half (55.3%) state that they would delay starting a new project to meet an earnings target, even if such a delay entailed a small sacrifice in value....”

III. Hypotheses Development

Earnings management can be used by managers either opportunistically to achieve their own interests or informatively to enhance shareholders interest (e.g. Subramaniam, 1996; Healy & Wahlen, 1999; Kothari, 2001; Gunny, 2010). So, if managers used REM informatively to convey some information about the future of the firm to the outsiders, the relationship

between REM and future performance should be positive. On the other hand, the opportunistic usage of REM should be negatively related, or at least no relation, with future performance. Thus, the researcher develops the following hypothesis (in the negative form):

H1: there is no relationship between REM measures and future operating performance

However, based on the assumption that the stock market is efficient, on the semi strong form¹²⁵, all the publicly available information will be reflected on the stock prices (Fama, 1973). Hence, in either way managers used REM to reduce the information asymmetry between them and the external parties or to mislead the outsiders, the market will realize and benefit from this information and price it fairly. The fair or appropriate pricing means that the opportunistic EM is priced negatively, while the informative EM is priced positively. Therefore, in order to examine the fairly pricing of the REM in Kuala Lumpur stock exchange the researcher developed the following hypothesis. It is in the negative form.

H2: Kuala Lumpur stock exchange does not price real earnings management fairly.

IV. Data and Methodology:

The sample of the study consist of all listed manufacturing companies in the main screen in Kuala Lumpur stock exchange with available financial data, stock prices, and dividends on Blumberg database for the period 2002 -2010. The service and financial industries excluded from the sample because of their different nature. Thus, the sample consists of eight industrial sectors with 481 firms (2437 observation) for the estimation of the REM measures in all the sectors. However, while the sample size for the REM proxy estimation models is 481firms, for the stock return and EM together the sample size is 370 firms (1700 observation) only due to the stock prices availability.

Real Earnings Management Estimation models:

Consistent with previous literature (Dechow, Kothari and Watts 1998, Roychowdhury, 2006) we measure the real earnings management by the difference between the normal level of the economic events and the actual level. We use, similar to the previous studies, three proxies to measure the economic events namely; operating cash flow, the cost of production, and the discretionary expenses. Ultimately, the error terms of those estimation models will be the proxies for the REM.

We used the models which are developed by Roychowdhury (2006) to estimate the normal level of:

- Operating cash flow as a linear relationship based on sales and change in sales.

$$OCF_{it}/TA_{it-1} = \alpha(1/TA_{it-1}) + \beta_1 (Sales_{it}/TA_{it-1}) + \beta_2 (\Delta Sales_{it} /TA_{it-1}) + \mu_{it} \dots(1)$$

Then the abnormal operating cash flow is the difference between the estimated operating cash flow and the real operating cash flow. In other words, the error termin the previous model which represents the abnormal operating cash flow will be used as the first proxy for the REM.

- The production cost defined as the sum of cost of good sold (COGS) and the change in the inventory. Considering COGS as linear equilibrium of sales. And the change in inventory as linear equilibrium of change in sales:

$$COGS_{it}/TA_{it-1} = \alpha(1/TA_{it-1}) + \beta_1 (Sales_{it}/TA_{it-1}) + \mu_{it}$$

$$\Delta INV_{it}/TA_{it-1} = \alpha(1/TA_{it-1}) + \beta_1 (\Delta Sales/TA_{it-1}) + \beta_2 (\Delta Sales_{it-1} /TA_{it-1}) + \mu_{it}$$

By adding these two equilibriums together we can have one model to estimate the normal level of production cost as follow:

$$PROD_{it}/TA_{it-1} = \alpha(1/TA_{it-1}) + \beta_1 (Sales/TA_{it-1}) + \beta_2 (\Delta Sales_{it} /TA_{it-1}) + \beta_3 (\Delta Sales_{it-1} /TA_{it-1}) + \mu_{it} \dots\dots\dots(2)$$

Then the abnormal level of production cost (the second proxy for REM) is calculated by the difference between the actual production cost and the estimated normal level.

- Discretionary expenses¹²⁶:

$$DISC EXP_{it}/TA_{it-1} = \alpha(1/TA_{it-1}) + \beta_1 (Sales_{it-1}/TA_{it-1}) + \mu_{it} \dots\dots\dots (3)$$

Similar to the previous estimation models, we calculated the abnormal level of discretionary expenses (the third proxy for REM) as the difference between the actual discretionary expenses and the estimated normal amount from the estimation model.

We aggregate the REM proxies into two measures; REM1 which is consist of abnormal production cost and (-1* abnormal discretionary expenses), REM2 is abnormal OCF

- The dependent variable

The stock return calculated for 12 months ended four months after the end of the financial year for each firm of the sample because the Malaysian act impose companies to publish their financial statement within four months of the end of the fiscal year, and adding the dividend as follow:

$$R_{it} = (P_{it} - P_{it-1})/P_{it-1} + Div$$

After estimating the real earnings management we examined the first hypothesis by regressing the subsequent years, t+1 and t+2, performance measures, OCF and EBIT, on the REM measures

$$OCF_{psit+1/pit-1} = \alpha_0 + \beta_1 REM1_{psit/Pit-1} + \beta_2 REM2_{psit/Pit-1} + e_{it} \dots\dots\dots (1)$$

$$EBIT_{psit+1/pit-1} = \alpha_0 + \beta_1 REM_{psit/Pit-1} + \beta_2 REM_{psit/Pit-1} + e_{it} \dots\dots\dots (2)$$

Where :

OCF_{psit+1/pit-1}: operating cash flow per share divided by the beginning of the year stock price.

EBIT_{psit+1/pit-1} = operating income per share divided by the beginning of the year share price.

REM1_{psit/Pit-1}: the first measure of real earnings management (abnormal DisExp and Prodcost) per share divided by the beginning of the year stock price.

REM2_{psit/Pit-1} : the second measure of real earnings management (abnormal OCF) per share divided by the beginning of the year stock price.

Regardless of the informative or opportunistic usage of EM, as we discussed in section 2, all available information should be reflected in stock prices or returns. Therefore, to test our second hypothesis we use the following multivariate regression.

$$R_{it} = \alpha_{01} + \beta_1 \text{NIBREM}_{psit}/P_{it-1} + \beta \text{REM1}_{psit}/P_{it-1} + \beta \text{REM2}_{psit}/P_{it-1} + e_{it} \dots\dots (3)$$

$$R_{it} = \alpha_{01} + \beta_1 \text{NI}_{psit}/P_{it1} + \beta \text{REM}_{psit}/P_{it1} + \beta \text{REM2}_{psit}/P_{it1} + e_{it} \dots\dots\dots (4)$$

Where :

R_{it} : anuall stock return for the firm i in year t , which calculated as follow:

$$R_{it} = (P_{it} - P_{it-1}) / P_{it-1} + Div$$

NI_{psit} : net income or operating income per share divided by stock price at the beginning of the year.

If REM coefficients significantly positive we prove that REM is priced positively in Kuala Lumpur market, while if the coefficients negative, we indicate that the investors price REM negatively.

However, as discussed above, the pricing of REM can be explained by different scenario; firstly, managers used REM informatively to deliver some private information and the market analyzes this information and prices it positively. Secondly, managers used REM opportunistically to achieve their special interest, and the market priced them positively due to functional fixation of investors on reported earnings (Healy & Wahlen, 1999; Alqerm & Abdeljalil, 2008; Gunny, 2010). Therefore, the results of first hypothesis present implicit evidence about the pricing fairness of the REM practices. Particularly, if the REM is informative and priced positively (negatively) in the stock market, then it is priced fairly (unfairly), while, if it is opportunistic and priced positively (negatively), it is priced unfairly (fairly).

V. Discussing the results of the study:

Descriptive statistics:

Table (1) summarizes the descriptive statistics about the results of the DisExp, OCF, and ProdCost for the sample of the study. For every industry year with more than 15 firms, the equations are estimated cross-sectionally over the period from 2002 to 2010. All cases at the top and bottom 1% of their distributions are excluded to avoid the influence of outliers.

The reported coefficients, adjusted R square, and the number of observations are the mean values across industry – years. The regression coefficients are significant and consist with previous evidence (e.g. Gunny, 2009; Roychowdhury, 2006) and the coefficients signs as predicted in (Roychowdhury, 2006) exempt changes in sales for the current year in our study - 0.03 compared to 0.04 in Roychowdhury study.

However, the negative sign of changes in sales might be an extra evidence about the usage of the production cost as a tool for EM. The explanatory powers of the estimation models are relatively higher than that in the previous studies. As predicted the R square for the OCF model is the lowest 0.37 compared to 0.83 for discretionary expenses model, and 0.91 for production cost model. Our finding in this regard are similar to the previous evidence just with some differences specially the discretionary model where its explanatory power in Roychowdhury only 0.38.

Table (1) summarizes the REM proxies’ estimation models

Discretionary Exp Model		OCF Model		Production Cost Model	
(Constant)	0.05448157	(Constant)	0.041148233	(Constant)	-0.069543431

TAsset	1.155848527	TAsset	-1.418479902	TAsset	-0.763885304
Sales	0.206275863	Sales	0.024024147	Sales	0.908588407
		ChSales	0.015155745	ChSales	-0.027852083
				PrevChSale	-0.039484013
R squire	0.82654547	R squire	0.36738247	R squire	0.9124567
No. of industry year	74	No. of industry year	80	No. of industry year	68
Average no. of observation	528	Average no. of observation	508	Average no. of observation	463

In table (2) we present the correlation between the variables of the study. The table, as predicted, shows a significant correlation between all variables. Interestingly, the correlation between REM measures in positive 0.132 which can be seen as evidence that managers use different techniques at the same time to manage earnings. In other words, the significant positive relation between the REM asserts the complementary usage of the different techniques to manipulate earnings consistent with (matsuura, 2008).

Table (2) presents the Correlations between variables

		UOCFpsPit1	UPRODpsPit1	NIpsPit1	EBITpsPit1	REM1	REM2
UDISEXPpsPit1	Pearson Correlation	.109**	-.326**	-.096**	-.187**	-.938**	-.206**
UOCFpsPit1	Pearson Correlation		-.382**	.133**	.075**	-.229**	.651**
UPRODpsPit1	Pearson Correlation			-.146**	-.129**	.633**	-.100**
NIpsPit1	Pearson Correlation				.740**	.025**	.183**
EBITpsPit1	Pearson Correlation					.106**	.265**
REM1	Pearson Correlation						.132**

Testing the hypotheses:

Table (3) presents the results of the regressions of the first and second models to test the first hypothesis about the ability of REM measures to predict the future performance for the firm. The table shows, as predicted, a very weak explanatory power for the models for the two operating measures, OCF and EBIT. Interestingly, all the models are significant at 1% level. Furthermore, the table illustrates negative relationship between the first and second year performance measures and the first measure of REM consistent with our prediction about the opportunistic EM, while the second measure has positive relationship with the operating performances. Therefore, the first measure provide clear evidence about the opportunistic use of the discretionary expenses and production cost to inflate earnings and they don't provide a signal about the future performance of the firm which is consistent with (Roychowdhury, 2006; Zang, 2006).

On the other hand, the second measure of REM, abnormal OCF, has a significant positive coefficient in all the prediction models, which cannot provide clear evidence about the opportunistic usage of the sales discounts as a measure of REM. In fact, the positive relation between the abnormal operating cash flow and the future performance indicate an informative usage of this measure. Therefore, we couldn't have enough evidence to reject the first hypothesis completely; rather we reject the hypothesis partially. Particularly, we reject the first null hypothesis for the first measure of REM, which mean that managers used discretionary expenses and production cost to manage earnings opportunistically, while we fail to reject it for the second measure of REM, OCF.

Table (3) presents the regressions of first and second year operating performance on the current year REM measures:

	OCF _{t+1}	OCF _{t+2}	EBIT _{t+1}	EBIT _{t+2}	OCF _{t+1}
Constant	0.089**	0.104**	0.134**	0.146**	0.139**
REM1	-0.077**	-0.069**	-0.046**	-0.04**	
REM2	0.127*	0.065**	0.122**	0.099**	
UDisExp					-0.044**
UOCF					0.102**
UProdCost					-0.108**
R square	0.018	0.007	0.015	0.01	0.027

In regard of hypothesis two about the relationship between REM and stock returns, table (4) below summarize the results of the multivariate regressions for model 3 and 4. The table shows a positive relationship between accounting earnings and annual stock returns similar to the results in previous studies. We find that the explanatory power of the model showed a slight improvement by decomposing net income into net income before REM and REM, which provide evidence that investors rely on the bottom line in net income and they don't investigate further in the detailed items of the accounting earnings. These findings consist with (Sloan 1996; Xie, 2001) argument that the mispricing of EM is due to the functional fixation.

Table (4) summarizes the results of the regressions for the models 3 and 4

	Constant	NI	NIBREM	REM1	REM2	R	R Square
SR	- 0.049**	0.377**				0.218	0.048
SR	- 0.049**		0.377**			0.218	0.048
SR	- 0.054**		0.361**	-0.034	0.076**	0.232	0.054

However, the table shows that the coefficient of the REM2 is positive and significant, which indicates that the investors in Kuala Lumpur market do consider OCF in pricing their shares. Conversely, the coefficient of the REM1 is insignificant which indicate that investors are unaware or they don't realize the usage of discretionary expense and production cost to affect the accounting numbers. This is consistent with Graham (2005) and Gunny (2009) that managers tend to use discretionary expenses and production cost to manipulate earnings

because it is difficult to detect. Based on the previous discussion, we didn't have enough evidence to reject the second hypothesis. Obviously, our findings post that managers used REM practices, especially discretionary expenses and production cost, to manipulate earnings and that the investors in Kuala Lumpur market are misled by these practices.

VI. The conclusion

This study examines the role of REM practices in pricing the firms' stock in Kuala Lumpur stock exchange, and whether they are informative or opportunistic. While the evidence from previous literature provides mixed evidence about the informative and opportunistic usage of REM (e.g. Roychowdhury, 2006; Gunny, 2009), most of the studies stayed salient about how the capital market understand these practices.

In this study we provide strong evidence about the opportunistic use of discretionary expenses and production cost to manipulate earnings, conversely, we provide little evidence about the informative usage of operating cash flow. Our findings showed positive relation between the abnormal operating cash flow and the future performance, and the stock return, although it is weak relation, it is significant. As discussed in Gunny (2009), sometimes managers use several techniques in different directions to make it harder to detect or judge the informative or opportunistic usage for the compounded effect of the EM.

In regard of the pricing evidence, our study provides evidence about the mispricing of the REM in the stock market, and that investors depend on the bottom line net income. This finding consists with the previous evidence about the mispricing of discretionary accruals (e.g. Sloan, 1996; Xiu, 2003).

Several interesting remarks can be highlighted from this study; Firstly, while some previous studies about the accounting earnings management in Kuala Lumpur market argued that managers use AEM informatively, our study provide evidence that this is not the case for REM. Secondly, it provides evidence about the functional fixation on net income in pricing the shares which make it easier for investors to be misled. Thirdly, the future studies about REM should investigate the different techniques that might be used by managers to manipulate earnings instead of using aggregate measures for REM. And finally, financial analyst, investors, and regulators should analyze the financial numbers deeply, specially the discretionary expenses and the production cost, to evaluate the firms' value.

However, there are some limitation on this study; firstly regarding to the assumption that the estimation models estimate the REM proxies correctly. Secondly, we implicitly assumed that KLSE is efficient at the semi strong level. Therefore, we can't deny that the misestimating or chances might cause these findings.

References:

Alqerm, J. F., Abdeljalil, T., (2008), The Effect of Discretionary Accruals on Stock Return, Evidence From Amman Burse, Journal of Derassat, The University of Jordan.

Baber, W., Fairfield, P.M. and Haggard, J.A., (1991), The effect of concern about reported income on discretionary spending decisions: The case of research and development. The Accounting Review 66 (4): 818-829.

Baber, W., Fairfield, P.M. and Haggard, J.A., (1991), The effect of concern about reported income on discretionary spending decisions: The case of research and development. The Accounting Review 66 (4): 818-829.

Barth, M. E., Elliott, J. A., and Finn, M. W.,(1999), Market Rewards Associate with Patterns of Increasing Earnings, Journal of Accounting Research, 387-413.

- Bartov, E., (1993), The timing of asset sales and earnings manipulation, *The Accounting Review*, 68 (4): 840-855.
- Bushee, B., (1998), The influence of institutional investors on myopic R&D investment behavior. *The Accounting Review*, 73, 305-333.
- Burgstahler, D. and Dichev, I., (1997), Earnings Management to Avoid Earnings Decrease and Losses, *Journal of Accounting and Economics*, 99-126.
- Cohen D. A., Dey A., Lys T., (2008), Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre- and Post-Sarbanes Oxley Periods, *The Accounting Review*, 83: 757-787.
- Cohen, D. A., and Zarowin, Paul, (2010), Accrual-Based and Real Earnings Management Activities Around Seasoned Equity Offerings, *Journal of Accounting and Economics*, 50 (1), 2-19.
- Dechow, P. M., & Sloan, R. G., (1991), Executive incentives and the horizon problem. *Journal of Accounting & Economics*, 14: 51-89.
- Dechow, S. P. Kothari, and R. L. Watts., (1998), The relation between earnings and cash flows, *Journal of Accounting and Economics*, 25: 133-168.
- Gaver, J., Kenneth, G., and Jeffrey, A., (1995), "Additional Evidence on Bonus Plans and Income Management." *Journal of Accounting & Economics* 19: 3-28.
- Graham, J.R., C.R. Harvey and S. Rajgopal, (2005), The economic implications of corporate financial reporting, *Journal of Accounting and Economics* 40, 3-73.
- Gunny, K., (2005), What are the consequences of real earnings management? Working paper, University of Colorado.
- Gunny, K., (2009), The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks, University of Colorado.
- Fama, E., and Macbeth. J., (1973), Risk, return and equilibrium: Empirical tests, *Journal of Political Economy*, 81 (3): 607-636.
- Healy, P.M., (1985), The effect of bonus schemes on accounting decisions". *Journal of Accounting and Economics* 7: 85-107.
- Healy, P.M. and J.M. Wahlen, (1999), A review of the earnings management literature and its implications for standard setting, *Accounting Horizons* 43, 365-383
- Jones, J. (1991). Earnings Management During import relief investigations. *The Journal of Accounting Research* 29: 193-228
- Kothari, S.P., (2001), Capital markets research in accounting, *Journal of Accounting and Economics* 31, 105-231.
- Lin, S., Radhakrishnan, S., and Su., L., (2006), Earnings management and guidance for meeting or beating analysts' earnings forecasts, Working paper, California State University at Fresno, University of Texas at Dallas, and Hong Kong Polytechnic University.
- Matsuura, S., (2008), On The Relation Between Real Earnings Management And Accounting Earnings Management: Income Smoothing Perspective, *Journal of International Business Research*, 7, Special Issue 3.
- Pourciau, S., (1993), Earnings Management and Nonroutine Executive Change, *Journal of Accounting and Economics*, 317-336.
- Press, E. G., & Weintrop, J. B., (1990), Accounting-based constraints in public and private debt agreements: Their association with leverage and impact on accounting choice. *Journal of Accounting and Economics*, 12, 65-95.
- Roubi, R., & Richardson, W., (1998), Managing Discretionary Accruals in Response to Reductions in Corporate Tax Rates in Canada, Malaysia and Singapore, *International Journal of Accounting*, 33, 455-467.
- Roychowdhury, S., (2006), Earnings Management through Real Activities Manipulation, *Journal of Accounting and Economics* 42: 335-370.
- Scott, W.R., (2003) *Financial Accounting Theory*", Printice –Hall. Canada, Toronto, Ontario.

- Sloan, R. G., (1996), Do Stock Prices Fully Reflect Information in Accruals and Cash Flow About Future Earnings, *The Accounting Review*, 289-315.
- Smith, C.W., & Watts, R.L, (1992), The Investment Opportunity Set and Corporate Financing; Dividend and Compensation Policies, *Journal of Financial Economics* 32, 263-292.
- Subramanyam ,K.R.(1996).The pricing of Discretionary Accruals . *The Journal Accounting AND Economic* 22:249-281
- Sweeney, A.P., (May 1994), “Debt – covenant Violations and Managers’ Accounting Responses”, *Journal of Accounting and Economics*, pp. 281-308.
- Xiue, Y., (2003), Information Content of Earnings Management: Evidence from managing Earnings to Exceed Thresholds, Working Paper, Sloan School of Management, Massachusetts Institute of Technology,50 Memorial Drive, E52-325, Cambridge, MA 02142.
- Zhang, A., (2006), Evidence on the tradeoff between real manipulation and accrual manipulation, Working Paper, University of Rochester.

¹²⁴ Under the semi strong form in the EMH all available information will be reflected in the share prices. So, opportunistic EM, negatively related to future operating performance, will be priced negatively.

¹²⁵ Fama (1973) suggests three levels for the efficiency in the stock markets namely; weak form, where the stock prices move randomly over time, Semi strong form, where stock prices reflect all the publicly available information, and Strong form, where the share prices reflect all the information, the public and private information. Most of the evidence from previous study proved that markets are efficient on the semi strong level, while the strong form is identical or optimal and it is not exist in the real markets.

¹²⁶ Discretionary expenses: research and development expense, and sales general and administrative expenses.

LA RELATION DU RISK MAGEMENT ET L'AUDIT INERNE DANS LA GOUVERNANCE DES EPE KADDOURI Amar Ecole Supérieure de Commerce

Le thème de l'éthique de la gouvernance des entreprises ou même gouvernance comptable n'a vu le jour que récemment suite aux différents scandales financiers qu'a vu le monde économique et surtout dans les pays les plus développés, et sont les pays anglo-saxonne surtout.

Ces scandales financiers qui ont défrayé la chronique aux Etats-Unis et en Europe ont eu aujourd'hui de nombreuses répercussions dans les entreprises. De nouvelles lois (Sarbanes-Oxley Acts aux Etats-Unis, Loi de Sécurité Financière en France : LSF) ont pour objectif d'apporter plus de transparence. Selon une enquête de l'Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne (IFACI), 55% des sociétés ont fait part de leur intention de renforcer leur dispositif de contrôle interne¹²⁷.

Cette situation a créé un intérêt assez particulier chez les économistes et les politiciens en premier lieu, en plus les chercheurs universitaires de la discipline finance et comptabilité, en second lieu pour déceler les symptômes de cette crise profonde et de trouver les remèdes possibles à cette situation.

Cette situation provocante a fait l'objet de plusieurs colloques et séminaires à l'échelle internationale, animés par les grands cabinets de comptabilité (Price-Water-House Coopers, Deloitte, KPMG, Ernest Young, ...).

Une population assez large du monde professionnel ont participé et collaborer, pour comprendre ce nouveau concept, qui laisse toujours des interrogations dans sa compréhension, ce nouveau concept a créé un nouveau espoir chez les actionnaires et dirigeants pour trouver une nouvelle "prescription" dans la santé économique et financière des entreprises.

Les différents scandales financiers qui ont fait la une des journaux depuis le début de ce siècle dans les pays développés (Enron, Parmalat, WorldCom, Anderson, Crédit Lyonnais, Merrill Lynch, ...) pour ne citer que ces entreprises, mais la liste reste très importante et dramatique à l'échelle internationale.

En Algérie, les entreprises non pas été épargnée des scandales financiers et on cite le plus grand scandale qu'a connue l'Algérie indépendante, c'est l'affaire de la banque El-Khalifa, ce scandale du siècle en Algérie a fait coulé beaucoup d'encre et jusqu'à présent le dossier reste non clos, en plus on a enregistré d'autres scandales malgré qui restent moins grave que le premier, mais figurent dans la liste noire des scandales en Algérie à savoir les banques BCIA et Erriane Bank, ces différents scandales à l'échelle mondiale attestent et marquent de l'histoire noire de l'éthique des entreprises.

4.

Depuis, le nombre de travaux empiriques traitant le thème de la gouvernance, dans le vaste champ des sciences de gestion, n'a pas cessé d'accroître¹²⁸.

5. La crise financière internationale qui a frappée et continue à frapper aujourd'hui les économies du monde entier, appelle l'attention des différents dirigeants d'entreprise, parmi d'autres facteurs discriminants, sur la gouvernance de certaines entreprises, leur gestion des risques et leur contrôle interne.

6.

7. Par évolution spontanée ou en réponse à certains dysfonctionnements, des progrès notables ont été accomplis dans ces domaines. Les ambitions de la gouvernance ont pris de l'ampleur. Les approches et les techniques du contrôle interne ont progressé, ainsi le Risk-management malgré que son apparition et son évolution reste craintif et peu connu dans nos entreprises.

8. L'entreprise économique est en face à des défis de taille qui reste insurmontable, d'un côté on oblige le manager de réaliser des résultats, qui sera payer sur les performances réalisées (financière, rentabilité, part de marché,...), d'un autre côté il est le premier responsable s'il y a des anomalies comptables importantes, des risques managériales qui peuvent mettre en danger la pérennité de l'entreprise.

9.

10. Le spectre couvert par le management des risques s'est sensiblement élargi. L'audit interne s'est affirmé et il s'est renforcé sur la base d'un professionnalisme reconnu.

11. La crise actuelle conduit donc à une double interrogation :

12. - sur les organes de direction (conseil d'administration, comité d'audit,..) : ont-ils mis en place des fonctions appropriées de contrôle, de management des risques et d'audit interne ?, ont-ils pris en considération les diagnostics et recommandations ?

13. - sur les fonctions de contrôle interne, de management des risques et d'audit interne : se sont elles rendues crédibles auprès des organes de gouvernance dans leurs diagnostics et leurs recommandations ?

14.

15. Actuellement nos entreprises publiques ou privés consacrent un intérêt fort et grand pour le risque et sa gestion, pour l'audit interne, ainsi pour la gouvernance organisationnelle ou comptable.

16.

17. Pour l'audit interne ou la gouvernance, il existe pas mal de définition, du point de vue comptable pour le premier ou managérial pour le second ; or on constate l'absence de définition ou de compréhension poussée de la fonction de risk-management et de forte hétérogénéité de celle-ci selon les entreprises algériennes,

18. Étymologiquement, le mot risque provient du latin *resicare* qui signifie « couper »¹²⁹.

Economiquement parlant, la profitabilité dans une entreprise demeure son objectif primordial. Les entreprises, pour réussir, sont donc avant tout des organisations preneuses et adopter de risques car, selon une citation de Louis de Broglie¹³⁰: « Le risque est la condition de tout succès ». En entreprise, ce succès, c'est le profit, qui est la différence entre les coûts supportés par l'entreprise et ses revenus qui constituent la prime de risque. Au final, faire payer cette prime de risque au client semble tout à fait normal et légitime puisque les aléas et contraintes de cette activité doivent être supportés par le client. Cependant, les entreprises peuvent se débarrasser de leurs risques puisqu'ils sont prévisibles. C'est là tout l'intérêt d'un processus de management des risques. Selon la définition du référentiel COSO 2:

« Le management des risques est un processus mis en œuvre par le Conseil d'administration, la Direction Générale, le management et l'ensemble des collaborateurs de l'entreprise. Il est pris en compte dans l'élaboration de la stratégie ainsi que dans toutes les activités de l'organisation. Il est conçu pour identifier les événements potentiels susceptibles d'affecter l'organisation et pour gérer les risques dans les limites de son appétence pour le risque. Il vise à fournir une assurance raisonnable quant à l'atteinte des objectifs de l'organisation. »¹³¹

19. La fonction de risk-manager et les pratiques managériales sont inexistantes ou reste encore à définir.

20. Le risk management qui est d'origine anglo-saxonne, au sens moderne du terme est un domaine assez nouveau en Algérie, surtout dans nos entreprises qui ne donnent pas assez d'importance à cette nouvelle discipline qui détecte les risques opérationnelles, d'une part et d'autre part donne le privilège de gérer ces risques.

21.

22. Avec l'apparition du Nouveau Système Comptable Financier qui donne une liberté assez large à l'entreprise dans ses pratiques comptables, puisque le SCF a sa propre doctrine au contraire du PCN en l'absence d'une doctrine propre à lui, présente un bilan patrimonial et juridique.

23. Ce SCF permet à l'entreprise de choisir ses méthodes d'évaluation et de comptabilisation, qui peut mener le préparateur des états financiers sur orientation de ses responsables à des actes frauduleux

24.

25. Avec l'évolution de cette nouvelle comptabilité et l'évolution de ses normes comptables (IFRS) à une vitesse grand "V", met en garde d'un côté l'auditeur interne et d'un autre côté le Risk-manager à veiller de détecter toutes anomalies ou mauvaises prétentions pour le premier et de détecter les risques managériales pour le second.

26. La mise en place de cette nouvelle comptabilité et qui donne plus de choix ou de liberté pour dirigeants en ce qui concerne les méthodes d'évaluation et de comptabilisation, cette liberté¹³² peut être un privilège les préparateurs des états financiers¹³³ s'il y a de la mauvaise intention, car les différents scandales qu'a connu l'Algérie se sont éclater à l'époque du PCN, malgré que ce dernier est à base d'un bilan patrimonial et juridique, quelques dirigeants de mauvaise foi ont pu arrivés à leur fin¹³⁴.

27. Cette nouvelle comptabilité qui est basée sur l'approche économique et financière du bilan demeure une obligation pour nos entreprises.

28.

« il faut rappeler qu'en 2002, lors de la réunion du NEPAD à Durban (Afrique du Sud), tous les Chefs d'Etat et de gouvernement avaient adopté huit Codes dont celui relatif à l'application par les pays d'Afrique des Normes Comptables Internationales et des Normes Internationales d'Audit. Lors de cette réunion avaient été approuvés les principes sur les systèmes de paiement, les recommandations pour lutter contre le blanchiment d'argent et la corruption, et les principes de base pour la surveillance des marchés financiers et du secteur de l'assurance.

L'Algérie a transposé ces principes dans les lois qui viennent d'être promulguées. Dans le rapport sur l'état de mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance pour le NEPAD de novembre 2008, l'Algérie a bien précisé que le nouveau système comptable financier conforme aux normes comptables internationales sera appliqué à compter du 1er janvier 2010. D'autres instances internationales préconisent aux pays membres l'adoption des normes comptables internationales telles que la CNUCED, l'IOSCO (organisation internationale des commissions de valeurs), l'OMC, le Comité de Bâle II »¹³⁵.

29. A travers ce passage, nous constatons que l'Algérie avec la mondialisation veut instaurer les normes internationales en matière de comptabilité et d'audit, pour l'entreprise algérienne s'ouvre sur le marché international et doit se doter des concepts nouveaux, tels que la gouvernance, le comité d'audit, ...etc.

30.

« Une enquête lancée par l'ONS a fait ressortir que 87% des entités questionnées considèrent que les états financiers auront une meilleure lisibilité, 74% considèrent que l'information financière et comptable sera plus pertinente et enfin 89% estiment que l'information comptable sera plus adaptée aux normes internationales et, par conséquent, s'apprêtera mieux à la comparabilité internationale »¹³⁶.

31. Parmi les nouveaux modes de gestion que l'entreprise algérienne doit les mettre en place, on cite le risk management, la gouvernance et l'audit interne par sa nouvelle approche.

32.

33. L'identification des risques est la constitution d'un inventaire de tous les risques qui peuvent menacer les objectifs de l'entreprise. Généralement, l'entreprise est menacée par des risques « endogène », c'est-à-dire produits par sa propre activité ou dans ses propres bâtiments et des risques « exogènes » qui lui viennent de l'extérieur. Les risques endogènes sont une menace pour l'entreprise elle-même (patrimoine, personnel) et l'extérieur (tiers, environnement). Il faudra prendre tous ces risques en considération.

34. Le risk management :

35. Le risk management au sens moderne du terme est un domaine assez nouveau en Algérie, surtout dans nos entreprises qui ne donnent pas assez d'importance à cette nouvelle discipline qui détecte les risques opérationnelles, d'une part et d'autre part donne le privilège de gérer ces risques.

36.

37. Il est donc important de définir les termes de risque, gestion des risques et risk manager, sa relation avec l'auditeur interne et son rôle dans la gouvernance organisationnelle ou comptable.

38.

39. Avant de poursuivre l'étude présentée, on doit s'interroger sur ce qu'est un risk-manager, un bon risk-management. La réponse à ces questions permettra d'identifier les facteurs clés de la fonction et d'évaluer sa performance.

40.

41. Propulsée sur le devant de la scène dans un environnement marqué par le complexe et l'incertain, remontée ces derniers années des préoccupations du spécialiste des questions d'assurances à celles de la Direction Générale de l'entreprise, la thématique des risques et de leur gestion mérite que l'on s'y intéresse.

42.

43. Afin d'améliorer la performance de l'entreprise, il faut que cette dernière arrive à gérer les risques opérationnels qu'elle rencontre dans sa gestion quotidienne d'une manière appropriée, et cela nécessite une identification opportune des vulnérabilités de toute catégories, pour procéder ensuite à leurs évaluation en utilisant des méthodes et des technique servants à mesurer la probabilité et l'impact des risques encourus, et après la détermination du seuil de tolérance procéder aux activités de traitement y afférent aux risques identifiés, et afin de s'assurer de l'efficacité des traitements proposés, le management adapte des activités de contrôle à tout niveau.

44.

45. Le management des risques est un processus qui permet à l'entreprise d'appréhender les risques opérationnels qu'elle confronte afin de mettre fin à leurs effets défavorables.

46.

47. Avant de s'étaler sur le sujet il est impératif de donner quelques définitions sur les éléments contenus dans cette recherche

48.

1- Définition du management des risques :

L'IFACI définit le management des risques comme suit :

« Le management des risques est un processus mis en œuvre par le Conseil d'administration, la direction générale, le management et l'ensemble des collaborateurs de l'organisation, il est pris en compte dans l'élaboration de la stratégie ainsi que dans toutes les activités de l'organisation. Il est conçu pour identifier les événements potentiels susceptibles d'affecter l'organisation et pour gérer les risques dans les limites de son appétence pour le risque. Il vise à fournir une assurance raisonnable quant à l'atteinte des objectifs de l'organisation.»¹³⁷

49.

Cette définition reflète certains concepts fondamentaux caractérisant le dispositif de management des risques, ce dernier est¹³⁸ :

- un processus permanent qui irrigue toute l'organisation,
- est mis en œuvre par l'ensemble des collaborateurs, à tous les niveaux de l'organisation,
- pris en compte dans l'élaboration de la stratégie,
- mis en œuvre à chaque niveau et dans chaque unité de l'organisation et permet d'obtenir une vision globale de son exposition aux risques,
- destiné à identifier les événements potentiels susceptibles d'affecter l'organisation, et à gérer les risques dans le cadre de l'appétence pour le risque,
- donne à la direction et au Conseil d'administration une assurance raisonnable (quant à la réalisation des objectifs de l'organisation),
- est orienté vers l'atteinte d'objectifs appartenant à une ou plusieurs catégories indépendantes mais susceptibles de se recouper.

50.

Néanmoins, cette définition est au sens large. Elle met en évidence les principaux concepts sur lesquels s'appuient une organisation pour définir leur dispositif de management des risques et se veut une base pour la mise en œuvre d'un tel dispositif au sein d'une organisation. Le management (gestion) des risques peut être appréhendé d'un autre point de vue :

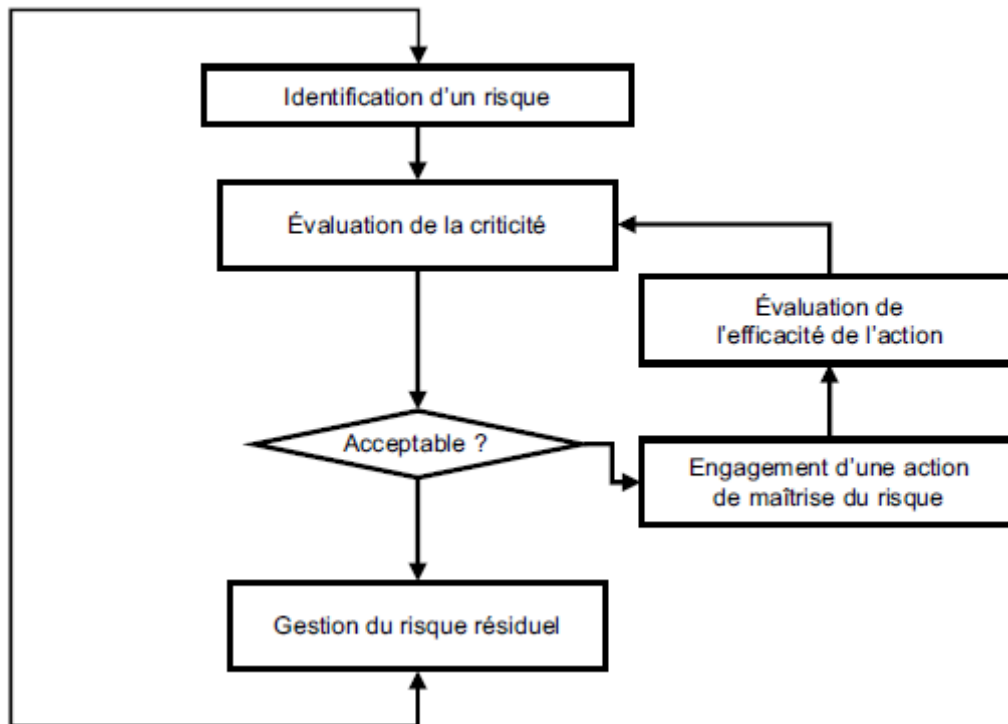
51. « la gestion des risques est un processus matriciel itératif de prise de décision et de mise en œuvre des instruments qui permettent de réduire l'impact des événements de rupture interne ou externe pesant sur toute organisation. Le processus de décision comporte trois étapes: analyse (diagnostic), traitement et audit. La mise en œuvre suppose que le gestionnaire de risque assume les quatre composantes de toute fonction de direction : planification, organisation, animation, contrôle »¹³⁹.

A partir de cette définition, Il apparait que le management des risques est l'ensemble des outils, des techniques et des dispositifs organisationnels, permettant l'identification, l'évaluation, le traitement et le suivi des risques

52. . Le schéma ci-dessous présente le processus du management des risques.

53.

54. Schéma n°01 : Le processus de management des risques.



55.

56.

57. Source : Yves MÉTAYER, Laurence HIRSCH, Premiers pas dans le management des risques, AFNOR, Paris 2007, p : 50.

58.

La vision du risque

Le risque est aujourd'hui une variable centrale de la réflexion stratégique et organisationnelle des entreprises. La question des risques est devenue une préoccupation déterminante pour l'entreprise, accrue ces dernières années¹⁴⁰. Les raisons en sont connues : élargissement du périmètre d'incertitude qui entoure l'organisation, réticence des compagnies d'assurance à prendre en charge les risques nouveaux (risque environnemental par exemple), actualité du risque avec les affaires (Enron-Andersen, Vivendi...), obligations de communication¹⁴¹.

59.

60.

61. Le dispositif de management des risques :

Le dispositif de management des risques comprend huit éléments¹⁴². Ces éléments résultent de la façon dont l'organisation d'une entreprise est gérée et comment ces risques opérationnels sont intégrés dans le processus de management. On peut les citer de la manière suivante :

1- Environnement interne :

Dans chaque entité juridique ou organisationnelle, l'environnement interne est considéré comme l'élément principal qui assure la pérennité d'une quelconque entreprise, cet élément englobe la culture et l'esprit à la même fois de l'organisation. Cet élément essentiel il structure la façon dont les risques sont appréhendés et pris en considération par l'ensemble du personnel de l'entité, par ses décideurs, ses dirigeants, ses collaborateurs et plus particulièrement la prise en charge de la conception du management et son appétence pour le risque, l'intégrité et les valeurs éthiques dont la gouvernance, et l'environnement dans lequel l'organisation active.

2- **Fixation des objectifs :**

Dans toutes les entreprises, les objectifs doivent définis préalablement avec une attention assez particulière pour que le management puisse identifier les événements et risques potentiels susceptibles d'en affecter la réalisation. Le management des risques permet de s'assurer que la direction a mis en place un processus de fixation des objectifs et que ces objectifs sont en conformité avec la mission et ses activités de l'entité ainsi qu'avec son appétence pour le risque.

3- **Identification des événements :**

Les différents événements et risques, quelques soient leurs sources, internes et externes sont susceptibles d'affecter l'atteinte des objectifs d'une organisation, et doivent être identifiés en faisant la distinction entre risques et opportunités. Dans toute entité, les opportunités sont prises en compte lors de l'élaboration de la stratégie ou au cours du processus de fixation des objectifs à court et long terme.

4- **Évaluation des risques :**

Les risques et événements au fur et à mesure sont analysés, tant en fonction de leur probabilité de circonstance que de leur impact sur la gouvernance de l'entreprise, cette analyse servant de base pour déterminer la façon dont ils doivent être gérés. Les risques inhérents et les risques résiduels¹⁴³ sont évalués.

5- **Traitement des risques :**

Le management surtout moderne qui a évolué avec la survenue de la crise financière internationale, a définit des solutions permettant de faire face aux risques au moment opportun. Pour ce faire, le management élabore un ensemble de mesures permettant de mettre en adéquation le niveau des risques avec le seuil de tolérance et l'appétence pour le risque de l'organisation.

6- **Activités de contrôle :**

Des politiques et procédures sont définies et déployées afin de veiller à la mise en place et à l'application effective des mesures de traitement des risques, soit à travers la cellule d'audit interne ou Risk_management.

7- **Information et communication :**

Les informations utiles doivent être identifiées, collectées, et communiquées ; ainsi véhiculées sous un format adopté par l'entité et dans des délais permettant aux collaborateurs d'exercer leurs responsabilités. Plus précisément, la communication doit circuler verticalement et horizontalement au sein de l'organisation de façon efficace et permanente.

8- **Pilotage :**

Le processus de management des risques doit être piloté dans son ensemble au niveau der l'entité et modifié en fonction des besoins. Le pilotage s'effectue au travers des activités permanentes de management ou par le biais d'évaluations indépendantes (cabinet externe) ou encore par une combinaison de ces deux modalités.

Le management des risques n'est pas un processus séquentiel dans lequel un élément affecte au fur et à mesure uniquement le suivant. C'est un processus multidirectionnel et récurrent par lequel n'importe quel élément a une influence immédiate et directe sur les autres éléments.

62.

63. Définition du risk manager :

64. « *A person hired to identify significant pure risks that a company faces and prescribe effective techniques to deal with them.* (Le risk manager est une personne engagée pour identifier les risques purs significatifs que rencontre une société et pour prescrire des techniques efficaces pour les manager). »¹⁴⁴

65.

Généralement, le risk manager, a pourb fonction de gérer la politique et le plan d'assurance de l'entreprise, selon les cas il éclair et oriente la Direction générale sur les risques majeurs encourus (risques stratégiques et opérationnels, potentiels et avérée), leur niveau de maîtrise est la façon dont sont traités les risques résiduels¹⁴⁵ (solutions de financement sur fonds propres, par recours à l'assurance ou autres solutions alternatives de financement des risques). Dans certaines entreprises, le risk manager est considéré comme le moteur des dynamiques d'analyse global des risques (l'ensemble des risques opérationnels de toutes les activités) et d'accompagnement des dispositifs de maîtrise des risques ainsi identifiés en prévention, détection, réaction (ce sont des démarches couplées et en même temps confondues avec le contrôle interne).

La tendance observée est celle d'une complémentarité des rôles entre Risk-manager et directions opérationnelles à qui il revient d'identifier, d'évaluer et de classer par ordre de priorité les risques sur la base d'éléments normatifs et méthodologiques

De la nécessité d'un risk-manager

C'est l'élément majeur dans la vie économique d'une entreprise, le risque prend une place de plus en plus importante dans les organisations rendant nécessaire la définition d'une démarche globale de gestion des risques et, partant, celle d'une nouvelle fonction, celle de *risk-manager*.

66.

Les acteurs du management des risques Il est d'une grande importance d'évoquer les intervenants dans ce processus et rappeler leurs rôles respectifs :

- **le risk manager** : identifie les risques, les évalue, élabore la cartographie, et, à partir de là, il propose les traitements nécessaires qui seront appliqués afin d'atténuer leur impact et réduire leur survenance ;
- **le manager opérationnel** : applique les propositions du risk manager et met en place les moyens nécessaires pour une meilleur maîtrise des risques ;
- **l'auditeur interne** apprécie la qualité de la cartographie et des moyens mis en place ; il en détecte les lacunes et les insuffisances et formule des recommandations pour y mettre fin.

Certes, le risk management n'est pas présent dans toutes les organisations en tant que fonction individualisée et spécifique, mais le risque est toujours géré et pris en charge, soit d'une façon diffusée par tout les acteurs de l'organisation, soit spécifiquement comme complément à une autre fonction (audit interne). Seules les grandes organisations disposent d'un risk- manager. La fonction est alors exercée par un professionnel du sujet, et elle se situe en amont de l'audit interne.

Comme l'audit interne, la fonction de risk management¹⁴⁶ :

- est au service du management et plus particulièrement de la direction générale ;
- est rattachée au plus haut niveau pour préserver son indépendance et son autorité;
- est distinct de toute fonction opérationnelle mais doit être relayée par les opérationnels.
- concerne toutes les activités de l'organisation.

67. On attribue généralement au risk manager quatre missions, lesquelles exigent une bonne définition des objectifs de l'organisation, déclinés par activités :

68.

69. **1^{ère} mission** Identifier tous les risques internes et externes susceptibles d'affecter l'entreprise. Compte tenu de la globalité de sa fonction et de son caractère transversal.

70. **2^{ème} mission** À partir de cette identification élaborer une cartographie des risques permettant de les apprécier. En l'absence de la fonction du de risk management, l'élaboration de la cartographie des risques se fera par l'audit interne.

71. **3^{ème} mission** Définir une stratégie de traitement des risques et la proposer à la direction générale. Cette stratégie offre quatre options pour chaque risque identifié ; accepter le risque, l'éviter, l'éliminer ou le réduire, le transférer.

72. **4^{ème} mission** Sensibiliser et former les managers en leur suggérant les moyens à mettre en œuvre pour aligner la gestion des risques opérationnels sur la stratégie globale leur prêter assistance dans la réalisation. Dans cette phase se situent toutes les informations à fournir à l'audit interne pour qu'il les prenne en compte dans l'organisation de ses missions.

73.

74. A travers ces différentes missions l'entreprise doit évaluer les différents risques. Connaître ses risques c'est pour mieux se protéger. Cette protection vient à travers la cartographie des risques qui répond le mieux aux besoins d'identification, d'évaluation et de suivi des risques, comme le réclament les différents référentiels.

75.

La cartographie des risques c'est : « Véritable inventaire des risques de l'organisation, la cartographie permet d'atteindre trois objectifs :

- inventorier, évaluer et classer les risques de l'organisation ;
- informer les responsables afin que chacun soit en mesure d'y adapter le management de ses activités ;
- permettre à la direction générale, et avec l'assistance du risk manager, d'élaborer une politique de risque qui va s'imposer à tous :

– aux responsables opérationnels dans la mise en place de leur système de contrôle interne ;

76. – aux auditeurs internes pour élaborer leur plan d'audit, c'est-à-dire fixer les priorités. »¹⁴⁷

77.

78. L'IFACI définit autrement la cartographie des risques comme : « la une représentation graphique de la probabilité d'occurrence et de l'impact d'un ou plusieurs risques. Les risques sont représentés de manière à identifier les risques les plus significatifs (probabilité et/ou

impact la ou le plus élevé(e) et les moins significatifs ((probabilité et/ou impact la ou le plus faible). Selon que l'analyse est réalisée de façon plus ou moins détaillée et approfondie, la cartographie des risques peut, soit intégrer un élément venant modifier la probabilité et /ou l'impact »¹⁴⁸.

79.

A partir de cette définition on aperçoit les quatre catégories suivantes¹⁴⁹ :

- **Première catégorie** : les risques de fréquence et de gravité faibles

Dans ce cas, ce sont des risques qui se réalisent rarement et dont les impacts sont limités même s'ils se réalisent. Ils n'ont qu'une incidence faible sur le budget de l'entreprise. L'entreprise peut donc vivre avec ses risques sans trop s'en soucier. Nous parlerons de « risques mineurs ».

- **Deuxième catégorie** : les risques de fréquence faible et de gravité élevée.

Ce sont des événements qui se produisent rarement mais dont les conséquences sont significatives lorsqu'ils se produisent. En raison de leur faible fréquence, il est difficile de prévoir et d'anticiper leur survenance. La réalisation du risque entraîne des conséquences catastrophiques pour l'entreprise et le redémarrage de l'activité n'est pas toujours possible et nécessite dans tous les cas une injection de capitaux extérieurs. Cette deuxième catégorie est dénommée « risques catastrophiques ».

- **Troisième catégorie** : les risques de fréquence élevée et de gravité faible

Ces événements se produisent assez régulièrement mais les conséquences de chacun sont relativement limitées. Étant facilement probabilisable, le risque peut être prévu. Cette troisième catégorie est dénommée « risque opérationnel ». Ce nom reflète le fait que les risques peuvent être relativement bien prévus et parfois maîtrisés.

- **Quatrième catégorie** : les risques de fréquence et de gravités élevées

80. Les événements se produisent régulièrement et leurs conséquences sont à chaque fois significatives. L'évaluation n'a que peu d'intérêt. Dans la majorité des cas, le décideur abandonne le projet à moins qu'il considère le projet comme une chance inestimable pour le développement de son entreprise.

81.

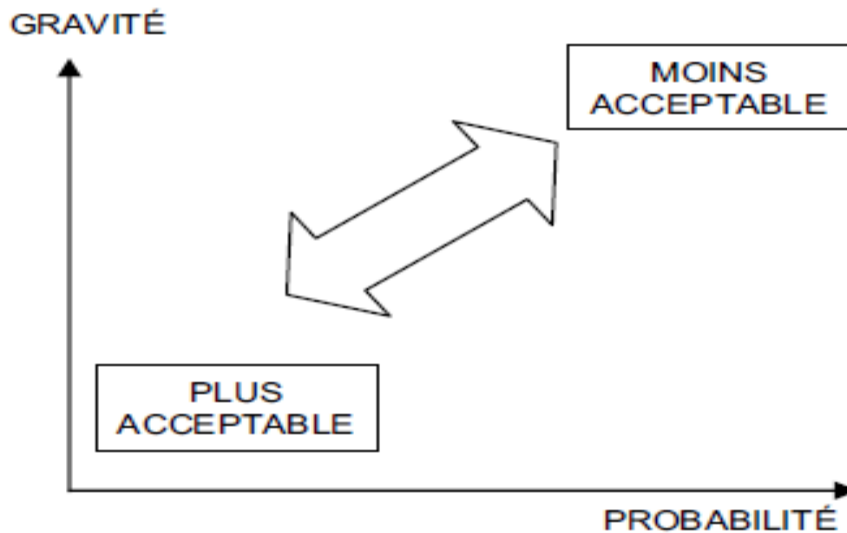
82.

83. Le schéma ci-dessous illustre la cartographie des risques.

84.

85. **Schéma n° 02**: la cartographie des risques.

86.



87.

88. Source : Yves MÉTAYER, Laurence HIRSCH, Premiers pas dans le management des risques, AFNOR, Paris 2007, p : 11.

89.

90. Le risk management est une fonction qui s'occupe essentiellement à identifier les risques et de son traitement, c'est de même parmi les missions de l'audit interne.

91. Définition de l'audit interne :

L'Institut des Auditeurs Internes (The Institute of Internal Auditors: IIA), association internationale qui fédère les instituts d'audit interne nationaux, définit l'audit interne comme « *an independent, objective assurance and consulting activity designed to add value and improve an organization's operations. It helps an organization accomplish its objectives by bringing a systematic, disciplined approach to evaluate and improve the effectiveness of risk management, control and governance processes* ». Pour l'Institut français de l'Audit et du Contrôle Interne (IFACI), chapitre français de l'IIA, « L'audit interne est une activité indépendante et objective qui donne à une organisation une assurance sur le degré de maîtrise de ses opérations, lui apporte ses conseils pour les améliorer, et contribue à créer de la valeur. Il aide cette organisation à atteindre ses objectifs en évaluant, par une approche systématique et méthodique, ses processus de management des risques, de contrôle et de gouvernement d'entreprise et en faisant des propositions pour renforcer son efficacité »¹⁵⁰.

92.

93. « L'Audit Interne est une activité indépendante et objective qui donne à une organisation une assurance sur le degré de maîtrise des opérations, lui apporte ses conseils pour les améliorer et contribue à créer de la valeur ajoutée (VA).

94.

95. Il aide cette organisation à atteindre ses objectives en évaluant par approche systématique et méthodique, ses processus de management des risques, de contrôle et de gouvernement d'entreprise et en faisant des propositions pour renforcer son efficacité. »¹⁵¹

96.

Par contre l'audit interne a une définition internationale, c'est que l'entité doit être sous contrôle en permanence ; et on peut déterminer le rôle de l'audit interne par rapport à la théorie d'agence, la gouvernance et le risque management à travers l'article de Jensen et Meckling (1976)¹⁵², ces deux auteurs considèrent que le fonctionnement des entreprises est caractérisé par des rapports contractuels. A ce moment on parle de relation d'agence

lorsqu'une entreprise confie la gestion de ses propres intérêts à une tierce personne le principal au manager¹⁵³. L'illustration la plus courante est la relation contractuelle qui lie les propriétaires du capital financier (actionnaires) appelés le principal aux dirigeants de l'entreprise appelés agents.

Place de l'audit interne dans la gouvernance de l'entreprise :

Pour l'audit interne, émanation de la direction générale, n'a pas été considéré par la théorie de l'agence comme un mécanisme de surveillance au sein de la relation d'agence. Mais, depuis quelques années, la théorie de l'agence a donné lieu à de nombreux développements sur la gouvernance des entreprises (Charreaux, 1997 ; 2000) qui tendent à intégrer aussi l'audit interne comme un mécanisme de gouvernance de l'entreprise (Ebondo Wa Mandzila, 2006). En effet, parmi les conflits d'intérêts susceptibles de s'élever entre les actionnaires et les dirigeants, l'approche actuelle de la gouvernance de l'entreprise semble privilégier la résolution du conflit né du déséquilibre informationnel (asymétrie d'information) existant entre l'agent et le principal.

L'audit interne, rattaché au comité d'audit (lorsqu'il existe), a (comme l'audit externe ou légal) un rôle fondamental à jouer au sein de la gouvernance de l'entreprise, dans la réduction de cette asymétrie d'information. Gramling, Maletta, Schneider et Church (2004), , par contre dans le contexte algérien cette relation est difficile de la concrétiser sur terrain surtout dans les entreprises publiques économiques, car la relation n'est pas confortable en présence d'un dispositif juridique qui bloque le manager dans ses prises de décision.

Ce dispositif juridique, on cite le code des marchés de 2010 modifié en 2012, le Conseil d'Administration, qui sont des salariés dans d'autres entreprises publiques ou dans des administrations publiques (notamment des ministères), qui non rien à voir dans l'aspect économique de l'entreprise sans oublier l'Assemblée Générale présidé par des SGP¹⁵⁴ qui ne sont que des intermédiaires entre le propriétaire qui est l'Etat¹⁵⁵ et les entreprises, notamment dans l'évaluation et l'évolution du dispositif de contrôle interne. Donc le manager des EPE est en face à des paradoxes, ou comment ne pas prendre de risques tout en faisant de l'entreprendre, en plus est en face d'un grand risque avec ce code des marchés public d'un côté et loi sur la corruption et la pénalisation de l'acte de gestion d'un autre côté.

L'audit interne apparaît comme une fonction ressource. Toutefois, la nature et la valeur de l'audit interne comme fonction ressource sont contingentes de sa qualité. Il semble intéressant d'apprécier le rôle que peut jouer la fonction d'audit interne dans la gouvernance de l'entreprise au niveau de la réduction des asymétries des informations et au niveau du management des risques, en plus cette fonction joue le rôle d'éclaireur pour les managers surtout public.

L'audit interne a aussi un rôle clé à jouer au niveau du management des risques d'entreprise et surtout dans le processus d'élaboration du rapport sur le contrôle interne. A ce titre, il est le mieux à même d'alimenter le conseil d'administration en information sur les faiblesses du système de contrôle interne ou sur les zones des risques susceptibles de nuire à l'atteinte des objectifs stratégiques, opérationnels, informationnels et de conformité. Gramling et Myers (2006) ont mis en évidence le rôle joué par l'audit interne dans le management des risques d'entreprise.

Selon ces deux auteurs, l'auditeur interne exerce une influence sur cinq composantes du management des risques d'entreprises.

Il donne une assurance raisonnable quant au processus de management des risques, que les risques sont correctement évalués, le processus de management des risques a été bien évalué, que le *reporting* sur les risques majeurs a été correctement établi et qu'un bilan sur la gestion des principaux risques a été dressé. Selon les résultats de leur étude figurant dans le tableau n°1, dans l'ensemble, l'audit interne ne joue, à l'heure actuelle, qu'un rôle modéré dans le management des risques d'entreprise. Ce rôle est appelé à se développer notamment pour évaluer le processus de management des risques de l'entreprise.

Tableau n°1 :les principaux rôle de l'audit interne dans le management des risques d'entreprise

<i>Activités relatives au Management des risques de l'entreprise</i>	<i>Responsabilité actuelle</i>	<i>Responsabilité idéale ou souhaitée</i>
Donner l'assurance sur les processus de management des risques	3,10	3,80
Donner l'assurance que les risques sont correctement évalués	3,00	3,60
Evaluer les processus de management des risques d'entreprise	3,17	3,82
Evaluer le reporting des risques principaux	3,09	3,70
Revoir le management des risques principaux	3,19	3,76

Source: Gramling Audrey A. et Myers Patricia M. (2006), "Internal Auditing's role in ERM", Internal Auditor, Avril, p.55

Comment peut-on classer cinq composantes du management des risques d'entreprises.

de 1 à 5, selon le degré d'importance croissante :

Degré d'importance	Responsabilité
1	Aucune responsabilité
2	Responsabilité limitée
3	Responsabilité modérée
4	Responsabilité importante
5	Responsabilité totale

Source: EBONDO WA MANDZILA : *Audit interne et gouvernance d'entreprise : lectures théoriques et enjeux pratiques*, Euromed- Marseille Ecole de Management

Les résultats figurant au tableau n°2 semblent légitimer les rôles joués par de l'audit interne dans la gestion des risques d'entreprise voire à les renforcer dans les différents domaines.

Tableau n°2 : les rôles légitimes de l'audit interne

<i>Activités relatives au Management des risques de l'entreprise</i>	<i>Responsabilité actuelle</i>	<i>Responsabilité idéale</i>
Identifier et évaluer les risques	3,38	3,50
Assister le management dans la recherche des solutions aux risques	2,84	3,11
Coordonner les activités relatives au management des risques de l'entreprise	2,47	2,75
Consolider le <i>reporting</i> relatif aux risques	2,87	3,10

Maintenir et développer le cadre du management des risques de l'entreprise	2,49	2,73
en faveur de la mise en place du management des risques de l'entreprise	2,88	3,27
Développer la stratégie du management des risques au service du conseil d'administration	2,23	2,51

Source: Gramling Audrey A. et Myers Patricia M. (2006), "Internal Auditing's role in ERM", Internal Auditor, Avril, p.55

Relation entre Audit Interne et Risk Management :

L'audit interne et risk management dans l'entreprise ont un enjeu professionnel commun : leur mission principale c'est de **sécuriser le processus de décision des managers**, or l'entreprise et ses managers n'ont pas toujours l'occasion de penser à l'avenir de l'organiser, d'analyser de manière rigoureuse et objective a la fois les vulnérabilités et les faiblesses internes, les risques ou opportunités externes et leurs interférences. L'audit interne et risk management, chacun dans leur domaine qui peuvent contribuer a sécuriser et donc a maitriser les risques ;

Par contre il faut insister sur le management des risques qui doit être pratique dans toute l'entreprise, du haut en bas de la hiérarchie ; un des éléments clés est d'ailleurs une bonne répartition des responsabilités, les risques ne pouvant être assumés et maitrisés que dans la mesure que chacun connait ses missions et le périmètre de ses responsabilités.

L'analyse de risques a toujours été une préoccupation de l'audit interne, et ceci a plusieurs niveaux de son intervention ; dans **la planification** **es travaux** en premier lieu : l'évaluation des risques est un procède essentiel pour bâtir un plan d'audit efficace

En un mot le dispositif d'évaluation des risques permet l'identification des activités qui méritent d'être auditées parce qu'elles sont clés pour l'entreprise

A travers ce qui est déjà plus haut, on perçoit bien à quel point les deux fonctions risk management et audit interne sont voisines elles vont même jusqu'à se confondre lorsqu'il n'y a pas de risk manager, même si l'auditeur n'a pas tout à fait la compétence requise. Leurs rôles découlent dans l'amélioration du contrôle interne, en cela, le risk manager prépare le terrain pour l'auditeur interne.

L'objectif prioritaire de l'audit interne reste l'évaluation du processus de management des risques, donc l'évaluation du contrôle interne qui en est le «produit fini ». En amont le risk manager (lorsqu'il existe) contribue à élaborer et à mettre en place le processus sous la responsabilité de la DG et du management auxquels il a été proposé.

97.

98. Risk management et audit interne se préoccupent du risque à des degrés divers. Et c'est pourquoi il est nécessaire de définir et coordonner les responsabilités de chacun pour éviter toute confusion.

99.

100. En plus des missions et taches de Risk-manager, la fonction Audit joue un rôle prépondérant qui n'est pas moins que celle de Risk-manager

101.

102.

Conclusion :

Le management des risques est un processus qui cherche à maîtriser les risques, afin d'optimiser la performance de la société même avec la mise en place d'un cadre comptable, il est conçu par le management et adapté à la structure et l'effectif organisationnel.

Ce management des risques qui doit être pris en compte par la direction managériale de toute entité, est composé de quatre étapes successives, l'identification, l'évaluation, le traitement et les activités de contrôle¹⁵⁶, ces quatre étapes permettent la détection à temps des anomalies et leurs mesures, dans le but d'atténuer les impacts à travers des traitements appropriés à chaque type.

Il faut souligner au passage l'importance de l'élaboration de la cartographie des risques, qui constitue un outil d'appréciation des risques encourus et facilite la tâche du management pour la proposition des traitements.

Bibliographie

1. Ouvrages :

- FAIVRE, Laurent LOVENEUR, droit des assurances, Précis Dalloz 1986,
- Frédéric MORLAYE, Risk management et assurance, édition Economica, Paris 2006.
- Gramling Audrey A. et Myers Patricia M. (2006), "Internal Auditing's role in ERM", Internal Auditor, Avril, p.55
- Henri-pierre MADERS, Jean-Luc MASSELIN, Contrôle interne des risques, édition d'organisation, Paris 2004.
- Hervé, COURTOT, gestion: principes et pratique, édition Economica, 1998.
- IFACI, Le management des risques de l'entreprise, 3eme édition, édition d'organisation, Paris 2007.
- IFACI, PriceWaterHouseCoopers et LANDWELL & associés, "Le management des risques de l'entreprise", les éditions d'organisation, Paris 2005
- Jacques Renard, Théorie et pratique de l'audit interne, édition organisation 2010, Paris.
- Jean-François WALHIN, la réassurance, LARCIER 2007, Bruxelles
- Jean-Paul LOUISOT Sophie Gaultier-Gaillard, Diagnostic des risques, édition AFNOR, Paris 2007.
- Jean-Paul LOUISOT Sophie Gaultier-Gaillard, Diagnostic des risques, édition AFNOR, Paris 2007, p : 30.
- Michel henry BOUCHET, Alice GUILHON. Intelligence économique et gestion des risques. Edition Education 2007, Paris.
- Michel Xavier, management des risques pour un développement durable, édition Dunod, Paris 2009.
- Olivier Hassid, la gestion des risques ; 2eme édition, édition Dunod, Paris 2008.
- Pascal kerbel, Management des risques, Edition d'organisation, Paris 2009.
- Yves MÉTAYER, Laurence HIRSCH, Premiers pas dans le management des risques, AFNOR, Paris 2007.

2. Thèses et mémoires :

- Abdessetar KRIMI, 2eme COLLOQUE INTERNATIONAL DE L'AACIA.ALGER 24/25 JUIN 2012
- Billel BENILLES, thèse magister, le contrôle de la solvabilité des compagnies d'assurance et réformes, ESC 2010.
- Kawtar TANTAN, Le processus de gestion et de mesure du risque opérationnel dans le cadre des règles et des saines pratiques prévues par le comité de Bâle, thèse de master, université des technologies de l'information et management des entreprises, promotion 2008, Tunisie.
- Julie GAMONET, Modélisation du risque opérationnel dans l'assurance, centre d'études actuarielles, promotion 2006.

4. Textes officiels

- Code des marchés de 2010, complété et modifié en 2012.
- Code du commerce

5. Colloques et Séminaires :

- EBONDO WA MANDZILA : Audit interne et gouvernance d'entreprise : lectures théoriques et enjeux pratiques, Euromed- Marseille Ecole de Management
- M. Karim Djoudi Ministre des Finances : "Le Nouveau Système Comptable Financier assure une plus grande transparence des états financiers" Interview accordée à l'APS par le ministre des Finances en 2011.
- Sourrour AMMAR, séminaire sur la gouvernance des entreprises, Tunis 2010 "Le rôle de l'auditeur interne dans le processus de gouvernance de l'entreprise à travers l'évaluation du contrôle interne"

6. Webographie

- <http://www.langelet.info/iccompta/agnaou.pdf>,
- http://www.institutdesactuaires.com/docs/2009264111856_03HlneDufourRisquesopratiionnels.pdf?
- <http://www.kpmg.com/FR/fr/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/Documents/solvabilite-II.PDF>

¹²⁷Sourrour AMMAR, séminaire sur la gouvernance des entreprises, Tunis 2010 "Le rôle de l'auditeur interne dans le processus degouvernance de l'entreprise à travers l'évaluation ducontrôle interne"

¹²⁹Définition issue du dictionnaire *Le nouveau Petit Robert*, 1993

¹³⁰Mathématicien et physicien français, a décroché le prix Nobel de chimie en 1929

¹³¹www.coso.org, "Enterprise Risk Management – Integrated Framework", September 2004, p.2

¹³²Réévaluation libre, ajustement des valeurs bilanciers par rapport au marché, mode d'amortissement au choix de l'entreprise,...etc.

¹³³ Appellation nouvelle pour les techniciens de la comptabilité (appellation ancienne "comptable" dans le PCN)

- ¹³⁴ Cas des différents banques privés de droit algérien, l'affaire d'Algérie Télécom où plusieurs hauts responsables sont en prison, l'affaire de SAIDAL, ENAPAL (port d'Alger), et la liste reste longue
- ¹³⁵ M. Karim Djoudi Ministre des Finances : "Le Nouveau Système Comptable Financier assure une plus grande transparence des états financiers" Interview accordée à l'APS par le ministre des Finances sur le discours au niveau de l'hémicycle de l'APN sur la loi des finances de 2012.
- ¹³⁶ Selon l'interview de M. le Ministre des Finances
- ¹³⁷ IFACI, Le management des risques de l'entreprise, 3^{eme} édition, édition d'organisation, Paris 2007, p : 55.
- ¹³⁸ Idem, pp : 5-6.
- ¹³⁹ Jean-Paul LOUISOT Sophie Gaultier-Gaillard, Diagnostic des risques, édition AFNOR, paris 2007, p : 30.
- ¹⁴⁰ Enquête réalisée par *Eon management Consulting* (février-mars 2003) auprès de 1.200 patrons des plus grandes entreprises françaises.
- ¹⁴¹ En France, les sociétés cotés en bourse doivent exposer dans les documents de référence, les risques qu'elles encourent dans le cadre de leurs activités
- ¹⁴² IFACI, PriceWaterHouseCoopers et LANDWELL & associés, "Le management des risques de l'entreprise", les éditions d'organisation, Paris 2005
- ¹⁴³ En réalité dans toute entreprise, il n'existe jamais un risqué égal à zéro, les différents économistes ont donné des définitions à l'entreprise lors de sa création, que l'actionnaire a crée pour lui un risque, s'il a repris cette entreprise en achetant des actions on dit qu'il a acheté avec son argent un grand risque ; et durant toute la durée de vie de chaque entreprise est en face d'un risque potentiel.
- ¹⁴⁴ *Glossaire du Credit Research Foundation*
- ¹⁴⁵ Il n'existe pas un risqué égal zéro
- ¹⁴⁶ Jacques renard, Théorie et pratique de l'audit interne, édition organisation 2010, Paris. P101
- ¹⁴⁷ Jaques Renard, Théorie et pratique de l'audit interne, édition organisation 2010, Paris, p157
- ¹⁴⁸ IFACI, Le management des risques de l'entreprise, 3^{eme} édition, édition d'organisation, Paris 2007, p :221
- ¹⁴⁹ Olivier Hassid, la gestion des risques ; 2^{eme} édition, édition Dunod, Paris 2008 ; pp : 54-55.
- ¹⁵⁰ Il s'agit là, de la traduction de la définition de l'IAA, de son adaptation par le conseil d'administration de l'IFACI depuis 2002.
- ¹⁵¹ Abdessetar KRIMI, 2^{eme} COLLOQUE INTERNATIONAL DE L'AACIA.ALGER 24/25 JUIN 2012
- ¹⁵² On attribue la paternité de la théorie de l'agence à ces deux auteurs
- ¹⁵³ La théorie d'agence, c'est lorsque une personne le principal (le propriétaire ou principal actionnaire) confie la gestion à une autre personne qui devient le manager (généralement est un actionnaire).
- ¹⁵⁴ Les SGP (gestion déléguée des portefeuilles d'actions des EPE; jouent le rôle de conseil d'orientation et stratégique, s'apparente à la notion de holding ou groupe industriel;
- ¹⁵⁵ Le CPE (11 à 13 ministres présidé par le premier ministre, véritable AG et CA des EPE)
- ¹⁵⁶ Le risk-management et l'audit interne

Les comptes consolidés des impôts différés selon les normes IAS \ IFRS en Algérie.

Illustration à partir du cas du groupe industriel ENCC.

Nacer AzouaniYoucef Saihi... ESC

Résumé

La communication financière relative à l'impôt prend toute son importance puisqu'elle s'adresse à un public intéressé élargi dont les attentes sont fortes. De plus, les obligations de publication en matière d'impôt se sont considérablement renforcées avec l'application de la norme IAS 12 Impôt sur le résultat.

Ce travail de recherche porte sur la relation entre la comptabilité et la fiscalité, et plus précisément dans le système comptable financier algérien, La recherche dans ce domaine des impôts différés n'est pas développée en Algérie.

Les études, traitant des impôts différés dans la littérature comptable, ont essentiellement traité des problèmes liés à leur évaluation. La notion de l'impôt différé commence à devenir une question comptable. Il s'avère que si cette question peut apparaître comme strictement technique, notamment au regard de la nouvelle réglementation comptable algérienne avec le SCF, elle relève aussi d'une question stratégique au cœur du débat, ancien mais toujours (et de plus en plus) d'actualité, des relations entre la comptabilité et la fiscalité.

Globalement, l'intérêt pour l'analyse de la question de l'impôt différé est assez récent, et les comptes individuels restent basés sur le principe de la comptabilisation de l'impôt exigible (avec des exceptions pour l'enregistrement partiel de certains passifs d'impôt futur). Quant aux comptes consolidés, le SCF a, en conservant la terminologie de la méthodologie de l'arrêté ministériel du 25 Mars 2009, opéré une profonde transformation des règles, dans le cadre de la convergence du système algérien avec les normes comptables internationales.

A partir des résultats de cette recherche, on a constaté que les impôts différés constituent un des domaines complexes dans la réalisation des comptes consolidés. Il faut savoir traiter de façon pertinente et exhaustive les éléments liés à la fiscalité différée. Dans la réalité algérienne, l'information demandée par l'IAS 12 reste communiquée de façon parfois parcellaire, sans doute en raison du peu de matérialité de certains points ou par application de l'une des exceptions prévues par la norme, ce qui pourrait être utilement explicité par les groupes.

Concepts - clés : Impôt différé, consolidation, IAS\IFRS, SCF, PCN.

ملخص

يأخذ تقديم معلومات مالية عن الضرائب أهميته من الرغبة القوية للمتعاملين الاقتصاديين في الحصول على صورة صادقة عن المؤسسة، بالإضافة إلى أن " المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 : الضرائب على النتيجة " يعمل على زيادة الشروح والتعليق المتعلقة بالضرائب في الملاحق.

هذا البحث يدرس العلاقة بين المحاسبة والجباية، وخصوصا في النظام المحاسبي المالي ، فالبحث في هذا الميدان لا زال في خطواته الأولى في الجزائر.

ومن خلال متابعة الدراسات في العالم التي تعالج موضوع الضرائب المؤجلة، نجدها تناقش بالخصوص موضوع المخاطر المتعلقة بتقدير الضرائب المؤجلة.

مصطلح الضرائب المؤجلة أصبح بالفعل مسألة محاسبية، ومسألة تقنية خصوصا مع النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، وأصبح كذلك هذا المصطلح ذا بعد إستراتيجي في النقاشات الدائرة حول العلاقات بين المحاسبة والجباية.

عموما، فتحليل مسألة الضرائب المؤجلة في الجزائر هو الآن مبكر، خاصة وأن المؤسسات الجزائرية مازالت في أغلبها تعالج ضرائبها وفق الواجب دفعه، مع تسجيلها جزئيا لبعض الضرائب المؤجلة للخصوم.

ومن خلال هذا البحث نستنتج أن الضرائب المؤجلة تشكل أحد الميادين المعقدة في إنجاز الحسابات المدمجة، حيث يجب أن تتم معالجتها بطريقة مناسبة وشاملة لكل العناصر المتعلقة بالجباية المؤجلة.

وفي واقع المؤسسات الجزائرية، تبقى المعلومات المطلوبة من المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 مقدمة بصفة جزئية، وذلك بدون شك لحدثة تطبيق النظام المحاسبي المالي، وغموض بعض النقاط، أو لتطبيق بعض المؤسسات الجزائرية لاستثناءات منصوص عليها في المعيار رقم 12. **الكلمات المفتاحية :** الضرائب المؤجلة ، إدماج الحسابات، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي.

Introduction

La relation entre la comptabilité et la fiscalité a toujours été une source d'écrits et de problèmes pratiques importants, certains auteurs n'hésitant pas à considérer qu'il y a eu « accaparement » de la comptabilité par la fiscalité.

Il ne fait pas de doute, en tout cas, que cette question concerne tous les pays, qu'ils soient à système comptable « connecté » (avec la fiscalité) ou « déconnecté » (à la fiscalité).

Le nombre croissant des défaillances relatives à l'impôt constaté aux Etats-Unis illustre bien les difficultés liées à ce processus de la constatation des impôts différés.

Ces défaillances liées à ce processus peuvent, dans certains cas, amener l'entreprise à annoncer de lourdes pertes sans y avoir été préparée, comme General Motors qui a dû supporter au 3ème trimestre 2007 la plus lourde perte nette trimestrielle de son histoire, creusée par des charges exceptionnelles d'un montant de 39 milliards de dollars liées à des crédits d'impôts non utilisés.

Dans ce contexte, la communication financière relative à l'impôt prend toute son ampleur puisqu'elle s'adresse à un public intéressé élargi dont les attentes sont fortes.

De plus, les obligations de publication en matière d'impôt se sont considérablement renforcées avec l'application de la norme IAS 12 Impôt sur le résultat.

A cet effet, notre article consiste principalement à apporter des éléments de réponse à la problématique centrale articulée autour de la question suivante :

La consolidation et l'applicabilité des comptes des impôts différés en Algérie, à la lumière du Système Comptable Financier, est-elle conforme au référentiel international IAS \ IFRS ?

Afin de répondre aux questionnements de la problématique, nous avons jugé utile de structurer notre travail en sept sections comme suit :

1- L'impôt exigible et l'impôt différé

- 2 - L'impôt différé dans la littérature comptable
- 3 - Contrôle et Audit des impôts différés
- 4 - Les impôts différés dans le groupe ENCC
- 5 - Le groupe ENCC et la norme IAS 12
- 6 - La cohérence de la pratique du groupe ENCC avec les exigences de l'IAS 12
- 7 - Des sources des difficultés pour les groupes algériens

Cette recherche traite également la mise en place d'un cas pratique du processus de consolidation et de constatation des impôts différés. Nous avons opté pour le groupe ENCC au vu de son importance pour l'économie algérienne, et le fait que ce groupe est un des pionniers dans l'application des normes internationales car, antérieurement à l'adoption du SCF, certaines de ses filiales ont été partiellement cédées à des groupes étrangers, d'où l'obligation de double reporting selon le PCN et selon les normes internationales.

1-L'impôt exigible et l'impôt différé

La notion de l'impôt différé commence à devenir une question comptable: études techniques dans les revues spécialisées, regard vigilant des analystes financiers, analyse théorique et pratique comparée.

La comptabilité et la fiscalité ont parfois une approche divergente d'un même fait économique. Les impôts différés permettent d'obtenir une vision plus économique de l'impôt sur le résultat.

L'imposition différée est une méthode comptable qui a été intégrée dans l'application comptable algérienne avec le SCF. Cette méthode consiste à comptabiliser en charges la charge d'impôt sur le résultat imputable aux seules opérations de l'exercice.

Il existe deux conceptions de l'impôt sur les bénéfices : l'impôt exigible et l'impôt différé.

157

Impôt sur le résultat = impôt exigible + impôt différé

L'impôt exigible est l'impôt sur le bénéfice payable (ou récupérable) au titre du bénéfice imposable (ou perte fiscale).

L'impôt différé permet de constater un impôt correspondant au résultat économique de l'exercice au titre des opérations de l'entreprise qui sont amenés à générer dans le futur un impôt ou une économie d'impôt non reconnu par l'exigible.

2 -L'impôt différé dans la littérature comptable

Les études traitant des impôts différés dans la littérature comptable ont essentiellement traité des problèmes liés à leur évaluation.

Les études ayant étudié le contenu informationnel des impôts différés peuvent être scindées en deux groupes :¹⁵⁸ les études traitant de l'utilité des impôts différés dans la valorisation de la firme et la prévision de sa performance et celles analysant le rôle des impôts différés dans la manipulation des résultats.

2 - 1 - Les études traitant l'utilité des impôts différés dans la valorisation de la firme et la prévision de sa performance

Dans ce groupe, on peut citer les travaux d'Amir et Sougiannis [1999], Lev et Nissim [2004] et Arcelus et al [2005]. Dans leur étude, Amir et Sougiannis [1999] analysent une catégorie bien précise d'impôts différés à savoir celle résultant des reports prospectifs.

L'analyse a été faite sur deux niveaux :

- Comment les analystes incorporent dans les prévisions de bénéfices les impôts différés résultant de pertes et de crédits qui font l'objet de reports prospectifs ;
- Compte tenu des prévisions de bénéfices des analystes, comment les investisseurs incorporent dans le cours des actions les impôts différés résultant des reports prospectifs.

Les auteurs ont défini un système récursif croisé constitué de deux modèles de régression : un modèle prévisionnel de bénéfices et un modèle d'évaluation comptable.

Ce dernier relie le cours de l'action avec la valeur comptable de la firme, la valeur actualisée des bénéfices anormaux prévus et les impôts différés résultant de reports prospectifs.

Ils ont réalisé cette étude pour un échantillon d'entreprises cotées aux Etats Unis durant les exercices 1992, 1993 et 1994. Les résultats dégagés montrent que les investisseurs utilisent l'information relative.

C'est pourquoi, l'objectif de cette section est de présenter les impôts différés afin de faciliter leur compréhension et de contribuer ainsi à leur démystification.

Aux reports prospectifs dans l'évaluation comptable de l'entreprise, si les analystes incorporent cette information dans les prévisions de bénéfices.

Ils concluent à l'existence d'une relation positive marquée entre les impôts différés résultant de reports prospectifs et le cours des actions.

De même, Lev et Nissim [2004] ont analysé le rôle des impôts différés dans la prédiction de l'évolution des résultats futurs de la firme.

Les résultats ont montré que les impôts différés ont un pouvoir prédictif des résultats futurs assez limité par rapport au ratio Impôts/Résultat comptable.

Dans le même sens, Arcelus et al [2005] analyse l'effet des impôts différés sur la qualité des indicateurs de performance économique de la firme, en particulier le ROI (Return On Investment).

2 - 2 - Les études analysant le rôle des impôts différés dans la manipulation des résultats

Dans ce groupe, on peut citer les travaux de Lee [1998], Gordon et Joos [2004] et Philips et al [2003].

L'étude de Lee [1998] analyse les erreurs de mesure du résultat comptable qui sont causées par une surévaluation des impôts différés.

En effet, les méthodes adoptées par les firmes afin d'évaluer les charges d'impôts différés peuvent causer des erreurs de mesure du résultat.

Ceci pourrait expliquer, en partie, le faible pouvoir explicatif de l'information du résultat publié. L'auteur utilise un modèle de régression multiple qui relie le rendement boursier de l'action avec le bénéfice avant impôts différés, les impôts différés et les éléments extraordinaires.

Dans un second lieu, les impôts différés ont été décomposés en deux éléments : la valeur actuelle de la charge d'impôts différés et les gains d'impôts différés imputés.

Ces modèles ont été testés pour un échantillon d'entreprises cotées aux Etats Unis durant la période 1985-1991.

Les résultats indiquent une faible association entre les impôts différés et la valeur boursière de la firme. Cependant, lorsque les impôts différés sont décomposés, ladite association augmente.

Les travaux de Gordon et Joos [2004] et de Philips et al [2003] ont examiné l'utilisation des impôts différés par les dirigeants dans la manipulation des résultats comptables.

Compte tenu des éléments précédents, notre recherche se fixe pour objectif d'étudier, conformément aux pratiques internationales, les modalités techniques de l'établissement des comptes consolidés des impôts différés, et la pratique dans les groupes algériens quant au respect des exigences de l'IAS 12.

3 - La maîtrise du risque des impôts différés

Les impôts différés utilisés dans les comptes consolidés et dans les reportings Groupe permettent d'obtenir une vision économique de l'impôt non affectée par les règles fiscales propres à chaque pays. La charge d'impôt théorique se calcule en appliquant au résultat comptable avant impôt le taux d'impôt applicable à l'entreprise consolidante.

Dans le rapprochement se trouve l'incidence de taux d'imposition pour les résultats imposés dans d'autres pays que celui de l'entreprise consolidante, l'effet de dépenses non déductibles ou de produits non imposables (écarts permanents).¹⁵⁹ Il existe un contrôle de cohérence appelé preuve d'impôt (tax proof) qui permet de s'assurer que la charge d'impôt de l'exercice est correcte.

Le contrôle consiste à rapprocher la charge d'impôt de l'exercice théorique à celle réellement calculée et comptabilisée. L'audit des impôts différés va consister à :

- Identifier les caractéristiques des impôts dans chaque entité consolidée y compris les entités étrangères,
- Valider le calcul de l'impôt en local,
- Contrôler la preuve de l'impôt pour chaque entité locale,
- Effectuer ce même contrôle en tenant compte de chaque écriture de consolidation,
- Valider la preuve de l'impôt consolidé.

Cette mission nécessite une bonne maîtrise de la fiscalité dans le contexte de l'imposition directe, une capacité à vérifier l'exhaustivité des impôts différés, une bonne connaissance des outils informatiques utilisés pour établir la preuve de l'impôt consolidé.

Dans le cadre d'un audit contractuel, la mission d'audit des impôts différés débouche sur toute suggestion permettant d'améliorer les procédures mises en place et la collecte des informations nécessaires à la preuve de l'impôt.

4 -Les impôts différés dans le groupe ENCC

Nous avons opté pour le groupe ENCC au vu de son importance pour l'économie algérienne et le fait que ce groupe est un des pionniers dans l'application des normes internationales car, antérieurement à l'adoption du SCF, certaines de ses filiales ont été partiellement cédées à des groupes étrangers, d'où l'obligation de double reporting selon le PCN et selon les normes internationales.

Avec la mise en œuvre du SCF, nous avons jugé utile, pour allier les concepts théoriques traités dans nos trois précédentes sections avec la réalité algérienne d'élaborer une étude comparative entre le traitement comptable des impôts différés dans le groupe ENCC et ce qui est recommandé dans les normes comptables internationales.

4 - 1 - Démarche de l'étude

À travers une lecture minutieuse de rapport annuel 2010 du groupe ENCC, l'étude analyse la façon dont l'ENCC a appliqué la norme IAS 12 relative à l'impôt à la lumière du SCF. La complexité à laquelle semblent être confrontés les groupes algériens pour leur communication financière en application d'IAS 12 est probablement davantage liée à la matière fiscale au sens large et aux procédures à mettre en place pour parvenir à une exhaustivité de l'information qu'aux prescriptions réglementaires.

La mise en place et la documentation de l'approche bilantielle sont par exemple assez simples à conceptualiser mais restent des défis quotidiens pour la gestion des systèmes d'information, pour la formation des équipes locales et l'exploitation d'un gros volume d'informations dans des délais courts.

L'information demandée par l'IAS 12 reste communiquée de façon généralement parcellaire, sans doute en raison du peu de matérialité de certains points ou par application de l'une des exceptions prévues par la norme, ce qui pourrait être utilement explicité par le groupe.

La prochaine publication de la norme IAS 12 révisée devrait par ailleurs apporter des nouveautés et un complément d'information dans la note annexe aux états financiers relative à l'impôt sur le résultat.

À titre d'illustration, le changement de la comptabilisation des impôts différés non reconnus au travers d'une provision comparable à l'approche US GAAP ou l'adoption d'une comptabilisation des risques fiscaux calquée sur IAS 37 modifieront sensiblement l'information à publier à ces égards.¹⁶⁰

La norme IAS 12 précise les modalités de détermination et de comptabilisation de l'impôt ainsi que les informations relatives à l'impôt devant être obligatoirement présentées en annexes aux états financiers. Certaines dispositions de la norme IAS 12 sont sujettes à interprétation, ce qui peut se traduire par un manque d'homogénéité dans les notes aux états financiers publiés.

Les principales informations à fournir en application de la norme IAS 12 sont :¹⁶¹

- le total de l'impôt exigible et différé relatif aux éléments débités ou crédités dans les capitaux propres ;
- une explication de la relation entre la charge (produit) d'impôt et le bénéfice comptable : preuve d'impôt ;
- une explication des changements dans le(s) taux d'impôt applicable(s) par rapport à l'exercice précédent ;
- le montant (et, si elle existe, la date d'expiration) des différences temporaires déductibles, pertes fiscales et crédits d'impôt non utilisés pour lesquels aucun actif d'impôt différé n'a été comptabilisé au bilan ;
- le montant total des différences temporaires liées à des participations dans des filiales, entreprises associées, coentreprises et investissements dans des succursales, pour lesquelles des passifs d'impôt différé n'ont pas été comptabilisés ;
- pour chaque catégorie de différence temporaire et pour chaque catégorie de pertes fiscales et de crédits d'impôt non utilisés :
 - le montant des actifs et passifs d'impôts différés comptabilisés au bilan pour chaque exercice présenté ;
 - le montant du produit ou de la charge d'impôt différé comptabilisé dans le compte de résultat, s'il n'est pas mis en évidence par les variations des montants comptabilisés au bilan ;
 - pour les activités abandonnées, la charge d'impôt concernant :
 - le gain ou la perte lié à l'abandon ;
 - le résultat des activités ordinaires des activités abandonnées pour l'exercice ainsi que les montants correspondants pour tous les exercices antérieurs présentés ;
 - le montant des conséquences fiscales des dividendes proposés et déclarés aux actionnaires de l'entreprise avant que les états financiers ait été autorisé à être publiés, mais qui ne sont pas comptabilisés en tant que passif dans les états financiers.

La prochaine publication de la norme IAS 12 devrait par ailleurs apporter des nouveautés et un complément d'information dans la note annexe aux états financiers relative à l'impôt sur le résultat.

4 - 2 - Présentation du groupe ENCC

L'ENCC (Entreprise Nationale de Charpente de Chaudronnerie) issue de la restructuration de la SN METAL a été créée le 1^{er} Janvier 1983. (Décret n° 83.40 du 1^{er} Janvier 1983).

L'ENCC est spécialisée dans l'étude, la fabrication et le montage des biens d'équipements relevant de la branche mécanique et métallique. Ses domaines d'activité sont constitués de

produits fabriqués à la demande et sur plans destinés principalement à l'équipement de l'infrastructure et de l'industrie tels que :

Le groupe ENCC est présent dans les marchés des équipements des hydrocarbures de l'énergie et de la pétrochimie, ainsi que ceux des matériaux de construction, de l'agroalimentaire et de l'hydraulique. A la date de sa création, l'ENCC était composée de :

- 6 unités de production localisées à Alger, Blida, Oran, Annaba et Relizane.
- 5 unités de prestations (dont 4 unités de montage et une unité d'engineering) localisées à Alger, Oran, Annaba et Sétif.
- un siège social à Alger



4 - 3 - Les impôts différés et les stakeholders (parties prenantes)

La fiabilité des informations traitées dépend donc de la bonne coordination entre toutes les parties prenantes et de la qualité des outils mis à leur disposition pour la gestion de l'impôt.

4 - 3 - 1- Les acteurs externes

Les acteurs externes représentent principalement les investisseurs, Les commissaires aux comptes et le gouvernement.

- Les investisseurs

Les résultats publiés par les analystes dans le monde ont montré que les impôts différés ont un pouvoir prédictif des résultats futurs assez limité par rapport au ratio Impôts/Résultat comptable. Ils concluent à l'existence d'une relation positive marquée entre les impôts différés résultant de reports prospectifs et le cours des actions.

Les actionnaires sont animés d'un désir légitime de compréhension de l'impôt : son optimisation, sa composition (impôt courant/impôt différé), son évolution ainsi que l'effet de trésorerie associé. Ils cherchent également à être rassurés sur les risques fiscaux auxquels peut être confronté leur investissement.

- Les commissaires aux comptes

Le nombre croissant des défaillances relatives à l'impôt constaté aux Etats-Unis illustre bien les difficultés liées à ce processus de la constatation des impôts différés.

Ces défaillances liées à ce processus peuvent, dans certains cas, amener l'entreprise à annoncer de lourdes pertes sans y avoir été préparée, comme General Motors qui a dû supporter au 3e trimestre 2007 la plus lourde perte nette trimestrielle de son histoire, creusée par des charges exceptionnelles d'un montant de 39 milliards de dollars liées à des crédits d'impôts non utilisés

Forts de l'expérience américaine de 2005, 2006 et 2007 au cours de laquelle l'impôt a été le principal objet de défaillance des groupes, les commissaires aux comptes sont de plus en plus exigeants sur l'explication et la documentation de l'impôt tel que comptabilisé et publié, ainsi que sur l'analyse des risques fiscaux associés.

- Les gouvernements

L'analyse et la compréhension de l'impôt leur permet de maximiser les revenus fiscaux, d'attirer et de retenir les investisseurs étrangers et de financer les services publics.

4 - 3 - 2- Les acteurs internes

Ces acteurs sont principalement représentés par la Direction Générale, le Comité d'audit, la Direction financière et la Direction fiscale.

- *La Direction Générale* : la Loi de Sécurité Financière en France impose un engagement de la Direction sur le processus impôt et la maîtrise des risques fiscaux, notamment en matière de réputation.

- *Le Comité d'audit* : Garant du respect du contrôle interne sur la production de l'information financière, scrute les procédures mises en place pour la correcte détermination de l'impôt et la gestion des risques fiscaux afférents.

- *La Direction financière* : Dans le cadre de son objectif constant de production de données financières justes et d'un souci de fiabilité des données prévisionnelles.

- *La Direction fiscale* : Qui assume la responsabilité des positions fiscales retenues et du niveau de risque associé.

Les intérêts de tous ces acteurs (externes et internes) peuvent cependant être parfois divergents : Il convient ainsi de conjuguer la volonté de transparence et de communication avec la retenue propre à la bonne gestion du risque fiscal.

5 - Le groupe ENCC et la norme IAS 12

Afin de répondre à ces exigences, et avec ces acteurs externes et internes, les services de la fiscalité dans la direction financière du groupe ENCC ont été amenés, au cours de deux dernières années, à élargir leur champ d'intervention de manière sensible pour intégrer notamment :

- L'analyse et la documentation de l'ensemble des comptes « Impôt » destinés à être publiés (impôts courants, impôts différés, taux effectif d'impôt) ;

- La revue de la note « Impôt » dans le document de référence nécessitant de structurer, hiérarchiser et présenter avec pédagogie de nombreuses informations souvent complexes à collecter ;

- La mise en place de procédures internes spécifiques permettant au management de s'engager sur un niveau de qualité élevé de l'information fiscale ;

- La maîtrise des risques fiscaux et la bonne gestion du risque de réputation ;

- L'accompagnement de la stratégie du groupe.

Cependant, même si elles assurent la gestion de la fiscalité à l'échelle du groupe, les services de la fiscalité dans la direction financière du groupe ENCC n'ont pas systématiquement l'entière responsabilité de la fiscalité différée, celle-ci étant souvent partagée avec différent acteur au sein de la direction financière.

6 - La cohérence de la pratique du groupe ENCC avec les exigences de l'IAS 12

La communication financière relative à l'impôt prend toute son importance au vu du public intéressé élargi dont les attentes sont fortes. De plus, les obligations de publication en matière d'impôt se sont considérablement renforcées avec l'application de la norme IAS 12 Impôt sur le résultat.

Compte tenu de l'intérêt accru porté à l'impôt et de l'absence de positions de place en la matière en raison d'un cadre normatif récent, il est intéressant de faire une étude de cas sur l'information financière relative à l'impôt publiée par les sociétés algériens afin d'examiner

les pratiques en place au regard des obligations de publication et de l'objectif de transparence poursuivi par l'application des normes IFRS.

6 -1 - L'impôt sur le résultat dans le groupe ENCC

La charge d'impôt présentée au compte de résultat comprend la charge (ou le produit) d'impôt courant et la charge (ou le produit) d'impôt différé.

Le groupe ENCC applique la méthode du report variable selon laquelle les impôts différés sont comptabilisés sur les différences temporelles existant entre les valeurs comptables et fiscales des actifs et passifs enregistrés au bilan, ainsi que sur les déficits fiscaux et autres crédits d'impôts.

Les actifs et passifs d'impôt différé sont évalués en fonction de taux d'imposition 19% à la date de clôture.

Le taux d'impôt utilisés est fonction de l'échéancier de retournement des différences temporelles, des déficits fiscaux et autres crédits d'impôt. L'effet d'un changement de taux d'imposition est comptabilisé dans le résultat de l'exercice ou dans les capitaux propres, selon l'élément auquel il se rapporte (il y a des filiales qui utilise le taux d'impôt 25% dans certaines opérations).

Les impôts différés actifs sont comptabilisés dans la mesure où leur recouvrement est probable.

Des actifs et des passifs sont comptabilisés au titre des obligations de restitution des sites et des contrats de location financement en application des principes décrits dans les notes de l'annexe. Les différences temporelles entre les valeurs comptables et fiscales de ces actifs et passifs donnent lieu à la constatation d'impôts différés.

Normalement, les différences temporelles entre la valeur des titres des filiales et leur valeur fiscale donnent lieu à la constatation d'impôts différés (cette démarche n'applique pas dans le groupe ENCC).

Le calcul de l'impôt différé est fondé sur les conséquences fiscales futures attendues (taux de distribution des dividendes ou taux d'imposition des plus-values de cession).

6 - 2 –Le Taux Effectif d'Impôt (TEI)

L'explication de la relation entre la charge d'impôt et le bénéfice comptable peut être faite :

- Soit par un rapprochement en valeur ;
- Soit par un rapprochement en taux.

Le taux d'imposition des entreprises industrielles est de 19 %, mais le groupe ENCC utilise le taux d'imposition de 25 % pour certaines opérations.

Généralement Le taux d'impôt utilisé peut s'expliquer:

- Soit le taux national d'imposition du pays dans lequel est situé le siège social de l'entreprise publiant les comptes du groupe (solution retenue par le groupe ENCC);
- Soit une moyenne des taux d'impôt des pays d'implantation du groupe.

L'IAS 12 préconise d'utiliser « un taux d'impôt applicable qui fournit aux utilisateurs des états financiers les informations qui font le plus sens. »

Enfin, le bénéfice comptable avant impôt retenu pour l'explication du TEI est le plus souvent déterminé de la façon suivante :

- Résultat net part du groupe
- + Intérêts minoritaires
- + Quote-part de résultat des sociétés mises en équivalence
- + Réduction de valeur du goodwill
- + Impôt sur les sociétés

Bénéfice comptable avant impôt

Pour toutes les raisons invoquées précédemment, la comparaison des TEI des groupes dans la pratique est un exercice délicat qui doit être manipulé avec précaution.

6 - 3 - Impact de l'impôt sur les capitaux propres

Le détail dans le groupe ENCC de l'impôt exigible et de l'impôt différé directement comptabilisés dans les capitaux propres est indiqué dans la note impôt - et dans la note portant sur les capitaux propres - mais l'est souvent de manière incomplète.

6 - 4 - Typologie des impôts différés

Le groupe ENCC fournit une information sur la nature des stocks d'impôts différés. Néanmoins, il ne donne pas l'exhaustivité. Le groupe ENCC doit fournir pour chaque nature de différence temporaire, le montant des impôts différés comptabilisé au bilan à l'ouverture et à la clôture d'un exercice ainsi que la variation constatée en résultat.

Par ailleurs, on constate une grande disparité dans le choix des catégories de différences temporaires, même si certaines d'entre elles doivent certes être adaptées aux spécificités de chaque filiale, on observe que certains filiales dispensent une information très détaillée, d'autres se contentent de distinguer les différences temporaires et les pertes reportables.

Là encore, le niveau de détail est inégal et, le cas échéant, n'informe que partiellement l'utilisateur des états financiers.

6 - 5 - Échéancier des impôts différés non reconnus

Les informations portant sur l'échéance des actifs d'impôts différés non reconnus sont succinctes et partielles ; le groupe ENCC ne respecte pas l'exhaustivité des informations exigées par la norme, par exemple : les différences temporaires, pertes fiscales et crédits d'impôt pour lesquels aucun impôt différé n'est reconnu.

6 - 6 - Réconciliation entre les éléments de la note impôt et les états financiers

Les informations contenues dans les notes annexes ont pour objectif d'éclairer le lecteur sur les éléments figurant dans le compte de résultat et le bilan consolidés.

La réconciliation entre les données chiffrées des notes annexes et celles des comptes consolidés du groupe ENCC n'est cependant pas explicite.

6 - 7 - Analyse de la charge d'impôt sur le résultat

La charge d'impôts sur les résultats s'analyse de la manière suivante :

Tableau 1 : La charge d'impôt du groupe ENCC

Exercice (en DZD)	2010	2009
Impôts courants	-83 219 239	-37 118 389
Impôts différés	-4 873 858	57 496
Charge d'impôt	(88 093 097)	(37 060 893)

Source : Saihi (2011)

Le montant de la charge d'impôt représente le montant qui doit être payé. Et pour le gouvernement, l'analyse et la compréhension de l'impôt leur permet de maximiser les revenus fiscaux, d'attirer et de retenir les investisseurs étrangers et de financer les services publics.

L'analyse par source du passif net d'impôt différé s'établit comme suit, avant compensation des actifs et passifs par entité fiscale :

Tableau 2 : L'analyse par source du passif net d'impôt différé du groupe ENCC

Au 31 décembre (en DZD)	2010	2009
Déficits et crédits d'impôts reportables	3 328 498	
Pensions, retraites et obligations similaires	19 428 008	

Autres provisions non déductibles temporairement	2 230 375	
Impôts différés actifs	24 970 881	3 328 498
Dépréciation des impôts différés actifs		
Impôts différés actifs nets	24 970 881	3 328 498
Amortissement fiscal accéléré		
Autres déductions fiscales temporaires	(26 351 182)	(2 345 984)
Impôts différés passifs	(26 351 182)	(2 345 984)
Passif net d'impôt différé	(1 380 301)	982 604

Source : Saihi (2012)

La dépréciation des impôts différés actifs n'existe pas dans le groupe ENCC, car l'imposition différée est une nouvelle méthode comptable qui est entrée dans l'application comptable du groupe avec le SCF. Cette méthode qui consiste à comptabiliser en charges la charge d'impôt sur le résultat imputable aux seules opérations de l'exercice.

Par conséquent, la diversité et la complexité des sources d'impositions différées existantes présente le risque de non identification des impôts différés liés aux décalages temporels et à l'activation des déficits reportables.

Après compensation des actifs et passifs par entité fiscale, les impôts différés sont présentés de la manière suivante au bilan :

Tableau 3 : L'analyse de l'impôt différé du groupe ENCC Après la compensation des actifs et passifs par entité fiscale

Au 31 décembre (en DZD)	2010	2009
Impôts différés actifs, non courants	24 970 881	3 328 498
Impôts différés actifs, courants		
Impôts différés passifs, non courants	(26 351 182)	(2 345 984)
Impôts différés passifs, courants		
Montant net	(1 380 301)	982 604

Source : Saihi (2012).

Cette étape s'effectue après la compensation des actifs et passifs par entité fiscale, car les services de la comptabilité et des finances du groupe ENCC ne maîtrisent pas complètement le domaine de la fiscalité différée et les exigences demandées par la norme IAS 12. Cela est également dû au fait que la documentation ne permet pas de faire ressortir l'impôt différé actif (ou passif) courant et non courant. On suppose donc que les impôts différés sont totalement non courants.

Néanmoins, au niveau de la présentation des comptes SCF, les impôts différés Actif sont distingués des créances d'impôt courantes. Les impôts différés Passif sont distingués des dettes d'impôt courantes.

Dans le SCF, Une compensation est possible au niveau de la présentation du bilan et du compte de résultat uniquement lorsque :

- les débits et les crédits relèvent de la même administration fiscale pour la même entité imposable
- il existe un droit juridiquement exécutoire de compenser compte tenu de la nature et de l'origine de l'impôt concerné.

La variation au bilan de la position nette d'impôts différés est analysée dans le tableau suivant :

Tableau 4: La variation au bilan de la position nette d'impôts différés du groupe ENCC

Au 31 décembre (en DZD)	2010	2009
Solde à l'ouverture	982 604	

Impôts différés reconnus en résultat	(4 873 858)	57 496
Impôts différés reconnus en capitaux propres	2 510 953	
Variations de périmètre		
Effets de change		
Solde à la clôture	(1 380 301)	982 604

Source : Saihi (2012)

La ligne des impôts différés reconnus en capitaux propres est constituée principalement des impôts courants et différés affectés aux transactions sur les réévaluations des titres cotés classés en actifs financiers disponibles à la vente et des impôts différés relatifs à la couverture de flux futurs.

Le rapprochement entre la charge d'impôt théorique et le résultat avant impôt est présenté dans le tableau 4-10.

L'IAS 12 d'origine imposait de fournir une explication sur la relation entre la charge d'impôt et le bénéfice comptable si elle n'était pas expliquée par les taux effectifs d'impôt dans le pays de l'entité présentant les états financiers.

L'IAS 12 (révisée en 2006) impose que cette explication prenne soit l'une soit les deux formes suivantes :

- un rapprochement chiffré entre la charge (produit) d'impôt et le produit du bénéfice comptable multiplié par le(s) taux d'impôt applicable(s) ; ou
 - un rapprochement chiffré entre le taux d'impôt effectif moyen et le taux d'impôt applicable.
- IAS 12 (révisée) impose également une explication des changements dans le(s) taux d'impôt applicables par rapport à la période antérieure.

L'IAS 12 (révisée) impose également une explication des changements dans le(s) taux d'impôt applicables par rapport à la période antérieure.

Tableau 5 : la preuve de l'impôt du groupe ENCC (Le rapprochement entre la charge d'impôt théorique et le résultat avant impôt)

Exercice (en DZD)	2010	2009
Résultat net de l'ensemble consolidé	259 536 597	248 465 179
Impôts sur les sociétés	(88 093 097)	(37 060 893)
Résultat avant impôt	347 629 694	285 526 073
Taux d'imposition appliquée au groupe ENCC	19 %	19 %
Charge d'impôt théorique	(66 049 642)	(54 249 954)
Différence entre le taux d'imposition appliqué à la société mère et le taux d'imposition des filiales étrangères		

Effet en impôt du résultat des sociétés mises en équivalence		
Différences permanentes	(17 169 870)	17 131 565
Ajustements d'impôt courant sur exercices antérieurs		
Ajustements d'impôt différé afférents aux variations des taux d'impôt		
Variation de la dépréciation des impôts différés actifs		
Autres	(4 873 858)	57 496
Charge d'impôt dans le compte de résultat	(88 093 097)	(37 060 893)

Source : Saihi (2012)

Les différences permanentes sont principalement dues aux dépréciations de goodwill, aux dividendes des sociétés non consolidées ainsi qu'à l'impact des modalités de fiscalisation propres à certaines activités et au régime du bénéfice consolidé.

7 - Des sources des difficultés pour les groupes algériens

Les entreprises, régulateurs, analystes financiers et investisseurs ont longtemps attaché une attention particulière aux indicateurs opérationnels, se préoccupant moins des éléments figurant en dessous du résultat avant impôt.

Force est de constater que l'impôt sur les résultats suscite aujourd'hui un intérêt de plus en plus marqué de la part de tous les acteurs du marché.

Même si le groupe ENCC s'attache à communiquer l'exhaustivité des informations requises par la norme IAS 12, les notes impôts ne contiennent que peu ou pas de commentaires explicitant les données chiffrées.

Les efforts importants fournis par le groupe ENCC pour se conformer aux exigences de la norme IAS 12 pourraient être davantage récompensés et profiter aux utilisateurs des états financiers en consacrant l'importance de l'information qualitative.

L'information qualitative est consacrée par l'explication du choix des modes de calcul, des hypothèses retenues, des principales variations constatées par rapport à la période précédente...

Cette information qualitative est essentielle pour assurer une bonne compréhension des états financiers d'une société.

Elle permet également aux entreprises de prévenir tout abus d'interprétation et de conserver la maîtrise des messages qu'elles souhaitent délivrer.

Les régulateurs, guidés eux aussi par un souci de transparence et une volonté affichée de sécuriser les informations communiquées, ont défi ni un cadre normatif plus contraignant qu'auparavant, source de difficultés accrues pour les entreprises :

- La mise en œuvre effective des textes face à la réalité quotidienne de l'entreprise suppose, si l'on en souhaite une application rigoureuse et harmonisée, que se développe aussi un corps de doctrine d'application qui n'émanera ni de l'IASB ni de l'IFRIC ;
- Mais l'obligation de publier ses comptes en normes IFRS est très récente (2010) et il est trop tôt pour pallier les difficultés d'interprétations des normes propres à l'instauration d'un nouveau référentiel ;
- La norme IAS 34, initialement prévue pour simplifier le processus de détermination de l'impôt sur les périodes intermédiaires, représente finalement en pratique une nouvelle complexité pour beaucoup de groupes ;
- IAS 12 ne propose pas de format de la note Impôt à publier, ce qui génère une diversité de pratiques ;

- L'approche bilantielle requise par IAS 12 qui repose sur une analyse des différences entre les bilans consolidés et « fiscaux » rend complexes les analyses au moment des clôtures (difficultés de documentation des positions d'impôts différés).

Au volume des informations à traiter, s'ajoute la technicité de certains sujets qui nécessitent un niveau d'expertise élevé. Le traitement de certains éléments est complexe tant au niveau de la doctrine comptable que de la technique fiscale :

- Prix d'acquisition (Purchase Price Allocation) : reconnaissance des actifs d'impôt différé nets lors de la détermination du bilan d'ouverture d'une société acquise, et conséquences induites par l'application de la norme IFRS 3 révisée ;
- Goodwill : traitement des goodwills sur titres consolidés fiscalement amortissables ;
- Stock-options et autres avantages au personnel (retraite) : compréhension de l'environnement fiscal local afin de déterminer si des impôts différés doivent être comptabilisés, et reconnaissance en résultat ou en situation nette ;
- Différences temporaires sur titres consolidés : mise en œuvre des modalités de calcul des différences temporaires sur titres consolidés telles que requises par IAS 12 : paragraphe 39;
- Conséquences induites par les groupes fiscaux ;
- Traduction comptable et financière des risques attachés aux positions fiscales incertaines;
- Documentation de l'approche bilantielle requise par IAS 12 pour déterminer les impôts différés (comparaison bilan consolidé/bilan fiscal).

Ces sujets doivent faire l'objet de suivis spécifiques (problématique de collecte de l'information appropriée, complexité du traitement comptable et fiscal) ;

L'impôt requiert une analyse par entité juridique ou par groupe fiscal le cas échéant, alors que la majorité des interlocuteurs apprécie davantage une information par métier, zone territoriale ou unité de management ;

Bien que la mondialisation de l'économie favorise une certaine homogénéité, les règles fiscales propres à chaque pays restent encore disparates, rendant difficile à l'échelle d'un groupe international l'analyse globale de l'impôt et la gestion du risque attaché à la localisation du résultat.

Pour conclure l'étude, nous pouvons dire que les impôts différés constituent un des domaines complexes dans la réalisation des comptes consolidés. Il faut savoir traiter de façon pertinente et exhaustive les éléments liés à la fiscalité différée.

D'autre part, il est demandé de publier dans les notes annexes aux comptes consolidés le rapprochement de la charge d'impôt entre l'impôt théorique et l'impôt réel. Cette demande est appelée communément la preuve de l'impôt.

Conclusion

Le groupe ENCC applique la méthode du report variable selon laquelle les impôts différés sont comptabilisés sur les différences temporelles existant entre les valeurs comptables et fiscales des actifs et passifs enregistrés au bilan, ainsi que sur les déficits fiscaux et autres crédits d'impôts.

Le groupe ENCC fournit une information sur la nature des stocks d'impôts différés. Néanmoins, ne donne pas l'exhaustivité, Le groupe ENCC doit fournir pour chaque nature de différence temporaire, le montant des impôts différés comptabilisé au bilan à l'ouverture et à la clôture d'un exercice ainsi que la variation constatée en résultat.

La dépréciation des impôts différés actifs n'existe pas dans le groupe ENCC, parce que l'imposition différée est une nouvelle méthode comptable qu'est entre dans l'application comptable du groupe avec le SCF.

Cette méthode qui consiste à comptabiliser en charges la charge d'impôt sur le résultat imputable aux seules opérations de l'exercice.

Tout au long de cette recherche, essentiellement technique, nous avons tiré certaines conclusions que nous avons jugées nécessaire :

- L'importance de l'écart issu des retraitements d'homogénéisation qui ont servi au passage au référentiel IFRS explique la distance entre ce dernier et le plan comptable national ;
- le recensement des informations requises sur les impôts différés s'avère aujourd'hui beaucoup plus critique et beaucoup plus dense que par le passé. Il convient de conjuguer ces difficultés avec les délais de publication de plus en plus courts.

La plupart de ces difficultés se caractérisent par un manque d'homogénéité des informations financières relatives à l'impôt entre les filiales du groupe ENCC.

- L'analyse fiscale nécessite désormais un outil de collecte d'informations fiscales pertinent et fiable sans lequel la production des chiffres publiés est un exercice critique.

Ce travail contribuerait à enrichir et développer la réflexion sur une éventuelle amélioration des aspects fiscaux du système comptable financier en se conformant à l'esprit des normes qui privilégie le fonds sur la forme.

Ceci permettrait aux entreprises algériennes de s'intéresser plus aux aspects économiques leur permettant de développer et pérenniser l'activité au lieu d'être liée à la forme en se conformant uniquement aux aspects juridiques exigés par l'administration fiscale.

Bibliographie

- 1) ALTSHULER, R., H. Grubert, Taxes, repatriation strategies and multinational financial policy, Journal of Public Economics, 87 (2003), pp. 73–107
- 2) AMIR, E. et T. Sougiannis (1999), Analysts' interpretation and investors' valuation of tax carryforwards, Contemporary Accounting Research, pp. 1-33.
- 3) AMIR, E., M. Kirschenheiter, K. Willard, The valuation of deferred taxes, Contemporary Accounting Research, 14 (1997), pp. 597–622.
- 4) ARCELUS, F. J., D. Mitra et G. Srinivasan (2005), On the Incidence of deferred Taxes, Intangibles and Non-linearities in the Relationship Between Tobin's Q and ROI, Journal of Economics and Business, Vol. 57, pp. 165-185.
- 5) AYERS, B. Deferred tax accounting under SFAS No. 109: an empirical investigation of its incremental value-relevance relative to APB No.11, The Accounting Review, 73 (1998), pp. 195–212
- 6) BACHY B., M. SION, Analyse des comptes consolidés, normes IAS/IFRS, édition 2, DUNOD, Paris 2009.
- 7) BARUCH, L., D. Nissim, Taxable Income, Future Earnings, and Equity Values, The accounting Review, Vol. 79, No. 4, 2004, pp. 1039–1074

- 8) BAUMAN, C. M. Bauman, R. Halsey, Do firms use the deferred tax asset valuation allowance to manage earnings?, Journal of the American Taxation Association, 23 (Suppl.) (2001), pp. 27–48
- 9) BENYEKHEF Amel, Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale, Revue du chercheur N°: 08, Université d'Alger 3, 2010.
- 10) DEPOERS Florence, La consolidation des données environnementales : enjeux et pratiques, publiée dans "Crises et nouvelles problématiques de la Valeur", Nice: France 5 Mai 2010.
- 11) GORDON, E. A. et P. R. Joos (2004) " Unrecognized Deferred Taxes : Evidence From the U. K.", Accounting Review, Vol. 79, pp. 97-124.
- 12) LEE, B.B. (1998), Better approximation of deferred taxes, American Business Review, pp. 74-85.
- 13) LEV B. et D. Nissim (2004), Taxable Income, Future Earnings, and Equity Values, Accounting Review, Vol. 79, pp. 1039-1074.
- 14) MESPLE-LASSALLE Dominique, La consolidation des comptes: Normes IFRS, Maxima, 2005, Paris.
- 15) MILLER, G. D. Skinner, Determinants of the valuation allowance for deferred tax assets under SFAS No. 109, The Accounting Review, 73 (1998), pp. 213–233
- 16) OLIVERO Bernard, Nadia SBEI TRABELSI, Analyse de l'effet des impôts différés sur le contenu informationnel du résultat: cas des firmes utilisant les normes internationales et les normes américaines, publiée dans "la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité", France 12 Octobre 2010.
- 17) PHILLIPS, J., M. Pincus et S. O. Rego (2003), Earnings Management, New Evidence Based on Deferred Tax Expense, Accounting Review, Vol. 78, pp. 491-521.
- 18) PLATET Françoise, L'information financière à la lumière d'un changement de cadre conceptuel comptable: Étude du message du Président des sociétés cotées françaises, Thèse de doctorat, université Montpellier 1, 2 Décembre 2009.
- 19) SAIHI Youcef, Les comptes consolidés des impôts différés selon les normes IAS / IFRS en Algérie, Mémoire de magister, ESC Alger, Mai 2012.
- 20) SCHRAND, C., F. Wong, Earnings management using the valuation allowance for deferred tax assets under SFAS No. 109, Contemporary Accounting Research, 20 (2003), pp. 579–611
- 21) SKINNER Douglas J. The rise of deferred tax assets in Japan: The role of deferred tax accounting in the Japanese banking crisis, Journal of Accounting and Economics, vol. 46, Dec 2008, pp. 218–239.

¹⁵⁷ Selon la norme IAS 12, la charge (ou le produit) d'impôt résulte de l'addition de l'impôt exigible et de l'impôt différé.

¹⁵⁸ **Bernard OLIVERO, Nadia SBEI TRABELSI**, Analyse de l'effet des impôts différés sur le contenu informationnel du résultat: cas des firmes utilisant les normes internationales et les normes américaines, publie dans "la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité", France 12 /10/2010, p : 2.

¹⁵⁹ **B. BACHY, M. SION**, op.cit, P : 68.

¹⁶⁰ **Bernard OLIVERO, Nadia SBEI TRABELSI**, op.cit, P : 5.

¹⁶¹ **www.cnccanada.org** (le site officiel du Conseil des Normes Comptables Canadien), consulté le 05\11\2010.

Determinants of FDI Inflows in the MENA Countries

KALAKHI Latifa, MAACHI Malika University of Tlemcen – Algeria

ABSTRACT:

Foreign Direct Investment (FDI) might bring positive effects such as market access, technology, capital and skills to the developing countries. Therefore, the developing countries' governments are progressively searching for best-practice policies to attract more FDI inflows. In this context, this research aims to investigate the relationship between FDI inflows and their determinants in MENA (region of the Middle East and the North Africa) during the period 1985-2010. The study employs dynamic panel data.

In the used model, the dependent variable is FDI and the independent variables are FDI in the previous year, GDP growth rate, inflation, Trade openness, External debt, Oil rent, Total population, Government capital expenditure and Exports of goods and services. According to the econometric results, FDI in the previous year and GDP growth rate are the potential determinants of FDI inflows of MENA region. The exchange rate, inflation, trade openness, external debt, oil rent, exports of goods and services, Government capital expenditure and Total population seem to be insignificant determinants of FDI inflows in the MENA countries.

KEYWORDS: FDI flows, determinants of FDI, MENA region and dynamic panel data.

ملخص:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحدث آثارا ايجابية مثل الدخول الى السوق، التكنولوجيا، رأس المال والمهارات للدول النامية، عدا أن حكومات الدول النامية تبحث بصورة متزايدة عن تطبيق أحسن السياسات لجذب تدفقات أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، تهدف هذه الدراسة الى تقصي العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداتها في دول المينا (دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا) خلال الفترة من 1985 الى 2010. اعتمدت الدراسة على تطبيق نموذج بيانات بانل الديناميكي حيث يعتبر المتغير التابع هو الاستثمار الاجنبي المباشر FDI والمتغيرات المستقلة هي FDI للسنة السابقة، معدل النمو GDP، سعر الصرف، التضخم، الافتتاح التجاري، الدين الخارجي، عوائد النفط، اجمالي السكان، الانفاق الحكومي وصادرات السلع والخدمات. ووفقا للنتائج التجريبية، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للسنة السابقة و معدل النمو هما المحددان الرئيسان لتدفقات الاستثمار الاجنبي لدول المينا. أما باقي المتغيرات فتبدو كمحددات غير مهمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا. الكلمات المفتاحية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، دول المينا ونموذج بيانات بانل الديناميكي.

1.Introduction:

International investments are classified as either foreign portfolio investment or foreign direct investment (FDI). Portfolio investments, as the name suggests, correspond to the entry of funds due to investors making purchases in the stock and bond markets, sometimes for speculation, which do not result in ownership or legal control of the company receiving the resources but

rather form a portfolio. (Mauricio Mesquita Bortoluzzo et al., 2013). Conversely, FDI is the ownership or control of some portion of companies or firms by foreigners in a domestic economy. (Oba, Unoiza Oregwu, MBA, M. Sc , B. Chima Onuoha, 2013).

In today's world economy, foreign direct investments are considered as an important input of foreign capital, and an important component of the regional integration process and globalization of world economy; in the last three decades of XXI century, the FDI have pursued a strong impact on economic growth, foreign trade and production structures over the world (Tatiana Dănescu and Paula Nistor, 2012), Foreign direct investment (FDI) was assumed having a progressive importance over time, for that it became important for policy makers and a trendy debatable topic for economists.

The FDI can have an impact on many aspects of a host country's economy (Manh Vu Le, Terukazu Suruga, 2005). It is important engine of technology transfer from developed countries to developing countries which mean that it contribute to build a strong economic links between advanced and developing countries. (Erdal & Tatoglu, 2002).

According to the International Monetary Fund, foreign direct investment "is a category of international investment that reflects the purpose of an entity resident in a country (direct investor) to obtain a long term interest in an enterprise resident in another country (direct investment). Long term interest involves the existence of a long term relationship between the direct investor and the company. It is considered that the participation is long-term if the investor holds more than 10% of the capital of the invested company or voting rights. The distinction between direct investor that follows a long term relationship in the entity, with significant participation in the capital (minimum 10%) and the portfolio investor which is a speculator who not intended to control the holding company in which it invests." (IMF 2011).

Foreign direct investment are defined, according to UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development), as those investment involving the transfer of a vast set of assets, including financial capital, advanced technology and know-how, better management practices, etc. This investment is carried out by an entity (a firm or an individual) in foreign firms, involving an important equity stake in, or effective management control (UNCTAD, 2007). OECD (2001) takes FDI in the sense of transformation of capital, knowledge and technology from home country to the other (foreign) country.

This paper aims to investigate the relationship between Foreign Direct Investment (FDI) inflows and their determinants in MENA (Middle East and North Africa) region during the period 1985- 2010. This paper is structured as follows: section 2 provides a review of the theoretical literature and Empirical studies of FDI determinants. A brief description of the MENA economies and the FDI is given in section 3; Section 4 discusses the methodology. Discussion of the results is presented in section 5; Section 6 conclusions.

2. Determinants of FDI:

a) A brief review of the theoretical literature:

An increasing importance was given to the FDIs worldwide; many theories have been adopted to explain the reasons why some countries agree to invest abroad and others to receive FDIs.

Ohlin (1933), who argued that direct investments in foreign markets are important in order to guarantee access to the supply of inputs, to overcome barriers to trade as well as to explore higher rates of return in growing economies. Hymer (1960), in his doctoral thesis explained the concept of ownership advantage which states that in order to compete with domestic firms MNCs should have firm-specific advantages which include superior technology, brand name, managerial skills and scale economies, but this approach could not explains the actual decision about FDI. Another

approach focused on the product life cycle hypothesis (Vernon, 1966). In the early stage of its life, the product is produced by the innovating company in its domestic market. In the second stage, the company exports to other industrialized countries and probably invests in these countries. In the third stage, the product is completely standardized, and the rise of price competition leads the company to invest in developing countries to get cheaper labor. Robert Mundell (1957) has tried to explain the FDI through a model of international trade, involving two countries, two goods, two production factors and two identical production functions in both countries, where production of a good requires a higher proportion of a factor than the other. Neither Mundell's model could explain international production through FDI; because foreign investment incorporated were portfolio investment or short-term investment.

Japanese researchers Kojima and Ozawa (1984) have tried to create a model to explain both international trade and foreign direct investment. They started from the model developed by Mundell and tried to develop it and improve it. Thus, in the model developed by the two Japanese FDI takes place if a country has comparative disadvantage in producing a product, while international trade is based on comparative advantage.

b) Empirical studies of FDI determinants:

Some literature written on the determinants of FDI in the developing countries and more specifically in the MENA region are, for example: study of Seyed Mohammad Alavinasab aims to identify the economic determinants of foreign direct investment (FDI) in Iran for the period of 1991-2009. A simple econometric model and least squares technique have been used to determine the various economic factors that affect FDI inflows. The result found indicates significant positive effects of real GDP growth, the proportion of imports to GDP, return on investment and infrastructure on FDI, while the impact of government consumption on FDI inflows has been found insignificant with unexpected positive sign.

Mottaleb (2007) analyzed panel data from 60 less developed countries and found that market size and GDP growth rate, business environment, modern communication facilities significantly affect the FDI inflow and FDI positively and significantly affects the GDP growth of a country.

Asiedu (2006) found that the good infrastructure, an educated labor force, macroeconomic stability, openness to FDI, an efficient legal system, less corruption and political stability promote inward FDI.

Oladipo (2008) examined the determinants of Nigeria's FDI inflow for the period 1970-2005 and found that the nation's potential market size, the degree of export orientation, human capital, providing enabling environment through the provision of infrastructural facilities, and macroeconomic stability are important determinants of FDI flows. The work of

Morisset (2000) showed a positive and significant correlation between trade openness and the investment climate for 29 African countries.

Hartman (1994), Cassou (1997) and Kemsley (1998) found that host country corporate income taxes have a significant negative effect on attracting FDI flows. However, Root and Ahmed (1979), Wheeler and Mody (1992), concluded that taxes do not have a significant effect on FDI.

The researches bearing on FDI determinants in the MENA region are very few. This is due mainly to data that are not generally available for countries and variables macroeconomic.

Mohamed and Sidiropoulos (2010), using a panel of 36 countries (12 MENA countries and other 24 developing countries), concluded that the key determinants of FDI inflows in MENA countries are the natural resources, the size of the host economy, the government size, and institutional variables. Another study conducted by Onyeiw (2000) shows that the foreign

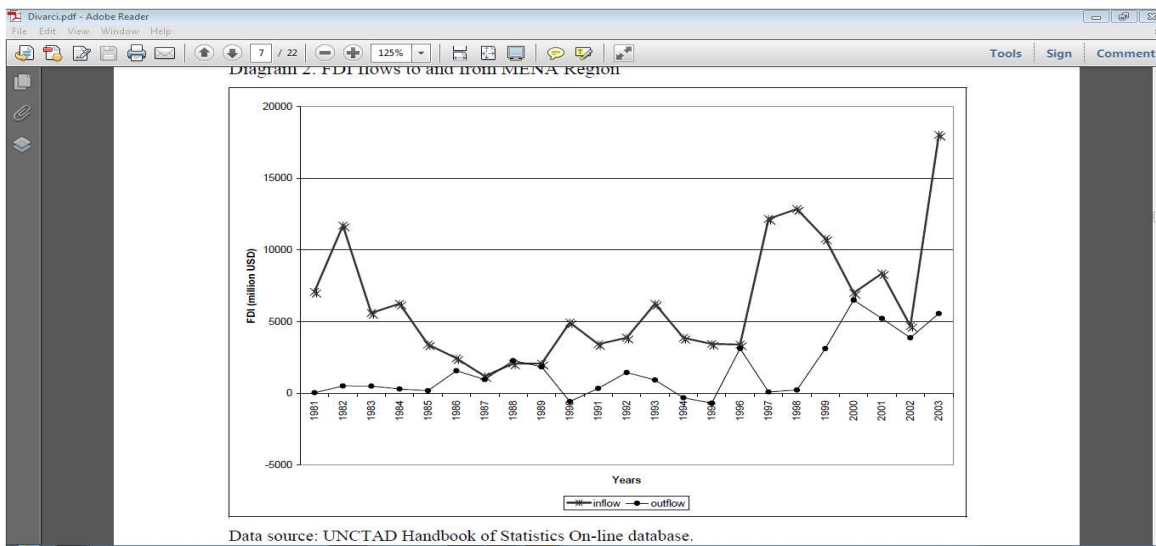
exchange interest rates and inflation are important factors for FDI flows in some MENA countries.

3. The MENA region:

If one analyzes the historical FDI inflows to MENA countries, there are some interesting features to be discovered. Regional inflows recently increased, but have not kept pace with global FDI inflows.

Diagram 1 shows the inflow and outflow levels of FDI in the MENA region for the 1981-2003 period. While FDI inflows to the MENA region varies from year to year, there is an increasing trend particularly after 1990's in a parallel direction with the trend of increasing FDI flows to the developing countries in the world. However, in the period between 1980 and 2003 the inward FDI stock of the MENA countries have varied between 1.5% and 4.5% of world inward FDI stock and between 3.6% and 11% of developing countries' FDI stock. The region receives only one-third of the FDI expected to the region relative to the other comparable countries (IMF Survey, 2001).

Diagram 1. FDI flows to and from MENA Region



Data source: UNCTAD Handbook of Statistics Online database.

Despite the fact that these FDI outflows have been modest at the global level, they are particularly important for some countries in the MENA region. As it was mentioned earlier, more than one third of these FDI outflows had another MENA country as a destination. Oil importing countries in the MENA region such as Egypt, Morocco, Jordan and Tunisia depend heavily on these intra-regional FDI flows to finance their infrastructure projects. Most of the FDI outflows in the region are concentrated among a few countries. In 2008, six countries (UAE, Kuwait, Qatar, Libya, Saudi Arabia, and Egypt) accounted for 91% of the FDI outflows in the region. The same six countries accounted for 83% of all FDI outflows in MENA in 2010 (**Figure 1**). Five of those six countries are leading oil exporters, and the expansion of their FDI can be interpreted as a natural consequence of the accumulation of financial resources generated by high

oil prices coupled with the diversification strategies followed by their Sovereign Wealth Funds (SWFs).

Although the outflow FDI level varies during the period from 1980 to 2003, the outward FDI remains below the inward FDI level (see Diagram 1). Outward FDI level from the MENA region is below 1% of world outward stock and below 5% of developing countries' outward FDI stock during the same period. Among the MENA countries Bahrain, Saudi Arabia, Turkey and United Arab Emirates are the most important countries as the source of outward FDI. Especially Saudi Arabia is one of the emerging investors abroad (UNCTAD, 2003).

A recent World Economic Forum global opinion survey stated three major factors companies look for before investing in a foreign country. These factors are: 1) the ability to repatriate capital and remit profits 2) the predictability and reliability of government policies in the country and 3) their access to local markets. Other factors such as low labor costs and investment incentives such as tax breaks played a smaller role.

4- MODEL

4.1 Data and the Definition of Variables:

This study uses the dynamic model of panel, that included 5 countries of MENA during the period 1985-2010. The data source of the dependent variable was collected from the United Nations conference of trade and development (UNCTAD) and the data of independent variables were obtained from the World Bank.³ From previous studies, it seems to us more appropriate to introduce change in the basic regression equation estimated by Arellano-Bond which takes in account slowing down delaying one internal variable (FDI in the previous year) and enter it into the model in order to estimate the influence of the previous values of FDI on its present value.

The further detail definition and explanation of the institution variables are as follow:

Inflation: is a proxy for macroeconomic stability in the economy. A higher inflation rate is an indicator of lower macroeconomic stability and real incomes, and therefore discourages FDI flows. A negative coefficient is expected MENA FDI.

Exchange rate: It is another variable to capture the macroeconomic instability effect. The theoretical literature is uncertain about the relationship between the exchange rate and FDI. If the exchange rate in the host country is high, this will motivate investors to make more investments in order to make more profits if, of course, the goods and services are sold in the country. Nevertheless, if that production is oriented to others foreign territories through exports, this will have the opposite effect and lead to a harmful situation. Subsequently, it cannot be concluded for the sign for the exchange rate.

Trade openness: Measured as the ratio of total trade (export plus import) to GDP, openness of the domestic country is one of the traditional determinants of FDI. As the degree of openness can encourage or can constitute a stimulus for the entry of multinational companies, and therefore more inflows of FDI, it is expected that openness (open) has a positive impact on FDI. Previous papers found that openness could promote FDI (Jun and Singh, 1996; Balasubramanian and Salisu, 1991).

External debt: Debt may be a result of non-appropriate macroeconomic policies that do not encourage FDI. Debt service burdens limited the ability of countries to provide basic

infrastructure such as roads, phone, water and electricity. Therefore, we expect a negative sign of the relationship that this variable can have the IDE.

The GDP growth rate: Is very important for any country for foreign investors to invest the relationship between the GDP and FDI and vice versa is always a main track of focus assumed by the researches in economic literature. We assume the existence of a positive relationship between the increase with GDP growth rate and the flows of investment.

Oil rent: it represent the difference between the value of crude oil production at world’s prices and total costs of production. It is expected to have a positive significant relationship between oil rent and FDI.

Exports of goods and services: comprise all transactions between residents of a country and the rest of the world involving a change of ownership from residents to nonresidents of general merchandise, goods sent for processing and repairs, nonmonetary gold, and services. Data are in current U.S. dollars.

Government capital expenditure: Government spending is a complement to private investment, especially when the capital expenditure is invested in infrastructure projects as roads, transportation, telecommunication, water and electricity. Therefore, the increase of government investment may attract the FDI flows.

Total population: The population as income is a measure of market size and generally, a country with a high population attracts more FDI than a country low inhabited.

We have entered the FDI-1 in the previous year in the model in order to estimate the influence of the previous values of FDI on its present value. Estimations are conducting dynamic panel model.

The fixed effects of dynamic panel model are:

$$Y_{it} = \gamma Y_{it-1} + B' x_{it} + \alpha^*_{it} + U_{it} \quad i = 1, \dots, N \quad t = 1, \dots, T \quad (1)$$

Where σ_i^* denotes the unobserved country –specifically which are assumed to be fixed over time and different cross country i. The error term U_{it} is assumed to be independently distributed across i and over t with mean Zero and variance σ_i^*

The random effects dynamic panel model is:

$$Y_{it} = u + \gamma Y_{it-1} + B' x_{it} + V_{it} \quad i = N \quad t = 1, \dots, T \quad (2)$$

Where $V_{it} = \alpha_i + U_{it}$ and σ_i are assumed to be independently distributed across i with mean Zero and Variance σ_α^2 and uncorrelated with X_{it} the error term U_{it} is assumed to be independently distributed across i and over t with the mean Zero and Variance σ^2 .

In the next section we demonstrate that the random effects are preferred for fixed effects in our panel data. Generalized least squares method is used in the random effects approach to provide the best linear unbiased estimate.

FDI _{t-1} (FDI in the previous year)		FEM regression model	REM regression model
	Coef.	959007	1.056984
	Std. Err.	0436311	0271999
	t	21.98	38.86

Government capital expenditure	P> t	0.000	0.000
	Coef.	4,84E-08	1,17E-08
	Std. Err.	1,89E-08	1,25E-08
	t	2.56	0.94
Oil rents	P> t	0.012	0.349
	Coef.	23.42833	36.56766
	Std. Err.	49.76802	46.81496
	t	0.47	0.78
External debt	P> t	0.639	0.435
	Coef.	1,87E-07	2,44E-08
	Std. Err.	1,08E-07	6,25E-08
	t	1.73	0.39
Trade openness	P> t	0.087	0.696
	Coef.	-2,58E-08	1,19E-07
	Std. Err.	1,60E-07	1,21E-07
	t	-0.16	0.99
GDP growth rate	P> t	0.872	0.324
	Coef.	78.18514	86.53947
	Std. Err.	36.59924	37.30749
	t	2.16	2.32
	P> t	0.035	0.020
exchange rate	Coef.	14.19483	-9.030866
	Std. Err.	20.54543	11.55107
	t	0.69	-0.78
Exports of goods and services	P> t	0.491	0.434
	Coef.	-9,11E-09	1,77E-08
	Std. Err.	3,14E-08	2,81E-08
	t	-0.29	0.63
	P> t	0.772	0.528
population	Coef.	0001318	-0000226
	Std. Err.	000098	0000185
	t	1.34	-1.22
	P> t	0.181	0.000
Inflation rate	Coef.	4.52981	-4.78116
	Std. Err.	9.988665	8.134475
	t	0.45	-0.59
	P> t	0.651	0.557

Table 1. Regression on the dependent variable FDI_t

Significant coefficients are in bold character

After estimating the fixed effects model (FEM) and the random effects model (REM) the Hausman test was applied. The null hypothesis underlying the Hausman test is that the FEM and REM estimators do not differ substantially. (Gujarati, 2003, p651). The null hypothesis was accepted in all the model estimations with the conclusion that the random effects model is appropriate in all estimations, the Results of the χ^2 test are presented in the following table:

Table 2. Hausman statistic χ^2

	<i>b</i> (FE)	β (RE)	(<i>b</i> - β) Difference	sqrt(diag(V _{<i>b</i>} -V _{β}))
--	---------------	--------------	-----------------------------------	---

				S.E.
FDI _{t-1}	959007	1.056984	-0.979768	0.34115
gne	4,84E-08	1,17E-08	3,68E-08	1,42E-08
oilrent	23.42833	36.56766	-13.13932	16.88833
exdebt	1,87E-07	2,44E-08	1,62E-07	8,80E-08
tropen	-2,58E-08	1,19E-07	1,45E-07	1,04E-07
gdpgr	78.18514	86.53947	-8.354333	-
extra	14.19483	-9.030866	23.2257	16.9908
exp	-9,11E-09	1,77E-08	-2,68E-08	1,40E-08
pop	0.001318	-0.000226	0.001544	0.000963
infla	4.52981	-4.78116	9.31097	5.796873

5. Findings and discussion:

Based on the results shown into the random regression model, there are some variables that have a positive association with FDI as external debt and inflation rate. About the government spending, the results show its insignificant positive correlation with the foreign direct investment, which means that increasing the expenditure, does not positively affect the investment climate; But the increase's parameter of foreign direct investment flows by one year lagged value, was significant positive which mean that the foreign direct investment flows to the Mena countries during the period studied were tending towards the increase. The results also show that the relationship between FDI and both of the external debt variables and the inflation rate is positive but insignificant what indicates that these variables are not important in attracting the FDI to the MENA countries.

The results have also shown a significant positive correlation between the growth rate of GDP and FDI which means that the MENA countries were managed to attract a significant quantities of FDI flows to them, therefore the variable of GDP growth rate has had a significant positive impact in attracting FDI during the period studied. Also an insignificant negative correlation was found between the population variable and the FDI which indicate that the increase in the host country's population does not attract the FDI.

About the inflation, it has an insignificant negative relationship with FDI and this result indicates that the decreased inflation rates are not effective in attracting foreign direct investment to the MENA countries.

For the exchange rate, its relationship with FDI has been negative but insignificant, because the devaluation of currencies by the MENA countries was led to a rise in the cost of goods, which was negatively reflected on the purchasing power of individuals and their spendings, which will necessarily affect the size of market demand; the results have also shown an insignificant positive correlation between external debt and FDI which indicates that the variable of external debt is not an important factor in attracting FDI to the MENA countries.

6. Conclusion:

The aim of this study was to know the FDI determinants of MENA countries during the period 1985-2010. And after applying both of fixed and random tests, we choose the second test methodology according to Hausman. The experimental results have shown that a one year lagged values of FDI flows and the GDP growth rate are important variables for attracting foreign direct investment, while government spending, oil rents, trade openness, exchange rate, exports of

goods and services, inflation, external debt and population are insignificant variables in attracting FDI.

References:

- Capital Flows, World Economic Outlook, April.
- Erdal, F., and Tatoglu, E. (2002), "Locational Determinants of Foreign Direct Investment in an Emerging Market Economy: Evidence from Turkey", *Multinational Business Review*, Vol. 10, pp.21-27.
- Gujarati, D., (2003), "Basic Econometrics", Fourth Edition McGraw-Hill, New York.
- Hymer, S.H. (1960), "The International Operations of National Firms: a Study of Direct Investment", Ph. D thesis, *MIT press*: Cambridge.
- IMF, 2011, "Tensions from the Two-Speed Recovery Unemployment, Commodities" and "Investment Report", 2007, New York and Geneva, United Nations.
- Kojima, K., Osawa, T. (1984), "Micro and Macro-economic Models of Foreign Direct Investment", *Hitosubashi Journal of Economics*.
- Manh Vu Le and Terukazu Suruga, "The Effects of FDI and Public Expenditure on Economic Growth: From Theoretical Model to Empirical Evidence", *GSICS Working Paper Series*, No. 2 November 2005.
- Maurício Mesquita Bortoluzzo, Sergio Naruhiko Sakurai and Adriana Bruscatto Bortoluzzo, "Allocation of Foreign Direct Investment across Brazilian States", *Est. Econ.*, São Paulo, vol. 43, n.2, p. 241-269, abr.-jun. 2013, ISSN 0101-4161.
- Mottaleb, Khondoker Abdul (2007), "Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth in Developing Countries", *Munich Personal Re P Ec Archive*, MPRA Paper No.9457.
- Mundell, R A. (1957), "International Trade and Factor Mobility", *American Economic Review*, Vol. 47.
- Oba, Unoiza Oregwu, MBA, M. Sc, B. Chima Onuoha, "The Determinants of Foreign Direct Investments (FDIs) and the Nigerian Economy", *American International Journal of Contemporary Research*, Vol. 3 No. 11; November 2013
- OECD, (2001), "Growth, technology transfer and foreign direct investment", Mexico City.
- Ohlin, B, "Interregional and International Trade", (1933), *Harvard University Press*, Cambridge.
- Onyeiwu, S., (2000), "Foreign Direct Investment, Capital Outflows and Economic Development in the Arab World", *Journal of Development and economic Policies*, Vol. 2(2), pp.27-57.
- Seyed Mohammad Alavinasab ,Determinants of Foreign Direct Investment in Iran, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, (2013), Vol. 3, No. 2 ISSN: 2222-6990
- Tatiana Dănescu and Paula Nistor, (2012), "Foreign Direct Investment in Emerging and Developed Economies", *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 14(1).
- UNCTAD. (2007), "Transnational Corporations, Extractive Industries. World Bank.
- Vernon, Raymond (1966), "International Investment and International Trade In the Product Cycle", *Quarterly Journal of Economics*, n° 80.